التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

فيكم واثقون

التقرير المالي 2019

attijariwafabank.com

الفهرس

P.01
الظرفية البنكية والمالية

P.02
الظرفية الماكرو اقتصادية

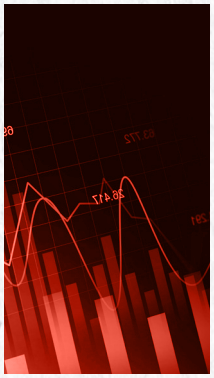

P.03
تحليل نتائج المجموعة

P.04
الإدارة الشاملة للمخاطر

P.05
الحسابات الموطدة

P.06
حسابات الاجتماعية

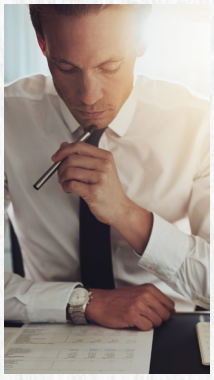

التجاري وفا بنك : مجموعة بنكية ومالية ذات توجه دولي

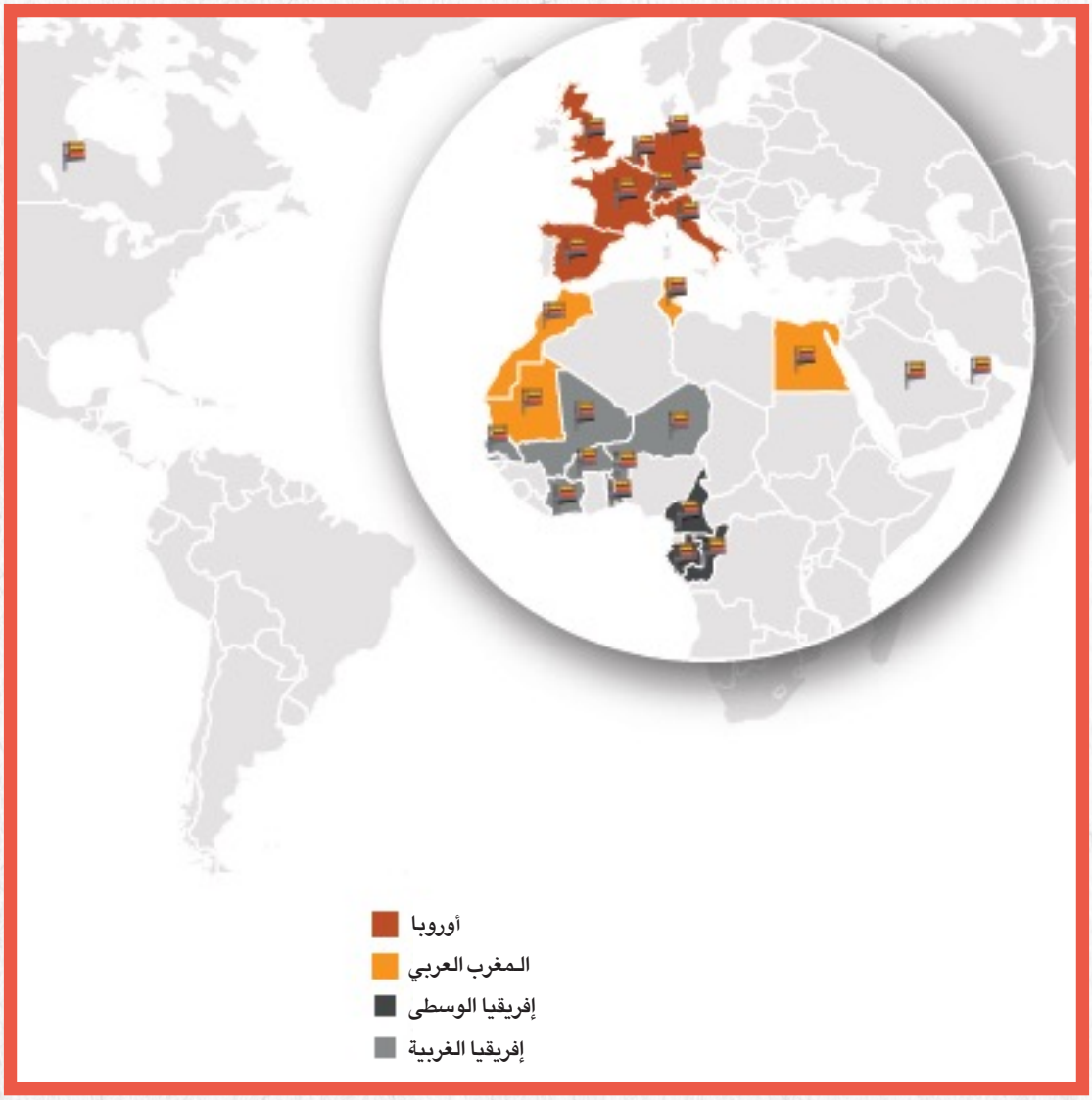
أوروبا
المغرب العربي
إفريقيا الوسطى
إفريقيا الغربية

الظرفية الماكرواقتصادية

العالم

نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي

بعدما سجل توجها إيجابيا في سنة 2018، تميز النشاط الاقتصادي العالمي بتباطؤ لناتجه الداخلي الإجمالي في سنة 2019 بنسبة 2,9% مقابل 3,6% المسجلة في السنة السابقة، حسب توقعات صندوق النقد الدولي. ويعزى هذا التباطؤ أساسا لحالات التردد التي طبعت المبادلات التجارية والوضعية الجيوسياسية لبعض الدول.

على مستوى الدول المتقدمة، تباطأ النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,7% في سنة 2019 و 2020P. وهم هذا التباطؤ غالبية الدول الأعضاء. وبالنسبة للدول النامية، تضاعفت وتيرة النمو الاقتصادي لتبلغ 3,9% في سنة 2019 مقابل نسبة 4,6% المتوقعة في 2020P. بيد أن التوقعات تختلف بشكل ملحوظ من دولة لأخرى.

نمو الناتج الداخلي الإجمالي	2018	2019E	2020P
العالم	**3,6%**	**2,9%**	**3,3%**
الدول المتقدمة	**2,2%**	**1,7%**	**1,7%**
منطقة اليورو	1,9%	1,2%	1,3%
فرنسا	1,7%	1,3%	1,3%
ألمانيا	1,5%	0,5%	1,1%
إسبانيا	2,4%	2,0%	1,6%
بريطانيا	1,3%	1,3%	1,4%
الولايات المتحدة الأمريكية	2,9%	2,3%	2,0%
اليابان	0,3%	1,0%	0,7%
الدول الصاعدة والنامية	**4,5%**	**3,7%**	**4,4%**
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	1,1%	0,1%	2,7%
إفريقيا جنوب الصحراء	3,2%	3,3%	3,5%

المصدر : صندوق النقد الدولي (يناير 2020)

في ظل هذه الظرفية، تراجع سعر البرميل، منتقلا بمتوسط سنوي من 71,05 دولار للبرميل في سنة 2018 إلى 64,34 دولار للبرميل في سنة 2019.

ومن جهتها، تظل نسب التضخم ضعيفة سواء في الدول المتقدمة (1,5%) أو في الاقتصاديات الصاعدة (4,7%).

إفريقيا

حسب التوقعات الأخيرة للبنك الإفريقي للتنمية، تواصل المنجزات الاقتصادية في إفريقيا تقويم مسارها من خلال نمو في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,0% في سنة 2019 و بنسبة متوقعة 4,1% في 2020P. ويعود هذا الأداء أساسا لمنجزات منطقة شرق إفريقيا (5,9%+ في 2019 و 6,1% في 2020P) ومنطقة شمال إفريقيا (4,4% في 2019 و 4,3% في 2020P) وبدرجة أقل مناطق القارة الأخرى.

المؤشرات الاقتصادية في إفريقيا حسب المناطق

	الناتج الداخلي الإجمالي		التضخم	
	2019E	2020P	2019E	2020P
إفريقيا	4,0%	4,1%	9,2%	8,1%
وسط إفريقيا	3,6%	3,5%	4,7%	4,1%
شرق إفريقيا	5,9%	6,1%	12,5%	11,4%
شمال إفريقيا	4,4%	4,3%	9,2%	7,4%
جنوب إفريقيا	2,2%	2,8%	7,1%	6,6%
غرب إفريقيا	3,6%	3,6%	9,7%	9,1%

البنك الإفريقي للتنمية-يونيو 2019

يصف هذا الجزء أهم تطورات الظرفية الاقتصادية للدول التي تشتغل بها مجموعة التجاري وفا بنك برسم سنة 2019.

شمال إفريقيا

الناتج الداخلي الإجمالي	المساحة (كلم مربع)	عدد السكان (مليون)	الناتج الداخلي الإجمالي / نسمة (الدولار الأمريكي)
تونس	163 610	11,6	3 565
موريتانيا	1 030 700	4,1	1 287
ليبيا	1 759 540	6,6	8 852
مصر	1 001 450	96,6	ND

المصدر : صندوق النقد الدولي

الظرفية الاقتصادية

في شمال إفريقيا، بلغ النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الإجمالي 4,4% في 2019، أي 1,6 نقطة مئوية من النسبة المئوية للنمو بإفريقيا حسب توقعات البنك الإفريقي للتنمية. بيد أنها تبقى غير منتظمة بفعل عدم استقرار الوضعية الاقتصادية بليبيا.

وبالفعل، استفاد نمو الناتج الداخلي الإجمالي في شمال إفريقيا من أداء النمو في بعض دول المنطقة: الجزائر (2,6% في سنة 2019)، تونس (1,5% في سنة 2019)، مصر (5,5% في سنة 2019) والمغرب (2,6% في سنة 2019). بينما سجلت ليبيا ناتجا داخليا إجماليا بلغ -19,1% في 2019.

من ناحية أخرى، يبقى مستوى التضخم في شمال إفريقيا مرتفعا (9,2%) في سنة 2019 مقابل 12,8% في سنة 2018). بيد أنه من المتوقع أن ينخفض هذا المستوى أكثر فأكثر ليعود إلى عتبة 7% في 2020. ويعزى هذا التحسن بالأساس لانخفاض الضغوط التضخمية في ليبيا (4,2% في سنة 2019 مقابل 9.3% في سنة 2018 و 8,9% في سنة 2020P) ومصر (11,4% في سنة 2019 مقابل 14.4% في سنة 2018 و 8,4% في سنة 2020P).

أهم المؤشرات الاقتصادية حسب الدول

	الناتج الداخلي الإجمالي (%)		التضخم (%)		رصيد الميزانية (%)		الرصيد الجاري (%)	
	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P
تونس	1,5	2,4	6,6	5,4	-3,7	-2,8	-10,4	-9,4
موريتانيا	6,6	5,9	3,0	3,4	0,0	0,4	-13,7	-20,1
ليبيا	-19,1	0,0	4,2	8,9	-28,9	-32,3	-0,3	-11,6
مصر	5,5	5,9	11,4	8,4	-7,6	-7,1	-3,1	-2,8

المصدر : صندوق النقد الدولي، نونبر 2019

ومن جهته، بلغ عجز الميزانية في المنطقة -4,8% في 2019 مقابل -6,0% في السنة السابقة، وذلك أساسا بفعل المستوى المرتفع لرصيد الميزانية في ليبيا (-28,9% في 2019) وبدرجة أقل المستوى المسجل في مصر (-7,6% في 2019).

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا

(معطيات 2019)	المساحة (كلم مربع)	عدد السكان (مليون)	الناتج الداخلي الإجمالي/نسمة (الدولار الأمريكي)
البنين	112 622	11,9	969
بوركينا فاسو	274 200	20,0	799
كوت ديفوار	322 463	26,3	1 893
النيجر	1 267 000	19,9	465
مالي	1 240 192	20,2	858
السينغال	196 722	17,1	1 145
الطوغو	56 785	8,1	708

المصدر : صندوق النقد الدولي

الظرفية الاقتصادية

حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، حقق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا أداء مستداما مع ارتفاع ناتجه الداخلي الإجمالي بنسبة 6,4% في سنة 2019 و 6,5% كنسبة متوقعة في 2020P. ويعود هذا التحسن للنمو الاقتصادي في دول الاتحاد أساسا للقطاعين الثالث والثاني وبفعل الطلب الداخلي.

أهم المؤشرات الاقتصادية حسب الدول

	الناتج الداخلي الإجمالي (%)		التضخم (%)		رصيد الميزانية (PIB%)		الرصيد الجاري (PIB%)	
	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P
البنين	6,6	6,7	-0,3	1,0	-2,3	-1,8	-6,1	-5,8
بوركينا فاسو	6,0	6,0	1,1	1,4	-3,0	-3,0	-5,7	-4,0
كوت ديفوار	7,5	7,3	1,0	2,0	-3,0	-3,0	-3,8	-3,8
النيجر	6,3	6,0	-1,3	2,2	-4,2	-3,0	-20,0	-22,7
مالي	5,0	5,0	0,2	1,3	-3,0	-3,0	-5,5	-5,5
السينغال	6,0	6,8	1,0	1,5	-3,0	-3,0	-8,5	-11,1
الطوغو	5,1	5,3	1,4	2,0	-2,7	-2,1	-6,3	-5,5

المصدر : صندوق النقد الدولي، نونبر 2019

ومن جهته، انخفضت نسبة التضخم في المنطقة في سنة 2019 لتبلغ 0,6% وقد ترتفع إلى 1,6% في سنة 2020. وتعزى هذه الوضعية إلى الانخفاض المتواصل لأسعار المواد الغذائية في معظم دول الاتحاد. كما تحسن رصيد ميزانية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا في سنة 2019 ليبلغ -3,0%.

وقررت لجنة السياسة النقدية، خلال سنة 2019، الإبقاء على سعر الفائدة الأدنى للمشاركة في عمليات طلبات عروض ضخ السيولة بدون تغيير في نسبة 2,5% و سعر الفائدة الحدي في 4,5%. كما ظل معامل الاحتياطيات الإجبارية المطبقة على بنوك الاتحاد ثابتا في 3,0%.

المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا

(معطيات 2019)	المساحة (كلم مربع)	عدد السكان (مليون)	الناتج الداخلي الإجمالي/ نسمة (الدولار الأمريكي)
الكاميرون	475 440	25,5	1 386
الكونغو	342 000	4,6	1 772
الغابون	267 667	2,0	8 423

المصدر : صندوق النقد الدولي

الظرفية الاقتصادية

أقفلت المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا سنة 2019 بتحسن في ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% (مقابل 1,7% في سنة 2018) وتتوقع نموا بنسبة 3,0% في 2020P. ويعزى هذا الانتعاش في سنة 2019 بالأساس للمنجزات الجيدة للقطاع النفطي والإبقاء على وتيرة الأنشطة في القطاع غير النفطي واللذان ساهما في النمو الاقتصادي الفعلي للجهة توالي بـ 1,4 نقطة و 1,9 نقطة.

ومن جهته، ارتفع مستوى التضخم في سنة 2019 بنسبة 2,5%، لكنه ظل في مستوى أقل من معيار المجموعة. ويفسر هذا الارتفاع في الأسعار أساسا بقوة الطلب الداخلي، مدعوما بالأداء الجيد للأنشطة غير النفطية وإيرادات الميزانية. فبلغ رصيد الميزانية 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 .

أهم المؤشرات الاقتصادية حسب الدول

	الناتج الداخلي الإجمالي (%)		التضخم (%)		رصيد الميزانية (PIB%)		الرصيد الجاري (PIB%)	
	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P	2019E	2020P
الكاميرون	4,0	4,2	2,1	2,2	-2,3	-2,1	-3,7	-3,5
الكونغو	4,0	2,8	1,5	1,8	8,6	8,4	6,8	5,3
الغابون	2,9	3,4	3,0	3,0	1,6	0,9	0,1	0,9

صندوق النقد الدولي، نونبر 2019

من ناحية أخرى، قرر البنك المركزي لوسط إفريقيا في سنة 2019 الإبقاء على مستوى سعر الفائدة الرئيسي في 3,5% و سعر تسهيل السلف الحدي في 6,0%.

المغرب

- تطور النمو الاقتصادي بنسبة 2,6% في 2019 ارتباطا ب :
  - ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي غير الزراعي في سنة 2019 بنسبة 3,3% بفعل تحسن القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالث (3,2%) ونمو القطاع الثاني (3,6%) ؛
  - انخفاض القيمة المضافة للنشاط الزراعي في سنة 2019 بفعل تراجع إنتاج الحبوب (52 مليون قنطار في 2019 بتراجع نسبته 50% مقارنة مع الموسم السابق) ؛
- شبه استقرار نسبة التضخم في 2019 بنسبة 0,2% وارتفاع متوقع في 2020 بنسبة 1,1% ؛
- إطار ماكرواقتصادي متباين مع :
  - استقرار عجز الميزانية في -3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 وسنة 2020 ؛
  - انخفاض العجز التجاري بنسبة 9,5% ، وذلك ارتباطا بنمو أقوى للصادرات مقارنة مع الواردات ؛
  - ارتفاع دين الخزينة إلى 66,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 مقابل 65,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018 : إصدار المغرب لاقتراض سندي بمبلغ مليار يورو (الأجل : 12 سنة، الفرق : 140 نقطة أساس، سعر الفائدة : 1,5%) ؛
  - نمو مستدام للاستهلاك النهائي الوطني مع تطور نسبته 3,3% في سنة 2019 ومساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي قدرها 2,0 نقطة ؛
  - تخفيف العجز الجاري بنسبة 4,8% في سنة 2019 مقابل 5,9% في سنة 2018 ؛
  - واحتياطيات العملات التي تغطي 5 أشهر من الواردات.
- وفق التوقعات الأخيرة للبنك المركزي، قد تبلغ نسبة النمو 3,8% في سنة 2020 و 3,7% في سنة 2021.

.

التطور الفصلي للناتج الداخلي الإجمالي المغربي من سنة لأخرى

ب (%)	2017	2018	T1-19	T2-19	T3-19	2019	*2020
الناتج الداخلي الإجمالي	4,2%	2,8%	3,3%	3,4%	3,1%	2,6%	3,8%
القيمة المضافة الزراعية	13,1%	2,7%	-4,9%	-0,7%	-2,0%	-4,3%	6,2%
الناتج الداخلي الإجمالي	3,0%	2,8%	4,3%	3,9%	3,7%	3,3%	3,5%

المصدر : وزارة المالية – بنك المغرب – المندوبية السامية للتخطيط (يناير 2020) (*) : توقعات

نمو الناتج الداخلي الإجمالي 2015 - 2020P (ب%)

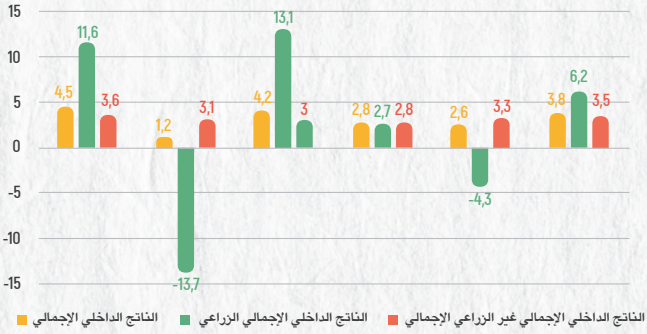

توزيع الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018

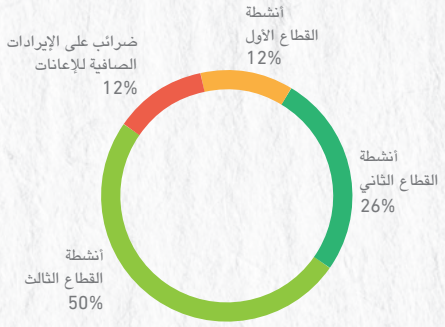

تضرر النمو الاقتصادي الوطني بفعل الظروف المناخية غير المواتية

برسم سنة 2019، سجل الاقتصاد المغربي تحسنا في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,6%. ويشمل هذا النمو ارتفاعا بنسبة 3,3% في الناتج الداخلي الإجمالي غير الزراعي وانخفاضا بنسبة 4,3% في القيمة المضافة الزراعية. ويعزى هذا التطور السلبي للقطاع الأول أساسا للظروف المناخية غير المواتية التي أدت إلى محصول في الحبوب قدره 52 مليون قنطار بانخفاض نسبته 50% مقارنة مع محصول 2018.

ومن جهته، سجل القطاع غير الزراعي وتيرة أكثر استدامة، مستفيدا من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الثاني (3,6%) والقيمة المضافة للقطاع الثالث (3,2%) .

وتعزز النمو الوطني في سنة 2019 بفعل الطلب الداخلي (3,3%) الذي ساهم في حدود نقطتين في تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب.

ارتفاع مضبوط في العجز التجاري

إلى غاية متم 2019، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات انخفاضا في العجز التجاري بنسبة 9,5%. وتعود هذه الوضعية لارتفاع صادرات (السلع والخدمات) بنسبة 4,2% لتصل إلى 421,9 مليار درهم وارتفاع الواردات بنسبة 1,2% لتصل إلى 525,8 مليار درهم.

مجموع الواردات 2019

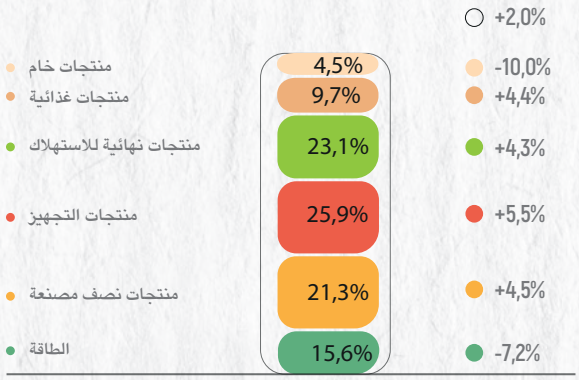

مجموع الصادرات 2019

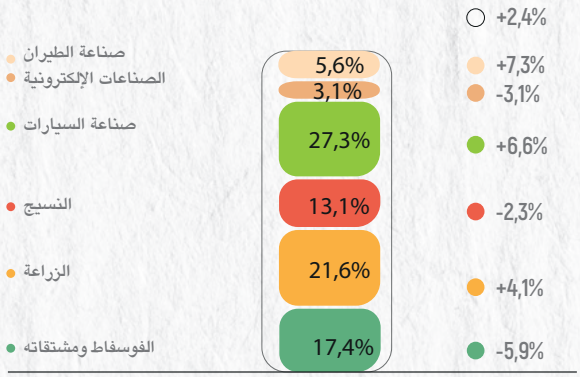

المصدر : مكتب الصرف

ارتفعت الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 6,5% لتصل إلى 245,6 مليار درهم في دجنبر 2019، مما يغطي 5 أشهر للواردات من السلع والخدمات.

الاستثمارات في قطاع السيارات :

تشغيل مصنع بوجو بالقنيطرة :

من شأن انطلاق نشاط مصنع بوجو منذ يونيو 2019 أن يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للمغرب ب 100 000+ سيارة في سنة 2019 و 100 000+ سيارة قبل سنة 2023.

تشغيل مصنع بوجو بالقنيطرة :

من شأن انطلاق نشاط مصنع بوجو منذ يونيو 2019 أن يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للمغرب ب 100 000+ سيارة في سنة 2019 و 100 000+ سيارة قبل سنة 2023.

تدشين مصنع جديد للسيارات : مجموعة " هاندس" :

افتتحت مجموعة هاندس المصنع الكوري لمعدات السيارات المتخصص في صناعة إطارات العجلات من الألومنيوم، بطنجة، أول مصنع لها بالقارة الإفريقية وسيضمن إحداث 1 600 فرصة عمل.

افتتاح مصنع جديد لمجموعة سيلانكس الدولية

بعد 11 سنة من التواجد في طنجة، كثفت شركة "سيلانكس أوتوموتيف المغرب"، فرع مجموعة سيلانكس الدولية (مجموعة GMD) حضورها المحلي من خلال افتتاح مصنع جديد بمساحة قدرها 12 600 متر مربع لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمصانع السيارات التي تشتغل في المنطقة والتي توجد في مقدمتها مصانع رونو وبوجو باعتبارهما من أهم زبناء مجموعة GMD .

الاستثمارات في صناعة الطيران

توقيع عقد شراء من أجل اقتناء مصانع مجموعة بومبارديي

وقعت شركة سبيريت آيروسيستيم عقد شراء ثلاثة مصانع لبومبارديي بالدار البيضاء وبيلفاست ودالاس. ومن المنتظر الانتهاء من الأشغال في أفق النصف الأول من سنة 2020 .

واتفق المغرب و سبيريت آيروسيستيم على وضع فريق مشترك لتطوير منظومة عمل سبيريت في المغرب، مما يتيح تطوير أنشطة جديدة في صناعة الطيران و تعزيز التكامل المحلي للرائد الدولي في صناعة بنيات الطيران.

المصدر: وزارة الصناعة والاستثمار

سجلت من جهتها عائدات المغاربة المقيمين بالخارج شبه استقرار في حدود 64,9 مليار درهم. بينما تراجعت التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية من جهتها بنسبة 46,8% لتبلغ 18,2 مليار درهم.

وبلغ عجز الحساب الجاري بدوره -4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بتحسن مقارنة مع السنة السابقة (-5,9%).

استقرار العجز التجاري :

إلى غاية متم دجنبر 2019 ، بلغ العجز التجاري -46,7 مليار درهم مقابل -40,9 مليار درهم في السنة السابقة. وتعزى هذه الوضعية لانخفاض دفعات الحسابات الخاصة للخزينة لفائدة الميزانية العامة (6,5 مليار درهم مقابل 31,8 مليار درهم).

ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، استقر عجز الميزانية في مستوى -3,7%.

مستوى ثابت من التضخم

سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2019 تطورا جد محدود لمستوى التضخم، على إثر انخفاض أسعار المواد الأولية لا سيما أسعار المنتجات الطاقية. وعليه، بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك 0,2%.

ارتفاع دين الخزينة

بلغ جاري الدين الداخلي 593,0 مليار درهم، برسم الأحد عشر شهرا الأولى من سنة 2019، مما يمثل حوالي 52% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن جهته، بلغ مخزون الدين الخارجي للخزينة 160,0 مليار درهم، مما يمثل 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتمثل بالتالي نسبة استدانة الخزينة 66,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019.

63.772
69.928
26.417
31.012
12.002

الظرفية البنكية والمالية

إفريقيا

سجل القطاع البنكي الإفريقي ازدهارا ملحوظا، خلال هذا العقد الأخير، على مستوى حجم الأصول والمردودية وجغرافيا الخدمات البنكية الرقمية والبطاقات والأداءات عبر الهواتف النقالة والشمول المالي.

وبرسم سنة **2018**، تراجع إجمالي الحصيلة المراكمة لأكبر مئتي بنك في إفريقيا بنسبة **7,9%** ليصل إلى **1 609** مليار دولار مقابل **1 747** مليار دولار في السنة السابقة. وجاء توزيعه على النحو التالي :

توزيع مجموع حصيلة أكبر مئتي بنك حسب المناطق

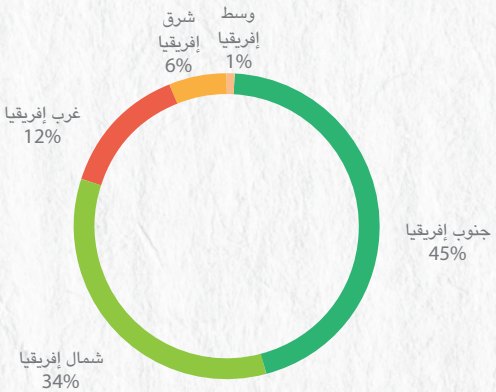

المصدر : جنوب إفريقيا عدد خاص رقم 51

تظل منطقة جنوب إفريقيا أول منطقة من حيث مساهمتها في إجمالي الحصيلة، وذلك بفعل أداء بنوك دولة جنوب إفريقيا. وأكدت شمال إفريقيا رتبتها الثانية بنسبة 34%من إجمالي حصيلة القطاع بفضل الأداء الجيد للبنوك المصرية والمغربية. وتأتي منطقة غرب إفريقيا في الرتبة الثالثة بمساهمة بلغت 14%، بارتفاع ناهز نقطتين مقارنة مع سنة 2017 .

ومثلت وسط إفريقيا 1,1% من مجموع الحصيلة بمبلغ قدره 28,2 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته مقارنة مع سنة 2017. وساهمت شرق إفريقيا بدورها بنسبة 6% في إجمالي الحصيلة.

من ناحية أخرى، سجل صافي مجموع الإيرادات المصرفية تراجعا نسبته 5,6% ليبلغ 69,9 مليار دولار.

يصف هذا الباب أهم تطورات الظرفية البنكية للدول التي تشتغل بها مجموعة التجاري وفا بنك.

شمال إفريقيا

باعتباره يمثل **34,4%** من إجمالي أصول **200** بنك إفريقي، وفق تصنيف مجلة جون أفريك لسنة **2018**، يضطلع القطاع البنكي لشمال إفريقيا بدور مهم في القارة.

	مصر	موريتانيا	تونس
البنوك	23	18	38
شبكة الفروع	1 913	272	4 220
عدد الشبابيك والموزعات الآلية البنكية	2 694	305	12 200
نسبة الاستبناك	48%	18%	33%
مجموع الأصول	TND 133,9 milliards	Nd	EGP 5 432,7 milliards
الودائع المحصلة	TND 68,2 milliards	MRO 57,7 milliards	EGP 3 802,6 milliards
القروض الموزعة	TND 86,2 milliards	MRO 55,9 milliards	EGP 1 814,6 milliards
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	TND 4,9 milliards	MRO 5,1 milliards	EGP 108,8 milliards*
صافي الأرباح	TND 1 142 millions	MRO 0,58milliards	EGP 62,0 milliards*
العائد على حقوق الملكية	13,0%	5,1%*	19,2%
العائد على الأصول	1,1%	0,9*	1,4%

المصدر : البنوك المركزية (معطيات إلى غاية متم دجنبر 2018) (*) أرقام 2016

مصر

في 03 ماي 2017، أنهى التجاري وفا بنك بشكل فعلي اقتناء باركليز بنك مصر الذي بات يحمل اسم التجاري وفا بنك مصر.

المشهد البنكي

يتميز القطاع البنكي المصري بسيولته الكبيرة وبمؤشرات مردودية ومخاطرة تستجيب لأفضل المعايير (عائد على حقوق الملكية بنسبة 19,1%؛ نسبة تعثر الديون في حدود 4,1% ونسبة ملاءة القطاع في حدود 15,7%).

ويعمل 38 بنكا في القطاع البنكي المصري من خلال 4220 فرعا و 12 200 شباكا آليا بنكيا إلى غاية متم دجنبر 2018.

ويبلغ توزيع الشبكات البنكية 5 وكالات بنكية لكل 100 000 شخص راشد.

النشاط

بلغ مجموع الحصيلة 5 432,7 مليار جنيه مصري في سنة 2018، بارتفاع نسبته 12,9%. وارتفعت نسبة الأصول البنكية مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 134%.

وبلغت القروض 1 814,6 مليار جنيه مصري بينما ارتفعت الودائع إلى 3 802,6 مليار جنيه مصري.

وعليه، بلغ معامل الاستعمال 46%.

النتائج

بلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية، مع متم دجنبر 2016، 108,8 مليار جنيه مصري (+51%) ، في حين بلغ صافي الأرباح 62,0 مليار جنيه مصري (+82%).

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا

توزيع مجموع

إلى غاية 31 دجنبر 2018 ، ضم القطاع البنكي في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا 147 مؤسسة ائتمان من ضمنها 128 بنكا و 19 مؤسسة مالية ذات طابع بنكي مقابل 144 في السنة السابقة.

ونتج هذا التطور عن الترخيص بصفة بنك المنوح للبنك الفلاحي لبوركينا فاسو وبنك الاتحاد لأفريقيا بمالي ولبنك الإسكان بالنيجر؛ وللترخيص بصفة مؤسسة مالية ذات طابع بنكي المنوح لشركة النيجر لتحويل الأموال؛ وللترخيص بالإنشاء المنوح لكوريس بنك الدولي، فرع النيجر ولسحب الترخيص بصفة بنك لبنك الإسكان بالبنين و بنك الاستثمار بكوت ديفوار (CIBCI).

وعلى صعيد كثافة الشبكة، تعزز عدد الفروع والمكاتب ونقط البيع بنسبة 13,0% ليبلغ 3 619 وحدة. موازاة مع ذلك، ارتفع عدد الشبابيك الآلية بنسبة 9,9% ليبلغ 2 976 وحدة.

	الشبابيك الآلية	الشبكة	المجموع	مؤسسات مالية	بنوك
البنين	15		15	219	313
بوركينا فاسو	15	4	19	316	383
كوت ديفوار	27	2	29	694	713
غينيا بيساو	5		5	35	57
مالي	14	3	17	491	508
النيجر	14	4	18	1121	199
السينغال	25	4	29	498	518
الطوغو	13	2	15	245	285
المجموع	**128**	**19**	**147**	**3 619**	**2 976**

المصدر : الأمانة العامة للجنة البنكية

توزيع مجموع

تطور القطاع البنكي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا ضمن ظرفية اقتصادية مواتية تميزت بمواصلة الأنشطة الاقتصادية لديناميتها. وتطور إجمالي حصيلة مؤسسات الائتمان بنسبة **6,3%** ليصل إلى **37 753** مليار فرنك إفريقي إلى غاية متم **2018**، على إثر ارتفاع مجموع الأصول في كافة دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

	مجموع الحصيلة (مليار فرنك إفريقي)	حصة السوق من حيث مجموع الحصيلة
البنين	3 463	9,2%
بوركينا فاسو	5 301	14,0%
كوت ديفوار	12 144	32,2%
غينيا بيساو	262	0,7%
مالي	4 705	12,5%
النيجر	1 688	4,5%
السينغال	7 368	19,5%
الطوغو	2 822	7,5%
المجموع	**37 753**	**100,0%**

المصدر : الأمانة العامة للجنة البنكية

تحتل كوت ديفوار الرتبة الأولى من حيث مجموع الحصيلة (32,2%)، متبوعة بالسينغال (19,5%)، وبوركينا فاسو (14,0%)، ومالي (12,5%). وتأتي بروكينا فاسو في آخر القائمة بنسبة 0,7% من مجموع الحصيلة في المنطقة.

وتطورت القروض الموزعة بنسبة 10,8% لتبلغ 20 891 مليار فرنك إفريقي بينما ارتفعت الودائع بنسبة 10,4% لتبلغ 25 117 مليار فرنك إفريقي. وعليه، بلغ معامل الاستعمال 83,2%.

توزيع مجموع

بلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية، مع متم دجنبر 2018، 1 969 مليار، بارتفاع نسبته 6,0% مقارنة مع السنة السابقة.

وبحصة قدرها 33,8%، تظل كوت ديفوار أول مساهم في صافي مجموع الإيرادات المصرفية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، متبوعة بالسينغال (21,1%) ومالي (12,6%) ثم بوركينا فاسو (12,0%).

من جهته، سجل صافي الأرباح العام المؤقت نموا نسبته 24,0%، منتقلا من 368 مليار في سنة 2017 إلى 457 مليار في سنة 2018. وساهمت جميع هذه المناطق في هذا الأداء. وتوزعت الأرباح كما يلي : كوت ديفوار (33,8%)، السينغال (24,7%)، بوركينا فاسو ومالي (14,8%)، النيجر (6,1%)، الطوغو (4,1%)، و البنين (1,0%) وغينيا بيساو (0,5%).

صافي مجموع الإيرادات المصرفية حسب القطاع البنكي في سنة 2018

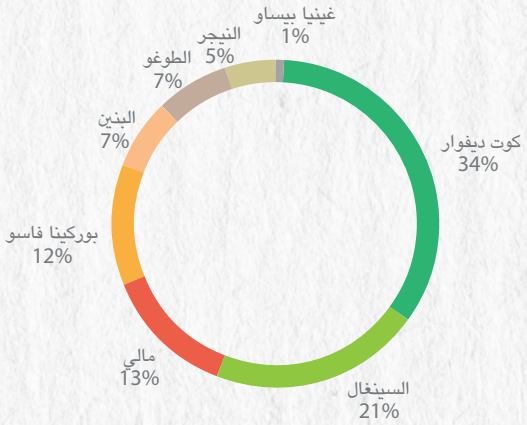

المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

المشهد البنكي

في سنة **2018** ، ضم القطاع البنكي للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا **55** بنكا قيد النشاط، موزعة بين **16** بنكا بالكامرون و **4** بنوك بإفريقيا الوسطى و **11** بنكا بالكونغو و**10** بنوك بالغابون و **5** بنوك بغينيا الاستوائية و **9** بنوك بتشاد.

	بنوك
الكامرون	16
إفريقيا الوسطى	4
الكونغو	11
الغابون	10
غينيا الاستوائية	5
تشاد	9
المجموع	**55**

المصدر : الأمانة العامة للجنة البنكية

النشاط

في سجلت اللجنة البنكية لوسط إفريقيا حصيلة متباينة للنشاط البنكي في هذه المنطقة الفرعية.

ارتفع إجمالي حصيلة بنوك المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا إلى 13 026 مليار فرنك إفريقي إلى غاية متم دجنبر 2018، بارتفاع نسبته 2,7% مقارنة مع السنة السابقة. وحسب الدول، ارتفع نشاط حصيلة بنوك المنطقة في غالبية دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا : الكامرون ،(+14,4 %) جمهورية إفريقيا الوسطى (+6,2 %)، الغابون (+8,9 %) و غينيا الاستوائية (+3,4 %). وعلى العكس من ذلك، تراجع إجمالي حصيلة الكونغو وتشاد توالیا بنسبة 14,4% و 1,4% .

كما تحسنت الودائع المحصلة بنسبة 1,7% لتبلغ 497 9 مليار فرنك إفريقي. أما القروض الموزعة فقد تحسنت بنسبة 0,9% لتصل إلى 539 8 مليار فرنك إفريقي.

وبلغت الديون معلقة الأداء 835 1 مليار فرنك إفريقي في سنة 2018، أي بنسبة تعثر ديون قدرها 21,3% مقابل 17,1% في السنة السابقة.

النتائج

مع متم سنة 2017، سجلت بنوط منطقة وسط إفريقيا صافي مجموع إيرادات مصرفية بقيمة 935,7 مليار فرنك إفريقي، بتحسن نسبته 2,3%. ومن جهته، بلغ صافي أرباح المنطقة 139,4 فرنك إفريقي، بتطور نسبته 50,2% أساسا بفضل التوجه الجيد لنتائج البنوك بالكامرون (60,2+ مليار فرنك إفريقي).

صافي مجموع الإيرادات المصرفية حسب القطاع البنكي في سنة 2017

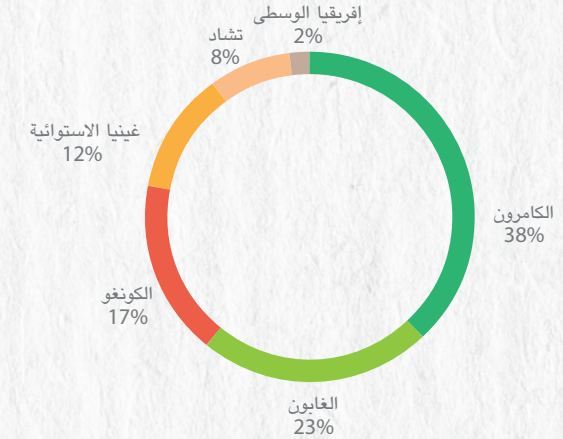

المغرب

يضطلع القطاع البنكي بدور محوري في تمويل الاقتصاد المغربي بأصول بنكية تمثل 1,21 مرة من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018.

ويضم القطاع البنكي، إلى غاية متم يونيو 2019، 86 مؤسسة ائتمان. وهي موزعة بين 24 بنكا و 5 بنوك تشاركية و 28 شركة تمويل و6بنوك أوفشور و 13 جمعية قروض صغرى و 13 مؤسسات أداء علاوة على صندوق الضمان المركزي وصندوق الإيداع والتدبير.

التركيز تبعا لبنية المساهمين في البنوك (ب%)

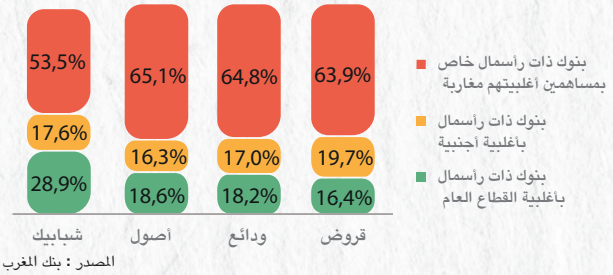

المصدر : بنك المغرب

تتكون بنية مساهمي القطاع البنكي في معظمها من مساهمين مغاربة خواص، والتي تتشكل أساسا من مجموعات قابضة وشركات تأمين وهيئات احتياط اجتماعي. يليهم مساهمون أجانب يمتلكون الأغلبية في سبعة بنوك وسبع شركات تمويل. في حين ظل عدد المؤسسات ذات بنية مساهمين يغلب عليها القطاع العام مستقرة في خمسة بنوك وأربع شركات تمويل.

ومن حيث حضورها خارج الحدود، تعمل المجموعات البنكية في إفريقيا من خلال 42 شركة تابعة و 4 فروع في 27 دولة : 10 دول في غرب إفريقيا (من ضمنها 8 في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)، 6 دول في وسط إفريقيا، 6 دول في شرق إفريقيا، 3 دول في المغرب العربي ودولتان في جنوب إفريقيا.

وفي باقي دول العالم، تسجل البنوك المغربية حضورها في أوروبا والصين وتتوفر على 48 مكتب تمثيل في 11 دولة أوروبية بالأساس.

واستحوذ القطاع البنكي، من خلال عشر مؤسسات ائتمان مدرجة في البورصة وتتضمن ستة بنوك، على الرتبة الأولى من حيث الرسملة في البورصة بحصة بلغت 35,6% إلى غاية متم دجنبر 2019.

الاستبناك وتطوير الشبكات البنكية

في ظل التطور المتزايد لرقمنة خدمات النظام البنكي، انخفضت وتيرة تطور الشبكة البنكية بنمو نسبته 0,8% في سنة 2019 مقابل 6% في المتوسط خلال الفترة 2013 – 2017.

وخلال سنة 2019 ، بلغ تعداد الشبكة البنكية 421 7 فرعا. ومن جهتها، بلغت الشبابيك الآلية 613 7 وحدة إلى غاية متم دجنبر 2019، بارتفاع قدره 324 منشأة جديدة من سنة لأخرى. كما قامت البنوك بوضع خدمات جديدة على الشبابيك الآلية مما يسمح بإجراء بعض العمليات البنكية بدون المرور من الفرع على غرار إيداع الشيكات والنقود. وبلغ تشغيل هذه الشبابيك الآلية البنكية متعددة الخدمات 350 وحدة إلى غاية متم 2018، أي 4,8% من العدد الإجمالي.

تطور الشبكة البنكية

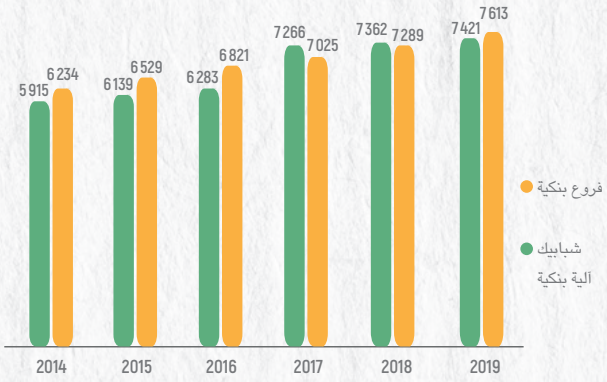

بنك المغرب، مركز النقديات، المجموعة المهنية لبنوك المغرب

تطور القنوات الرقمية

على الصعيد الدولي، يسلك النموذج البنكي تحولا صوب تطوير القنوات الرقمية مع الاستخدام المتزايد للولوج عن بعد للخدمات البنكية.

وفي المغرب، انخرطت البنوك في هذه الدينامية وقامت بتطوير تطبيقات النقال وعبر الأنترنت لمواكبة زبنائها. وتم وضع مسار للتحول الرقمي لاسيما عبر تجهيز الفروع بأدوات رقمية و توجيه وظائف الفرع صوب التوجيه والإرشاد باعتبارها وظيفة ذات قيمة مضافة عالية بالنسبة للزبون والبنك.

وبفعل تطور الشبكة البنكية، وصلت نسبة الاستبناك إلى **76%** في سنة **2018** مقابل **73%** في سنة **2017**، اعتمادا على العدد الإجمالي للحسابات.

وبلغت النسبة بين عدد الخواص الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد وعدد السكان البالغين **60%**، بتطور نسبته أربع نقط مئارنة مع السنة السابقة. وحسب الجنس، بلغت نسبة النساء **40%** في حين بلغت نسبة الرجال **77%**، مقابل **37%** و **77%** على التوالي مع متم سنة **2017**، مما نستنتج منه تحسنا في نسبة امتلاك الحسابات البنكية من طرف النساء.

وبدورها بلغت الكثافة البنكية التي تقاس بعدد السكان لكل شباك **5 400**. كما بلغ عدد الشبابيك لكل **10 000** نسمة شباكين مقابل شباك واحد قبل حوالي **15** سنة.

وواصل عدد البطاقات المصدرة من طرف البنوك المغربية مساره التصاعدي وبلغ مع متم دجنبر **2019**، **16,2** مليون بطاقة بارتفاع نسبته **7,6%** مقارنة مع متم دجنبر **2018**.

وسجل عدد معاملات التجارة الإلكترونية ارتفاعا نسبته **46,6%** ليبلغ **9,4** مليون معاملة مع متم دجنبر **2019**.

تنظيم القطاع

برسم سنة 2019 ، واصل البنك المركزي تعزيز التدابير التنظيمية البنكية بغية التقيد بأجود المعايير الدولية لا سيما من خلال مواكبة اعتماد المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية و إتمام القواعد التنظيمية المطبقة على الفاعلين الجدد في القطاع البنكي ويقصد بالذكر البنوك التشاركية ومؤسسات الأداء.

موازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب تتبع جودة محافظ قروض البنوك وتشكيل مخصصات احتياطية لاسيما من خلال مراجعة قواعد تصنيف الديون وتشكيل مخصصات احتياطية لها.

من ناحية أخرى، وضع البنك تدابير للمراقبة تهم سلامة أنظمة المعلومات وخطة استمرارية النشاط بغية السهر على قيام البنوك بتدبير مخاطر الهجومات المعلوماتية في زمن رقمنة الخدمات البنكية.

وفي ظل ظرفية تتسم بتحول كبير على الصعيد الوطني والدولي من أجل مواكبة فعالة للقطاع البنكي والمالي، أطلق البنك المركزي مخططه الاستراتيجي السادس 2019 – 2023. ويتمحور المخطط الاستراتيجي الجديد لبنك المغرب حول رؤية متجددة تتضمن حاليا عنصر " الابتكار " وتشتمل على توجهين جديدين موزعين على عشرة أهداف استراتيجية :

- السهر على الاستقرار النقدي والمالي لفائدة التشغيل والنمو المستدام و الشمولي ؛
- مواصلة تحول البنك من أجل تحفيز الإبداع وثقافة الابتكار في زمن الرقمنة.

المصدر : بنك المغرب

نتائج نشاط القطاع البنكي برسم سنة 2019

برسم سنة 2019، سجل القطاع البنكي المغربي تحسنا في نشاطه.

وهكذا، حقق جاري القروض للاقتصاد نموا نسبته 4,7% ليبلغ 845 938 مليون درهم إلى غاية متم 2019 (مقابل+7% بين 2017 و 2018 و +6% بين 2013 و 2017).

ويعزى النمو المسجل في سنة 2018 لارتفاع قروض الضريبة على القيمة المضافة الممنوحة للمقاولات. ويشمل تطور القروض في سنة 2019 العناصر التالية :

- تطور القروض العقارية بنسبة 3,0% لتصل إلى 844 269 مليون درهم إلى غاية متم 2019 مقابل 1,5%+ في السنة السابقة ؛
- ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 4,5% لتصل إلى 237 209 مليون درهم مع متم 2019 مقابل 3,8% في السنة السابقة ؛
- تحسن قروض الخزينة بنسبة 7,4% لتصل إلى 833 182 مليون درهم مع متم 2019 مقابل 5,4% في السنة السابقة.

وعلى مستوى الاستقطاب، تعززت ودائع زبناء القطاع البنكي بنسبة 2,7% لتصل إلى 042 950 مليون درهم مع متم 2019 ، وذلك على إثر :

- تدعيم حسابات الشيكات بنسبة 4,4% لتصل إلى 918 427 مليون درهم؛
- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 5,4% لتصل إلى 637 155 مليون درهم؛
- ارتفاع حسابات الادخار بنسبة 4,6% لتصل إلى 553 165 مليون درهم.

و مع متم دجنبر 2019، بلغ معامل الاستعمال (القروض / الودائع) 98,8%، بارتفاع ناهزت نسبته نقطتين مقارنة مع المستوى المسجل مع متم دجنبر 2018 (96,9%).

وبدورها، سجلت التعهدات بواسطة توقيع الممنوحة تراجعا طفيفا بنسبة 0,4% لتبلغ 276 301 مليون درهم، وردت 48,3% من ضمنها من تعهدات الضمان.

وارتفعت الديون معلقة الأداء بنسبة 6,8% لتصل إلى 310 69 مليون درهم مقابل 4,4%+ في السنة السابقة.

وسجلت المخصصات الاحتياطية و الفوائد بدورها ارتفاعا نسبته 20,5% لتصل إلى 795 47 مليون درهم.

وعليه، بلغت نسبة تعثر الديون 7,38% ونسبة التغطية 68,38%.

تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة من طرف البنوك

تم في يناير **2018** التوقيع على اتفاقية بين وزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب و المجموعة المهنية لبنوك المغرب، يتم بموجبها إحداث آلية للتسديد تقوم على شراء الفواتير وتتيح للمقاولات الراغبة في ذلك في إعادة تمويل قرضها للضريبة على القيمة المضافة بالكامل لدى البنوك.

وبلغ مجموع القروض الممنوحة في هذا الإطار من طرف القطاع البنكي **27** مليار درهم في سنة **2018.**

المصدر بنك المغرب

السوق النقدية

برسم سنة 2019، بلغ عجز السيولة 64,9 مليار درهم مقابل 69,0 مليار درهم في سنة 2018 . ويعزى هذا التخفيف لخفض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2% فضلا عن تحسين الاحتياطيات الدولية الصافية التي عوضت التأثير السلبي لارتفاع تداول النقود الائتمانية. وبالفعل، تطورت الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 6,5% من سنة لأخرى لتبلغ 245,6 مليار درهم مع متم دجنبر 2019، أي ما يعادل 5 أشهر من الواردات. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار مداخيل العملات برسم الاقتراض السندي الدولي للخزينة بحوالي 10,6 مليار درهم الذي تم إصداره في 21 نونبر 2019. ومن جهتها ارتفعت النقود الائتمانية بنسبة 7,4% لتصل إلى 250,9 مليار درهم.

وبغية تخفيف هذا العجز و الحفاظ على الأسعار النقدية في مستويات قارة، تدخل بنك المغرب عبر أداته الرئيسية للسياسة النقدية ويقصد بها التسبيقات لسبعة أيام والتي بلغ متوسط حجمها السنوي 73,8 مليار درهم، بارتفاع نسبته 24% مقارنة مع السنة السابقة وبنسبة استجابة تصل إلى 96%. وقامت مؤسسة الإصدار أيضا بعمليات مقايضة الصرف بمبلغ متوسطه 4,3 مليار درهم.

وفي إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، تدخل البنك المركزي عبر عمليات السف المضمونة لسنة واحدة والتي بلغ جاريها المتوسط 2,3 مليار درهم. وفي ظل هذه الشروط، ظلت النسبة المتوسطة المرجحة بين البنوك أعلى بقليل من نسبة الفائدة الرئيسية لتبلغ في المتوسط حوالي 2,28%.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس بنك المغرب قرر الإبقاء على نسبة فائدته الرئيسية في 2,25% خلال سنة 2019 وذلك مع مراعاة توقعات التضخم تماشيا مع هدف استقرار الأسعار والتطور الأخير للوضعية الاقتصادية. فبرسم سنة 2019، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي ارتفاعا نسبته 0,2% بعدما بلغ 1,9% في سنة 2018. ويعود هذا التباطؤ أساسا لتراجع أسعار المواد الغذائية وفق أسعار متغيرة. وبدوره، تباطأ النمو الاقتصادي ليصل إلى 2,6% في سنة 2019 مقابل 2,8% في سنة 2018، جراء تراجع القيمة المضافة الزراعية المتعلقة بانخفاض المحصول الزراعي بنسبة 50% ليصل إلى 52 مليون قنطار.

من ناحية أخرى، وبرسم اجتماعها الخاص بالسياسية النقدية في شتنبر 2019، قررت المؤسسة خفض نسبتها للاحتياطي الإجباري من 4% إلى 2% حاليا، من أجل السماح بضخ دائم للسيولة قدره 11 مليار درهم في المسار البنكي.

تطور احتياطيات الصرف
(بملايير الدراهم)

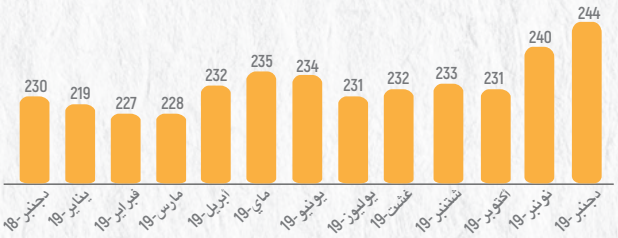

المصدر : Attijari Global Research

تطور عجز الميزانية
(بملايير الدراهم)

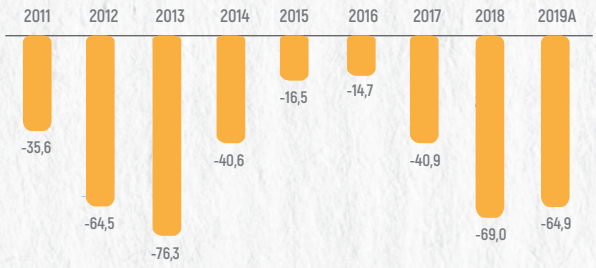

المصدر : Attijari Global Research

سوق السندات

برسم سنة 2019، بلغ عجز الميزانية 46,7 مليار درهم، بارتفاع نسبته 14,1% مقارنة مع السنة السابقة. وتعود هذه الوضعية بالأساس لانخفاض الإيرادات العادية بنسبة 4.1% وارتفاع النفقات العامة بنسبة 9,2%.

فمن جهة، يعود انخفاض الإيرادات العادية لتراجع الإيرادات غير الجبائية بنسبة 29,4% ، والمتعلقة أساسا بانخفاض دفعات الحسابات الخاصة للخزينة لفائدة الميزانية العامة وانخفاض واجبات أنابيب الغاز. بيد أن تحصيل مبلغ 4,4 مليار درهم في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب في أسهم اتصالات المغرب وكذا ارتفاع إيرادات الاحتكار منتقلة من 9,3 مليار درهم في سنة 2018 إلى 12,9 مليار درهم في 2019 قد أدى لانخفاض الإيرادات. وبدورها، سجلت الإيرادات الجبائية تحسنا نسبته 1,9%، وذلك أساسا بفعل تحصيل مبلغ 2,1 مليار درهم والمتعلق بمساهمة التضامن على الأرباح وارتفاع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4,0%. وفي المقابل، تراجعت إيرادات الضريبة على الشركات بنسبة 2,8% لتصل إلى 49,2 مليار درهم مع الأخذ بعين الاعتبار تباطؤ النشاط الاقتصادي و مراجعة المعيار التناسبي للضريبة على الشركات.

من ناحية أخرى، هم ارتفاع النفقات العامة بنسبة 9,2% جميع مكوناتها.

وبالتالي، بلغت احتياجات تمويل الخزينة 46,2 مليار درهم، تم تمويلها في حدود 29,1 مليار درهم في السوق الداخلية وباللجوء للتمويل الخارجي بتدفق صاف قدره 17,0 مليار درهم.

وعلى صعيد سوق سندات الخزينة، واصل منحنى النسب منحاه التنازلي خلال سنة 2019. ويعزى هذا التوجه للتأثير المزدوج للوضعية المريحة للمالية العمومية و السيولة الزائدة للمستثمرين. من جهة أخرى، تميزت السنة المالية 2019 بتحكم في رصيد الميزانية وبإصدار دولي للخزينة لسندات يوروبوند.

من ناحية أخرى، بلغ الحجم المصدر 339 مليار درهم في سنة 2019، بارتفاع نسبته 1,3% مقارنة مع سنة 2018، مما يجسد الفائض النقدي لدى المستثمرين، مما دفعهم لتقليص متطلبات المردودية.

تطور نسب السندات بين 2018 و 2019

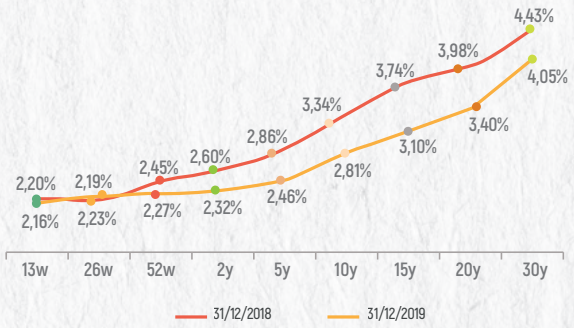

المصدر : Attijari Global Research

تطور نسب السندات بين 2018 و 2019

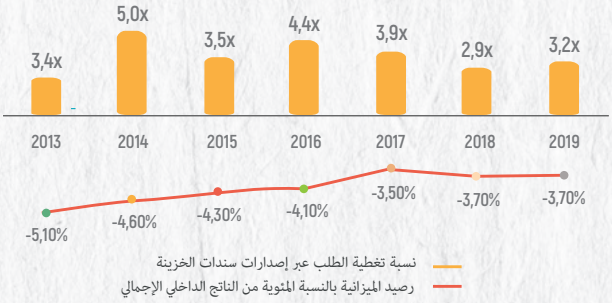

المصدر : Attijari Global Research

وفيما يتعلق بالإصدارات الإجمالية، تميزت هذه الأخيرة بتراجع نسبته 9,3% لتصل إلى 104 مليار درهم في سنة 2019.

وهم حجم الإصدار أساسا الآجال الطويلة التي انتقلت حصتها من 19,9% في سنة 2018 إلى 52,8% في سنة 2019 . وعليه، تحسنت مدة الدين الداخلي لتبلغ 6 سنوات و 5 أشهر مقابل 6 سنوات في السنة الماضية.

ومع مراعاة تسديدات الخزينة التي ارتفعت إلى 93 مليار درهم، بلغ مجموع الإصدارات الصافية 11 مليار درهم، بانخفاض ناهز 63% من سنة لأخرى.

وفي ظل هذه الظروف، عرف المنحنى الأولي للسندات ضغطا تنازليا هم كافة الفئات لا سيما الطويلة الأمد. وسجلت هذه الأخيرة خسائر تتراوح بين 38 و 64 نقطة أساس. وبالأخص، تجاوزت نسبة المردودية لعشر سنوات العتبة الدنيا بنسبة 3,00%، مسجلة تراجعا ملحوظا نسبته 53 نقطة أساس.

سوق البورصة

تطور سوق البورصة خلال سنة 2019، فسلك منحى تصاعديا عميقا. وهكذا، أقفل مؤشر مازي سنة 2019 على وقع إيجابي، مسجلا ارتفاعا نسبته 7,11% فوق 12.000 نقطة. ومن جهته، سلك مؤشر مادكس نفس التوجه، مسجلا تطورا نسبته 7,43% ليصل إلى 9.919 نقطة.

تطور سوق البورصة خلال سنة 2019

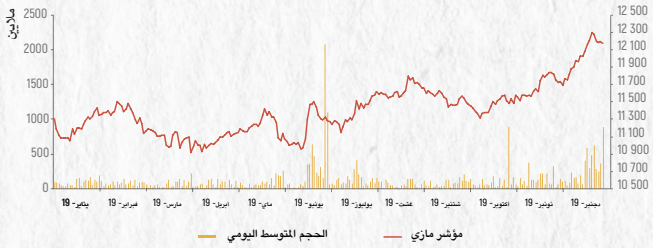

المصدر : Attijari Global Research

وفيما يتعلق بوتيرة المبادلات، ارتفع تدفق المعاملات في السوق المركزية إلى 31,2 مليار درهم، مما يوافق حجما متوسطا يوميا قدره 150 مليون درهم مقابل 127 مليون درهم في سنة 2018. ويتعلق الأمر بتحسن ملحوظ نسبته 18,1%. وفي ظل هذه الظرفية، سجلت القيم الثلاث الكبرى من حيث الرسملة وهي اتصالات المغرب والتجاري وفا بنك والبنك الشعبي المركزي لوحدها حوال نصف مجموع التداولات. وعلى صعيد سوق الكتل، بلغ حجم التداولات 12,6 مليار درهم.

ومن جهتها، سجلت رسملة البورصة ارتفاعا نسبته 7,7% من سنة لخرى لتبلغ 627 مليار درهم.

وتميز تطور بورصة الدار البيضاء خلال سنة 2019 بتوجهين رئيسيين :

- في مرحلة أولى، سلك مؤشر مازي توجها تنازليا خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2019، مسجلا أداء سلبيا قدره 3,2% بتاريخ 31 ماي 2019. وتفاقم هذا الانخفاض عقب الغعلان عن النتائج السنوية الخافتة للشركات المدرجة في البورصة. ويجدر التذكير بأن الشركات المدرجة قد سجلت تراجعا نسبته 8,1%- في الأرباح المجمعة برسم السنة المالية 2018. وعموما تميزت هذه المرحلة بتريث المستثمرين والذي انعكس من خلال متوسط حجم يومي ضعيف قدره 81 مليون درهم، بانخفاض نسبته 46,0% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018.
- في مرحلة ثانية، توالت عدة أحداث منذ فاتح يونيو 2019، مما سمح لسوق الأسهم بتعويض خسائرها المسجلة خلال المرحلة الأخيرة. وهكذا، كسب مؤشر مازي حوالي 11% في ظرف 7 أشهر بمتوسط حجم يومي مهم قدره 162 مليون درهم. وتزايدت وتيرة الصعود ابتداء من شهر يونيو بفعل القيمتين الأكبر من حيث الرسملة وهما اتصالات المغرب والتجاري وفا بنك. حيث سجلا أداء بلغ توالبا 12,1% و 9,1% في الفترة يونيو-غشت وذلك بفعل رفع ترجيحهما في صناديق الأسهم في حدود 20,0% مقابل 15,0% في البداية. وتمثل الحدث الأرز الآخر خلال هذه الفترة في تفويت الدولة لنسبة 8% من مشاركتها في رأسمال اتصالات المغرب والذي انعكس إيجابا على تقبل المستثمرين للمخاطر. وهذا ما يدل عليه الإقبال الكبير على دعوة العموم للاكتتاب في الأسهم عبر طلب إجمالي قدره 33,8 مليار درهم مقابل عرض قدره 2,2 مليار درهم، أي بنسبة اكتتاب تفوق 15 مرة. وأخيرا، حفزت الظرفية المستدامة لانخفاض نسبة الفائدة في المغرب للسنة الرابعة على التوالي عودة الاهتمام التدريجي للمستثمرين الباحثين عن مردود في سوق الأسهم.

تحليل نتائج المجموعة

النشاط (النشاط في المغرب)

موارد الزبناء

برسم السنة المالية 2019، سجلت ودائع زبناء التجاري وفا بنك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,6%، ليصل إلى 232,4 مليار درهم. ويتضمن هذا التطور:

- ارتفاع الودائع بدون فائدة بنسبة 2,6%، لتصل إلى166,0 مليار درهم، وذلك نتيجة:
  - ارتفاع حسابات الشيكات بنسبة 2,5%، لتصل إلى 114,4 مليار درهم ؛
  - ارتفاع الحسابات الدائنة الجارية بنسبة 7,0% ، لتصل إلى 37,8 مليار درهم ؛
- وانخفاض الودائع بفائدة بنسبة 8,0%، لتصل إلى66,3 مليار درهم.

ومن حيث ودائع الزبناء، أقفل التجاري وفا بنك السنة بحصة من السوق بلغت 24,5%.

قروض متبوعة بالصرف المباشر

إلى غاية متم دجنبر 2019، سجلت القروض المتبوعة بالصرف المباشر ارتفاعا بنسبة2,5% ، لتبلغ 240,4 مليار درهم. ويعد هذا التطور نتيجة بالأساس:

- لارتفاع القروض العقارية بنسبة 4,3%، لتصل إلى64,5 مليار درهم؛
- لتحسن قروض الاستهلاك بنسبة 8,7% ، لتصل إلى13,9 مليار درهم؛
- لانخفاض قروض التجهيز بنسبة 2,4%، لتصل إلى63,3 مليار درهم؛

وعلى صعيد القروض للاقتصاد، وصلت حصة التجاري وفا بنك من السوق إلى 25,6% في 2019.

وارتفعت الديون متعثرة الأداء للتجاري وفا بنك بنسبة 5,7% لتصل إلى 12,6 مليار درهم. وفي السياق ذاته، ارتفعت المخصصات الاحتياطية للديون معلقة الأداء بنسبة 2,5% لتصل إلى 7,9 مليار درهم، مما رفع نسبة التغطية إلى 61,8%. وهكذا بلغت نسبة الديون المتعثرة 5,2% وتكلفة المخاطر 0,35%.

التعهدات بواسطة توقيع

إلى غاية متم سنة 2019، ارتفعت التعهدات بواسطة توقيع بنسبة 6,7%، لتبلغ 132,0 مليار درهم، مما جعل حصة التجاري وفا بنك السوقية تصل إلى 43,8%.

المصدر : المجموعة المهنية لبنوك المغرب

نتائج الشركة إلى غاية 31 دجنبر 2019

صافي مجموع الإيرادات المصرفية

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية 12,8 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 5,4% مقارنة مع سنة 2018. وتعزى هذه الوضعية أساسا لارتفاع هامش الفائدة (+6,9%) والهامش على العمولات (+6,9%) ونتيجة عمليات القرض الإيجاري والتأجير (+18,4%) ونتيجة عمليات السوق (+5,1%).

وتتوزع بنية صافي مجموع الإيرادات المصرفية على الشكل الآتي :

	2019	الحصة / صافي مجموع الإيرادات المصرفية	2018	الحصة / صافي مجموع الإيرادات المصرفية	التطور	
					بملايين الدراهم	%
هامش الفائدة	7 854	61,1%	7 346	60,3%	508	6,9%
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والإيجار	141	1,1%	119	1,0%	22	18,4%
هامش العمولات	1 937	15,1%	1 812	14,9%	124	6,9%
نتيجة عمليات السوق	2 574	20,0%	2 449	20,1%	124	5,1%
(+) إيرادات مصرفية متنوعة أخرى	1 668	13,0%	1 612	13,2%	56	3,5%
(-) تكاليف مصرفية متنوعة أخرى	1 329	10,3%	1 152	9,5%	176	15,3%
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	12 844	100,0%	12 187	100,0%	658	5,4%

هامش الفائدة

بلغ هامش الفائدة 7,9 مليار درهم، بتحسن نسبته 6,9%. ويمكن توزيع هامش الفائدة على الشكل التالي :

- سجلت الفوائد والإيرادات المماثلة تطورا بنسبة 4,1% لتصل إلى 11,3 مليار درهم. ويهم هذا التغيير تحسنا في الفوائد والإيرادات المماثلة على العمليات الخاصة بالزبناء(+3,9%) و ارتفاع الفوائد والإيرادات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان (+3,7%).
- انخفاض الفوائد والتكاليف المماثلة بنسبة 1,8% لتصل إلى 3,4 مليار درهم. وذلك إثر تراجع 8,0% من الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء . بينما ارتفعت الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات الخاصة بمؤسسات الائتمان بنسبة 1,5%.

نتيجة عمليات القرض الإيجاري والإيجار

سجلت أرباح عمليات القرض الإيجاري والإيجار ارتفاعا بنسبة 18,4% لتصل إلى 140,7 مليون درهم في 2019.

الهامش على العمولات

بلغ الهامش على العمولات، إلى غاية متم دجنبر 2019، 1,9 مليار درهم بارتفاع نسبته 6,9% مقارنة مع السنة السابقة.

نتيجة عمليات السوق

مع متم سنة 2019، بلغت نتيجة عمليات السوق 2,6 مليار درهم، بتحسن نسبته 5,1% مقارنة مع متم سنة 2018 . وذلك إثر ارتفاع نتيجة العمليات على سندات المعاملة (+358 مليون درهم) الذي عوض انخفاض نتيجة العمليات

على المنتجات المشتقة (183- مليون درهم) ونتيجة عمليات الصرف (47- مليون درهم) و نتيجة العمليات على سندات التوظيف (3- مليون درهم) .

إيرادات وتكاليف مصرفية متنوعة أخرى

إلى غاية متم دجنبر 2019، بلغت الإيرادات المصرفية الأخرى 1,7 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 3,5% مقارنة مع متم 2018. بينما ارتفعت التكاليف المصرفية الأخرى بنسبة 15,3% لتصل إلى 1,3 مليار درهم.

التكاليف العامة للاستغلال

برسم سنة 2019، بلغت التكاليف العامة للاستغلال 4,9 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 4,6% مقارنة مع سنة 2018. ويعد هذا التطور نتيجة بالأساس لارتفاع تكاليف المستخدمين بنسبة 5,4% . وعليه، بلغ معامل الاستغلال 38,4%، بتحسن نسبته 0,3 نقط مقارنة مع سنة 2018.

بملايين الدراهم	دجنبر 2019	دجنبر 2018	التغيرات	
			بملايين الدراهم	%
تكاليف المستخدمين	2 314	2 196	118	5,4%
ضرائب ورسوم	107	147	-41	-27,5%
تكاليف خارجية	1 867	1 867	1	0,0%
تكاليف عامة أخرى للاستغلال	75	60	15	25,8%
مخصصات الإهلاك الناتج عن الاستغلال*	571	448	124	27,7%
التكاليف العامة للاستغلال	4 935	4 717	217	4,6%

* أصول ثابتة ملموسة وغير ملموسة

النتيجة الإجمالية للاستغلال

بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 8,0 مليار درهم في سنة 2019 بتحسن نسبته 5,9% مقارنة مع سنة 2018. ونجم هذا التطور عن ارتفاع صافي مجموع الإيرادات المصرفية(5,4%+) وارتفاع التكاليف العامة للاستغلال (4,6%+).

النتيجة الجارية

برسم سنة 2019، بلغت النتيجة الجارية 7,0 مليار درهم، بتطور نسبته 8,0% مقارنة مع السنة السابقة.

وارتفعت المخصصات الاحتياطية الصافية من الاسترجاعات بنسبة 11,2% لتصل إلى961,7 مليون درهم، وذلك ارتباطا بما يلي :

- مخصص إجمالي عام قدره 1,6 مليار درهم في سنة 2019 مقابل 3,0 مليار درهم في سنة 2018 ؛
- واسترجاع عام للمخصصات الاحتياطية قدره 648,0 مليار درهم في سنة 2019 مقابل 1,9 مليار درهم في سنة 2018 .

وعليه، بلغت نسبة تغطية الديون معلقة الأداء بواسطة المخصصات الاحتياطية 66,5% في سنة 2019.

صافي الأرباح

ختاماً، بلغ صافي الأرباح 4,8 مليار درهم مع متم سنة 2019 ، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 5,1% مقارنة مع السنة السابقة.

مجموع حقوق المساهمين

تعزز مجموع حقوق المساهمين برسم السنة المالية 2019 ، دون احتساب صافي الأرباح، بنسبة 5,1% لتبلغ 38,8 مليار درهم .

إجمالي الحصيلة

إلى غاية نهاية دجنبر 2019، بلغ إجمالي الحصيلة 360,8 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 2,9% مقارنة مع السنة السابقة.

الصعوبات المواجهة : لا توجد

قيمة سندات المعاملة والتوظيف وسندات الاستثمار

سندات	القيمة المحاسبية الإجمالية	القيمة الحالية	قيمة التسديد	فوائض قيمة كامنة	نقائص قيمة كامنة	مخصصات احتياطية
سندات المساهمة	65 479 998	65 479 998	-	-	-	-
• سندات وقيم مماثلة	45 226 552	45 226 552				
• سندات اقتراض	101 807	101 807	-	-	-	-
• سندات الدين الأخرى	4 812 321	4 812 321	-	-	-	-
• سندات الملكية	15 210 341	15 210 341	-	-	-	-
• شهادات الصكوك	128 977	128 977				
سندات التوظيف	2 437 607	2 407 049	-	17 182	30 558	30 558
• سندات وقيم مماثلة	54 524	54 524		1 037		
• سندات اقتراض	1 616 285	1 616 285		4 204		
• سندات الدين الأخرى	700 214	700 214		-		
• سندات الملكية	66 584	36 026		11 941	30 558	30 558
• شهادات الصكوك						
سندات الاستثمارية	8 323 935	8 323 935	-	-	-	-
• سندات وقيم مماثلة	8 251 986	8 251 986		-	-	-
• سندات اقتراض						
• سندات الدين الأخرى	71 949	71 949				
• شهادات الصكوك						

أحداث مهمة جرت بين تاريخ الإقفال وتاريخ تقرير التدبير : لا توجد

آجال الأداء : يستجيب البنك لمقتضيات القانون 32-10 ولنصوصه التطبيقية كما ليست لديه أية ديون تجاه ممونيه أو زبنائه تزيد عن شهرين.

خطة توزيع الأرباح التي اقترحها مجلس الإدارة في 24 فبراير 2020 في اجتماع الجمعية العامة العادية

صافي أرباح السنة المالية	**4 840 111 161,33**
احتياطي قانوني	6 332 453,00
احتياطي استثماري	-
مرحل من السنوات المالية السابقة	1 876 195 553,91
الأرباح القابلة للتوزيع	6 709 974 262,24
أرباح أسهم نظامية 6%	125 915 807,40
المبلغ اللازم لرفع ربح السهم الواحد إلى XX دراهم	2 707 189 859,10
أي مجموع الأرباح الموزعة	**2 833 105 666,50**
احتياطيات استثنائية	-
مرحل من جديد	**3 876 868 595,74**

نشاط ونتائج أهم الشركات التابعة للمجموعة

شركات التمويل المتخصصة

وفا سلف

سجلت وفاسلف في سنة 2019 منجزات تجارية ومالية ملحوظة.

وفي هذا السياق، تحسن الإنتاج العام لشركة وفا سلف المتخصصة في قروض الاستهلاك إلى غاية 31 دجنبر 2019 بنسبة 2,1% ليصل إلى 12,8 مليار درهم. وذلك إثر تحسن الإنتاج المدبر نيابة بنسبة 5,9% ليصل إلى 5,9 مليار درهم.

من جهته، تطور الجاري العام بنسبة 6,9% ليسجل 34,3 مليار درهم. وذلك بفعل تطور الجاري المدبر نيابة بنسبة 4,4% ، ليصل إلى 13,8 مليار درهم وتطور الجاري الذي تديره وفاسلف بنسبة 8,6% ليصل إلى 20,4 مليار درهم.

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور احتياطية
الإنتاج العام	**12 577**	**12 844**	**2,1%**
الإنتاج المدبر نيابة	5 527	5 856	5,9%
الإنتاج تحت التدبير	7 050	6 988	-0,9%
الجاري العام	**32 067**	**34 272**	**6,9%**
الجاري المدبر نيابة	13 263	13 844	4,4%
الجاري تحت التدبير	18 804	20 428	8,6%

وتمكنت وفاسلف من تعزيز موقعها الريادي، إذ بلغت حصتها في السوق 31,8% على مستوى الجاري الإجمالي إلى غاية متم دجنبر 2018.

وفي يونيو 2019، أصدرت وفاسلف اقتراضا سنديا بمبلغ 250 مليون درهم لأجل 7 سنوات. وتم توزيعه على شطرين أولهما قار بنسبة 3,45% وثانيهما قابل للمراجعة سنويا بنسبة 2,91%. ويكمن الهدف من هذا الإصدار أساسا في تعزيز مواردها القارة وتمويل تطورها ونموها.

وعلى صعيد النتائج، سجل صافي مجموع الإيرادات المصرفية ارتفاعا بنسبة 5,6% ليصل إلى 1 113,9 مليون درهم. كما بلغ صافي الأرباح المالية 334,8 مليون درهم بارتفاع نسبته 6,2% مقارنة مع سنة 2018.

وفا باي

خلال سنة 2019، سجلت وفا باي تطورا إيجابيا لنشاطها. وبلغ الإنتاج العام 4,4 مليار درهم، مسجلا استقرارا مقارنة مع السنة السابقة. ومن جهته، تحسن الجاري المالي بنسبة 2,4% ليبلغ 13,1 مليار درهم.

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور احتياطية
الإنتاج العام	4 389	4 396	0,2%
الجاري العام	12 808	13 115	2,4%

وهكذا، عززت الشركة التابعة للمجموعة موقعها الريادي في السوق على مستوى نشاط القرض الإيجاري بحصة نسبتها 26,2% إلى غاية متم دجنبر 2018.

وأقفلت وفاباي السنة المالية 2019 بتطور صافي مجموع إيراداتها المصرفية، ليصل إلى 371,6 مليون درهم بارتفاع نسبته 0,7% مقارنة مع سنة 2018 وارتفاع صافي أرباحها المالية، ليصل إلى 128,2 مليون درهم. بتطور نسبته 3,6% (8% خارج المساهمة الاجتماعية).

وفا إموبليي

واصلت وفا إموبليي حيويتها في تمويل القروض العقارية لفائدة المشترين والمنعشين العقاريين.

وتحسن الجاري العام للشركة بنسبة 4,9% ليصل إلى 65,8 مليار درهم. وذلك بفعل تطور جاري قروض السكن للمشترين بنسبة 0,9%، ليصل إلى 53,5 مليار درهم، وارتفاع جاري المنعشين العقاريين بنسبة 27,1% ليصل إلى 12,2 مليار درهم.

وتطور جاري قروض المشترين من حيث عدد الملفات بنسبة 2,8% ليصل إلى 186 658 ملفا.

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور احتياطية
الجاري العام	**62 660**	**65 755**	**4,9%**
جاري قروض السكن للمشترين	53 034	53 522	0,9%
جاري المنعشين العقاريين	9 626	12 233	27,1%
جاري قروض السكن للمشترين (عدد الملفات)	**181 598**	**186 658**	**2,8%**

ودعمت وفا إموبليي شبكتها في سنة 2019 بوكالة تجارية جديدة مما رفع عددها إلى 60 وكالة.

واعترافا بالتزامها تجاه الجودة والريادة والتكنولوجيا والابتكار، حصلت وفا إموبليي في دجنبر 2019 على جائزتي « أهم مدبر خلال السنة » و « أفضل مقاولة جهوية » الممنوحتين من طرف أكاديمية أوكسفورد.

وبخصوص النتائج، ارتفع صافي مجموع الإيرادات المصرفية لشركة وفا إموبليي في سنة 2019 إلى 357,3 مليون درهم، وذلك بتطور نسبته 4,6% مقارنة مع السنة السابقة. و بلغت النتيجة المالية 112,8 مليون درهم ، وذلك بارتفاع نسبته 6,8% .

وفا كاش

برسم سنة 2019، سلك نشاط وفا كاش توجها إيجابيا لمختلف مؤشرات النشاط والمردودية. وفي هذا السياق، سجل العدد الإجمالي للمعاملات تطورا نسبته 7% ليبلغ 33 مليون معاملة. وبدوره، تطور الحجم العام للتدفقات المعالجة بنسبة 3% ليبلغ 75,2 مليار درهم.

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور احتياطية
عدد المعاملات (بالملايين)	31,0	33,0	7,0%
التدفقات العامة (بمليير الدراهم)	73,2	75,2	3,0%

تميز نشاط وفاكاش بالمستجدات التالية :

- تطوير نشاط الشركة المتعلق بالتحويلات الدولية من خلال إطلاق «Instant Cash» ؛
- إطلاق خدمة الإنجاد العائلية مع شريكنا «RIA» .
- تطوير عرض BINGA من خلال إضافة 7 منخرطين جدد ؛
- استقطاب مؤسسة جديدة عن طريق حقوق الامتياز تمتلك 12 نقطة بيع ؛
- توسيع الشبكة عبر افتتاح 71 وكالة جديدة مما يرفع مجموع الشبكة إلى 1850 وكالة ؛
- حصول وفاكاش على تتويج «أفضل خدمة زبناء خلال سنة 2020» في فئة «وسائل الأداء وتحويل الأموال» للسنة الثانية على التوالي بتاريخ 24 أكتوبر 2018 .

على صعيد المؤشرات المالية، ارتفع صافي مجموع الإيرادات المصرفية لوفاكاش بنسبة 5% ليبلغ 437,0 مليون درهم. وبلغ صافي الأرباح 140,8 مليون درهم.

وباستثناء تأثير مساهمة التماسك الاجتماعي، بلغت النتيجة 147 مليون درهم، مما يمثل نموا نسبته 4% .

وفي سنة 2020، تعتزم وفاكاش مواصلة إنجاز المشاريع المعتمدة في إطار مخططها الاستراتيجي «أوربيت 2020» والذي يرتكز حول 6 محاور تنموية :

- مواصلة التنمية المستهدفة للشبكة ؛
- إغناء عرض المعاملات الحالي ؛
- تطوير عرض علائقي خاص بذوي الدخل المحدود ؛
- اتخاذ مواقع جديدة في المهن الحديثة ؛
- تسريع التطور الدولي ؛
- إضفاء الطابع الآلي على تنظيم الشركة مع الحفاظ على رشاقتها.

التجاري فاكتورينغ المغرب

خلال السنة المالية 2019، عرفت السوق المغربية لخصم الفواتير تراجعا ملحوظا من حيث الإنتاج والجاري، نتيجة بالأساس لتراجع مخاطر البيع واستمرار آجال الأداء الطويلة وتفاقم نسبة التعثر المالي للمدينين ؛

في هذا السياق حافظت شركة التجاري فاكتورينغ المغرب على إنتاج قدره 18,2 مليار درهم ، بانخفاض نسبته 33,1% وجاري عام قدره 2,4 مليار درهم بتراجع نسبته 3,2% .

بملايين الدراهم	2018	2019	التطور احتياطية
الإنتاج العام	27 132	18 160	-33,1%
الجاري العام	2 460	2 381	-3,2%

وفي هذا السياق، حافظت التجاري فاكتورينغ على موقعها الرائد بحصة من السوق بلغت 43% .

وعلى مستوى المؤشرات، بلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية 93,1 مليون درهم، بتطور نسبته 12,6% ووصلت النتيجة المالية الصافية إلى 35,3 مليون درهم، بتطور نسبته 13,3%.

وفا ل.ل.دي

سجلت السوق المغربية للسيارات في سنة 2019 انخفاضا في الأحجام المعالجة. وهكذا، بلغت المبيعات 165 918 سيارة، مما يمثل انخفاضا نسبته 6,2% مقارنة مع سنة 2018. ومع ذلك، سجلت مبيعات السيارات النفعية الخفيفة 17 729 وحدة، بتطور نسبته 24,1% مقارنة مع سنة 2018.

	2018	2019	التطور احتياطية
الأسطول العام تحت التدبير	5 738	5 511	-4,0%

وتدير وفا ل ل دي أسطولا يتكون من 5 511 سيارة، مع تشغيل 1 509 سيارة جديدة و بيع 1 736 سيارة.

من ناحية أخرى، نجد في محفظة هذه الشركة التابعة المختصة في التأجير طويل الأمد كبريات الشركات والمؤسسات العمومية بالمغرب وتصل حصتها في السوق إلى أزيد من 18% .

وإلى غاية متم دجنبر2019، حققت الشركة رقم معاملات قدره 217,9 مليون درهم (-2,9%) ، وصافي أرباح مالية قدره 13,4 مليون درهم (+0,3%) .

بنك الصفاء

مع متم نوفمبر 2019، بلغ جاري تمويلات مرابحة لبنك الصفاء 603 3 مليون درهم، أي بتطور نسبته 48% مقارنة مع مستواه في 31 دجنبر 2018. وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الغنتاج سجل خلال هذه السنة انطلاق تمويل الإنعاش العقاري.

وعلى غرار السوق، تعود الحصة الكبرى ضمن نشاط الإنتاج لبنك الصفاء إلى التمويل التشاركي للعقار بمبلغ جاري تجاوز 3,2 مليار درهم.

وبخصوص نشاط جمع الادخار، ناهز جاري الودائع 1 مليار درهم، بارتفاع نسبته 20% مقارنة مع السنة السابقة. مع الإشارة إلى أن أزيد من 98% من جاري الودائع يتشكل من الودائع عند الطلب. وبلغ جاري ودائع الاستثمار حوالي 18 مليون درهم.

وعلى مستوى المنجزات، سجل إجمالي حصيلة بنك الصفاء، مع متم دجنبر 2019، ارتفاعا نسبته 30% مقارنة مع سنة 2018 ليبلغ 4163 مليون درهم.

ومن جهته، بلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية 70,5 مليون درهم، بارتفاع نسبته 128% مقارنة مع السنة السابقة. ويعزى هذا الأداء للتأثير المزدوج لارتفاع مهم للإيرادات (+229%) وتحكم في تكاليف الاستغلال (+14%).

وبلغ صافي الأرباح 92,3- مليون درهم مقابل 107,0- مليون درهم في سنة 2018.

الشركات التابعة المتخصصة في بنك التمويل والاستثمار

تمويل الشركات الكبرى : التجاري فينانس كورب

خلال السنة المالية 2019، تميز بنك الأعمال التجاري فينانس كورب في مجال تقديم الخدمات الاستشارية على الصعيد المحلي والإقليمي، من خلال نجاحه في إنجاز العمليات الاستراتيجية التالية :

العمليات الاستراتيجية - الإدماج والاستحواذ

- تقديم خدمات استشارية لتأمين الوفاء في إطار تحكمها في «Pro Assur SA» و «Pro Assur Vie» بالكامرون

تقديم خدمات استشارية

- تقديم خدمات استشارية للشركة المصرية KarmSolar في إطار إصدار ها في قطاع الطاقات المتجددة.
- تقديم خدمات استشارية للمجمع الشريف للفوسفاط ش.م في إطار عملية شراء القطب الفندقي للمجمع الشريف للفوسفاط (المامونية، قصر الجامعي، ميشليفن و مارشيكا)
- تقديم خدمات استشارية لناريفا في إطار تطور خارجي في مصر

العمليات الاستراتيجية - البنيات التحتية

- تقديم خدمات استشارية لمرسى المغرب في إطار المشاركة في طلب عروض دولي محدود أطلقه الميناء المستقل لكريبي من أجل إسناد أنشطة التطوير والاستغلال والصيانة المتعلقة بالمحطة متعددة الاستخدامات لميناء كريبي بالكامرون ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة المجموعة الفرنسية أليزيا في إطار المشاركة في طلب عروض دولي أطلقه المكتب الوطني للمطارات من أجل إسناد خدمات التوجيه للغير في محطات العبور بمطارات المملكة المغربية؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية والمكتب الوطني للماء والكهرباء في إطار مشروع تطوير الطاقة الريحية بتازة؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة Nador West Med في إطار تصميم مالي لتهيئة المنطقة الحرة للناظور غرب المتوسط؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة العمران من أجل استثمار خاص للمشاريع المحددة في إطار ضخ دينامية جديدة للمدن الجديدة والأقطاب الحضرية.

على مستوى عمليات السوق، حافظ البنك في سنة 2019 بشكل فعال على حضوره في سوق الأسهم وسوق الدين الخاص، وذلك من خلال الإبرام الناجح للعمليات التالية :

سوق الأسهم

- تقديم خدمات استشارية لفائدة مديرية المنشآت العمومية والخوصصة في إطار بيع 8% من رأسمال اتصالات المغرب من ضمنها 2% عبر دعوة العموم للاكتتاب بمبلغ 2,18 مليار درهم ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة مجموعة الضحى في إطار عملية زيادة رأس المال مخصصة للأجراء بمبلغ 800 مليون درهم؛

سوق الدين الخاص

- تقديم خدمات استشارية لفائدة شركة وفاسلف في إطار إصدار اقتراض للسندات الثانوية غير المدرجة بمبلغ 250 مليون درهم ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة شركة وفاسلف في إطار تحيين ملفها للمعلومات المتعلق بإصدار سندات شركات التمويل ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة التجاري وفابنك في إطار إصدار سندي ثانوي لا محدود المدة بمبلغ مليار درهم ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة وفا باي في إطار تحيين ملف معلومات يتعلق بإصدار سندات الإيداع؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة التجاري وفابنك في إطار إصدار سندي ثانوي لا محدود المدة بمبلغ مليار درهم ؛
- تقديم خدمات استشارية لفائدة التجاري وفابنك في إطار إصدار سندي ثانوي لا محدود المدة بمبلغ مليار درهم ؛

• تقديم خدمات استشارية لفائدة شركة مناجم في إطار تحيين ملفها للمعلومات المتعلق ببرنامج إصدار أوراق الخزينة .

إلى غاية متم دجنبر 2019، بلغ رقم معاملات التجاري فينانس كورب 70 مليون درهم مقابل 36,1 مليون درهم برسم السنة المالية السابقة.

التجاري أنفيست

تعتبر التجاري أنفيست شركة تابعة للتجاري وفا بنك متخصصة في الأصول الخاصة، ويتمحور عملها حول مد المستثمرين بفرص للاستثمار عبر قنوات تجمع بين مردودية مالية مرتفعة وتدبير أمثل للمخاطر.

وفي 2019، أكدت شركة التجاري أنفيست حيويتها التنموية وقدرتها على خلق قيمة مضافة عبر المنجزات التالية :

• توجيه وتتبع حوالي 20 مساهمة في المحفظة ؛

• دراسة فرص الهيكلة للقنوات الجديدة للاستثمار، مما يوسع نطاق عمل التجاري أنفست لمخططات الاستثمار الجديدة ولقطاعات نشاط جد واعدة ؛

وعلى صعيد المسؤولية المجتمعية للشركة، قامت التجاري أنفيست :

• بمواصلة تعبئة مواردها البشرية خلال سنة 2019 في إطار برنامج إنجاز المغرب، من خلال مواكبة المقاولين الشباب وتحسيس ريادة الأعمال في الثانويات الإعدادية والتأهيلية المغربية ؛

• بالمشاركة في يوم الدعم والتركيز الذي نظمته مؤسسة الرعاية التجاري وفا بنك لفائدة تلاميذ الأقسام التحضيرية التجارية العمومية من أجل الرفع من مستوى تحضيرهم لاجتياز مباريات الولوج للمدارس التجارية الفرنسية العليا.

الشركات التابعة لبنك الأسواق

تدبير الأصول : تدبير الوفاء

برسم سنة 2019، سجلت شركة تدبير الوفاء جاريا تحت التدبير قدره 118 مليار درهم، بتطور نسبته 10% مقارنة مع السنة السابقة.

وباتت السوق المغربية لتدبير الأصول تمثل 470,6 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2019، أي بتطور نسبته 8% مقارنة مع 2018.

وفي هذا السياق، عززت شركة تدبير الأصول موقعها الرائد في السوق بحصة بلغت في المتوسط 25%.

وتميزت سنة 2019 بمنجزات مالية متميزة :

• تطور رقم المعاملات بنسبة 5% ليبلغ 336,7 مليون درهم مقابل 322,1 مليون درهم.

• ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 11% ليصل إلى 87,4 مليون درهم مقابل 78,9 مليون درهم.

كما تميزت شركة تدبير الوفاء بما يلي :

• مراجعة وإطلاق موقعها عبر الأنترنت www.wafagestion.com

• تتويج 4 هيئات للتوظيف الجماعي للقيم المنقولة لتدبير الوفاء في الفئة المتنوعة وفئة النسب من طرف الجائزة المرموقة « Thomson Reuters Lipper Fund Award 2019» ؛

• تأكيد وكالة فيتش رايتينغ لتصنيف تدبير الوفاء الخاص بتدبير الأصول على الصعيد الوطني(Excellent mar). ويعكس هذا التصنيف جودة شركة التدبير الرائدة التاريخية في سوقها ؛

• تدعيم تدابير المراقبة وتدبير المخاطر ؛

• إحداث أربعة صناديق جديدة لفائدة الزبناء المؤسساتيين.

التجاري للتوريق

أنهت التجاري للتوريق سنة 2019 بجاري تحت التدبير قدره 3,7 مليار درهم أي بحصة في السوق نسبتها 39%.

وخلال سنة 2019، أطلقت التجاري للتوريق فئة جديدة للصناديق « المفتاح « يسمى « مفتاح الموظفين II « مما رفع عدد الصناديق تحت التدبير إلى أربعة. وهمت هذه الفئة توريق محفظة من القروض الرهنية في ملكية التجاري وفا بنك لفائدة موظفي الدولة المغربية بمبلغ مليار درهم.

من ناحية أخرى، قامت التجاري للتوريق بدراسة وهيكلة لحساب زبنائها تصميمات مالية تقوم على تسنيد مختلف أنواع الأصول كقروض الاستهلاكوالقروض الرهنية والأصول العقارية.

الوساطة في البورصة : التجاري للوساطة

أقفلت بورصة الدار البيضاء سنة2019 بأداء سنوي بنسبة 7,1%+ مقابل 8,3%- في سنة 2018 .

وتميزت السوق بتفويت الدولة خلال النصف الثاني من سنة 2019 لنسبة 8% من رأسمال اتصالات المغرب من ضمنها 2% موجهة للعموم بمبلغ 2,2 مليار درهم.

وسجلت سنة 2019 أيضا مراجعة النظام العام لبورصة الدار البيضاء الذي أدخل تحديثا على الإطار التشريعي ويقترح عروضا جديدة (قطاعات جديدة من ضمنها سوق بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وإدراج العملات إلخ).

كما أن المهن المتعلقة بالسوق المالية مثل المتداولين والمراقبين الداخليين ومستشاري الاستثمارات المالية ستخضع أنشطتها لاختبار الأهلية الموضوع والمعتمد من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

في هذا السياق، أقفلت التجاري للوساطة سنة 2019 بحجم للمبادلات قدره 17,8 مليار درهم وبلغت حصتها في السوق 28,5% مقابل 32,9% في سنة 2018.

وعلى صعيد المردودية، حققت التجاري للوساطة رقم معاملات قدره 62,4 مليون درهم بارتفاع نسبته 130%، نتيجة بالأساس لعملية اتصالات المغرب. وبلغت نتيجة الاستغلال 17,7 مليون درهم وأما صافي الأرباح فقد بلغ 15,7 مليون درهم مقابل 3,5 مليون درهم في سنة 2018 .

وعلى صعيد عملية اتصالات المغرب، استثمرت مجموعة التجاري وفا بنك مكونة من الشبكة ووفابورس والتجاري للوساطة 716 مليون درهم من أصل 2,2 مليار درهم المعروضة للعموم بحصة من السوق بلغت 32,9% .

وللسنة الخامسة على التوالي، تم تتويج التجاري للوساطة من طرف اتحاد البورصات العربية لسنة 2018. وتم تسليم جائزة « القيمة الأكثر تداولا في بورصة الدار البيضاء « خلال مراسيم القمة السنوية 2019 التي نظمها اتحاد البورصات العربية في القاهرة يومي 23 و 24 أبريل 2019.

كما توجت التجاري للوساطة من طرف مجلة « Global Banking & Finance review » بلقب « Best Securities Brokerage Company Morocco » في سنة 2019

الوساطة في البورصة : وفا بورس

في ظل سوق متطور باستمرار وفق وتيرة العمليات الاستراتيجية ومستوى سيولات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، عرفت الأحجام التي مرت عبر وفابورس انخفاضا خلال السنة المالية 2019 ارتفعت إلى 889 مليون درهم مقابل 337 1 مليون درهم.

وعرفت وفابورس كيف تنوع من مداخيلها لاسيما عبر تسويق هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من أجل تعويض انخفاض الأحجام في السوق الثانوية.

وارتفعت حصة وفابورس في سوق البورصة الإلكترونية بنسبة 44%، محافظة على ريادتها في هذا القطاع. وسجلت 18%* من التدفقات التعاقدية للأشخاص الذاتية في نفس السنة.

* على أساس المؤشرات الأخيرة التي أصدرتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى غاية 30 شتنبر 2019

تأمين الوفاء

المخطط الاستراتيجي

تم الانتهاء من المخطط الاستراتيجي للفترة 2020 - 2024 مع طموح تعزيز ريادتها في المغرب وتقويم مردوديتها وتسريع تحولها و تدعيم مسار تطورها في إفريقيا.

شبكة التوزيع

تواصل تأمين توسيع شبكتها مع فتح 4 نقط بيع جديدة. وضمت الشبكة الحصرية إلى غاية متم 2019، 316 نقطة بيع (251 وكالة، 65 مكتبا مباشرا).

نظم المعلومات والتحول الرقمي

على صعيد النظام المعلوماتي والرقمي، سجلت الشركة عدة منجزات في سنة 2019، ومن ضمنها :

- تطوير عرض الإنجاز المؤدى عنه والمقترح عند الاكتتاب في تأمين السيارات من خلال موقع تأمين الوفاء عبر الأنترنت والتطبيقات المتنقلة MyWafa (الأندرويد و iOS) .
- وضع شبكة خارجية للصحة لفائدة الوسطاء وزبناء المقاولات مع اعتماد عمليات التكفل بشكل إلكتروني.
- وضع منصة لتدبير حوادث السيارات.
- إدماج توسيع ضمانة الحداث الكارثية لتشمل التأمينات العامة والتكفل بضريبة جديدة EVCAT عن منتجات تأمين الحياة.
- تفعيل منتجات وخدمات جديدة لدى الشبكة التقليدية : المساعدة المؤدى عنها للسيارات، المنتوج الجديد RC المدرسي والشبكة الخارجية للتعويض RC .
- تطوير برنامج جديدة لتدبير المنازعات.

التطور الدولي

عززت تأمين الوفاء حضورها في الكامرون عقب شراء 65% من رأسمال شركة التأمين Pro Assure SA.

ومكن هذا التحكم تأمين الوفاء من تعزيز حضورها ضمن أول اقتصاد في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

النتائج

رقم المعاملات

بلغ رقم معاملات خلال السنة المالية 2019، 853 8 مليون درهم . وذلك بتطور نسبته 5,8% يعود بالأساس لقطاع تأمينات الحياة الذي سجل تطورا نسبته 8,8% ليصل إلى 5094 مليون درهم.

وفي قطاع تأمينات الحياة، تطور نشاط الادخار بنسبة 8,8% ، وذلك أساسا بفضل الداء الجيد للادخار الدوري ووحدات الحساب عبر التأمين البنكي.

وسجل نشاط تأمينات الوفاة ارتفاعا نسبته 8,9%، وذلك بفعل تأثير عقود الوفاة المرتبطة بالقروض.

أما قطاع التأمينات العامة، فسجل رقم معاملات قدره 3759 مليون درهم إلى غاية متم 2019، بتطور نسبته 1,9%. ويعود هذا النمو للأداء الجيد سواء في سوق المقاولات أو سوق الخواص.

النتائج

في قطاع التأمينات العامة، تحسنت النتيجة بنسبة % 7,0 لتبلغ 385 مليون درهم، بفعل انخفاض نسبة وقوع الحوادث الإجمالية الصافية لإعادة التأمين ومكاسب الإنتاجية.

أما نتيجة نشاط تأمينات الحياة، فسجلت تطورا بمبلغ 46 مليون درهم لتصل إلى 372 مليون درهم، وذلك بفعل نشاط تأمينات الوفاة.

أما النتيجة غير التقنية، فبلغت 9 مليون درهم في 2019، بتحسن نسبته 7 مليون درهم بفعل ارتفاع منتجات التوظيفات الحرة.

وبفعل تكاليف الضرائب على الشركات (117 مليون درهم)، حققت الشركة ربحا صافيا برسم السنة المالية 2019 قدره 649 مليون درهم مقابل 608 مليون درهم برسم السنة المالية السابقة، أي بارتفاع نسبته 6,8%.

نشاط الشركات التابعة

وفا إما للإنجاد

ارتفعت الأقساط الصادرة في سنة 2019 بنسبة 5% مقارنة مع سنة 2018، لتصل إلى 281,4 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 13 مليون درهم. وتنتج هذه الأقساط في حدود 243 مليون درهم من الأعمال المباشرة المكتتبة في المغرب التي استمدت تطورها من تطور إنجاد السيارات بنسبة 8%.

وتطورت الموافقة على إعادة التأمين برسم العقود الموزعة في أوروبا بنسبة 11% لتبلغ 38,3 مليون درهم.

وارتفع صافي أرباح السنة المالية 2009 إلى 25 مليون درهم، بانخفاض نسبته 16,4%.

التجاري للتأمين (تونس)

وصل رقم معاملات 2019 إلى 87 مليون دينار تونسي (299,8 مليون درهم)، بارتفاع نسبته 0,64%.

وتطور نشاط الادخار بنسبة 1,1 % ليصل إلى 70,9 مليون دينار تونسي (244,6 مليون درهم) ، بينما انخفض الاحتياط بنسبة 1,2% ليصل إلى 16 مليون دينار تونسي (55,3 مليون درهم)

وبلغ صافي الأرباح 6 مليون دينار تونسي (20,7 مليون درهم) مقابل 4,9 مليون دينار تونسي في سنة 2018.

تأمين الوفاء للحياة السينغال

بلغ رقم المعاملات 10,2 مليار فرنك إفريقي (169,5 مليون درهم) مقابل 7,9 مليار فرنك إفريقي في 2018، بتطور نسبته 29,4%.

وعلى صعيد الادخار، بلغ رقم المعاملات 8,1 مليار فرنك إفريقي (134,6 مليون درهم) مقابل 6 مليار فرنك إفريقي في 2018، بينما بلغ الرقم ذاته على صعيد تأمين الوفاة 2,1 مليار فرنك إفريقي (34,8 مليون درهم) مقابل 1,9 مليار فرنك إفريقي في 2018.

وبلغ صافي الأرباح برسم السنة المالية الرابعة من النشاط 434,5 مليون فرنك إفريقي (7,2 مليون درهم) مقابل 376 مليون فرنك إفريقي في 2018.

تأمين الوفاء السينغال (التأمينات العامة)

بلغ رقم المعاملات 2,1 مليار فرنك إفريقي (34,4 مليون درهم) بتطور نسبته 8,2% مقارنة مع 2018.

وتركزت نسبة منه في قطاعات " DAB & RD " و " المرض" و " السيارات" .

وسجل صافي الأرباح عجزا قدره 184 مليون فرنك إفريقي (3,1 - مليون درهم) مقابل ربح قدره 50 مليون فرنك إفريقي في سنة 2018.

تأمين الوفاء للحياة كوت ديفوار

برسم السنة الثالثة من النشاط، بلغ رقم المعاملات 9,3 مليار فرنك إفريقي (153 مليون درهم) ، بتطور نسبته 96,8% ناتج بنسبة 71% عن نشاط الادخار.

وبلغ رقم المعاملات لنشاط الاحتياط 2,7 مليون فرنك إفريقي (حوالي 43 مليون درهم) ، بارتفاع نسبته 131%.

وبلغ صافي الأرباح 563,3 مليون فرنك إفريقي (9,4 مليون درهم).

تأمين الوفاء كوت ديفوار (التأمينات العامة)

اختتمت السنة الثالثة الكاملة من النشاط برقم معاملات قدره 4 مليار فرنك إفريقي (37,6 مليون درهم) مقابل 3,4 مليار فرنك إفريقي في سنة 2018، أي بتطور نسبته 17,6% .

وتركز رقم المعاملات بنسبة 55% في قطاعات " DAB " و " IA" و السيارات.

وسجل صافي الأرباح عجزا قدره 102,6 مليون فرنك (1,7 - مليون درهم) بعد تسجيله ربحا قدره 50,5 مليون فرنك إفريقي في سنة 2018.

تأمين الوفاء للحياة الكامرون :

بلغ رقم المعاملات 4,3 مليار فرنك إفريقي (71 مليون درهم) برسم السنة الثالثة من النشاط، بتطور نسبته 3,7% مقارنة مع سنة 2018. ونتجت نسبة 74,4% من رقم المعاملات عن نشاط الادخار.

وبلغ صافي الأرباح للمرة الأولى 103,1 مليون رفنك إفريقي (1,7 مليون درهم) مقابل 279- مليون فرنك إفريقي في سنة 2018.

تأمين الوفاء برو أسير ش.م (التأمينات العامة)

بلغ رقم المعاملات 2,9 مليون فرنك إفريقي (48,7 مليون درهم) برسم السنة المالية 2019 (أول سنة للاستغلال تحت تحكم تأمين الوفاء) .

وتركز رقم المعاملات المذكور بنسبة 60,3% في قطاعي " المرض" و " السيارات".

وسجل صافي الأرباح عجزا قدره 1 777,7 مليون فرنك إفريقي (29,6 - مليون درهم) .

المصارف والشركات التابعة في إفريقيا

يتميز التجاري وفابنك باعتباره بنكا تمتد جذوره في القارة الإفريقية، من خلال حضور قوي على صعيد المغرب العربي ومنطقتي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمنطقة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

وطبقا لتوجهاتها الاستراتيجية على الصعيد الدولي، واصلت مجموعة التجاري وفا بنك تعزيز توجهها كفاعل إقليمي رائد ودورها في التنمية الاقتصادية الإقليمية والتعاون جنوب-جنوب.

وفي ماي 2017، أنهى التجاري وفا بنك عملية شراء 100% من باركليز بنك مصر والذي صار يسمى التجاري وفا بنك مصر.

وسجلت الشركات التابعة لبنك التقسيط الدولي منجزات ملحوظة برسم سنة 2019.

شمال إفريقيا

تسجل مجموعة التجاري وفابنك حضورها في المغرب العربي من خلال المصارف التابعة لها : التجاري بنك تونس والتجاري بنك موريتانيا والتجاري بنك مصر.

(بملايين الدراهم)

حسابات الشركة 2019	التجاري بنك تونس	التجاري بنك موريتانيا	التجاري وفا بنك مصر
الودائع	24 506	1 988	12 791
القروض الصتفية	19 557	1 552	11 299
مجموع الحصيلة	31 860	2 509	18 918
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	1 599	176	1 242
صافي الأرباح	575	45	280
الشبكة	208	30	64

المساهمة *	التجاري بنك تونس	التجاري بنك موريتانيا	التجاري وفا بنك مصر
الديون تجاه الزبناء	7,3%	0,6%	3,0%
القروض والديون على الزبناء	6,4%	0,4%	3,3%
مجموع الحصيلة	6,1%	0,5%	4,2%
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	6,7%	0,7%	5,0%
صافي الأرباح	8,0%	1,4%	3,3%

* المساهمة : المساهمة في المجموعة (الحسابات طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

تعمل مجموعة التجاري وفابنك في السينغال عبر الشركة البنكية لغرب إفريقيا ومصرف السينغال. كما تتواجد المجموعة في كوت ديفوار ومالي والطوغو من خلال مصارف الشركة الإيفوارية للبنك والبنك الدولي لمالي والبنك الدولي لإفريقيا بالطوغو.

(بملايين الدراهم)

حسابات الشركة 2019	الشركة البنكية لغرب إفريقيا السينغال	مصرف السينغال	الشركة الإيفوارية للبنك	البنك الدولي لمالي	البنك الدولي لافريقيا بالطوغو
الودائع	14 170	2 706	13 735	4 675	1 401
القروض الصافية	11 355	2 088	12 630	3 123	1 121
مجموع الحصيلة	16 957	3 779	18 048	5 683	2 033
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	1 274	211	1 179	348	91
صافي الأرباح	429	86	461	8,7	14
الشبكة	94 [1]	8	65	71	11

(1) بما في ذلك البنين وبوركينا فاسو والنيجر

المساهمة *	الشركة البنكية لغرب إفريقيا السينغال	مصرف السينغال	الشركة الإيفوارية للبنك	البنك الدولي لمالي	البنك الدولي لافريقيا بالطوغو
الديون تجاه الزبناء	14 170	2 706	13 735	4 675	1 401
القروض والديون على الزبناء	3,5%	0,6%	3,9%	0,9%	0,3%
مجموع الحصيلة	3,3%	0,7%	3,4%	1,2%	0,4%
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	5,4%	0,9%	5,0%	1,5%	0,4%
صافي الأرباح	5,1%	1,0%	6,2%	1,4%	-0,2%

* المساهمة في المجموعة (حسابات طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

تسجل مجموعة التجاري وفا بنك حضورها في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا عبر المصارف التابعة الآتية : الاتحاد الغابوني للبنك، مصرف الكونغو والشركة الكامرونية للبنك.

(بملايين الدراهم)

حسابات الشركة	الاتحاد الغابوني للبنك	مصرف الكونغو	الشركة الكامرونية للبنك
الودائع	5 799	3 083	7 959
القروض الصافية	3 751	1 771	5 335
مجموع الحصيلة	7 373	3 615	10 010
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	781	297	749
صافي الأرباح	252	67	150
الشبكة	22	20	55

المساهمة *	الاتحاد الغابوني للبنك	مصرف الكونغو	الشركة الكامرونية للبنك
الديون تجاه الزبناء	1,8%	0,9%	2,4%
القروض والديون على الزبناء	1,3%	0,6%	1,6%
مجموع الحصيلة	1,5%	0,7%	1,9%
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	3,3%	1,3%	3,1%
صافي الأرباح	6,1%	0,6%	2,3%

* المساهمة في المجموعة (حسابات طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

لمحة عن التجاري بنك تونس

الأحداث البارزة في 2019

- نيل التجاري بنك تونس على جائزتين خلال مراسم « PROS D'OR 2019 » الجائزة الكبرى للتواصل التي تتوج أفضل الحملات الإشهارية في تونس خلال سنتي 2017 و 2018
- التوقيع على اتفاق مع GRANDI NAVI VELOCI (مجموعة MSC) إحدى أهم شركات الملاحة الإيطالية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- المساهمة في الدورة السادسة للمنتدى الدولي إفريقيا والتنمية المنظم بالدار البيضاء في مارس 2019

توزيع رأسمال التجاري بنك تونس في 2018

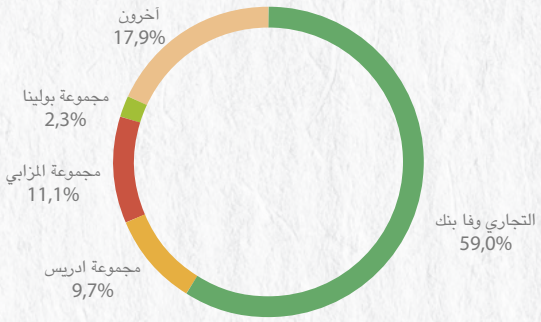

أهم مؤشرات القطاع البنك التونسي

(بمليارات الدراهم)	2019	2018	2017
عدد البنوك المقيمة	23	23	23
شبكة الوكالات	Nd	1 913	1 860
عدد السكان لكل وكالة بنكية (بالآلاف)	Nd	6,04	6,15
مجموع الأصول/صافي مجموع الإيرادات المصرفية (%)	Nd	126	125
سعر الفائدة الرئيسي	7,75%	6,75%	5,00%

المصدر : البنك المركزي التونسي

ودائع القطاع البنكي في 2018

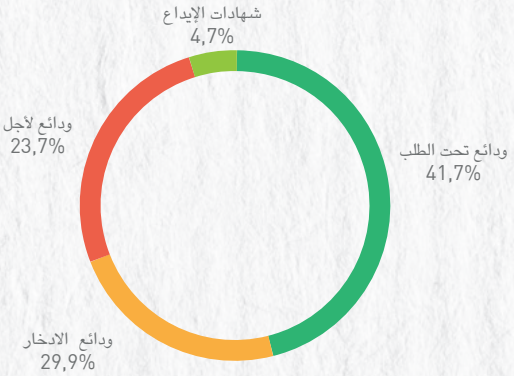

أهم المؤشرات المالية للتجاري بنك تونس

سجل التجاري بنك تونس أداء جيدا برسم سنة 2019 .

فارتفعت الودائع بنسبة 5,9% لتصل إلى24,5 مليار درهم. بينما تدعمت القروض بنسبة 5,1% لتصل إلى 19,6 مليار درهم.

وبلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية للبنك التابع للمجموعة بتونس 1,6 مليار درهم، بتحسن نسبته 11,0% مقارنة مع سنة 2018. كما ارتفع صافي الأرباح بنسبة 20,0% ليصل إلى 574,9 مليون درهم.

(بمليارات الدراهم)	2019	2018
مجموع الودائع	24,5	23,1
مجموع القروض الصافية	19,6	18,6
مجموع الحصيلة	31,9	29,3
صافي مجموع الإيرادات المصرفية (حسابات الشركة)	1,6	1,4
صافي الأرباح (حسابات الشركة)	0,57	0,48
العائد على حقوق المساهمين	31,9%	29,5%
حصة السوق من الودائع	11,0%	11,2%
حصة السوق من القروض	8,5%	8,5%
عدد الوكالات	208	2017

سعر ثابت للدينار التونسي مقابل الدرهم : TC : 3,4221, TM : 3,303975

لمحة عن التجاري بنك تونس

أهم المؤشرات المالية للتجاري بنك تونس

- تعيين مدير عام جديد
- حصول التجاري وفا بنك مصر في لندن خلال تظاهرة "EMEAFINANCE Achievement Awards 2018" على جائزة أفضل عملية هيكلة تمويل بنكي في مصر لمشاركته في تصميم عملية تمويل دين أورنج مصر ؛
- إطلاق نادي إفريقيا والتنمية في مصر ؛
- افتتاح 6 فروع جديدة، مما رفع مجموع الشبكة إلى 64 مع متم دجنبر 2019 .

أهم مؤشرات القطاع البنك المصري

ودائع القطاع البنكي في 2018

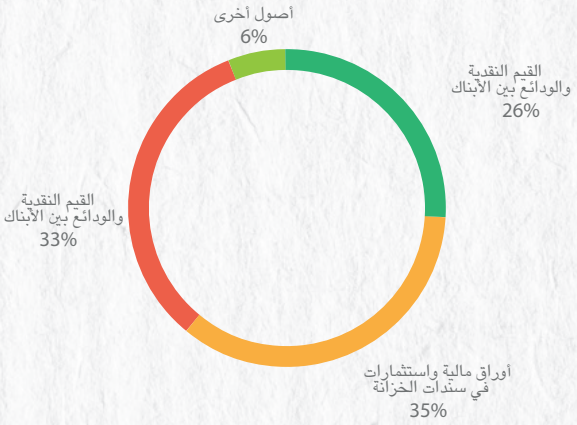

(بمليارات الدراهم)	2019	2018	2017
عدد البنوك	38	38	38
شبكة الوكالات	4 365*	4 220	4 093
نسبة التحويل	44,1%*	46,2%	46,0%
الاحتياطيات الإجبارية		14%	14%
نسبة الفائدة الرئيسية	12,75%	17,25%	19,25%

المصدر : بنك مصر المركزي

(*) معطيات إلى غاية 30 شتنبر 2019

أهم المؤشرات المالية للتجاري وفا بنك مصر

برسم سنة 2019، حقق التجاري وفا بنك مصر نموا متباينا لنشاطه. فارتفعت القروض بنسبة 29,2% لتصل إلى 11,3 مليار درهم. بينما بلغت الودائع 12,8 مليار درهم بانخفاض نسبته 12,9% مقارنة مع سنة 2018.

وعلى مستوى النتائج، تراجع صافي مجموع الإيرادات المصرفية بنسبة 5,8% ليصل إلى 1,2 مليار درهم. بينما بلغ صافي الأرباح 280,3 مليون درهم بانخفاض نسبته 29,4% .

(بمليارات الدراهم)	2019	2018
مجموع الودائع	12,8	14,7
مجموع القروض الصافية	11,3	8,7
مجموع الحصيلة	18,9	19,0
صافي مجموع الإيرادات المصرفية (حسابات الشركة)	1,2	1,3
صافي الأرباح (حسابات الشركة)	0,28	0,40
العائد على حقوق المساهمين	10,6%	17,6%
حصة السوق من الودائع*	0,5%	0,5%
حصة السوق من القروض*	0,9%	0,9%
عدد الوكالات	64	56

سعر ثابت للجنيه المصري مقابل الدرهم : TC : 0,5979 ; TM : 0,575958

لمحة عن الشركة البنكية لغرب إفريقيا

الأحداث البارزة في 2019

- مشاركة في تمويل متحد لإنجاز أشغال بناء وتزفيت شارع بواغادوغو
- مشاركة الشركة البنكية لغرب إفريقيا في المنتدى الدولي إفريقيا والتنمية الذي انعقد من 13 إلى 14 مارس 2019 حول موضوع " عندما يلتقي الشرق بالغرب " مع حوالي 50 مقاولة زبونة و مقاولة صغرى.

توزيع رأسمال الشركة البنكية لغرب أفريقيا

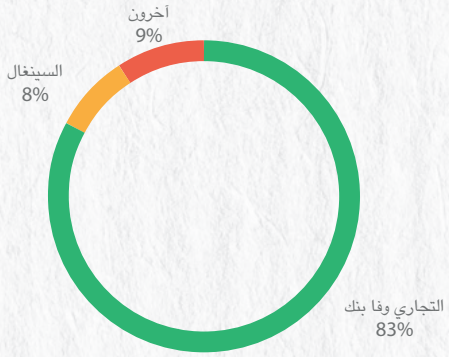

أهم مؤشرات القطاع البنكي السينغالي

(بمليارات الدراهم)	2019	2018	2017
عدد البنوك	25	25	24
شبكة الوكالات	Nd	488	481
النسبة الدنيا للمشاركة في طلبات العروض المتعلقة بضخ السيولات	2,50%	2,50%	2,50%
نسبة الفائدة للاقتراض الحدي	4,50%	4,50%	4,50%
معامل الاحتياطيات الإجبارية	3,0%	3,0%	3,0%

المصدر : البنك المركزي لدول غرب إفريقيا

ودائع القطاع البنكي في 2018

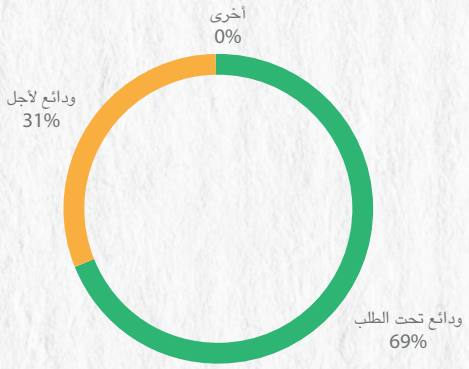

أهم المؤشرات المالية للتجاري بنك تونس

خلال السنة المالية 2019، تعززت ودائع الشركة البنكية لغرب إفريقيا بنسبة 11,2% لتصل إلى 14,2 مليار درهم. بينما انتقل جاري القروض الصافية من 10,6 مليار درهم في 2018 إلى 11,3 مليار درهم في 2019، مسجلة نموا نسبته 6,6%.

وبلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية 1,3 مليار درهم، بتحسن نسبته 9,1% مقارنة مع 2018. وارتفع صافي الأرباح إلى 428,6 مليون درهم في سنة 2019 ، مسجلا تطورا نسبته 11,6% مقارنة مع السنة السابقة.

(بمليارات الدراهم)	2019	2018
مجموع الودائع	14,2	12,7
مجموع القروض الصافية	11,3	10,6
مجموع الحصيلة	17,0	15,8
صافي مجموع الإيرادات المصرفية (حسابات الشركة)	1,3	1,2
صافي الأرباح (حسابات الشركة)	0,43	0,38
العائد على حقوق المساهمين	31,2%	28,9%
حصة السوق من الودائع	15,8%	16,4%
حصة السوق من القروض	13,8%	14,9%
عدد الوكالات*	94	94

سعر ثابت للدينار التونسي مقابل الدرهم : TC : 0,5979 ; TM : 0,575958
(*) بما في ذلك بوركينافاسو والنيجر والبنين

لمحة عن الشركة الإيفوارية للبنك

الأحداث البارزة في 2019

- تتويج الشركة الإيفوارية للبنك للسنة الثالثة على التوالي على جائزة أفضل مختص في قيم الخزينة 2019 بكوت ديفوار من طرف الوكالة الجهوية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا للسندات ؛
- حصول الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك محمد الكتاني على وسام من رتبة قائد حسب درجة الاستحقاق لكوت ديفوار؛
- عملية للديون المسندة مع دولة كوت ديفوار بمبلغ 40 مليار فرنك إفريقي.

توزيع رأسمال للشركة الإيفوارية للبنك في 2019

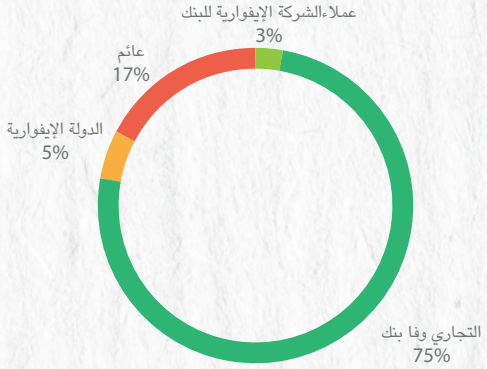

أهم مؤشرات القطاع البنكي الإيفواري

(بمليارات الدراهم)	2019	2018	2017
عدد البنوك	30	28	28
شبكة الوكالات	Nd	694	709
النسبة الدنيا للمشاركة في طلبات العروض المتعلقة بضخ السيولات	2,50%	2,50%	2,50%
نسبة الفائدة للاقتراض الحدي	4,50%	4,50%	4,50%
معامل الاحتياطيات الإجبارية	3,0%	3,0%	3,0%

المصدر : البنك المركزي لدول غرب إفريقيا

ودائع القطاع البنكي في 2018

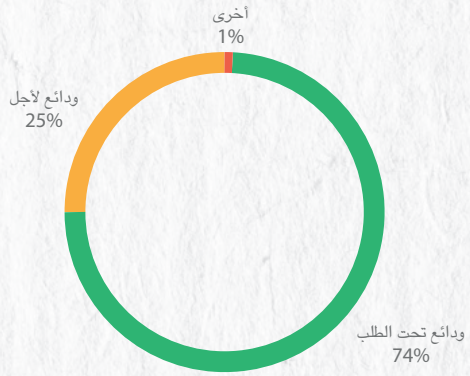

أهم المؤشرات المالية للتجاري بنك تونس

مع متم سنة 2019، ارتفعت ودائع الشركة الإيفوارية للبنك لتصل إلى 13,7 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 7,3%. وارتفع جاري القروض الصافية بنسبة 8,9% ليصل إلى 12,6% مليار درهم.

وبلغ صافي مجموع الإيرادات المصرفية للشركة الإيفوارية للبنك 1,2 مليار درهم، بارتفاع نسبته 8,8% مقارنة مع 2018. وارتفع صافي الأرباح إلى 461,0 مليون درهم في 2019 بتطور نسبته 20,9% مقارنة مع السنة السابقة.

(بمليارات الدراهم)	2019	2018
مجموع الودائع	13,7	12,8
مجموع القروض الصافية	12,6	11,6
مجموع الحصيلة	18,0	17,5
صافي مجموع الإيرادات المصرفية (حسابات الشركة)	1,2	1,1
صافي الأرباح (حسابات الشركة)	0,46	0,38
العائد على حقوق المساهمين	37,4%	36,3%
حصة السوق من الودائع *	9,2%	9,3%
حصة السوق من القروض*	10,2%	9,3%
عدد الوكالات	65	63

سعر ثابت للفرنك الإفريقي مقابل الدرهم :
Cours FCFA/MAD : TC : 0,01641 ; TM : 0,16432

النتائج الموطدة

تصدر مجموعة التجاري وفابنك منذ 30 يونيو 2007 نتائجها الموطدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فضلا عن شركاته التابعة في المغرب، شرع البنك في تطوره الإقليمي في 2005 من خلال شرائه لنسبة 53,54% من رأسمال بنك الجنوب بتونس ، فباتت هذه المساهمة تحمل إسم التجاري بنك تونس.

وفي يوليوز 2006، طور التجاري وفابنك استثمارا جديدا في السينغال وقام بفتح أربعة فروع في داكار، واضعا اللبنة الأولى لمشروع كبير يفسح المجال للمجموعة للاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي يناير 2007، امتلك التجاري وفابنك 66,70% من رأسمال البنك السينغالي التونسي وقام بدمج الهيئتين معا، ليترتب عن ذلك نشأة التجاري بنك السينغال.

وفي نونبر 2007، اشترى التجاري وفابنك 79,15% من رأسمال الشركة البنكية لغرب إفريقيا. وفي دجنبر 2008، أفضى الاندماج بين هذه الأخيرة و التجاري بنك السينغال عن تأسيس الشركة البنكية لغرب إفريقيا مجموعة التجاري وفابنك.

وفي سنة 2009، امتلك التجاري وفابنك، مواكبا من طرف مساهمه المرجعي المتمثل في الشركة الوطنية للاستثمار، 51,0% من رأسمال البنك الدولي لمالي في إطار خوصصته. وخلال نفس السنة، افتتح البنك مكتبا تمثيليا له في طرابلس. وخلال النصف الأول من سنة 2018، تم رفع مساهمة التجاري وفا بنك في البنك الدولي لمالي إلى 66,3% عقب زيادة في رأسمال البنك المالي التابع للمجموعة.

وفي دجنبر 2009، أنهت المجموعة عملية شراء 95% من مصرف السينغال و 58,7% من الاتحاد الغابوني للبنك و 91% من مصرف الكونغو و 51% من الشركة الإيفوارية للبنك.

وفي سنة 2010، عززت المجموعة موقعها كفاعل مرجعي إقليمي من خلال افتتاح فرع الشركة البنكية لغرب إفريقيا ببوركينا فاسو.

وخلال سنة 2011، توطد النطاق من خلال إنهاء عملية شراء الشركة الكامرونية للبنك والتحكم في 80% من شركة BNP Paribas Mauritanie.

وبرسم الفصل الرابع من سنة 2013، ضمت مجموعة التجاري وفابنك إلى نطاق توطيدها البنك الدولي لإفريقيا (الطوغو) عقب شراء نسبة 55% من رأسماله. كما عرفت نفس السنة افتتاح فرع الشركة البنكية لغرب إفريقيا بالنيجر.

في شتنبر 2015، أنهت المجموعة عملية شراء 39% من رأسمال الشركة الإيفوارية للبنك التي تمتلكها دولة الكوت ديفوار. وهكذا، رفعت مجموعة التجاري وفابنك مساهمتها في رأسمال هذه الشركة إلى 90% مع متم هذه العملية . وتم إدراج نسبة 12% في البورصة و تفويت 3% لموظفي الشركة (ويظل التجاري وفابنك مالكا لنسبة 75% من رأسمال الشركة الإيفوارية للبنك).

وعزز التجاري وفابنك كذلك مساهمته في رأسمال الشركة البنكية لغرب إفريقيا (السينغال) لرفعها إلى 83% (مقابل مساهمة بنسبة 52% سابقا).

وفي إطار الاتفاق الموقع مع باركليز بنك PLC القاضي بشراء باركليز بنك مصر، تحالف التجاري وفا بنك والشركة الوطنية للاستثمارات في مهن التأمين ليصبحا مساهمين بالتساوي في تأمين الوفاء. وتسمح هذه العملية بتزويد التجاري وفا بنك بالرساميل اللازمة لتطوره الدولي لا سيما في مصر وعلى العموم في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.

وبتاريخ 3 ماي 2017، أنهت مجموعة التجاري وفا بنك الشراء الفعلي لنسبة 100% من باركليز بنك مصر والذي صار يحمل اسم التجاري وفا بنك مصر.

أهم الشركات التابعة المندرجة في نطاق التوطيد

البنك في المغرب، أوروبا والمنطقة الحرة	بنك التقسيط على الصعيد الدولي	شركات التمويل المتخصصة	التأمينات
- التجاري وفا بنك - التجاري وفا بنك أوروبا - البنك التجاري الدولي - التجاري فينانس كورب - وفا جيستيون - التجاري للوساطة - بنك الصفاء	- الشركة البنكية لغرب إفريقيا - التجاري بنك تونس - البنك الدولي لمالي - مصرف السينغال - الاتحاد الغابوني للبنك - مصرف الكونغو - الشركة الإيفوارية للبنك - الشركة التجارية للبنك بالكامرون - التجاري بنك موريتانيا - البنك الدولي لإفريقيا بالطوغو	- وفاسلف - وفاباي - وفا إموبليي - التجاري إموبليي - التجاري فاكتورينغ لبمغرب - وفاكاش وفا ل ل دي	- تأمين الوفاء - التجاري تأمين تونس - وفا إما للإنجاد

تحليل النشاط الموطد

مجموع الحصيلة

مع متم السنة المالية 2019، ارتفع مجموع حصيلة مجموع التجاري وفا بنك إلى 532,6 مليار درهم، بارتفاع نسبته 4,4% مقارنة مع متم السنة السابقة.

وحسب المناطق الجغرافية، تركز مجموع الحصيلة في حدود 77,0% بالمغرب. بينما يتوزع الباقي على شمال وإفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وأوروبا.

على صعيد الحصيلة، يتكون مجموعها بنسبة 60,8% من القروض والديون على الزبناء وبنسبة 10,5% من الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة وبنسبة 9,7% من الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية. وتساهم هذه العناصر الثلاثة بنسبة 81,0% من مجموع الحصيلة.

مجموع الحصيلة

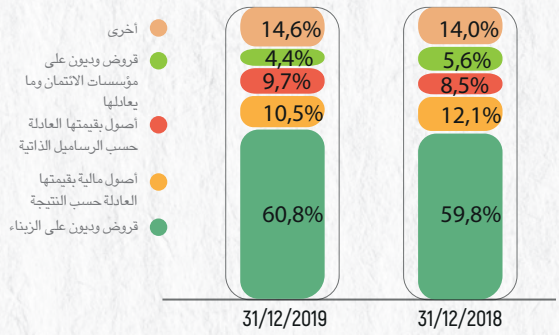

ويرجع ارتفاع الأصول أساسا إلى العوامل التالية:

- ارتفاع القروض والديون على الزبناء بنسبة 6,1% لتصل إلى323,8 مليار درهم ؛
- ارتفاع الأصول بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية بنسبة 20,0% لتصل إلى 51,8 مليار درهم ؛
- و، انخفاض القروض والديون على مؤسسات الائتمان وما يعادلها بنسبة 18,7% لتصل إلى 23,4 مليار درهم.

بنية الموارد

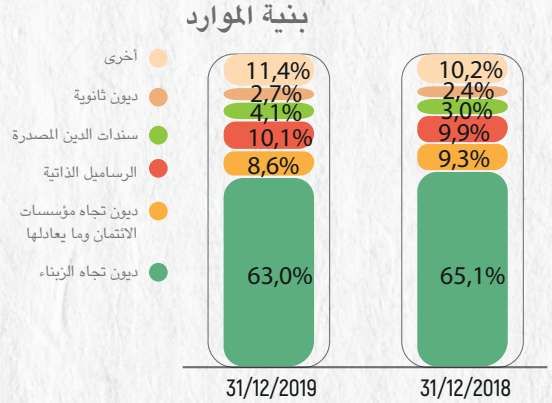

في المقابل، يعزى الارتفاع في الخصوم أساسا إلى:

- ارتفاع الديون تجاه الزبناء بنسبة 1,1% لتصل إلى335,6 مليار درهم ؛
- ارتفاع سندات الدين المصدرة بنسبة 41,8% لتصل إلى22,0 مليار درهم ؛
- وتحسن الرساميل الذاتية للمجموعة بنسبة 6,8% لتصل إلى 53,9 مليار درهم.

الموارد

باعتبارها تمثل 63,0% من مجموع الحصيلة، بلغت ودائع الزبناء، برسم سنة 2019، 335,6 مليار درهم، مقابل 332,0 مليار درهم في السنة السابقة. ويعزى هذا التوجه إلى :

- ارتفاع ودائع التجاري وفابنك في المغرب وأوروبا والمنطقة الحرة بنسبة 0,1% ، لتصل إلى 240,1 مليار درهم ؛
- تحسن ودائع بنك التقسيط على الصعيد الدولي بنسبة 3,8% لتصل إلى 90,4 مليار درهم؛
- تحسن ودائع شركات التمويل المتخصصة بنسبة 0,4% لتصل إلى 5,1 مليار درهم.

الاستعمالات

مع متم سنة 2019 ، سجلت القروض والديون على الزبناء ارتفاعا نسبته6,1%، لتبلغ323,8 مليار درهم. ويعود هذا النمو أساسا لارتفاع قروض زبناء البنك بالمغرب وطنجة والمنطقة الحرة (+5,6%) وتطور قروض بنك التقسيط على الصعيد الدولي (+9,4%) و شركات التمويل المتخصصة (+2,8%) والتأمين (-2,4%) .

وعليه، بلغت نسبة التحويل 96,5% مقابل 91,9% في السنة السابقة.

المجموع الموطد لحقوق المساهمين

بلغ المجموع الموطد لحقوق المساهمين 53,9 مليار درهم، أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة 6,8% مقارنة مع السنة السابقة.

ملاءة المجموعة

على مستوى النسبة الاحترازية، أقفلت مجموعة التجاري وفابنك سنة 2019 بنسبة المستوى الأول من رأس المال تقدر ب 10,32% ونسبة ملاءة تقدر ب 13,4%، متجاوزة العتبات التنظيمية التي تقدر توالي ب9% و 12%، المطبقة ابتداء من 30 يونيو 2014.

النتائج الموطدة لمجموعة التجاري وفابنك

الصافي الموطد لمجموع الإيرادات المصرفية

إلى غاية 31 دجنبر 2019 ، سجل الصافي الموطد لمجموع الإيرادات المصرفية للتجاري وفا بنك23,5 مليار درهم مقابل 22,4 مليار درهم في 2018 . ويشمل هذا الارتفاع بنسبة 4,9% :

- ارتفاع هامش الفائدة بنسبة 6,7% ليصل إلى 14,9 مليار درهم؛
- ارتفاع هامش العمولات بنسبة 2,3% ليصل إلى 5,1 مليار درهم؛
- تراجع طفيف لنتيجة أنشطة السوق بنسبة 3,4% لتصل إلى 3,7 مليار درهم ؛

وإلى غاية متم سنة 2019، تتوزع بنية الصافي الموطد لمجموع الإيرادات المصرفية كما يلي:

بنية صافي مجموع الإيرادات المصرفية إلى غاية 31 دجنبر 2019

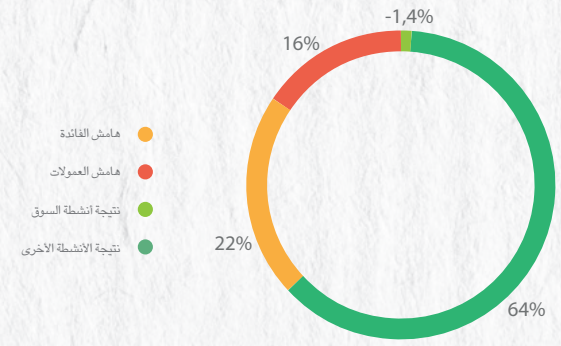

وحسب أقطاب النشاط، يوزع هذا التطور على النحو التالي :

- ارتفاع صافي مجموع الإيرادات المصرفية للتجاري وفابنك في المغرب وأوروبا والمنطقة الحرة بنسبة 6,8% ليصل إلى 12,3 مليار درهم ؛
- ارتفاع صافي مجموع الإيرادات المصرفية لشركات التمويل المتخصصة بنسبة 4,0% ليصل إلى 2,5 مليار درهم؛
- انخفاض صافي مجموع الإيرادات المصرفية للتأمين بنسبة 7,9% ليصل إلى 1,1 مليار درهم؛
- ارتفاع صافي مجموع الإيرادات المصرفية لبنك التقسيط على الصعيد الدولي بنسبة 1,4% ليصل إلى7,9 مليار درهم؛

النتيجة الإجمالية للاستغلال

سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعا نسبته 5,1% لتصل إلى 12,2 مليار درهم. ومن جهتها، ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بما في ذلك مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة بنسبة 4,8% لتصل إلى 11,2 مليار درهم. وبلغ معامل الاستغلال 47,8%.

كلفة المخاطر

تراجعت كلفة المخاطر بنسبة 7,8% لتصل إلى 1,6 مليار درهم. ونسبة لمجموع الجاري، بلغت كلفة المخاطر 0,46% وهو تقريبا نفس المستوى المسجل في السنة السابقة. ومن جهتها بلغت نسبة تعثر الديون 6,6% بتحسن مقارنة مع متم سنة 2018 (0,2- نقطة) .

صافي الأرباح الموطد

سجل صافي الأرباح الموطد للمجموعة برسم سنة 2019 تحسنا نسبته 3,2% ليبلغ 7,0 مليار درهم.

حصة المجموعة من صافي الأرباح

وختاما بلغت حصة المجموعة من صافي الأرباح 5,8 مليار درهم بتطور نسبته 1,9%.

وبلغت مردودية الرساميل الذاتية (العائد على حقوق المساهمين) 14,8% في 2019. وبلغت النسبة بين معامل المردودية ومجموع الحصيلة 1,3%.

تطور المساهمات في حصة المجموعة من صافي الأرباح إلى غاية 31/12/2019	
البنك في المغرب وأوروبا والمنطقة الحرة	+1,2%
شركات التمويل المتخصصة	+6,8%
التأمين	+4,0%
بنك التقسيط على الصعيد الدولي	+1,5%

الإدارة الشاملة للمخاطر

مهمة و هيكلة إدارة المخاطر

تلتزم منهجية التجاري وفا بنك في مجال إدارة المخاطر بالمعايير المهنية والتنظيمية، والقواعد المحددة دوليا وبتوصيات السلطات النقدية والمالية الوصية. وتقع إدارة المخاطر تحت مسؤولية قطب الإدارة الشاملة للمخاطر، المستقل عن الأقطاب والتخصصات المهنية الأخرى والتابع مباشرة للرئاسة.

وترسخ هذه الهيكلة مبدأ الشمولية في إدارة المخاطر بالمجموعة وتؤكد استقلاليتها عن باقي أقطاب البنك وتخصصاته المهنية. وتضمن هذه الاستقلالية أقصى درجة من الموضوعية في دراسة مقترحات المخاطرة والمراقبة.

وتتجلى أبرز مهام الإدارة الشاملة للمخاطر في السهر على الإحاطة بجميع المشاريع المرتبطة بأنشطة المجموعة والإشراف عليها، وقياسها ومراقبتها. وتقتضي هذه الوظيفة ممارسة مراقبة متواصلة، تكون في غالب الأحيان قبلية، على عكس الافتحاص الداخلي الذي يتم بصفة دورية و يكون بعديا أي بعد إنجاح العمليات البنكية.

وتتلخص هذه المهام الدائمة خاصة في صياغة توصيات في مجال سياسات المخاطر، وتحليل المحافظ الائتمانية من خلال مقاربة مستقبلية، والموافقة على قروض المقاولات والأفراد والأنشطة التجارية وضمان الجودة والنجاعة في تتبع المخاطر.

تم تحديد أهم المخاطر في خمس فئات :

- الخطر الائتماني و خطر الطرف المقابل: وهو خطر التعثر أو التخلف عن السداد، كليا أو جزئيا، من الطرف المقابل الذي أُبرمت معه التزامات؛
- خطر السوق: وهو خطر الخسارة المرتبط بالتطورات السلبية لمتغيرات السوق (نسبة الفائدة، سعر الصرف، سعر الأسهم والمواد الأولية...)
- خطر التشغيل: ويشمل الخطر المعلوماتي، والخطر القانوني والخطر البشري، والخطر الجبائي، والخطر التجاري، إلخ.
- مخاطر الدول: تمثل مخاطر الدول مجموع المخاطر الأولية الناجمة عن الحساسية للمناخ الاقتصادي والمالي والسياسي والقانوني والاجتماعي لبلد أجنبي قد تؤثر على المصالح المالية للبنك.
- مخاطر تدبير الأصول والخصوم: تتعلق المخاطر البنيوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر فقدان القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر للفوارق بين النسب وآجال استحقاق أصول البنك وخصومه.

وينتظم قطب الإدارة الشاملة للمخاطر وفق النمط الذي حددته اتفاقيات بازل II. فهو يتمحور حول خمس وحدات رئيسية :

وحدة «خطر الطرف المقابل»

قبليّا : أي قبل الموافقة على التسهيلات والقروض المالية

- صياغة توصيات في مجال سياسة الائتمان
- تحليل و تقييم مدى المخاطرة المرتبطة بالعمليات الصادرة عن مختلف جهات البنك، و ذلك من خلال نموذج الطرف المقابل/الصفقة؛
- تقييم كفاية وصحة الضمانات المُقَدَّمة؛
- تقدير حجم نشاط الزبون والمبررات الاقتصادية للتمويلات المطلوبة.

بعديّا : أي بعد إعطاء التسهيلات والقروض المالية

- المراجعة الدورية لمجموع الالتزامات لتأهيل المحفظة حسب صنف الخطر؛
- دراسة التقارير الأسبوعية حول الترخيصات المالية للزبناء والاستخدامات؛
- رصد التجاوزات أي إعطاء تسهيلات تتجاوز ما رخصت به إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات الضرورية لإزاحتها؛
- ضبط الديون التي تظهر نوعا من التعثر و مراقبة الحوادث العرضية عند الأداء؛
- تتبع استرداد هذه الديون بالتعاون مع شبكة الوكالات؛
- توفير مؤن احتياطية عن الديون المصنفة ضمن الديون المتعثرة.

وحدة «خطر السوق»

تتجلى مهمتها في رصد وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك بشأن معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات، كما تعمل على عقلنة هذه الوضعيات من خلال منح موافقات ذات طابع رسمي وعلى التفاعل اليقظ لتصحيح أي اختلال لهذه الوضعيات؛

وحدة «خطر التشغيل»

- تشرف على منظومة تدبير مخاطر التشغيل هيئة » المخاطر التشغيلية والقانونية والمعلوماتية والبشرية « المحدثة ضمن قطب » الإدارة الشاملة للمخاطر «.
- أعدت هيئة » المخاطر التشغيلية والقانونية والمعلوماتية والبشرية « لكل من المحاور المهنية خارطة مخاطر تعتمد على المراجع المتعلقة بمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة من مخاطر الخارطة وفق وتيرة حدوثها و تأثيرها في حالة وقوعها.

وحدة «مخاطر الدول»

- تشخيص للمنظومة الموضوعة وتكييفها مع المقتضيات التنظيمية مع تحديد عمليات التقييم بقياس مقارن على الصعيد الدولي؛
- إعداد نموذج تصوري لإدارة مثلى لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغرض القيام بتنفيذ معلوماتي مع توسيع المنظومة لتشمل المصارف والشركات الأجنبية التابعة للمجموعة وفق مقاربة تدريجية.

وحدة «مخاطر تدبير الأصول والخصوم »

- يفضي تدبير الأصول والخصوم إلى مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المتوقعة في مختلف منتوجات الحصيلة كما ينص على قواعد التدبير الكفيلة بتحديد تعرض حصيلة للبنك للمخاطر وإدارة الوضعيات بشكل أمثل.
- تواصل منهجية تدبير الأصول والخصوم مسارا لتحديد وتقييم وتدبير وضعيات المخاطر المتخذة. ويعتبر تحديد قواعد تصريف ومعالجة أركان الحصيلة من خلال دراسات اقتصادية والمالية من أهم المراحل التي يعتمد عليها تدبير الأصول والخصوم.

في إطار المخطط الاستراتيجي 2020، تهدف مبادرة تحويل المخاطر إلى :

- تزويد المجموعة بإطار مهيكل لتقبل المخاطر تتم مشاركته مع كافة المكونات. بحيث يحسن إطار تقبل المخاطر المندرج في صميم استراتيجية المجموعة من ثنائية المردودية والمخاطرة واستخدام حقوق المساهمين في مواجهة الإكراهات التنظيمية الجديدة.
- تحسين تدابير إدارة المخاطر
- تعزيز تدابير توجيه المخاطر لاسيما المستوى الإجمالي لمخاطر المجموعة من خلال أدوات التحليل والمحاكاة واختبارات الضغط
- إشعاع ثقافة المخاطر لدى مختلف أجهزة المجموعة.

مقتضيات عامة

1- الحكامة والهيكلة

يتم تحديد و التطبيق المنهجي لمبادئ الإدارة التي تقررها الهيئات التابعة للبنك من خلال الحكامة والهيكلة الخاصة بإدارة المخاطر.

وقد تم، بإحكام، تحديد مسؤوليات أهم الفاعلين من أجل تنسيق أفضل للأعمال المشتركة :

وهؤلاء الفاعلون هم :

1. مجلس الإدارة
2. الإدارة العامة
3. اللجن المقررة
4. الإدارة الشاملة للمخاطر

دور مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤوليات التالية في إطار مهمة إدارة و قيادة المخاطر :

- تحديد ومراجعة الاستراتيجية التجارية واستراتيجيات إدارة المخاطر بصفة دورية ؛
- إدراك المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك خلال مزاولته لأنشطته ؛
- المصادقة على الأسقف المالية للمخاطر والتي لا يجب تجاوزها والتأكد من اتخاذ الإدارة العامة ولجان القرار للتدابير الضرورية بهدف تحديد وقياس وتتبع ومراقبة هذه المخاطر، إذ يجب وضع أسقف المخاطر مع أخذ نسبة الأموال الذاتية في الاعتبار ؛
- الموافقة على البنية التنظيمية للبنك ؛
- التحقق من اختبارالإدارة العامة لمدى نجاعة آلية المراقبة الداخلية ؛

دور الإدارة العامة

تمثل الإدارة العامة العضو التنفيذي للبنك، و تضطلع بالمهام التالية :

- تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي يصادق عليها مجلس الإدارة ؛
- تفعيل الخطوات والوسائل التي تمكن من تحديد وقياس وتتبع ومراقبة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التجارية ؛
- وضع و تطوير الجهات المكلفة بإدارة الأنشطة التجارية وتتبع المخاطر ؛
- وضع معايير ومناهج المراقبة الداخلية ؛
- موافاة مجلس الإدارة بأبرز العناصر والخلاصات التي يمكن استخلاصها من عمليات قياس ومتابعة المخاطر التي يتعرض لها البنك ؛
- إشراك مجلس الإدارة في قيادة أنشطة السوق من خلال عرض الاستراتيجيات التي تم تطويرها بهدف إدارة المخاطر قصد المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة.

دور اللجن

لجنة المخاطر الكبرى : (لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة)

يرأسها الرئيس المدير العام. وهي تتولى دراسة العمليات الكبرى والترخيص لإجرائها، أي العمليات التي تُدْخل البنك في التزامات ضخمة تتجاوز عتبة معينة (كالقروض، و عمليات التحصيل، وعمليات الاستثمارات، و عمليات الشراء...).

وقد أصبحت هذه اللجنة تشرف على تطور مؤشرات المخاطر وتحدد التوجهات في مجال إدارة المخاطر على المدى القصير.

لجنة التدقيق والحسابات

داخل مجلس الإدارة، تضطلع لجنة التدقيق والحسابات بدور أساسي في تقييم جودة آليات إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية. وهي تتولى أساسا :

- دراسة انسجام الإطار الداخلي لتتبع المخاطر مع المساطر والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل ؛
- إصدار رأي حول سياسة التموين العام للمجموعة ؛
- تتبع التطور العام للمحفظة وخصوصا كلفة.

لجنة المخاطر الائتمانية للمجموعة

لجنة المخاطر الائتمانية للمجموعة لجنة مختصة في مجموع إلتزامات مجموعة التجاري وفا بنك في حدود 600 مليون درهم.

وهي تحدد أيضا، بناءً على اقتراح المصارف المراسلة، حدود مخاطر الطرف المقابل الممنوحة لهذه المصارف الدولية.

لجنة مخاطر الأسواق

هي الهيئة الداخلية المكلفة باتخاذ القرار وتتبع مخاطر الأسواق حسب مختلف أشكالها. وهي تتولى المهام التالية :

- تتبع وتحليل مخاطر الأسواق وتطور هذه المخاطر ؛
- التأكد من مراعاة مؤشرات المراقبة و من احترام القواعد الإدارية الخاصة والأسقف المعينة ؛
- تعيين و منح الأسقف لمختلف النشاطات و المنتجات في إطار الاستراتيجيات التي يحددها البنك.

دور وحدة الإدارة الشاملة للمخاطر

يتمثل دور هذه الوحدة في الإشراف على المناهج والمخاطر المتعلقة بالطرف المقابل، والسوق والعمليات. وتتجلى أهم مسؤولياتها في :

- صياغة توصيات في مجال سياسات المخاطر ؛
- دراسة الطلبات الخاصة بأسقف القروض الخاصة بالصفقات قبل عرضها على اللجنة المختصة ؛
- تتبع مخاطر الطرف المقابل ومخاطر الأسواق ومخاطر التشغيل من خلال توطيد مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- المصادقة على المبادئ المعتمدة ضمن آلية و طرق قياس المخاطر من خلال التأكد من تجانسها مع مبادئ المجموعة ؛
- المصادقة على النماذج الداخلية ونماذج البرمجيات المعلوماتية المستخدمة لتقييم الأدوات المالية.

2. سلسلة عمليات إدارة المخاطر

تتضمن سلسلة عمليات إدارة المخاطر أربع مراحل أساسية، و تتدخل عدة وحدات على مستوى هذه المراحل:

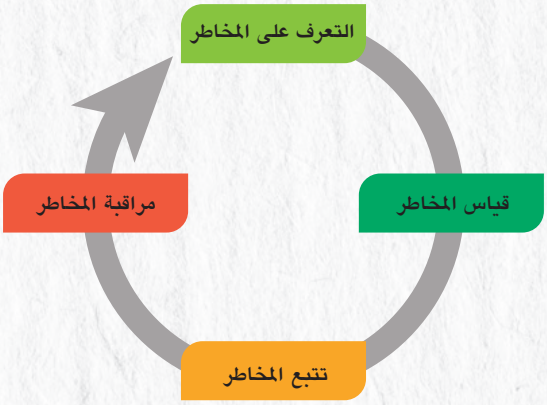

التعرف على المخاطر :

تُحدَّد المخاطر عن طريق إجراء جرد كامل ومفصل للمخاطر وللعوامل المرتبطة بكل خطر على حدة.

ويتطلب هذا الجرد تحيينا منتظما للإلمام بتطور العوامل المسببة للمخاطر وبالتغيرات المترتبة عن تحيين التوجهات والسياسات المتعلقة بالإدارة.

وقد أُسْنِدت هذه المهمة لوحدة المراقبة و طرق المراقبة سواء ضمن النشاط العادي أو عند إطلاق منتجات أو أنشطة جديدة. وتعتمد هذه الوحدة أيضا في مهمتها هذه على تقارير ومذكرات المراقبة الداخلية.

قياس المخاطر :

يتعلق الأمر بتقييم احتمال تردد المخاطر وعواقبها المالية على وضعيات و ممتلكات البنك.

وُتستَوحَى طرق قياس المخاطر المعتمدة إلى حد كبير من «الممارسات السليمة» التي أقرتها لجنة بازل، المطابقة للقواعد الاحترازية وتحت قيادة لجان المخاطر وقطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

يلتزم البنك بالاستثمار بهدف إحداث تقنيات متقدمة في مجال إدارة المخاطر تشمل التطورات الجديدة استعدادا منه لتطبيق المناهج الداخلية.

التحكم في المخاطر :

يتم من خلال الإجراءات التي يتخذها البنك بهدف إبقاء المخاطر في حدود مقبولة.

مراقبة المخاطر :

تضم هذه المرحلة الأخيرة مراقبة و قيادة إدارة المخاطر وتُمَكِّن أيضا من تحديد مناطق الخطر ومن ضبط حدود المخاطر حسب تطورهذه الأخيرة.

I. إطار تقبل المخاطر

1.1 الاستراتيجية المتبعة في مجال المخاطر

تتمثل الاستراتيجية المتبعة في مجال المخاطر في استعمال الرأسمال المتوفر بغية تحسين التوازن بين المردودية والمخاطرة بشكل يتيح تنفيذ استراتيجيتها مع الحفاظ على مستوى ملائم من الرأسمال الاقتصادي (أي الذي يسمح بتغطية المخاطر) والرأسمال التنظيمي. وعليه تعتبر الأهداف التي تنشدها المجموعة من إدارة المخاطر كما يلي :

- وضع إدارة صارمة للمخاطر على صعيد جميع مستويات النشاط والتي تقوم على تحديد واحترام مستويات واضحة لتقبل المخاطر،
- التأكد من أن تخصيص حقوق المساهمين قد تم بنجاح بغية الحصول على أفضل مردودية بناء على أساس مرجح للمخاطر، و
- الاستجابة لتطلعات مساهمينا ومختلف مكوناتنا بالنظر لكوننا نبقي على فوائض رأس المال من أجل ضمان الوفاء بالتزاماتنا حتى لو ظهرت مخاطر قصوى.

يشكل إطار إدارة المخاطر لمجموعة التجاري وفا بنك جزءا لا يتجزأ من مناهج وإطار قرار التدبير ومجلس الإدارة وهو يساعد على إنجاز هذه الأهداف. ويحرص التجاري وفا بنك على إدماج اتخاذ القرار المبني على مخاطرة عند إعداد استراتيجيته وفي منهجيته للتخطيط المالي والتشغيلي، مما يسمح بدراسة مخطط الأعمال من زاوية المخاطر، كما يتيح المخطط للمجموعة الانتقال من حجم المخاطر الحالي إلى حجم المخاطر المرغوب (مع مراعاة أفضليات المخاطر المصادق عليها من طرف التجاري وفابنك).

ويجب على منهجية إعداد الاستراتيجية والتخطيط المالي والتشغيلي مساعدة المجموعة على تحقيق توازن بين المخاطرة ومردودية مثلى. مما يقتضي دراسة لمحفظة الفرص المحددة، بالنظر للظرفية التنافسية والموارد الداخلية وقدرة التنظيم على تقبل المخاطر، مع مراعاة المجموعة بكلك مكوناتها ومستويات مخاطرها. في إطار هذه المنهجية، فنموذجنا الاقتصادي (أي الطريقة التي نعتزم من خلالها تحقيق أرباح) و الفرضيات الكامنة لهذا النموذج الاقتصادي يجب أن يتم تقديمها بكيفية واضحة.

ومن جهة أخرى، يجب أن تراعي المحاورات بخصوص التخطيط طبيعة ونوع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، مع التركيز على مخاطر فرط أو نقص في تقدير متانة حصيلتنا الاقتصادية ووضعيتنا للسيولة وسمعتنا. كما يجب على المجموعة قياس ومراقبة المخاطر التي اطلعت عليها، مع مراقبة المخاطر المتطورة او الناشئة أو التي قد تنشأ مستقبلا والتي قد يكون لها تأثير على رأس المال ووضعية السيولة وقيمة العلامة ومؤشرات أخرى تعتبر أساسية بالنسبة للمجموعة.

كما يتعين القيام بتحليل سيناريوهات واختبارات للضغط (بما في ذلك اختبارات الضغط العكسية) بالنسبة لمخططات الأعمال والمشاريع واستخدامها عند اتخاذ القرارات.

ويتعين أيضا أن تجسد الأهداف المحددة المردوديات المتوقعة من طرف المجموعة بالنظر للمخاطر. ويجب على إطار إدارة الأداء تقديم معلومات دقيقة وصحيحة في الوقت المطلوب التي تحفز فهم المخاطر والمردودية بغية دعم اتخاذ القرار.

يجب أن تتوفر كافة مكونات المجموعة على تدابير تقبل المخاطر وتفويض الصلاحيات وعتبات متناسقة ومحددة بوضوح لرفع المخاطر، ارتباطا بالمخطط المصادق عليه، بشكل يخول للمستخدمين إدارة المخاطر بشكل استباقي مع احترام تقبل المخاطر والتدخل بسرعة ورفع الموضوع عند وقوع حالات خرق مثبتة أو محتملة.

ويجب على مجلس الإدارة تقييم الاستراتيجية ومخطط التجاري وفا بنك والمصادقة عليهما، مع مراعاة مستوى ضمني لتقدير المخاطر ومستوى مثبت لتقبل المخاطر.

2.1 تحديد إطار تقبل المخاطر

يحدد إطار تقبل مخاطر التجاري وفا بنك المخاطر التي تنتقيها المجموعة وتديرها بغية تحقيق أرباح؛ المخاطر التي تتقبلها المجموعة والتي تسعى للتخفيف منها و المخاطر التي تحرص المجموعة على تجنبها أو نقلها. ويتضمن هذا الإطار :

- المستويات العامة لتقبل المخاطر – ويتعلق الأمر عموما بتصريحات كمية التي تساعد على تحديد حجم المخاطر الذي يمكن للتجاري وفا بنك أن يتحمله (مثلا، مبلغ حقوق المساهمين الذي نحن مستعدين للمخاطرة به). ويتم تحديد مستويات تقبل المخاطر على مستوى مجمع وحسب أنواع المخاطر.

- أفضليات المخاطر – ويتعلق الأمر بتصريحات نوعية تبين المخاطر التي يقدر التجاري وفابنك أنه يديرها بشكل فعال والتي من شأنها أن تدر أرباحا والمخاطر التي يمكن للتجاري وفابنك تحملها والتي تتطلب التحكم فيها و المخاطر التي يسعى التجاري وفا بنك لتجنبها أو التخفيف منها.

- المستويات المسموح بها والحدود في مجال مخاطر التشغيل هي حدود كمية خاصة (مثلا، حدود على المخاطر الخاصة). تقدم معايير الأعمال (المتطلبات والتعليقات المواكبة) منهجية التجاري وفا بنك من أجل :

- تحديد المخاطر المقبولة والمرفوضة

- تحديد الحدود والمستويات المسموح بها في مجال مخاطر التشغيل مع مراعاة متطلبات وأفضليات المجموعة.

يجب أن تكون مستويات تقبل المخاطر محدد بشكل واضح ومحينة بانتظام وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من منهج التخطيط. وينبغي أن تتم دراسة تقبل المخاطر و المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة و/أو اللجان المختصة. ويتعين عند كل اجتماع، ان تقوم لجنة المخاطر بمقارنة حجم المخاطر مع مستوى تقبل المخاطر قب تبليغه للجان المختصة. ويجب على الإدارة والأجهزة المختصة دراسة ومناقشة الوضعيات المتعلقة بتقبل المخاطر عند القيام بمراجعات منتظمة (لقاءات مراجعة الأعمال).

3.1 مناهج إعداد الأهداف والحدود

يتجسد إطار تقبل المخاطر المحدد في مستوى أول من خلال تحديد لكل مستوى من مستويات المخاطر المعتمدة هدف توجه صوبه جهود التحسين و حد تفرضه الإكراهات التنظيمية من جهة و ينجم عن القدرات القصوى من جهة أخرى. ويتم إعداد مجموع الأهداف والحدود المذكور بواسطة منهج عرضي ينخرط فيه كافة الفاعلين ضمن مختلف هيئات البنك من الأمامية إلى الخلفية.

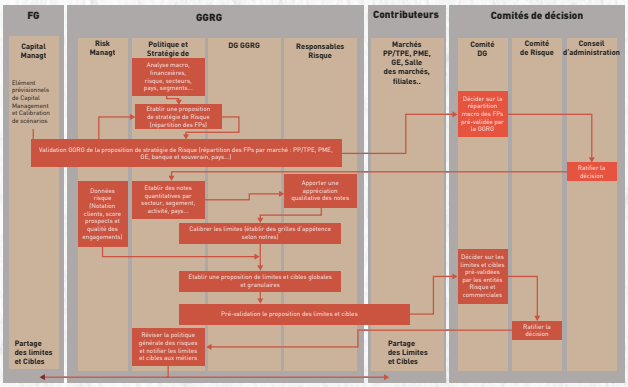

يفضي منهج إعداد الأهداف والحدود إلى هدف مزدوج. ويتعلق الأمر بتحديد كافة مستويات المخاطر الكفيلة بشكل أكبر لمواكبة المجموعة في إنجاز أهدافها الاستراتيجية وإعداد منهجية للتتبع والتحيين الدائم والمرتبط مباشرة بتغيرات المؤشرات التي تم قياسها.

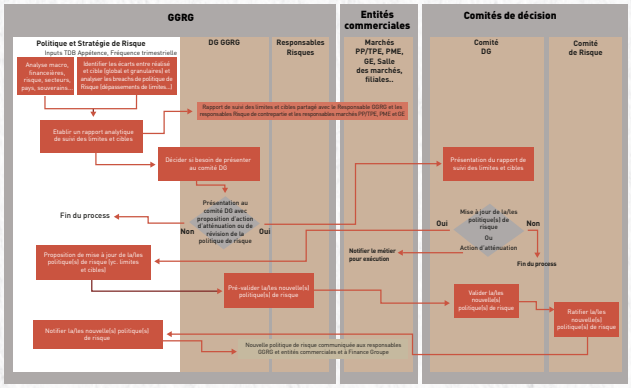

4.1 تحويل المخاطر – منجزات 2019 حسب الأوراش

تقبل واستراتيجية المخاطر

تم إدماج السيناريوهات واختبارات الضغط ومحاكاة التأثير في إطار عام يضمن تناسق وانسجام مختلف الممارسات : إطار تقبل المخاطر ومخطط تقويم أزمة داخلية وكفاية حقوق المساهمين. وتم تحيين أدوات إحداث سيناريوهات والمحاكاة كما تم تعزيز البعض منها. و أصبحت جميعها اليوم جاهزة لوضعها في قاعدة معطيات المجموعة.

وبخصوص جانب تقبل المخاطر ابتداء من القمة، تم تحيين المؤشرات المجمعة ومستويات تقبل المخاطر ثم المصادقة عليها. واستخدمت هذه المستويات كأساس لمعايرة أهداف وحدود التعرض واستهلاك الأموال الذاتية حسب الفئات وأنواع المخاطر التي تمت في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال . وهكذا، سلم التجاري وفابنك إلى بنك المغرب ملفا كاملا يتطرق للتدابير الموضوعة من طرف البنك من أجل ضمان ملاءمة تخطيط الأموال الذاتية مع توقعات الظرفية الماكرواقتصادية والمخاطر وأخيرا مرونة البنك حيال اختبارات الضغط المحددة في أفق ثلاث سنوات. وبالفعل، تم تسليم أول تقرير لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى بنك المغرب في يونيو 2019. من ناحية أخرى، أسفر المشروع المهيكل PRCI عن تقرير سنوي ثان يراعي ملاحظات السلطة التنظيمية وتطور المجموعة ومحيط عملها الذي تم تسليمه لبنك المغرب في متم ماي 2019.

وركز جانب تقبل المخاطر Bottom up هذه السنة أيضا على المقاولة وتم وضعه انسجاما مع برنامج المقاولة. وتم تسليم تقبل المخاطر الأولي (قاعدة من 42 ألف مقاولة) وتم إدخال الطابع الآلي على أدوات القياس وأصبحت جاهزة للاستخدام مع قاعدة بيانات المجموعة. من ناحية أخرى، لازال التقبل النهائي قيد الإنشاء بالنسبة لكافة الشبكة، مع مواكبة لميزانية 2019 في طور التنفيذ مع المديريات الجهوية الخمس).

وفيما يخص الشركات التابعة للمجموعة، تم الانتهاء من وضع إطار لتقبل المخاطر لفائدة وفاباي والتجاري فاكتورينغ وكذلك على مستوى الشركة الإيفوارية للبنك فيما يخص نطاق بنك التقسيط الدولي. تم تحديد مؤشرات دقيقة ومستويات التقبل المستهدفة والمصادقة عليها من طرف أجهزة التسيير والإدارة للشركات التابعة. كما يجري تنفيذ ممارسات مماثلة في شركات تابعة ضمن نطاق بنك التقسيط الدولي.

وأخيرا، تم تحيين الوثيقة المرجعية للمجموعة المتعلقة بالسياسة العامة للمخاطر مع تضمينها العناصر الجديدة التي تم إدراجها في سنة 2019.

البنية التحتية وأدوات التوجيه والتنظيم

سجلت هذه السنة تطورا جيدا للورش المتعلق بالمعطيات. أسفرت حالة استخدام تقبل المخاطر للمقاولات الصغرى والمتوسطة المنجزة بتعاون مع مكتب المعطيات على تسليم datamart PSR (معطيات داخلية وخارجية / زبناء حاليين ومفترضين/ مخاطر، مالية، ماكرواقتصادية، قطاعات، فئات...) مع محيط لتدبير وتحليل المعطيات.

من ناحية أخرى، تم الانتهاء من إدماج مؤشرات المخاطر ضمن أدوات الوظائف الأمامية. كما تم تسليم نسخة أولى من " جهاز عمل الإدارة الشاملة للمخاطر" بناء على جهاز عمل الوظائف الأمامية. وباتت الأشغال على لوحد القيادة المتعلقة بالمقاولة في طور التنفيذ وستكون مشتركة بين الشبكة والإدارة الشاملة للمخاطر، مما يجسد الهدف الاستراتيجي للتوجيه المشترك للمؤشرات الموحدة للأحجام والمردودية والمخاطر.

وأخيرا، تم القيام بعمل من العمق في الجانب المتعلق بسلسلة الائتمان، مع ما تضمنه من تأطير قبلي للإدارة الشاملة للمخاطر والمهن وكذا تأطير تقني من طرف فرق نظم معلومات المجموعة. ومن المنتظر خلال سنة 2020 الخروج بخلاصات تهم مخطط عمل فعلي.

إشعاع ثقافة المخاطر

تم إنجاز دلائل للممارسات الجيدة في مجال المخاطر ووحدات للتكوين يتم إغناؤها بالتعاون مع برنامج المقاولة والرأسمال البشري للمجموعة. كما تم إنجاز حصص للتحسيس وقيادة التغيير وأدوات عمل متعددة الاختصاصات في إطار نقل المخاطر و/أو تحت رعاية مديرية التحويل في إطار المخطط الاستراتيجي طاقات 2020 : ورشات البناء المشترك لتقبل المخاطر للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والزيارات الدورية للمديريات الجهوية (مسؤولي الشبكة ومراكز الأعمال)....

II- المخاطر الائتمانية

أ ـ السياسة الائتمانية

I. مبادئ عامة

تهدف السياسة الائتمانية العامة إلى تحديد الإطار المرجعي الذي ينظم الأنشطة المسببة للمخاطر الصادرة عن الطرف الآخر.

ويمثل خطر الطرف المقابل خطر الخسارة المالية بسبب عجز مدين ما عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. ويخص هذا الخطر الأنشطة الائتمانية والأنشطة الأخرى التي تعرض البنك لخطر تعثر الطرف المقابل وخاصة الصفقات على سوق الرساميل أو عمليات الأداء مقابل التسليم.

وتشمل مقتضيات السياسة الائتمانية العامة نطاقا واسعا ويتم تطبيقها بصفة دائمة. وهي قابلة للتحيين إذا ما دعى إلى ذلك تطور الوضع الاقتصادي والمالي للأسواق.

ويمكن استكمال هذه المقتضيات بسن سياسات خاصة تنصب على بعض أنشطة أو منشآت المجموعة، تواكبها توجهات ائتمانية موازية قابلة للمراجعة الدورية.

ترتكز السياسة الائتمانية للبنك على عشرة مبادئ أساسية :

I.1 الأخلاقيات والمطابقة : تلتزم المجموعة بالامتثال الصارم للمبادئ الأخلاقية المحددة في قانونها الداخلي وللمقتضيات التنظيمية المُنَظِّمة لأنشطتها.

I.2 الاستقلالية الوظيفية لهيئات المخاطر عن الوحدات المشرفة على العمليات حتى تحافظ المجموعة على الإدارة النوعية للمخاطر وعلى الموضوعية في اتخاذ القرارات.

I.3 مسؤولية المخاطر. تظل الجهات المتصلة بالزبناء و التي تدير العلاقة اليومية مع الزبون، مسؤولة مسؤولية كاملة عن المخاطر الائتمانية التي هي تحت إدارتها. وتقع هذه المسؤولية كذلك على عاتق الهيئات المانحة.

I.4 اتخاذ القرارات الجماعية : تتطلب القرارات الائتمانية على الأقل توقيعين وإشرافا مزدوجا : أحدهما من قبل الأجهزة التجارية والآخر من قبل وحدة المخاطر، مما يساعد على إجراء تحليل و تقييم يعكس وجهة نظر الطرفين. وقد يكون من الضروري الإحالة على مستوى أعلى من الهيئات بغرض التحكيم للبث في بعض القرارات المتباينة.

ليس من الممكن اتخاذ أي قرار أحادي بمنح قروض إلا بتفويض خاص من هيئة مجلس الإدارة.

I.5 التعويض المُرضي: يجب أن يتم تعويض كل مخاطرة يُقْدِم عليها البنك تعويضا مقبولا. ويجب أن يندرج وضع الأسعار عن المخاطر بشكل منسجم ومتسق مع التصنيف الائتماني.

I.6 المتابعة: يجب أن تخضع كل مخاطرة يُقْدِم عليها البنك لمتابعة دائمة ومستمرة.

I.7 فصل وظيفة الإدارة عن وظيفة مراقبة المخاطر.

I.8 يجب تحري الحذر ونهج التشاور في حالة اللبس أو الشك.

I.9 التحليل القبلي: يتم من قبل لجنة المنتجات الجديدة، التي تحلل جميع مخاطر الطرف المقابل المرتبطة بإطلاق منتجات أو أنشطة جديدة.

I.10 القاعدة المُقيِّدة: لا يمكن منح أي تمويل لفائدة زبون سبق أن استفاد من إعفاء من الديون أو خضع لسحب التصنيف بسبب التقاضي. فآلية التصنيف تقصي هذا النوع من الزبناء (من خلال منح نقطة / درجة إقصائية).

II. هيكلة خطر الطرف المقابل

مبادئ عامة في المخاطرة

يجب أن تندرج المخاطرة في إطار استراتيجيات المخاطر المصادق عليها. و يتم ملاءمة الاستراتيجيات مع كل تخصص مهني و مع الخطة التي يعتمدها هذا الأخير للتطوير، و ترتكز هذه الاستراتيجيات على:

- الأسقف العامة؛
- معايير التدخل؛
- وعلى مخطط تفويضي؛

وهذه الإستراتيجية بدورها تتوزع حسب:

- التخصص المهني؛
- الوحدة أو المنشأة؛
- قطاع النشاط؛
- البلد.

يشرف قطب التخصصات المهنية على احترام هذه الاستراتيجيات التي تخضع لمراقبة قطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

يتطلب كل قرار بالمخاطرة تحليلا معمقا لخطر الطرف المقابل و لخطر الصفقة. يجب أن يبرر هذا القرار تقدير نسبة الخطر إلى الربح و أن يندرج ضمن إستراتيجية خطر التخصص المهني المعني بالأمر وضمن آلية الأسقف الجاري بها العمل.

II-1 انتقاء الزبناء

لا تتعامل المجموعة إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بسمعة حسنة. ويقع على عاتق فُرُق المبيعات، المكلفة بالعلاقة مع الزبون مسؤولية جمع البيانات اللازمة عن الزبناء وتجنب الزبناء المصنفين في قواعد البيانات السلبية (أي ممن هم ممنوعين من الحسابات، ومن دفاترالشيكات، وممن هم في حالة تقاضي).

إذا لم يوفِ طرف مقابل بالتعهد الذي وَقَّع عليه مع مجموعتنا أو مع النظام البنكي، فليس له أن يحصل على قروض جديدة لدى المجموعة. وإذاتخلف عن الأداء السريع للدين، موضوع التنازع؛ فإن البنك ينهي تعاقده مع الطرف المقابل المتعثر.

وإذا ما أفضت تسوية ودية إلى إعفاء من الديون، فإن الطرف المقابل لا يمكن أن يطالب مجددا بتمويلات لدى التجاريوفا بنك (إلا إذا قررت لجنة المخاطر الكبرى عكس ذلك).

ويجب على إدارات المبيعات أيضا التأكد من المصدر و الطبيعة القانونية السليمة لموارد الزبناء. ويعتمد القرار النهائي بالتعاقد على النقطة/درجة التصنيف الداخلية وعلى رأي مستقل صادر عن قطب الإدارة الشاملة للمخاطر. إلا أن اللجنة تبقى هي الهيئة العليا المؤهلة لاتخاذ القرار.

II-2 بنية العمليات

يفترض النشاط الائتماني تحكما جيدا في بنية العمليات الائتمانية وذلك حسب العناصر التالية:

- **الغرض:** يجب إثبات المبرر الاقتصادي للعمليات الائتمانية؛
- **البنية:** يجب توضيح العمليات توضيحا وافيا و فهمها فهما جيدا وإخضاعها للمتابعة اللازمة؛
- **حلول آجال الاستحقاق:** يجب إسناد الالتزامات الائتمانية إلى أغراضها، وبالتالي، يجب جدولة استحقاق القروض الاستثمارية على 7 سنوات إلا في حالات قروض السكن الممنوحة في إطار سياسة إسناد الموارد إلى آجال استحقاقها.

- **الشفافية :** يجب أن تكون مسطرة منح القروض مطابقة لقواعد الأخلاقيات ؛
- **الأمان :** يجب أن يتم تحليل و إثبات قدرة الأطراف المقابلة على السداد ؛
- **الضمانات و الكفالات :** يجب أن يقترن القرض بضمانات يصادق خبراء البنك أو المفوضون من طرف البنك على قيمتها الاقتصادية، و يجب أن تخضع هذه القيمة لتحيين منتظم ؛ كما يجب تفصيل و تحيين مساحة ممتلكات الضامنين و الكافلين ؛
- **الإبلاغ :** يجب موافاة العملاء بقرارات البنك عن التسهيلات الممنوحة والشروط المرافقة رسميا بشكل يحفظ مصالح الأطراف.

III. آلية تأطير النشاط الائتماني

نظرا للأهمية الحيوية للنشاط الائتماني وكذلك بسبب المخاطر المترتبة عنه، يأطر هذا النشاط آلية تتمحور حول ثلاث توجهات كبرى :

- مراعاة القواعد الاحترازية التي يمليها بنك المغرب ؛
- منح درجات لتصنيف الأطراف المقابلة بهدف انتقاء المخاطر وتتبعها بصرامة ؛
- التنويع القطاعي لقدرته على التخفيف من حدة خطر التركيزالائتماني.

1.III القواعد الاحترازية

يتبع البنك مجموعة من القواعد الاحترازية الخاصة بتأطير الخطر المرتبط بالنشاط الائتماني بهدف التخفيف من حدة وقع هذا الخطر كونه يمثل الخطر البنكي الأهم. وتخص هذه القواعد مراحل المخاطرة الثلاثة :

مرحلة ما قبل المخاطرة

في هذه المرحلة، على البنك أن يحرص بانتظام على احترام المعامل الأدنى للملاءة المالية المحدد في 12 % . وهذا يعني المزاوجة بين تطور النشاط الائتماني وارتفاع الأموال الذاتية (أي أن أي قرض لا يجب أن يتجاوز 12 مرات صافي الأموال الذاتية للبنك) وذلك بهدف الحد من مستوى استدانة البنك، الذي يعد بنفسه عاملا من عوامل الهشاشة المصرفية.

خلال مرحلة المخاطرة

تخضع هذه المرحلة لمقتضيات تنظيمية ذات صلة ب :

- كيفية ملء طلبات القروض من خلال مراعاة شروط المطابقة الدنيا ؛
- احترام السقف الأقصى للتعرض للمخاطر، المحدد في 20 % من الأموال الذاتية لفائدة مستفيد واحد (سواء كان فردا أو مجموعة) ؛
- ضرورة الحد من تركيز محفظة الالتزامات في مجموعة زبناء أو قطاع خاص بهدف التخفيف من عبء كلفة المخاطرة ؛
- إجبارية مطابقة النشاط الائتماني لمختلف قواعد القانون، والأخلاقيات والضريبة وغيرها.

مرحلة ما بعد المخاطرة

تخضع المخاطر الكبيرة التي يتحملها البنك بسبب مستفيد واحد (سواء كان فردا و / أو مجموعات) لمتابعة خاصة فضلا عن القيود التنظيمية التي تحكمها (CMDR 20% من الأموال الذاتية وتصريح لبنك المغرب ابتداء من 5% من الأموال الذاتية).

كما يجب أن تخضع المجموعات التي بلغت بصددها مجموعة التجاريوفا بنك السقف القانوني للالتزامات لإدارة محددة مشتركة مع الوحدات التجارية و قطب الإدارة الشاملة للمخاطر بحيث يتسنى للبنك الاستفادة من فرص التمويل الممكنة. فتتحسن بالتالي مردودية التدخلات دون التعرض للمزيد من المخاطر.

وكذلك الأمر بالنسبة لمحفظة الالتزامات، فيجب أن تخضع بانتظام للمراجعة وإعادة التأهيل بهدف هيكلتها على شكل رصيد سليم، ومستحقات تحت المراقبة ووتخصيص احتياطات للمستحقات المتعثرة بهدف تغطية هذه المحفظة تغطية ملائمة.

يجب ضمان نجاعة هذه القواعد من خلال إحداث آلية للمراقبة الداخلية تشمل :

- قياس مدى تعرض البنك وفروعه بسبب التزاماته (المعبأة و المؤكدة غيرالمستعملة) وبسبب خطر الطرف المقابل على عمليات السوق ؛
- التحكم في المخاطر و مراقبتها على مستوى المجموعة بفضل تحديد دقيق للأطراف الثالثة التي تحمل مخاطر محتملة من أجل ضمان ترابط و استفاضة التقارير الخاصة بمتابعة المخاطر وتخصيص أرصدة للمحافظ التي تنص عليها اتفاقيات بازل ؛
- اختبار الضغط stress test كأداة تحاكي قدرة البنك على مواجهة تدهور محفظة الالتزامات، الناتج عن الانقلاب السلبي في الظرفية الاقتصادية.

2.III خطر التركيز الائتماني

يعد خطر التركيز الائتماني خطرا مهما يمكن أن تترتب عنه خسارات هامة قد تهدد التماسك المالي لمؤسسة ما أو تهدد قدرتها على مواصلة أنشطتها الأساسية. وقد يتولد خطر التركيز عن منح تسهيلات ائتمانية :

- للأطراف المقابلة من الأفراد ؛
- لمجموعات ذات مصالح مشتركة ؛
- للأطراف المقابلة المنتمية لنفس القطاع أو لنفس المنطقة الجغرافية ؛
- للأطراف المقابلة التي تتأثر نتائجها المالية بنشاط واحد أو بمنتج أساسي واحد.

تنهج مجموعة التجاري وفا بنك سياسة توسعية يترتب عنها من المخاطر ما هو مرتبط بتركز الأطراف المقابلة المنتمية لنفس المنطقة الجغرافية. و يصاحب هذا التركيز إدارة الأسقف الائتمانية الممنوحة (بشأن التعرض للمخاطر وتفويض الصلاحيات في آن واحد) و إدارة عتبات التنبيه عن المخاطر.

ويخضع خطر التركيز على مستوى الأفراد والمجموعات المتداخلة المصالح لمقتضيات البنك المركزي في مجال توزيع المخاطر. وهذا يفترض إدارة المجموعات وفق نظام موحد يعتمد على تحديد مفهوم واسع جدا لمجموعة الأعمال ومقاربة تشاورية مع مجموعات التخصصات المهنية بهدف :

- تحديد أسقف المخاطر المقبولة وخيارات المرافقة ؛
- توطيد المعلومات المتوفرة عن مجموعات الأطراف المقابلة في قاعدة واحدة للبيانات ؛

وفضلا عن ذلك، يأخذ تفعيل أية سياسة قطاعية في مجال توزيع القروض بعين الاعتبار :

1. نسبة تداخل البنك في كل قطاع ؛
2. نوعية أصوله (نسبة التعثر ودرجات التصنيف) ؛
3. هوامش التطور حسب ما أشارت إليه الظرفية من توقعات (كالمعلومات الاقتصادية، اللجان الاستشارية مع المهنيين، الفيدراليات، مقتضيات قانون المالية، إلخ). بهدف رسم حدود العمل التجاري والحفاظ على مواصفات مثلى للمخاطر في مجال التركيز القطاعي على مستوى محفظة التزامات البنك.

تُمَكِّن المراجعة المنتظمة لتعرض البنك للمخاطر على ضوء التطورات الظرفية من توجيه صنع القرارات والتعديل الديناميكي للحدود الكمية بل وحتى النوعية، في اتجاه :

- الرفع من عدد القطاعات ذات إمكانية و فرص التطور القوية ؛
- توطيد الأنشطة التي تعد نسبة التوغل فيها مرتفعة بشكل عميق أو التي نفتقر بصددها إلى رؤية واضحة ؛
- الانسحاب من القطاعات التي تشهد تراجعا مقلقا (آفاق غير ملائمة، نسبة تعثر أداء مرتفعة...).

وتخضع هذه الأسقف القطاعية الكمية لتحديات تضعها بطريقة تشاورية الوحدات التجارية (انظر خطة العمل) وقطب الإدارة الشاملة للمخاطر، قبل المصادقة عليها من طرف الهيئات المؤهلة. ويتعين أن يتم تطبيق هذه الأسقف على طلبات إعادة التقييم و عمليات الدخول في علاقات عمل. كما يتعين أن تبث نفس هذه الهيئات في جميع التجاوزات لهذه الأسقف بهدف المصادقة عليها وتحديث العتبات.

1.2.III التنويع حسب الأطراف المقابلة

يعتبر التنويع الذي يأخذ بعين الاعتبار في تقييمه مجموع التعهدات المتعلقة بنفس المستفيد عنصرا ثابتا في سياسة المخاطر التي ينهجها البنك. ومن شأن شمولية وتنوع أنشطة المجموعة أن تساهم في ذلك. وتخضع التركيزات المحتملة لدراسة منتظمة تسفر عند الاقتضاء على خطوات تصحيحية.

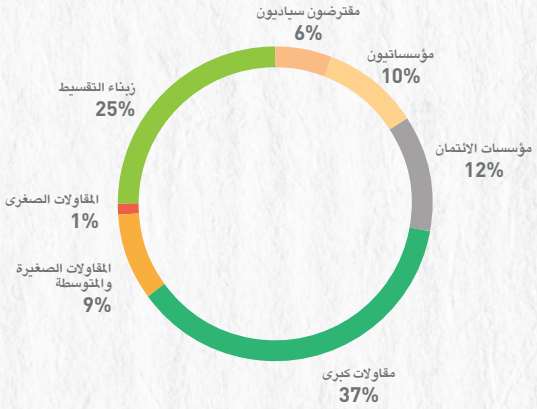

2.2.III التنويع القطاعي

تولي المجموعة لتوزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية نفس الاهتمام، كما يخضع هذا التنويع إلى تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لتعرضات البنك. وتعتمد المجموعة في ذلك على دراسات تبدي رأيها حول تطور القطاعات وتحدد العوامل التي تشرح المخاطر التي قد يتعرض لها أهم الفاعلين في هذه القطاعات.

يتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات نسبة إلى مجموع تعهدات البنك،إلى غاية متم 2019، كما يلي :

- تمثل المؤسسات المالية والشركات القابضة والتأمينات 19%، مسجلة بذلك استقرارا مقارنة مع 2018. وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.

- يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10% بتراجع طفيف مقارنة مع 2018.
- يمثل قطاع التطوير العقاري 7% بتطور طفيف مقارنة مع 2018.
- يضم ركن « القطاعات الأخرى» القروض الممنوحة للخواص (العقار والاستهلاك).

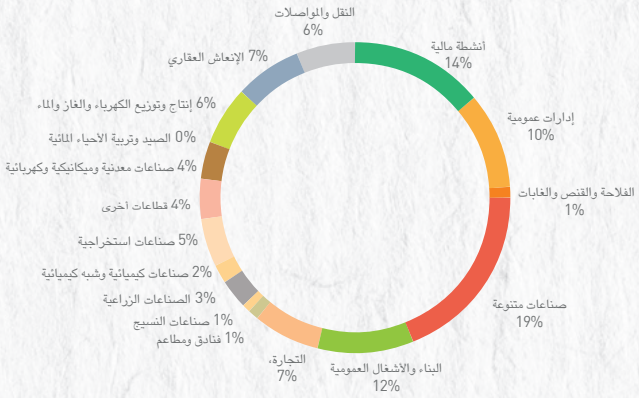

3.2.III التوزيع الجغرافي

يظهر توزيع التعهدات حسب المناطق الجغرافية تركز مخاطر المجموعة في المغرب بحوالي 77% متبوعا بتونس. ويتم توزيع الباقي بين دول إفريقيا جنوب الصحراء.

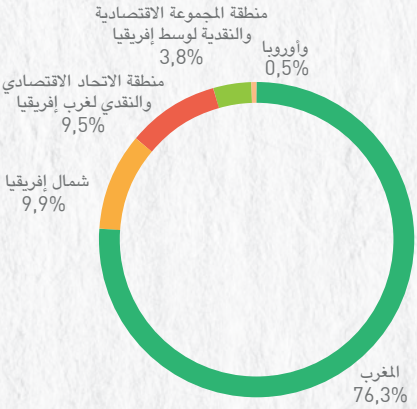

على مستوى المغرب، تمثل منطقة الدار البيضاء لوحدها 63% من تعهدات البنك، متبوعة بجهة الشمال الغربي (الرباط-طنجة) (17%)، ثم الجهة الجنوبية وجهة الشمال الشرقي وجهة الجنوب الغربي.

ويعزى هذا التركيز للعاملين التاليين:

- تمثل جهتا الدارالبيضاء والرباط «القلب الاقتصادي والمالي والإداري» للمملكة.
- توطين الحسابات في الدارالبيضاء والرباط لأهم مشاريع البنيات التحتية المنجزة في الأقاليم الأخرى.

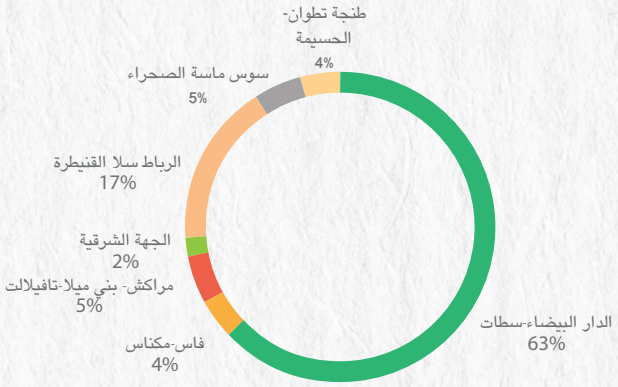

ب - المساطر

1. اتخاذ القرار

1.1 الاختصاصات:

تقوم آلية اتخاذ القرار في مجال النشاط الائتماني على مجموعة من التفويضات التي تقتضي الحصول على موافقة الممثل عن وظيفة المخاطر المُعيَّن بالاسم. وتُمنح الموافقة دائما خطيا سواء عن طريق جمع التوقيعات أو من خلال الانعقاد الرسمي للجنة ائتمانية.

يتم تقسيم التفويضات عن الاختصاصات حسب مبلغ المخاطر الذي يتغير، بدوره، حسب فئات نقط / درجات التصنيف الداخلي و حسب خصائص التخصصات المهنية.

ويجب أن تراعي المقترحات الائتمانية مبادئ السياسة الائتمانية العامة للمصرف. ويتم إحالة الاستثناءات على الهيئة الأعلى من بين هيئات اتخاذ القرار.

وفيما يخص البنك، تتمثل مختلف هيئات اتخاذ القرار كما صادق عليها مجلس الإدارة، كالتالي:

- اللجان المختصرة لقطب الإدارة الشاملة للمخاطر (ثلاث مستويات)
- اللجنة الائتمانية، لقطب الشركات
- اللجنة الائتمانية، للمجموعة
- لجنة المخاطر الكبرى، التي يرأسها الرئيس المدير العام و هي الهيئة العليا المقررة في مجال المخاطرة الائتمانية و في مجال الطرف المقابل.

بالنسبة للشركات التابعة للمجموعة، تُحدد الاختصاصات حسب مبلغ المخاطر. وفي حالة تجاوز العتبة، يعود اتخاذ القرار إلى مختلف لجان البنك.

2.1 الإجراء

الطلب وتقديم مقترح القرض

بعد ربط الاتصال بالزبون وإجراء تقييم أولي لنشاطه أو لمداخيله أو لهما معا، يقدم المسؤول التجاري في الوكالة البنكية مقترحا تمويليا من خلال برنامج معلوماتي مخصص لهذا الغرض. ثم يكون ملفا إداريا للمقترح المذكور يحتوي على قائمة مستفيضة بجميع الوثائق المطلوبة طبقا لمقتضيات بنك المغرب وللقانون الداخلي للمؤسسة في مجال الالتزامات الائتمانية.

ويجب أن يتضمن المقترح التمويلي جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار لدى قطب «الإدارة الشاملة للمخاطر».

دراسة المقترح و اتخاذ القرار

يستلم المحللون لدى قطب «الإدارة الشاملة للمخاطر» المقترح الائتماني ويشرعون في إجراء تشخيص أولي كامل للزبون من خلال فحص العناصر التالية:

- نشاط ومردودية العلاقة مع هذا الزبون؛
- قدرة الطرف المقابل أي الزبون على السداد؛
- البنية المالية للمشروع؛
- تاريخ العلاقة مع هذا الزبون؛
- نوعية الضمانات التي تغطي القرض؛
- مردودية العملية؛
- النقط / درجات التصنيف وفق نظام التصنيف الداخلي للبنك.

وفضلا عن هذه العناصر، وبغية تحسين التحكم في المخاطر التي يتحملها البنك، يتم تكملة تحليل الملفات الائتمانية من خلال الدراسات القطاعية التي تنجزها وحدة «الدراسات الاقتصادية والقطاعية».

وتسعى هذه الدراسات أساسا إلى تحليل تطور المحيط الماكرو- الاقتصادي عن طريق إجراء دراسات محددة الأهداف، تخص مجموع القطاعات بحيث تساهم في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الائتمانية للبنك.

ثم يُعرَض هذا التشخيص لمصادقة خبير في إدارة المخاطر (ممثل عن قطب الإدارة الشاملة للمخاطر) الذي يتخذ القرار المناسب ضمن الصلاحيات المخولة له شخصيا ثم يَعْرض المقترح على الهيئة المكلفة باتخاذ القرار.

إبلاغ القرار:

لأنها تندرج ضمن مشروع اعتماد الإجراءات الائتمانية، مكنت هذه المسطرة الجديدة من منح طابع رسمي لجميع بنود قرارات مجموعة التجاريوفا بنك الائتمانية موضحة العلاقات مع عملائها حرصا منها على الشفافية وعلى حفظ المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

و على هذا المستوى، هناك تحسينات قيد التنفيذ بهدف إحداث عقد فتح قرض أو خطاب إشعار خاص أو هما معا لبعض أنواع التمويل وخاصة التمويل العقاري.

المراجعة:

وعلى غرار مقترح إحداث الخطوط الائتمانية، ينبثق مقترح مراجعة الخطوط الائتمانية عن الوحدات التجارية. غير أن مقترح المراجعة قد يصدر إثر طلب من وحدات الإدارة الشاملة للمخاطر وخاصة عندما تكشف أدوات المتابعة عن وجود اختلالات تبرر إجراء مراجعة في اتجاه رفع أو خفض الأسقف المرخص بها.

وتخضع دورة الدراسة واتخاذ القرار لنفس المخطط المعتمد خلال مرحلة منح القروض.

الأشخاص المعنويون / الاعتباريون المتقاربون

يخضع منح القروض للأشخاص المعنويين/ الاعتباريين المتقاربين لنفس القواعد والمساطر المطبقة على غيرهم من العملاء العاديين.

3.1 إدارة الملفات الائتمانية

محتوى وإدارة الملفات الائتمانية_

يتكون الملف المادي للزبون من:

- ملف العلاقة مع الزبون؛
- ملف الضمانات؛
- الملف الإداري؛
- ملف الخدمات العملية.

وبالإضافة إلى ذلك، وطبقا لمقتضيات المذكرة التوجيهية لبنك المغرب الصادرة بتاريخ 1/04/2005، يتم استكمال الملفات الائتمانية من خلال توفير العناصر التالية:

- محضر الجمعية العامة التي بثت في حسابات السنة المالية؛
- القوائم المالية التركيبية السنوية؛
- تقرير مدققي الحسابات أو شهادة تفيد بانتظام و صدق الحسابات؛
- وصل إيداع القوائم المالية التركيبية وتقرير مدقق الحسابات لدى كتابة الضبط بالمحكمة التجارية.

يتم حفظ الملفات الائتمانية في الوكالة البنكية. و لغرض دراستها، يتم إرسال نسخ من الوثائق الأصلية لهذه الملفات الائتمانية إلى مختلف المصالح المركزية المعنية قصد صياغة القرار الائتماني.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم أرشفة المقترحات الائتمانية والقرارات والوثائق المرتبطة بها لدى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

بالموازاة مع إدارة الملفات المادية، يعرض نظام الأرشفة الإلكترونية للتجاري‌وفا بنك وضع تواريخ لمجموعة من القوائم والوضعيات على امتداد عدة سنوات بهدف إجراء بحوث معمقة انطلاقا من معايير محددة مسبقا.

4.1 إدارة الضمانات

تقترح الوحدة التجارية الضمانات ضمن المقترح الائتماني، و يتم التداول بصددها مع الزبون قصد تغطية الخطر الائتماني.

ويتم تقييم هذه الضمانات بالموازاة مع تقييم المقترح الائتماني، و تتم عملية التقييم عن طريق عدد من المعلومات والوثائق المطلوبة ضمن عملية جمع المعلومات عن أي مقترح ائتماني. وأهم الضمانات التي يعتمدها البنك ويقوم بتقييمها هي:

- الكفالة الشخصية و يتم تقييمها على أساس مساحة الممتلكات المفصلة حديثا والمطابقة للنموذج المحدد مسبقا؛
- الضمان الرهني و يتم تقييمه على أساس:

– تقرير خبرة يحرره خبير مُعتمَد لدى التجاري‌وفا بنك بالنسبة للضمانات التي تساوي أو تتجاوز مليون درهم؛

– تقرير مسؤول من المؤسسة يَدْعَمُه محضر زيارة بالنسبة للضمانات التي تقل عن مليون درهم.

وبمناسبة التجديد السنوي للملف الائتماني، يحرص المُحلِّل على تحيين خبرة الممتلكات المخصصة للرهن إن اقتضى الحال.

- من الممكن أن يدعم تقرير خبرة قيمة الرهن الحيازي على الأصل التجاري؛
- يصاحب دوريا البضائع المرهونة حيازيا تصريح بالمخزون وإن اقتضى الحال تراقبها الأجهزة المخولة بذلك؛
- تُعَزِّز الفواتير وإثباتات الأداء التجهيزات الممولة والمرهونة حيازيا.

إدارة ملفات الضمانات:

يتم الاحتفاظ بالوثائق الأصلية للضمانات تحت مسؤولية إدارة الضمانات بالمقر الرئيسي للبنك.

و على غرار المقترحات الائتمانية، تخضع طلبات رفع اليد عن الضمانات لنفس المسطرة المعالجة بعد الحصول على تأشيرة وحدة مراقبة الالتزامات. و يتأثر مستوى القروض بكل تعديل قد يطرأ على الضمانات المقترحة.

بهدف التحكم التام في العمليات، تتم معالجة إجراءات رفع اليد عن الرهن لدى إدارة الضمانات بحيث تم تحديد التوقيعات المعتمدة لهذا الغرض تحديدا صارما.

يهدف مشروع أغما AGMA الذي أطلقه البنك سنة 2007 إلى إعادة هيكلة نظام إدارة الضمانات وذلك من خلال مركزة إدارة ملفات الضمانات وإحداث نظام معلوماتي لإدارة الضمانات و إجراءات رفع اليد عن الرهن.

2. المراقبة

في التنظيم الجديد لمجموعة التجاري وفا بنك، تتولى هيئة «افتحاص التعهدات» مهمة مراقبة ورصد الديون المتعثرة.

تسهر وحدة «رصد ومراقبة المخاطر الائتمانية» باستمرار على سلامة وجودة التزامات البنك، و ذلك من منطلق وقائي.

و بصفتها وظيفة رئيسية تؤثر بالضرورة في مسلسل التحكم في المخاطر، تركز الإدارة الوقائية في استباق حالات تدهور المخاطر و إدخال التعديلات المناسبة لمعالجتها في حينها.

و في إطار ممارسة هذه الوظيفة، تضطلع هذه الوحدة بالمهام التالية:

- مراقبة صحة الالتزامات: من خلال مطابقتها للغرض الائتماني ومراعاتها للنسب المرخص لها، مع دراسة سير وتعثر الأداء، و مراجعة الملفات المستحقة الدفع...
- رصد الديون التي تلازمها علامات ضعف مستمر (الديون المسماة مُعسِرة) بالاعتماد على عدد من الإشارات المنبهة؛
- تتبع تطور أهم المخاطر مع الشبكة المصرفية (الديون المعسرة، الالتزامات الأكثر أهمية أو حساسية أو كلتيهما معا)؛
- تحديد الملفات المعرضة للسحب من التصنيف مراعاة للوائح التنظيمية الجاري بها العمل في مجال الديون المعسرة؛
- متابعة تسوية بعض المخاطر الخاصة مع شبكة التجاري وفا بنك وتحديدا عمليات الخاصة بالجمارك والتسبيقات على الصفقات العمومية و على السلع.

وتتوخى أشكال المراقبة تحقيق هدف الوقاية من المخاطر التي قد تنشأ عن تجاوزات أو تعثرات الأداء أو عن الانخفاض الحاد في العمليات التي عُيِّن الزبون محلَّ إقامتها. و تتحقق هذه الوقاية بفضل التفاعل السريع الذي يسمح بمواجهة المشاكل، التي يتعرض لها الزبون، في الوقت المناسب وبتزويده بالحلول المناسبة.

3. تكوين المخصصات الاحتياطية

من أجل تحديد الديون الحساسة والديون المعرضة لتكوين مخصصات احتياطية طبقا للوائح التنظيمية الجاري بها العمل، تخضع محفظة البنك لمراجعة دورية مستفيضة على أساس فصلي (كل ثلاثة أشهر) بالاعتماد

على مجموعة من الإشارات الإنذارية و التي صممت بالرجوع إلى معايير تصنيف الديون المعسرة، المنصوص عليها في دورية بنك المغرب رقم 19، و بالرجوع إلى معايير تكميلية أخرى للسلامة الائتمانية يعتمدها البنك.

المنبهات الخاصة بها اللوائح التنظيمية الجاري بها العمل، أساسا إلى أربع مجموعات أساسية هي كالتالي :

- إشارات الإنذار المرتبطة بالتجاوزات أي تجاوز أسقف التسهيلات المالية الممنوحة ؛
- إشارات الإنذار المرتبطة بالتعثر / التخلف عن الأداء (الخصم التجاري و القروض القابلة للإهلاك) ؛
- إشارات الإنذار المرتبطة بتجميد الحساب ؛
- إشارات الإنذار المرتبطة بالمعايير المالية.

وبالإضافة إلى المعايير المعتادة للرصد، من الملائم إضافة مجموعة من النسب الاستباقية المدرجة حديثا في قائمة إشارات الإنذار والمحددة بالمقارنة مع بعض بنود أسفل الموازنة. تمنح هذه النسب إمكانية الرصد المبكر للعلامات السابقة لتدهور الخطرالائتماني.

يتم فحص الديون، التي تم رصدها و تصنيفها مسبقا، للمرة الثانية من قبل لجان تتبع الديون المتعثرة بالتشاور مع أجهزة البنك الأخرى (شبكة الوكالات، اللجن الائتمانية، هيئة التحصيل).

وتتابع هذه اللجن دوريا تطور الديون المعسرة الذي قد ينتهي باتخاذ أحد الإجراءات التالية :

- التسوية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف الديون المعنية ضمن الفئة العادية ؛
- إعادة الجدولة أو الهيكلة بالنسبة للأعمال ذات القابلية الاقتصادية والمالية للتطبيق ؛
- السحب النهائي لتصنيف الدين من إحدى فئات الديون المعسرة بعد توجيه إخطار رسمي قبلي للزبون المعني بسحب التصنيف ؛
- الإبقاء على الدين قيد المتابعة بالنسبة للحالات التي رغم أنها ليست بعد معرضة لسحب التصنيف حسب المعايير التنظيمية، إلا أنها تتطلب نوعا من المواكبة من طرف الوحدات المعنية نظرا لحساسيتها و التي يمكن تغطيتها إن اقتضى الحال بمخصصات احتياطية عن المخاطر العامة.

يتم تقييم و قيد الديون المُتعثرة محاسبيا طبقا للوائح التنظيمية المصرفية الجاري بها العمل. وهي تتوزع على ثلاث فئات مختلفة :

- الديون التي تبرز إشارات تعثر مسبقة ؛
- الديون المشكوك في تحصيلها ؛
- الديون المعرضة للمخاطر.

كما توجه الوحدات المعنية في البنك إخطارا رسميا مسبقا بالأداء للملفات المعرضة لتكوين مخصصات احتياطية.

وأخيرا، تخضع الضمانات الرهنية التي يساوي مبلغها أو يتجاوز مليون درهم لتقييم تلقائي قبل أخذها بعين الاعتبار عند احتساب المخصصات الاحتياطية.

وفضلا عن ذلك، يجدر الإشارة، إلى أن سياسة المجموعة تنص، حرصا منها على التعامل الحذر، على أن الديون المتعثرة، في أساسها، تُصنّف مباشرة ضمن فئة الديون «المعرضة للمخاطر» و تفضي بالتالي إلى تكوين مخصصات احتياطية خاصة بها.

والجدير بالذكر كذلك أن لجنة المخاطر والحسابات تفحص بانتظام، خلال اجتماعاتها الدورية، وضعية الالتزامات المصنفة ضمن الالتزامات المُتعثرة والالتزامات التي تخضع لمتابعة خاصة، إثر ظهور مؤشرات قد تكون سلبية.

4. الإدارة التصحيحية للمحفظة

سعيا لتحسين نجاعة تحصيل المستحقات المتعثرة، وُضِعت آلية تحصيل ودية داخل البنك.

يتمثل التحصيل الودي في السهر الدائم على انتظام وجودة كافة تعهدات البنك وتتبع عبر الشبكة بشكل أساسي أو مباشرة مع الزبناء المعنيين تسوية أي تقصير ؛

يتمثل التحصيل القضائي في اتباع كافة الدعاوى القضائية لغاية تحصيل الديون متعلقة الأداء.

وتهدف وظيفة التحصيل للمجموعة إلى تنفيذ كافة العمليات الودية أو القضائية لغاية تحصيل الديون معلقة الأداء.

وتلخص الأنشطة الرئيسية للهيئة في :

- إعداد واقتراح سياسة للتحصيل على صعيد المجموعة
- التفاوض بشأن حلول ودية مع الزبناء قبل أية متابعة قضائية
- إعداد وتحويل الملفات المتنازع بشأنها للمحامين من أجل متابعتها قضائيا
- اتباع عمليات التحصيل القضائي مع محامين معينين
- التخفيف من تكاليف التحصيل والمخاطر المتعلقة بالنشاط

ويتطلب التحصيل الناجع سياسية محددة بشكل واضح، ويقصد بها :

- احترام المؤسسات المتعلقة بالمخصصات الاحتياطية والمبادئ المحاسبية (LC. 8 G, 19 G و تعليمات بنك المغرب والمديرية العامة للضرائب : تشكيل واسترجاع، ترجيح الضمانات، تحيين الرهون)
- مناهج قرار مرنة وتتخذ بشكل جماعي. وتبث العديد من اللجان باختصاصات مختلفة في مقترحات تسوية الديون مع تولي لجنة تحصيل المجموعة الأسبوعية مهمة البث في المقترحات الأخرى
- تمييز بين فئات الزبناء والديون القصوى والديون في طور التقويم والتصفية القضائية
- تحليل أولي للملفات خارج الكتلة : دراسة الضمانات وجمع المعلومات المفيدة والدقيقة
- اختيار الاستراتيجية المعتمدة : مع إعطاء الأولوية للحل الودي ثم الحل القضائي
- شراكة فعالة مع وضع ومراجعة اتفاقيات التعاون وتجديد هيئة المحامين تبعا لمنجزاتها وجودة الخدمات المقدمة و تحديد سياسة لمنح الملفات التي يعهد بها.
- تحسين إنتاجية الموارد الموضوعة : تكوين مستمر خاص وتوظيف و ملائمة المستخدمين مع المهن وتحضير الخلف
- وضع 5 لجان للتحصيل بكفاءات مختلفة : احترام مبدأ جماعية اتخاذ القرار وتجسيدها عبر محاضر
- مراجعة نظام المعلومات
- اعتماد مخطط عمل سنوي : أهداف كمية ونوعية
- إعداد لوحات للقيادة وتقارير : منجزات وتتبع النشاط
- تحليل منجزات مقدمي الأعمال : تتبع وتحليل التكاليف، تتبع المصاريف العامة، تتبع أتعاب وعمولات مقدمي الخدمات.

III. خطر السوق

تشكل أنشطة السوق مجالا تتصدر فيه إدارة المخاطر أهم انشغالات البنك و تعد إحدى الرافعات الهامة التي تساعد على توجيه المردودية والأداء.

وقد وضع البنك عددا من المقتضيات والإجراءات للوقاية من المخاطر وتخفيفها وتحسين التحكم فيها.

أ. إدارة مخاطر السوق

1. أصناف مخاطر السوق

تتجلى أبرز مخاطر السوق في :

- مخاطر أسعار الفوائد ؛
- مخاطر أسعار الصرف ؛
- مخاطر الأسهم ؛
- المخاطر على المنتجات الأساسية.

. مخاطر أسعار الفوائد

و هي تعكس تغير قيمة الوضعيات أو تغير التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بفعل تطور معدلات الفائدة في السوق.

. مخاطر أسعار الصرف

و هي تعكس تغير وضعية ما أو أداة مالية ما بفعل تطور أسعار صرف العملات في السوق.

تقنيا بواسطة وضعية الصرف التي تشمل :

- الصرف المباشر ؛
- الصرف لأجل ؛
- مقايضة العملات ؛
- خيارات الصرف.

تتمثل حدود خطر الصرف في :

- وضع سقف مخاطرة أقصى لكل عملة في نهاية اليوم ؛
- وضع سقف مخاطرة إجمالي أقصى في نهاية اليوم ؛
- وضع سقف مدين لا يمكن تجاوزه ؛
- وضع سقف أقصى للخسارة.

يتم تحديد هذه الأسقف انطلاقا من الأسقف التنظيمية. أما الوضعيات الهيكلية المرتبطة باستثمارات البنك الاستراتيجية بالعملات الصعبة، فإنها لا تخضع لأية تغطية.

في نهاية دجنبر 2019، بلغت وضعية الصرف الآجل 24,094 مليار درهم موزعة كما يلي :

الأرقام بآلاف الدراهم	أقل من 3 أشهر	3 أشهر – 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر
تغطية النتائج	13 930 942	2 379 541	7 783 964

في نهاية دجنبر 2019، بلغت وضعية خيارات الصرف 5 047 مليارات درهم.

. مخاطر الأسهم

يترتب هذا الخطر عن التغير الطارئ على قيمة محفظة الأسهم إثر التطور السلبي لأسعار البورصة.

- المخاطر على المواد الأساسية

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات الوضعيات إثر تطور أسعار المواد الأولية تطورا سلبيا في مختلف الأسواق، محل تدخل البنك.

2- آلية التتبع والمراقبة

يتم التحكم في احترام الحدود على المستوى الأول من طرف هيئة الوظائف الوسطى وتدبير المخاطر لبنك الأسواق وعلى المستوى الثاني من طرف هيئة مخاطر السوق لقطب الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة. تتأكد وظيفة المراقبة الداخلية لقاعة الأسواق المالية أيضا من احترام الحدود وترفع تقاريرها لوظيفة المطابقة والامتثال للمجموعة.

ترتبط هيئة الوظائف الوسطى وتدبير المخاطر ببنك الأسواق والرساميل لكنها تبقى مستقلة عن الوظائف الأمامية والفرق التجارية.

ترتبط العمليات وتدبير المخاطر من حيث التسلسل الهرمي ببنك الأسواق ومن الناحية الوظيفية بقسم المطابقة التابع للمجموعة.

دور مختلف المتدخلين

العمليات وتدبير المخاطر لبنك الأسواق

هيئة "مخاطر السوق" التابعة لبنك الأسواق مسؤولية المراقبة من المستوى 1، وهي تضطلع بوظائف عملياتية مرتبطة بالتطبيقات التي تشرف على إدارتها.

وتتجلى أهم اختصاصاتها في:

- إصدار و تحليل النتائج والمخاطر بشكل يومي؛
- التأكد من وثوقية متغيرات السوق المساعدة على إعداد النتائج و احتمال حدوث المخاطر (سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار البورصة، أسعار المواد الأولية، وضع الأسعار وفق الاعتمادات المتبادلة بين البنوك المركزية swap...)
- اقتراح طُرُق احتساب المخاطر والنتائج مع التأكد من مدى شموليتها وملاءمتها مع طبيعة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك؛
- تصور و تصميم آلية الأسقف وطرق احتساب المخاطر، و ذلك بالتعاون مع قطب إدارة المخاطر الشاملة؛
- المتابعة و الإبلاغ عن كل تجاوز لحدود السوق؛
- التأكد من أن العمليات التي تبادر بها فرق التسويق، المسؤولة مسؤولية مباشرة على العملاء، مطابقة لممارسات السوق و للقواعد التي وضعها البنك؛
- المصادقة على طريقة احتساب سلم الأسعار في إطار عقد تنشيط السوق أو PRICER التي تستعملها الفرق التسويقية.

قامت هيئة " مخاطر السوق في شتنبر 2013 بإحداث هيئة فرعية " لمخاطر السوق للشركات التابعة " التي تروم تتبع وتحليل مختلف وضعيات البنك علة صعيد أنشطة السوق (أساسا نشاط الصرف) وبين البنوك بالنسبة للمصارف التابعة للمجموعة.

الإدارة الشاملة للمخاطر (مخاطر السوق)

تتولى الإدارة الشاملة للمخاطر دور المكون المالي للمراقبة من المستوى 2 و تحديدا شأن الإشراف على المناهج و على مخاطر السوق.

وتتجلى أبرز مهامها في:

- المصادقة على الحدود الجديدة المقترحة من طرف قاعة الأسواق أو اقتراح حدود جديدة عند الاقتضاء؛
- مراجعة مختلف تجاوزات حدود الأسواق المسجلة
- التأكد من فعالية إجراءات توجيه مخاطر السوق وملاءمتها مع سياسة إدارة المخاطر المسطرة.
- تقديم مخاطر كل نشاط من أنشطة قاعة الأسواق المالية (مؤشرات مخاطر السوق، اختبارات الضغط التنظيمية...)

لجنة مخاطر السوق

تنعقد هذه اللجنة بانتظام كل ثلاثة أشهر حيث يجتمع المسؤولون عن مختلف مستويات المراقبة ومسؤولو الفرق التسويقية.

تصادق اللجنة على الأسقف الجديدة و تخطيطات الأسقف المقترحة

و تراجع مختلف التجاوزات التي تمت ملاحظتها.

3- حكامة إدارة المخاطر

4- إدارة الأسقف المسموح بها

تحدد لجنة مخاطر السوق الأسقف لكل نوع من المخاطر التي يتعرض لها البنك عن مدة ثلاثة أشهر ولكنها قد تقوم بمراجعتها حسب ما تتطلبه كل أصناف التسهيلات و مواكبةً لتطورات السوق.

يتم التعبير عن طلبات الأسقف من خلال مختلف أصناف التسهيلات في قاعة تداول العملات بيعا و شراء ويجب إرسالها لوحدة العمليات وتدبير المخاطر مرفقة بمذكرة توضح:

- الأسقف المطلوبة وطبيعة المخاطر المطابقة لها ؛
- دوافع وضع هذه الأسقف و مستوياتها المقترحة.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة مخاطر السوق وضعت نظام stop loss لكل منتج أو نظام إيقاف التداول لإيقاف الخسارة (سعر الصرف، سعر الفائدة، الأسهم...). وهو نظام يقوم على الإغلاق الفوري للوضعية في حالة راكم المتعامل الخسارات القصوى التي حددتها اللجنة.

تتبع الأسقف ومعالجة التجاوزات

تسهر على مراقبة مراعاة الأسقف:

- وظيفة العمليات وتدبير المخاطر لبنك الأسواق
- قطب الإدارة الشاملة للمخاطر

تقوم هيئة الوظائف الأمامية وتدبير المخاطر لبنك الأسواق والرساميل بمراقبة دائمة للتعرضات وتجري تدابير المخاطر وتقارنها مع مختلف الحدود. وتصدر تقارير يومية بذلك توجهها إلى:

- الإدارة
- قطب الإدارة الشاملة للمخاطر
- ولجنة المراقبة الداخلية.

تتم مراجعة حدود الطرف المقابل بناء على طلبات مراجعة الحدود الصادرة عن قاعة تداول العملات. وتهم هذه المراجعة أساسا:

- التجديد : تقوم هيئة الوظائف الأمامية وتدبير المخاطر لبنك الأسواق والرساميل بدراسة الحدود الموضوعها ومقارنتها مع منجزات السنة المنصرمة. وتقترح، بتشاور مع أسواق الرساميل والوظائف التجارية الأخرى، التعديلات اللازمة بالنسبة للسنة المقبلة. ويمكن أن تهم هذه المراجعة الرفع من أحد الحدود أو تقليصها أو إلغاؤها.
- المراجعة المنتظمة: يمكن للفاعلين المتدخلين في وضع الحدود طلب مراجعة الحدود الممنوحة لطرف مقابل من أجل مواجهة ظروف جديدة.

وتتم مركزة جميع طلبات المراجعة من طرف تداول العملات وتدبير المخاطر لبنك الأسواق التي تدرس أثرها على عمليات قاعة تداول العملات قبل توجيهها للإدارة الشاملة للمخاطر.

5- النظام المحدث بهدف إدارة مخاطر السوق

قام البنك بوضع برنامج موريكس المندمج من الوظائف الأمامية صوب الوظائف الخلفية بما في ذلك المخاطر والمحاسبة الموجهة لقياس وتقدير مخاطر السوق وكذا مخاطر الطرف المقابل من خلال وحدة MLC وذلك في مختلف منتجات قاعة الأسواق.

ب- سياسة إدارة مخاطر السوق وتنفيذها

تحديد المخاطر	يمكن أن ينجم عن كل عملية في السوق مخاطر الطرف المقابل و/أو مخاطر السوق. ومن أهم المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق، نذكر: مخاطر النسب ومخاطر الصرف وسلة العملات والنموذج والمنتجات الأساسية وسندات الملكية.
تحديد كم المخاطر	يتم قياس المخاطر بواسطة المؤشرات والعوامل التالية: - مؤشر مخاطر الطرف المقابل: ما يعادل مخاطر الائتمان - مؤشرات مخاطر السوق: الحساسية، القيمة المعرضة للمخاطر، الرأسمال الاقتصادي، اختبارات الضغط - عوامل المخاطر: التعرض للمخاطر من حيث المبلغ الاسمي وفي السوق، الأجل، المدة، تاريخ النسب/الأسعار...
التحكم في المخاطر	يتم التحكم في المخاطر عبر منظومة لتدبير حدود الطرف المقابل والسوق [من الوظائف الخلفية إلى الوظائف الأمامية]، نموذج لمعالجة الطلبات ونظام معلومات يتيح تتبع في زمن فعلي نشاط السوق بجوانبه المتعلقة بمخارط السوق والطرف المقابل.
الإدارة التشغيلية للمخاطر	تتبع يومي وشهري لنشاط السوق مع التصريح بالتجاوزات و/أو التقارير غير المستلمة في مخاطر التشغيل. تتبع نصف سنوي لتأثير اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية.
مراقبة المخاطر	تراجع لجنة المخاطر كافة تعرضات قاعة الأسواق والمخاطر المحتملة الناجمة عن الحدود الممنوحة. تضمن اللجنة فعالية منظومة الإشراف على مخاطر السوق ومطابقتها لسياسة إدارة المخاطر المحددة.
تقارير المخاطر	يستخلص من تقارير مخاطر السوق ما يلي: مؤشرات مخاطر السوق والطرف المقابل، التعرضات في كافة أنشطة السوق، التجاوزات، نتائج اختبارات الضغط..يتعلق الأمر بتقرير شهري حول أنشطة السوق، وتجاوزات حدود الطرف المقابل وتقارير حول اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية.

ج- منهجية قياس مخاطر السوق
(النموذج الداخلي)

يرتكز التحكم في المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق على قياس عدة مؤشرات وهي :

1. قيمة المخاطر

تمثل قيمة المخاطر VaR قياسا للتغيّر الأقصى لقيمة محفظة من الأدوات المالية مع احتمالية محددة على مدة معينة من الوقت حسب الظروف العادية للسوق.

وقد اضطلع قطب الإدارة الشاملة للمخاطر التابع للتجاريوفا بنك بمهمة تطوير نموذج قياس القيمة المعرضة للخطر (VaR)، وهو يغطي مخاطر النسب والمخاطر على أدوات الصرف وكذا مخاطر على سندات الملكية. كما يتم تشغيل نموذج القيمة التاريخية المعرضة للمخاطر ضمن الموريكس.

الأنشطة (بآلاف الدراهم)	الوضعية بالدرهم	القيمة المعرضة للخطر (يوم واحد)	القيمة التنظيمية المعرضة للخطر (10 أيام)
صرف العملات	-820 480	1 778	5 622
صكوك الملكية	203 442	3 148	9 957
المعدلات باستثناء هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	51 751 313	46 598	147 356

2. الاختبار البعدي أو اختبار استراتيجيات التداول back-testing

يسمح النموذج بإجراء اختبار بعدي الذي يعد تقنية تتيح اختبار صلاحية نموذج احتساب القيمة المعرضة للخطر. وهو يرتكز على العمليات المنجزة الخاصة باحتساب القيمة المعرضة للخطر ويلاحظ إذا ما كانت الخسارة المحتملة المحققة تدخل فعلا في إطار هذه القيمة من خلال مقارنتها مع الحساب النظري للأرباح و الخسائر.

3 - مؤشرات الحساسية

تقيس مؤشرات الحساسية تأثير تغيرات السوق على سعر أحد الأصول. يمثل الرأسمال الاقتصادي مخاطر الخسارة القصوى حول كافة أنشطة السوق. ونميز بين الرأسمال الاقتصادي الناتج عن مخاطر السوق والرأسمال الاقتصادي الناتج عن مخاطر الطرف المقابل.

4 - الرأسمال الاقتصادي

الرأسمال الاقتصادي هو مؤشر لمخاطر السوق يخصص لقياس الخسائر المحتملة القصوى الناجمة عن امتلاك لمدة سنة واحدة، دون أن ينجم عنه تعديل في تشكيل محفظة التداول للبنك لمواجهة أسوء سيناريو.

ويمثل مخاطر الخسارة القصوى على نشاط السوق بأكمله مع احتمال محدد على فترة سنة واحدة ضمن الشروط العادية للسوق. كما يلجأ إليه في لجنة مخاطر السوق للمساعدة على معايرة الحدود.

5. اختبارات الضغط

يقيس اختبار الضغط، الذي يسمى أيضا تحليل السيناريو، من خلال محاكاة تأثير سيناريو أو عدة سيناريوهات على محفظة البنك.

وخلافا للقيمة المعرضة للمخاطر التي تقيس الخسارة القصوى ضمن الشروط العادية للسوق، تستخدم اختبارات الضغط لقياس الخسارة القصوى ضمن الشروط القصوى للسوق.

التنظيمية والداخلية

تنجز برامج اختبارات الضغط بشكل نصف سنوي، كما تم تحديدها من طرف بنك المغرب. ونميز بين اختبارات الضغط الداخلية (المحددة من طرف هيئة مخاطر السوق، من خلال الاعتماد على سيناريوهات الأزمة التي جرت في السابق) والتنظيمية (المحددة من طرف السلطات الوصية). ويتم تبليغ هذه التقارير بوتيرة نصف سنوية.

النظرة المستقبلية

ترتكز النظرة المستقبلية لاختبار الضغط على مقاربة ماكرواقتصادية تستلزم تشكيل ظواهر نقل الظرفية الاقتصادية صوب أنشطة سوق البنك.

وتم تطوير سيناربوهات النظرة المستقبلية لاختبار الضغط بتعاون مع هيئة سياسية واستراتيجية مخاطر الإدارة الشاملة للمخاطر.

مخاطر أسواق الشركات التابعة

أ - تتبع مخاطر السوق

1. نشاط الصرف

تعتبر عمليات السوق المرتبطة بسوق الصرف أقل تطورا ضمن الشركات التابعة وتتشكل أساسا من مقابل تسليم الصرف والصرف لأجل.

وبالنظر لحجم العمليات ووتيرتها، شرع قطب الإدارة الشاملة للمخاطر بالمجموعة أولا بأول في وضع حدود الصرف بالنسبة للأطراف المقابلة للشركات التابعة.

يتم تنظيم اختبارات الضغط لخفض القيمة بشكل نصف سنوي من طرف الشركات التابعة.

2. نشاط النسب

تعتبر المخاطر السيادية من اختصاص هيئة مخاطر الدول.

3. نشاط السوق النقدية

تقتصر أنشطة السوق النقدية على القروض والاقتراضات وحفظ الأوراق المالية وكذا مقايضات الصرف.

يتم إجراء تحاليل على الأطراف المقابلة البنكية في مناطق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتسطير الحدود السنوية.

ب. إدارة مخاطر السوق في الشركات التابعة

1. نظام المعلومات

تم وضع وحدة خزينة النطاق بالنسبة للشركة الإيفوارية للبنك والاتحاد الغابوني للبنك، على أن يتم تعميمها على باقي المصارف التابعة.

ويتوفر البنك المصري التابع للمجموعة الذي تم امتلاكه في ماي 2017 على هيئة للمخاطر خاصة به. وتم وضع البرنامج التطبيقي موريكس.

يتم رفع المعلومات من خلال تقارير يومية إجبارية يتم نشرها من طرف الشركات التابعة لفائدة مختلف المكونات.

2. سياسة المخاطر

تم إنجاز ميثاق لإدارة مخاطر الأسواق للشركات التابعة، تتطرق أساسا لمواضيع الحكامة والمراقبة.

وتم تعميم هذا الميثاق على مناطق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل يوافق الخصائص التنظيمية لكل منطقة.

وعلى صعيد مصر وتونس، تم وضع هذا الميثاق مع مكوناته التنظيمية والتشغيلية والحكامة.

3. لجان التداول والخزينة

بالرجوع إلى الحكامة، تنظم لجان مختلطة في المصارف والشركات التابعة وتعقد منذ 2018 كل ثلاثة أشهر. وتسمح هذه اللجان بتتبع استراتيجية المصرف او الشركة التابعة للمجموعة والتعبير عن احتياجاتها على مستوى الحدود المعروضة على الإدارة الشاملة للمخاطر بالمجموعة.

III- إدارة مخاطر الدول

توجيه المخاطر

تمت مواصلة تدعيم المنظومة الخاصة بإدارة المخاطر خلال السنة المالية 2017 بغية الحفاظ على تأطير صارم للمخاطر العابرة للحدود بالنظر لتسريع التطور الجهوي للمجموعة عقب شراء مصرف باركليز مصر ولاسيما من خلال التدعيم المتواصل للإطار الاحترازي. في هذا الصدد، عززت هيئة المخاطر منهجية المخاطر Appetit Framework بغية تحقيق تطور واضح يجمع بشكل مثالي بين الطموحات التجارية وإكراهات المخاطر والمردودية.

في هذا الصدد، تم تنظيم ندوة خاصة بمقاربة تقبل المخاطر استهدفت مسؤولي المخاطر الترابية مع وضع نماذج كأدوات للمساعدة على تشكيل تقبل المخاطر مع تحديد مؤشرات مجمعة ومستويات تقبل بالنسبة للجانب ابتداء من الأعلى لهذه المقاربة. وتم استخدام هذه المستويات لمعايرة أهداف وحدود التعرض واستهلاك الأموال الذاتية حسب القطاعات وأنواع المخاطر فيما يتعلق بالشركة الإيفوارية للبنك بفضل مخططها الاستراتيجي الجديد، على أن يتم تعميمها على باقي المصارف التابعة لبنك التقسيط الدولي خلال السنة المالية 2020.

إدماج مصرف باركليز مصر التابع للمجموعة

يتعلق الأمر بحدث رئيسي في تنفيذ التطور الدولي لمجموعة التجاري وفا بنك بحيث يندرج شراء هذا المصرف في ظل ظرفية ماكرواقتصادية تتميز عن نظيرتها في الدول الأخرى التي تحتضن فروع المجموعة وتفضي إلى تطور ملحوظ في وزن المخاطر العابرة للحدود في محفظة التعهدات الموطدة.

وعلى صعيد المخاطر، تمت عملية الإدماج إثر تنظيم عدة ورشات عملة لتستجيب هذا المصرف لحكاة المخاطر المعمول بها على صعيد المجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار مخطط التحويل ومميزات الاقتصاد المحلي.

في هذا الإطار، تمت مراجعة و/أو تعديل سياسة مخاطر المصرف التابع للمجموعة، استساغة المخاطر والحدود القطاعية والتصنيف الداخلي للمخاطر وتفويض الصلاحيات وكذا مساطر منح وتتبع المخاطر بغية ضمان والإبقاء على إدارة المخاطر سواء على أساس كل شركة تابعة أو على أساس موطد.

ومكن هذا التكييف من تعزيز مخاطر الإدارة باعتباره رافعة للتنمية وترسيخ رؤية المخاطر ضمن النهج التدبيري. وبفضل هذه الرؤية، أدرجت هيئة المخاطر لبنك التقسيط الدولي المصرف المصري التابع للمجموعة في المنظومة الخاصة بمختلف المصارف والشركات التابعة منذ المنح إلى غاية التتبع والمراقبة مع مراعاة إدارة مخاطر الدول كعنصر مرتبط بالتعرض للمخاطر على الصعيد الدولي.

كما تمت مراجعة نموذج التنقيط الداخلي مع دعم هيئة تدبير المخاطر وقطب إدارة مخاطر المجموعة، من خلال تحويله من نموذج خبرة إلى نموذج إحصائي وتوقعي.

ويتعلق الأمر بأن هذه المواكبة همت تفعيل المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

وبالنسبة لتقدير المخاطر، يجدر التذكير بأن مقاربة التقييم الفردي حسب الأطراف المقابلة لا زالت معززة بمقاربة شاملة (المحفظة، الشركة التابعة، الدولة) لتقييم أوسع.

إن تنفيذ التدابير البنكية الجديدة والنموذج التنظيمي تماشيا مع المعايير المركزية يكرس الترسيخ الكلي لهذه الشركة التابعة في المجموعة وتطورا حاسما لمخططها التحويلي.

تعميق إطار ضبط المخاطر العابرة للحدود

بالنظر للأهمية المتزايدة للجاري العابر للحدود في حصيلة البنك، دعمت الهيئة المكلفة بضبط هذا النوع من المخاطر إطار اشتغالها. وتماشيا مع هذه الدينامية الجديدة، استجابت الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة للمتطلبات الاحترازية الجديدة لاسيما :

- من خلال المشاركة في المراجعة الرابعة للمخاطر المنظمة من طرف مجموعة مراقبي مختلف الدول التي تشتغل بها المجموعة برعاية بنك المغرب، المتبني لمراقبة موطدة ومتشاور بشأنها مع السلطات التنظيمية للدول التي تشتغل بها المجموعة.
- في مها التفتيش في عين المكان والمنجزة مناصفة مع مصالح بنك المغرب واللجنة البنكية للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي لوسط إفريقيا وذلك في مرحلتين : على مستوى المصارف التابعة وعلى المستوى المركزي ؛
- من خلال رفع تقارير تنظيمية خاصة بمخاطر الدول بشكل أكثر دقة.

وبعدما صارت القوانين التنظيمية في مجال الديون بمنطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا أكثر صرامة، من خلال توسيع المفهوم الاعتيادي للتخلف عن الأداء ليشمل التعريف الأوسع للجنة بازل (تجاوزات غير منظمة وترخيصات مستحقة)، قررت السلطة التنظيمية الإقليمية لمنطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا مراجعة المراقبة البنكية من خلال توجيهها لانسجام أكبر مع المعايير الدولية (الحكامة، المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر).

بعد دراسة لتأثير النظام الاحترازي الجديد، أدرجت هيئة افتحاص التعهدات لبنك التقسيط الدولي الإشارات الجديدة ضمن مجموعتها للإشارات التنبيهية من أجل معالجة محينة للمخاطر و وفق مطابقة تنظيمية صارمة.

تقوية التدابير المتعلقة بإدارة مخاطر الدول

مكنت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم من مكتب استشارة خارجي بغية إدخال الطابع الآلي على إدارة مخاطر الدول من :

- فحص التدابير الموضوعة وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية. وذلك مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع يتم على الصعيد الدولي؛
- إعداد نموذج مصمم لإدارة مثلى لمخاطر الدول (تكتلات وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية الإنجاز المعلوماتي مع توسيع التدابير لتشمل الشركات الخارجية التابعة وفق مقاربة تدريجية.

تهدف تدابير تعزيز الإطار التنظيمي وتنفيذ التنظيم الجديد إلى تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط الدولي وتوطيد منظومة تأطير مخاطر الدول. علاوة على ذلك، سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لاستساغة مخاطر الدول ومشروع وضع قاعة لبيانات المخاطر بشكل حاسم في تتويج هذه الدينامية الخاصة بالتوطيد.

تتبع ومراقبة مخاطر الطرف المقابل على مستوى المجموعة

يجري اليوم هذا النشاط، الذي كان يمارس سابقا بشكل منفصل، في إطار وحدة مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي على نطاق أوسع :

- أولا، تتبع شهري لجودة أصول كل من البنوك التابعة لبنك التقسيط على الصعيد الدولي من طرف قسم تدقيق تعهدات هذا البنك والذي يتدخل في إطار المراقبة من المستوى الثاني ويحدد بشكل مبكر ومتقابل كل تراجع لمخاطر الطرف المقابل. وسيتم تعزيز الفعالية التشغيلية لهذه المراقبة عبر الولوج المباشر للمعلومات ؛
- ثانيا، تتبع أوسع حسب كل بنك تابع يتم إنجازه بشكل دوري بغية مواكبة تطور الأنشطة والتأكد من أن التطور التجاري يسلك توجها سليما ومربحا وبدون مخاطر تركيز في قطاع خاص على مستوى محفظة التعهدات، وكل ذلك ضمن تقيد صارم بالقوانين.

ويسمح إعداد هذا التقرير في إطار المراجعة الدورية للمصارف التابعة للمجموعة بإجراء تشخيص فعلي لهذه الوحدات ما دام يوجه أساسا صوب تحديد مبكر لمناطق المخاطر وصياغة توصيات التخفيف من هذه المخاطر.

آلية إدارة مخاطر الدول

إن وضع وتطبيق استراتيجية تطوير البنك على الصعيد الدولي و كذا مقتضيات التوجيه رقم G/2008/1 لبنك المغرب كان هو الدافع وراء وضع آلية لإدارة مخاطر الدول نظرا للحجم المتصاعد للبعد الدولي في

تعريض مجموعتنا إجمالا للمخاطرة.

ترتكز هذه الآلية على:

- السياسة العامة لتدبير مخاطر الدول

يتعلق الأمر بميثاق يهدف لتحديد إطار مرجعي ينظم الأنشطة التي تترتب عنها مخاطر دولية بالنسبة للبنك من حيث هيكلة المخاطر وإدارتها وتتبعها وتوجيهها وتأطيرها.

وبالنظر للطابع الدولي للعمليات البنكية ذاتها والناجمة عن ارتباط الاقتصاديات بعضها البعض في ظل العولمة، أضحت مخاطر الدول عنصرا رئيسيا في مخاطر الائتمان. في هذا الصدد، تخضع هذه المخاطر بشكل مشترك إلى السياسة العامة لمخاطر الائتمان بالنسبة للجانب المتعلق بمخاطر الطرف المقابل ولهذا الميثاق فيما يخص الجانب المتعلق بمخاطر الدول.

وتطبق مقتضيات السياسة العامة لتدبير المخاطر بشكل دائم على المخاطر الدولية سواء على مستوى التجاري وفا بنك الشركة الأم أو على مستوى المصارف التابعة لها. كما قد تخضع لتحيين متى اقتضى ذلك تطور الوضعية الاقتصادية والمالية للأسواق.

تتبع السياسة العامة لمخاطر الدول منهجية المصادقة من طرف الأجهزة التقريرية للبنك.

- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية

تُفَعِّل مجموعة التجاري وفا بنك أنشطتها المصرفية وشبه المصرفية في السوق الوطنية وكذلك في البلدان الأجنبية عبر مصارف فرعية و حتى فروع لها. وهذا يعرض المجموعة لمخاطر دولية تشمل التزامات البنك بصفتها مؤسسة مُقرِضة لأطراف مقابلة غير مُقِيمة وذلك بالدرهم والعملات الأجنبية في نفس الوقت.

ويتعلق الأمر ب:

1. منح قروض الصندوق والتزامات حاملة لتوقيع لفائدة غير المقيمين؛

2. التعرض للمخاطر في إطار نشاط تمويل التجارة (Trade Finance):

- تأكيد خطابات الاعتماد الخاصة بالتصدير لأمر البنوك الأجنبية؛
- ضمانات مقابلة مُسْتَلَمَة من البنوك الأجنبية؛
- حساباتنا الدائنة لدى مراسلينا الأجانب والحسابات الخاصة بمراسلينا الأجانب المدينة لدينا على سجلاتنا.

3. عمليات على الأصول الأجنبية؛

- المساهمات المالية الأجنبية؛
- الضمانات المقابلة الصادرة عن التجاري وفا بنك لفائدة فروعها دعما لتطويرها التجاري؛
- تخصيص منح للشركات الفرعية الأجنبية؛
- محفظة إدارة الأصول و الخصوم.

4. عمليات السوق التي ينشأ عنها خطر الطرف المقابل: الصرف الفوري والصرف الآجل، المنتجات المهيكلة، المواد الأولية، عمليات الصرف المتقابلة بين الأبناك المركزية أو SWAP، الودائع بالعملات.

إلى غاية دجنبر 2019، ترتفع مخاطر التجاري وفا بنك العابرة للحدود إلى 30 980 مليون درهم مع غلبة العمليات على الأصول الأجنبية التي تمثل 50% من مجموع المخاطر العابرة للحدود، متبوعة بعمليات تمويل التجارة بحدود 39%. ويعزى وزن الأصول الأجنبية لإدماج البنك المصري التابع للمجموعة مما يعبر عن الطموحات التنموية للبنك على الصعيد الدولي في سياق انفتاح الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي.

المخاطر عبر الحدود إلى غاية دجنبر 2019

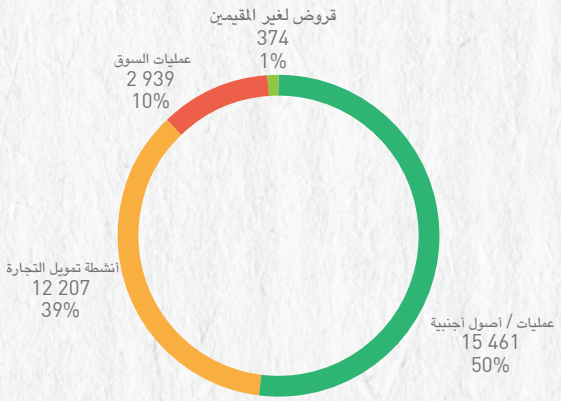

إعادة المعالجة واحتساب التعرض لمخاطر الدول طبقا لمبدأ نقل أو تحويل الخطر، مما يساعد على تسليط الضوء على المناطق والبلدان التي تعرف أكبر نسبة تعرض للمخاطر (من حيث القيمة ونسبة الأموال الذاتية للبنك) و على نوعية المخاطر المطابقة.

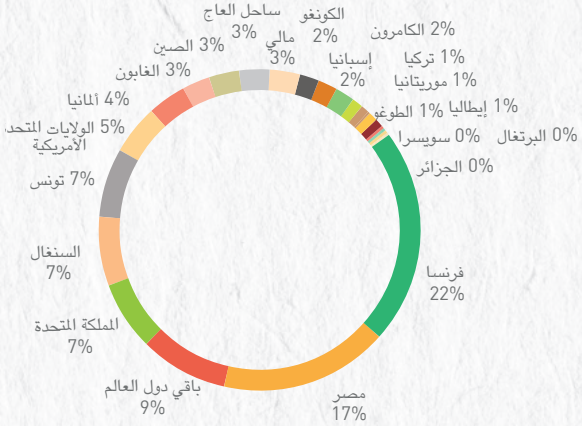

وفي المناطق التي تحتضن مصارف تابعة للمجموعة، يتمثل تعرض البنك للمخاطر في المساهمات المالية من خلال المصارف التابعة باعتبارها روافد للتنمية في استراتيجيتنا التنموية القارية. تجدر الإشارة إلى هيمنة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 26% بفضل شراء الشركة المصرية التابعة للمجموعة.

توزيع التعرض لمخاطر الدول حسب المناطق إلى غاية نهاية دجنبر 2019

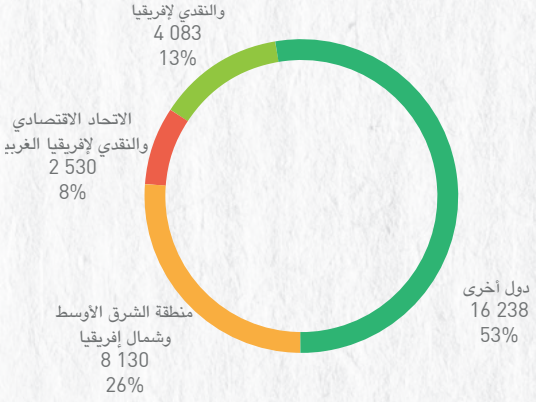

قواعد توطيد مخاطر الدول التي يتعرض لها البنك، مما يمكن من التوفرعلى نظرة شاملة عن الالتزام الإجمالي للبنك بعيدا عن أي تحليل فردي لالتزام البنك حسب بلد كل شركة تابعة وحسب المقر الرئيسي؛

توزيع المخاطر العابرة للحدود للمجموعة حسب المناطق : 158 398 درهم

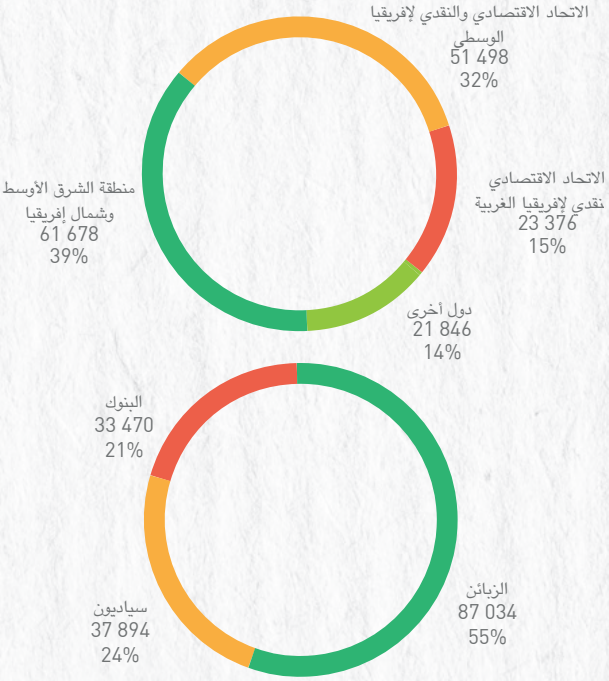

تجدر الإشارة إلى وجود توازن في تنويع التعرض للمخاطر العابرة للحدود على الصعيد الجغرافي أو على مستوى العوامل الاقتصادية، مع تسجيل غلبة أنشطة الوساطة في نموذجنا الاقتصادي.

كما يظهر التوزيع حسب دول الاستقبال تنوعا يخفف بشكل ملحوظ تركيز هذه المخاطر.

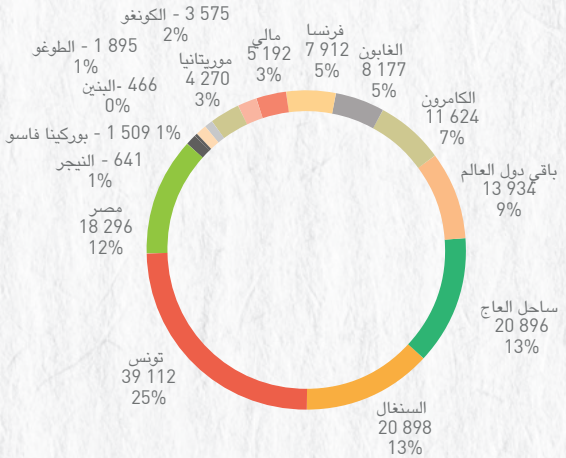

وحسب جودة التعرض لمخاطر الدول على صعيد كوفاس، نسجل وزنا بنسبة 47% على مستوى الدول التي تقدم مخاطر مقبولة بالنسبة للجزء الموطد و27 % بالنسبة للجزء الاجتماعي.

توزيع التعرض لمخاطر الدول (الاجتماعية) حسب سلم كوفاس Coface إلى غاية نهاية دجنبر 2019

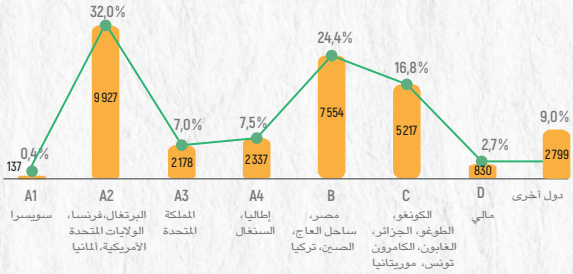

توزيع التعرض لمخاطر الدول (الموطدة) حسب سلم كوفاس Coface إلى غاية نهاية دجنبر 2019

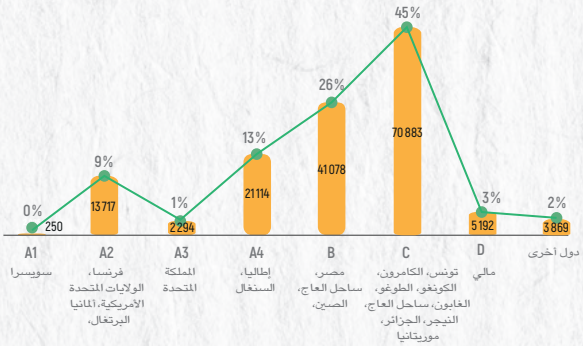

- ويعتمد هذا التنقيط على مقاربة متعددة المعايير للتقييم تجمع بين:

- **تنقيط فرعي للمخاطر الاقتصادية** يرتكز على تقييم المؤشرات الماكرواقتصادية (رصيد عمومي، دين خارجي، احتياطيات الصرف والناتج الداخلي الإجمالي) مما يسمح بتقييم الاستقرار الاقتصادي للبلاد؛
- **تنقيط فرعي للمخاطر المالية** يرتكز على تقييم المؤشرات الماكرواقتصادية (دين خارجي، خدمة الدين، احتياطيات الصرف والرصيد الجاري) مما يسمح بتقييم سيولة البلدان؛
- **تنقيط فرعي مرتبط بمخاطر السوق**، وذلك أساسا عبر مقايضات تعثر القروض (Credit Default Swap) باعتبارها حماية ضد تخلف المصدرين عن الأداء وفي هذا الصدد باعتبارها مقياسا لاحتمال التخلف عن الأداء المرتبط بكل دولة؛
- **تنقيط فرعي للمخاطر السياسية** تجسد حساسية كل بلد لعدم الاستقرار السياسي. ويرتكز هذا المؤشر على مقاربة متعددة المعايير للتقييم تجمع بين جودة القضاء والإدارة وإعادة توزيع الثروات من خلال تقييم معدل الفقر ومؤشر الديمقراطية وكذا مستدل مناخ الأعمال المتعلق بالقوانين والأنظمة التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تقف عائقا أمامه.

ويحسب التنقيط الداخلي للدول عن طريق جمع مختلف النقط الفرعية المذكورة أعلاه ويصنف في خمس درجات، من الدرجة الأولى التي ترمز لمستوى جيد جدا من المخاطر إلى الدرجة الخامسة التي توافق المستوى الأكثر حساسية لهذه المخاطر.

توزيع التعرض لمخاطر الدول (الاجتماعية) حسب التنقيط الداخلي إلى غاية نهاية دجنبر 2019

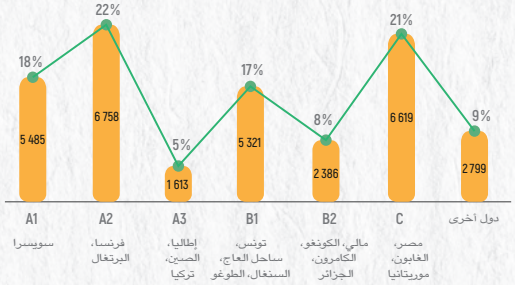

توزيع التعرض لمخاطر الدول (الموطدة) حسب التنقيط الداخلي إلى غاية نهاية دجنبر 2019

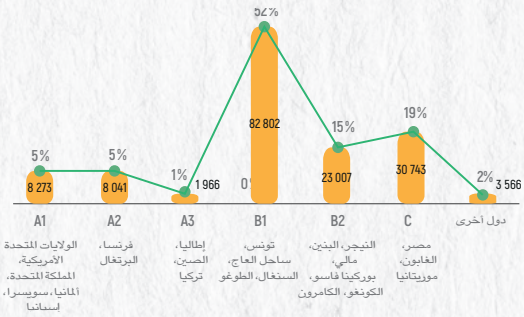

وعلى صعيد التنقيط الداخلي للدول (مؤشر الحساسية) بلغت نسبة التعرض للمخاطر في دول ذات جودة مخاطر متوسطة (B1) فما فوق 55% بالنسبة للجزء الاجتماعي و88 % بالنسبة للجزء الموطد.

ولقد أصبح نموذج التنقيط الداخلي للدول الذي بات يركز على المخاطر السيادية في طور التوسع ليشمل المكونات الأخرى لمخاطر الدول وهي مخاطر التحويل ومخاطر الهشاشة البنكية والأزمات العامة. وسيتم تعزيز هذا النموذج بوحدة « الحذر» التي تسمح بالاستعلام عن الانقطاعات الكبيرة أو كشف التوجهات الكبيرة المنذرة بالأزمات.

كما تم تعزيز منهجية تحديد التعرضات حسب الدول على أساس موطد بفضل تقارير الشركات التابعة والتقرير التنظيمي الذي أحدثته السلطات التنظيمية.

- إعداد وإصدار **تقرير دوري** عن تطور مخاطر الدول، يلخص جميع الأحداث البارزة التي طرأت خلال الأسبوع (حركات تنقيط الوكالات المصرفية وغيرها...) مع تحيين قاعدة «العالم» في مجال تنقيط الدول وفق هيئات التصنيف الدولية Coface, OCDE, Standard & Poor's) (Moody's, Fitch وحسب نظام التنقيط الداخلي

للبنك وحسب تبادلات التعثر الائتماني (CDS : Credit Default Swap) للبلدان.

- **تخصيص الأسقف**، تمت معايرتها حسب صنف المخاطر لكل بلد وحسب حقوق المساهمين للبنك و تم تطبيقها حسب كل منطقة وبلد وقطاع ونوع النشاط وأجل استحقاق...
- **تتبع ومراقبة** احترام الأسقف الممنوحة
- يؤثر مدى التدهور عند التعرض للمخاطر على عمليات **تكوين مخصصات احتياطية** عن مخاطر البلدان (تَجَسُّد الخطر، إعادة جدولة الدين، التعثر عند الأداء، الاستفادة من مبادرة تخفيف الدين...)
- **اختبار الضغط**، وهو تمرين يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل خارجية لمخاطر قصوى (حالة تجسد الخطر السياسي في تونس و ساحل العاج) و في قياس وقعها على الرأسمال والمردودية.

ويتم اختبار الضغط بشكل نصف سنوي طبقا للمقتضيات التنظيمية ومتى اقتضى ذلك التطور الحاصل في البلد الذي يتعرض فيه البنك لمخاطر

وأخيرا، تخضع إدارة مخاطر الدول لآلية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشوءها حتى تسويتها النهائية :

ميثاق مخاطر الدول

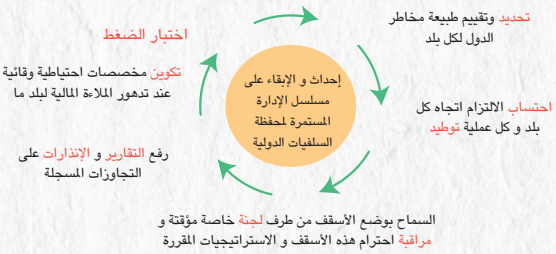

IV- مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

مخاطر التشغيل

السياق والمنهجية

يندرج وضع آلية إدارة مخاطر التشغيل ضمن نظام «بازل»2 لإصلاح المنظومة المالية وفي إطار تطبيقه في المغرب من خلال المذكرة التوجيهية رقم G/2007/DN/29 الصادرة عن بنك المغرب بتاريخ 13 أبريل 2007.

يعرّف بنك المغرب مخاطر التشغيل على أنها «إمكانية حدوث خسائر نتيجة قصور أو عجز راجع إلى الإجراءات أو الموظفين أو النظم الداخلية أو نتيجة أحداث خارجية». ويشمل هذا التعريف الخطر القانوني ويستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

وتشرف على هذا المشروع وحدة «مخاطر التشغيل والقانونية والمعلوماتية والبشرية».

أ. مكونات تدابير إدارة مخاطر التشغيل

1. مكونات تدابير إدارة مخاطر التشغيل

تتمحور تدابير إدارة مخاطر التشغيل حول المكونات التالية

القواعد التنظيمية

تم وصف القواعد التنظيمية لإدارة مخاطر التشغيل في ميثاق إدارة مخاطر التشغيل من خلال وصف :
- منهجية تشكيل مخاطر التشغيل
- مبادئ تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل
- مساطر إدارة مخاطر التشغيل (خارطة مخاطر التشغيل، جمع العوارض، التقرير)

مخاطر التشغيل

تتشكل مراجع إدارة مخاطر التشغيل من :
- خارطة المناهج بالنسبة لكافة أنشطة البنك الشركات التابعة.
- خارطة المخاطر الموطدة حسب المناهج التي تتضمن تدابير التحكم في المخاطر.

مراجع إدارة مخاطر التشغيل

تتوزع التدابير التنظيمية على صعيد التجاري وفا بنك على مستويين :
- المستوى الأول /هيئة الإدارة الشاملة للمخاطر : يندرج ضمن مسؤوليتها قياس المخاطر والتحكم فيها. وهي تتولى مد المهن بالمعلومات المتعلقة بمستواها من مخاطر التشغيل ومساعدتها على وضع مخططات العمل. ويتولى القيام بهذه العمليات مدبرو مخاطر التشغيل.
- المستوى الثاني /الأقطاب المهنية : رصد وكشف عوارض الأداء وتنفيذ عمليات تغطية المخاطر هما من مسؤولية الأقطاب المهنية بنفسها (مراسلو مخاطر التشغيل، روافد مخاطر التشغيل).

تقارير إدارة مخاطر التش

التقارير المنجزة هي كالتالي :
- التقارير الموجهة لمختلف الأقطاب المهن (شهريا وكل ثلاثة أشهر)
- التقارير المرفوعة للمديرية العامة ولمراقبي الحسابات
- التقارير المرفوعة لبنك المغرب.

مراجع إدارة مخاطر التشغيل

تم إنجاز دعامات تكوينية حسب أصناف الفاعلين
- تم تنظيم دورات تحسيسية بشكل منتظم لفائدة فاعلي مخاطر التشغيل في الأقطاب المهنية
- تم إعداد دلائل لمستخدمي برمجيات الإدارة الشاملة للمخاطر وتعميمها
- تم القيام بتحريات لتقييم مستوى ثقافة مخاطر التشغيل

مراجع إدارة مخاطر التشغيل

تتوزع التدابير التنظيمية على صعيد التجاري وفا بنك على مستويين :
- المستوى الأول /هيئة الإدارة الشاملة للمخاطر : يندرج ضمن مسؤوليتها قياس

ب. منهجية إدارة مخاطر التشغيل

تتضمن منظومة التحكم في المخاطر كافة التدابير المتخذة من أجل تفادي أو التقليل من وقوع المخاطر وتأثيرها المحتمل :

- مراقبات من المستويين الأول والثاني
- مراقبات تلقائية
- المساطر الموجودة
- التكوين والتحسيس

وهناك خمسة مستويات ممكنة للتقييم التي تمتد من "فعالة" إلى "غير موجودة".

وتيرة الوقوع		التأثير المالي المتوسط				سلم الإدراج الصافي	
الإدراج	مستوى التأثير	الإدراج		الوتيرة	الإدرد الصافي لمخاطر التشغيل		
1	أقل من عشرة آلاف درهم	1	نادر	أقل من مرة واحدة كل خمس سنوات	1	ضعيف	
2	بين عشرة آلاف و مئة آلاف درهم	2	قليل	أقل من مرة واحدة سنويا	2	متوسط	
3	بين مئة ألف ومليون درهم	3	قليل الحدوث	بضع مرات في السنة بين مرة واحدة وخمسة عشر مرة في السنة	3	قوي	
4	بين مليو ن وعشرة مليون درهم	4	شائع	بضع مرات في الشهر بين 16 مرة واحدة و50 مرة في السنة	4	حساس	
5	بين عشرة مليون و مئة مليو ن درهم	5	شائع جدا	بضع مرات في الأسبوع بين 51مرة واحدة و350 مرة في السنة	5	غير مقبول	
6	أزيد من مئة مليون درهم	6	دائم	بضع مرات في اليوم على الأقل 350			

وأخيرا، بغية إعطاء مؤشر ذي مصداقية لتعرض البنك للمخاطر، يتم تحيين خارطة المخاطر سنويا سواء على مستوى وتيرة الوقوع أو على مستوى التأثيرات الكمية (المالية) والنوعية.

ج. نطاق التغطية

تتم تغطية كافة أنشطة البنك بمنظومة تدبير مخاطر التشغيل باستثناء الهيئات التالية : التدقيق العام، مطابقة المجموعة (هيئات المراقبة) و الاستراتيجية والتطوير.

واتسع نطاق التغطية بعد مشروع تنفيذ وتنسيق تدابير إدارة مخاطر التشغيل وتعميمها على المصارف التابعة لبنك التقسيط الدولي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا و...) تم إطلاقها في سنة 2019.

آخر	المجموعة الاقتصادية و النقدية لدول وسط افريقيا	الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب افريقيا	المغرب
- تأمين الوفاء - التجاري تأمين تونس - وفا إما للإنجاد	- وفاسلف - وفاباي - وفا إموبليي - التجاري إموبليي - التجاري فاكتورينغ بالمغرب - وفاكاش - وفا ل ل دي	- الشركة البنكية لغرب إفريقيا - التجاري بنك تونس - البنك الدولي لمالي - مصرف السينغال - الاتحاد الغابوني للبنك - مصرف الكونغو - الشركة الإيفوارية للبنك - الشركة التجارية للبنك بالكامرون - التجاري بنك موريتانيا - البنك الدولي لإفريقيا بالطوغو - التجاري بنك مصر	- التجاري وفا بنك - التجاري وفا بنك أوروبا - البنك التجاري الدولي - التجاري فينانس كورب - وفا جيستيون - التجاري للوساطة

ت. حكامة إدارة مخاطر التشغيل

يتم تتبع تدابير مخاطر التشغيل من خلال وضع حكامة مناسبة من خلال الأجهزة الرئيسية الثلاثة وهي :

لجنة الإدارة العامة

أهم الأهداف :
- المصادقة على المعايير والمساطر وطرق تدبير مخاطر التشغيل
- المصادقة على خارطة مخاطر التشغيل وتطوراتها المستقبلية
- تتبع المؤشرات ومخططات العمل المتعلقة بالمخاطر الرئيسية
- مراجعة العوارض والخسائر وتدابير التخفيف.

الفاعلون :
الإدارة العامة أو الإدارة العامة المساعدة، المسؤولون : إدارة مخاطر التشغيل، الإدارة الشاملة للمخاطر، التدقيق، المطابقة، المراقبة الدائمة، المالية، الموارد البشرية، الشؤون القانونية، التطوير التجاري والتسويقي

الوتيرة : نصف سنوية

لجنة إدارة مخاطر التشغيل

أهم الأهداف :
وضع ميثاق إدارة مخاطر التشغيل ومعاييرها ومساطرها وطرقها
دراسة خارطة مخاطر التشغيل لمختلف المهن وتطوراتها المستقبلية
فحص المخاطر الرئيسية وتتبع وضع تدابير التخفيف (PAC ، ترحيل الأنشطة، التأمين...)
تتبع تطورات العوارض والخسائر
إعداد اللجنة التنظيمية لمخاطر التشغيل و نقط التحكيم

الفاعلون :
المسؤول عن إدارة مخاطر التشغيل، مدبرو مخاطر التشغيل

الوتيرة : شهرية

لجنة مخاطر التشغيل المهني

أهم الأهداف :
تقديم وتحليل العوارض والخسائر
تتبع المؤشرات ومخططات العمل المتعلقة بالمخاطر الرئيسية
المصادقة على تحيينات مراجع مخاطر التشغيل (المناهج، المخاطر والتدابير التنظيمية) .

الفاعلون :
مسؤولو إدارة مخاطر التشغيل، المسؤول المهني، CRO ، MRO

الوتيرة : كل ثلاثة أشهر

المعطيات الكمية

أ. تحليل خارطة مخاطر التشغيل للمجموعة (البنك المصارف التابعة لبنك التقسيط الدولي)

في ما يلي أهم خصائص خارطة مخاطر التشغيل للمجموعة :

- 24% من المخاطر الرئيسية (بما في ذلك إدراج "قوية" أو "حساسة" أو "غير مقبولة ".
- 69% من المخاطر تنجم عن أسباب بازل "تنفيذ وتسليم وتدبير المساطر".
- 11% من المخاطر تنجم عن نظم المعلومات (انقطاع النشاط و خلل في الأنظمة.

توزيع مخاطر التشغيل
لمجموعة التجاري وفا بنك / الحساسية

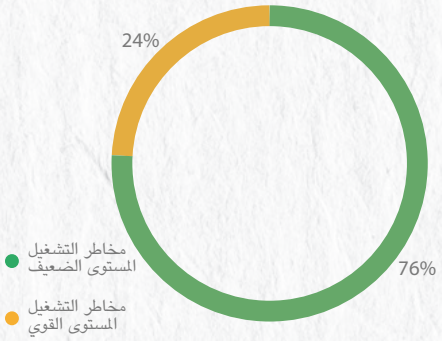

توزيع مخاطر التشغيل لمجموعة التجاري
وفا بنك/ أسباب بازل (المستوى الأول)

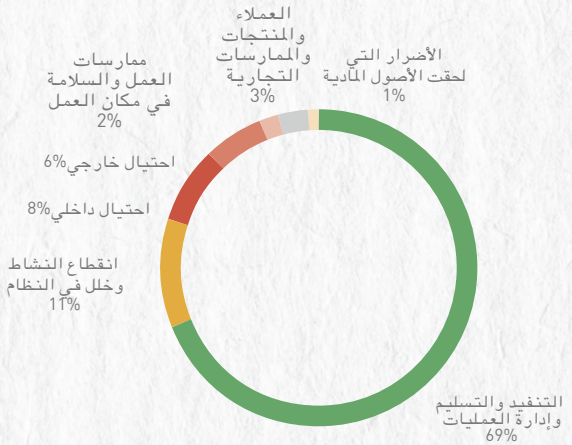

ب. تحليل جمع عوارض الأداء 2019 (نطاق البنك)

توزيع الخسائر المالية حسب فئات الأحداث

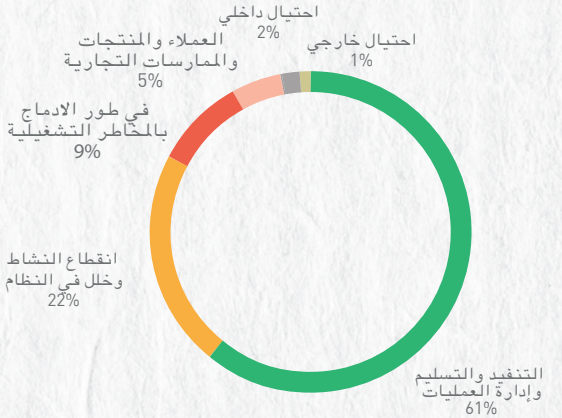

توزيع عوارض الأداء حسب فئات الأحداث بالأعداد

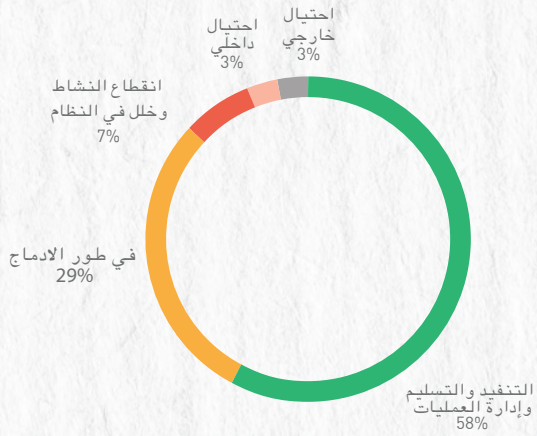

التأثير النوعي الصادر عن عوارض الأداء المحصلة

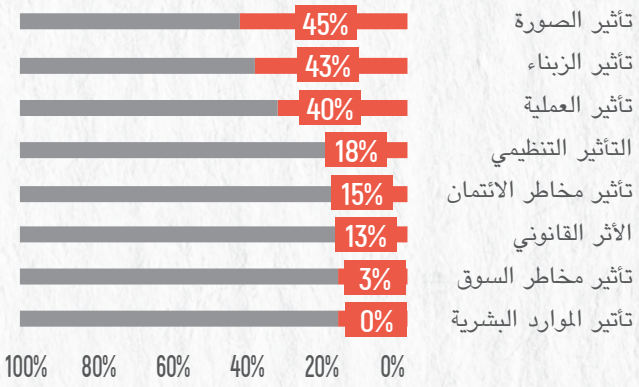

ترتبط غالبية العوارض المحصلة خلال السنة المالية 2019 بقصور في تنفيذ وتسليم وتدبير المساطر (61 % من حيث الحجم ، 58% من حيث الخسائر المالية)

يعتر التأثير النوعي الغالب هو تأثير الصورة (45% من عوارض الأداء لها تأثير على الصورة) متبوعة بتأثير إرضاء الزبناء بنسبة 43%

تدبير استمرارية النشاط للمجموعة

بندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار المطابقة التنظيمية مع دورية بنك المغرب رقم BAM 47G/2007 المتعلقة بتدبير المخاطر الرئيسية. ويروم استدامة رأسمال مجموعة التجاري وفا بنك وضمان مرونة ومناعة لكافة أنشطتها.

سنة 2019 : تأمين على تشغيل خطة استمرارية النشاط وتفعيل التدابير على مستوى المصارف الإفريقية التابعة للمجموعة.

أهم أحداث خطة استمرارية النشاط في سنة 2019 :

1. مصادقة مجلس الإدارة بتاريخ 16/07/2019 على تطور السياسة العامة لاستمرارية نشاط المجموعة. وشكلت هذه الأخيرة

إطارا مرجعيا داخليا وتجاه السلطات الوصية والزبناء والموردين ومقدمي الخدمات وشركاء البنك.

الأحداث البارزة :

- وضع حكامة جديدة لخطة استمرارية النشاط تنظم جسور التواصل بين مسؤولي خطة استمرارية النشاط للشركات التابعة وخطة استمرارية النشاط للمجموعة.
- إحداث لجنة الإبقاء في وضع تشغيلي على مستوى المصارف الإفريقية التابعة للمجموعة.

2. **إطلاق الحملة السنوية 2019 لمخطط الإبقاء في وضع تشغيلي؛** وتمت مراجعة جميع المهن التي تحظى بالأولوية داخل البنك (مخططات استئناف النشاط ومخططات التأثير حسب النشاط) في الورشات الخاصة والمنظمة من طرف مسؤول MCO.

3. إنجاز ناجح لمخطط اختبارات خطة استمرارية النشاط لسنة 2019. ويتعلق الأمر باختبارات فعلية تتضمن تفعيل برنامج النظام المعلوماتي وتراجع مستعمل المهن في إطار أسلوب متدرج.

وتتضمن هذه الاختبارات ما يلي :

أ. اختبارات تراجع مستعملي STG/PCA من فبراير إلى ماي 2019 ؛

ب. اختبار PSI/PCA على أعلى مستوى في أبريل 2019؛

ت. اختبار قاعة الأسواق المالية / خطة استمرارية النشاط في دجنبر 2019.

وقد أبدت الاختبارات المنجزة فعاليتها بدون أي تحفظ عائق.

4. تنفيذ تدابير خطة استمرارية النشاط على مستوى جميع الشركات التابعة لبنك التقسيط الدولي تم تنفيذها حسب خارطة طريق (2019/2020) مصادق عليها من طرف لجنة الإدارة العامة. وتندرج ضمن مقاربة عامة (مفاهيم، مساطر، تنظيم، تحسيس، نماذج مستندية، إلخ) لضمان مراعاة المعايير المحددة على مستوى المجموعة، أي : تناسق خطط استمرارية النشاط الموضوعة والمطابقة التنظيمية (المحلية والمركزية) مع مراعاة خصوصيات الشركات التابعة حسب مناطق تم تنفيذها حسب خارطة طريق (2019/2020) مصادق عليها من طرف لجنة الإدارة العامة. وتندرج ضمن مقاربة عامة (مفاهيم، مساطر، تنظيم، تحسيس، نماذج مستندية، إلخ) لضمان مراعاة المعايير المحددة على مستوى المجموعة، أي : تناسق خطط استمرارية النشاط الموضوعة والمطابقة التنظيمية (المحلية والمركزية) مع مراعاة خصوصيات الشركات التابعة حسب مناطق الاستقبال (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

انطلقت هيئة " تدبير استمرارية نشاط المجموعة" طيلة سنة 2019 في جولة إفريقية والتي قادتها إلى سبعة شركات تابعة لبنك التقسيط الدولي من أصل إحدى عشر (SIB, UGB, CDC, BIAT, SCB, CBAO ABT). وتجسدت بتشخيص لخطو استمرارية النشاط حسب القوانين المحلية ومتطلبات المجموعة متبوعة بإطلاق وتنفيذ خطة استمرارية النشاط.

◄ خارطة طريق خطة استمرارية النشاط للشركات التابعة لبنك التقسيط الدولي 2019/2020

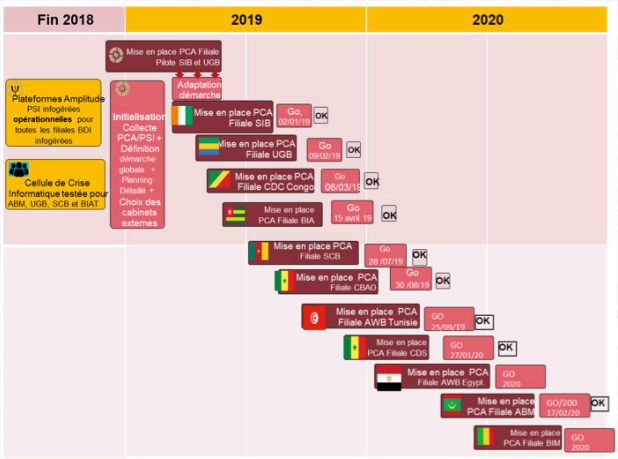

5. نشر ثقافة خطة استمرارية النشاط على مستوى الشركات التابعة. تم القيام بعدة أنشطة تواصلية وتنظيم أحداث خلال سنة 2019 : تنشيط اكثر من 20 ندوة للتحسيس حول تدبير المخاطر الرئيسية، وكذا أهمية تحيين خطة استمرارية النشاط وإشراك مراسلي خطة استمرارية النشاط. وتم تنظيم تواصل داخلي عبر فلاش أنفو.

V- تدبير المخاطر

تروم هيئة تدبير المخاطر تقديم أدوات ومقاربات المساعدة على اتخاذ القرار من اجل التحكم في المخاطر. وذلك طبقا لأجود الممارسات التي نص عليها إصلاح بازل. وتتولى هذه الوظيفة تصور وتنفيذ وتوجيه نماذج التصنيف على مستوى المجموعة للتقارير المتعلقة بالتصنيف والتحسين المستمر لتدابير إدارة المخاطر.

في إطار النهج القاضي بالمرور إلى المقاربات المتقدمة التي انخرط فيها البنك بإيعاز من البنك المركزي و إدارة البك، تم وضع تدابير خاصة ببازل II تحت مسؤولية هيئة تدبير المخاطر. وترتكز على المحاور التالية : قاعدة لرصد المخاطر، نظام تصنيف المقاولات) تم تجديدها على التوالي في 2010 و 2017)، قاعدة للغير، قاعدة للبيانات تسمح بتسجيل العمليات التاريخية للبيانات اللازمة للتشتكيل وتسمح بالخصوص بعملية التوجيه والختبار الدوري لنماذج التنقيط.

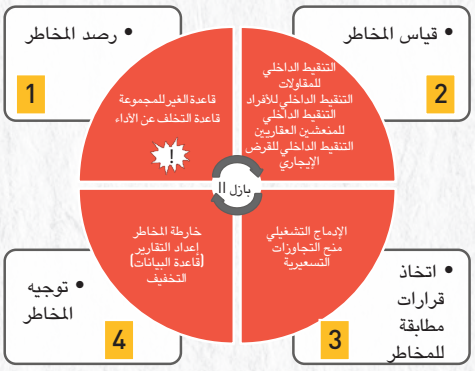

خارطة المخاطر وفق نموذج المقاولة الجديد

التنقيط هو أداة مساعدة على التقييم واتخاذ القرار و المتابعة. إنه يشكل أحد الأدوات التي تتيح رصد تدهور أو تحسن خطر ما عند إجراء عمليات المراجعة الدورية للمحفظة.

وقد طُوِّر جيل جديد من أنظمة التصنيف /التنقيط الداخلي لدى التجاريوفا بنك ابتداء من يونيو 2003، بمساعدة تقنية من شركة التمويل الدولية ومكتب ميرسر أوليفر وايمان Mercer Oliver Wyman. وكان هذا النظام يحتسب متغيرين: سلم للتنقيط من ست نقط (A, B, C, D, E و F) و الاحتمالات التقديرية للتعثر أو التخلف عن الأداء (PD). و كان النموذج الأصلي مقتصرا على خمس عوامل مالية مبررة للخطر الائتماني.

تمت مراجعة هذا النموذج توالياً في 2010 و 2017 في إطار التحسين المستمر للقدرة التوقعية والانسجام مع المعايير الدولية في مجال إدارة المخاطر لا سيما معايير بازل 2.

وفي سنة 2019، تم استخدام النموذج الجديد للتصنيف الداخلي للمقاولات كأساس لتنقيط المحفظة و كقاعدة بالنسبة لاحتياجات المعيار التاسع الجديد لإعداد التقارير المالية.

وفضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج الجديد عناصر نوعية وسلوكية. فهو يغطي بالأساس تعهدات البنك. وتم تشكيله بناء على مقاربة إحصائية وعلى أساس تجارب مدبري المخاطر. وهكذا تم الرفع من قدرته التوقعية.

تقوم آلية التنقيط أساسا على النقطة الممنوحة للطرف المقابل: الزبون التي تعكس احتمال التعثر أو التخلف عن الأداء على مدة سنة كأفق مقبول. وتُمنَح النقطة لفئة من فئات المخاطر على سلم التنقيط الذي يتكون من ثمان فئات من بينها فئة التعثر أو التخلف عن الأداء (A, B, C, D, E, F, G& H).

تصنيف التجاريوفا بنك	توصيف الفئات
A	جيد جدا
B	جيد
C	لا بأس به
D	متوسط
E	ضعيف
F	سيئ
G	سيئ جدا
H	تعثر أو تخلف عن الأداء

تميز نظام التنقيط المواصفات التالية:

1. المجال: يخص محفظة الشركات المتواجدة خارج الإدارات العمومية و شركات التمويل المالي وشركات الإنعاش العقاري فتتواجد خارج المجال؛
2. ترتكز آلية التنقيط لمجموعة التجاريوفا بنك أساسا على منح نقطة للطرف المقابل و التي تعكس احتمال التعثر أو التخلف عن الأداء على مدة سنة كأفق مقبول؛
3. يتم احتساب نقطة النظام في مجموعه من خلال دمج ثلاث أنواع من النقط أو الدرجات: النقطة المالية، نقطة النوعية ونقطة السلوك.
   - يتم منح الدرجة/النقطة المالية على أساس عدة عوامل مالية خاصة بالشركة، مرتبطة بالحجم، والدينامية، ومستوى الاستدانة و المردودية و البنية المالية للشركة.
   - و يتم منح درجة/نقطة النوعية على أساس المعلومات التي تقوم الفروع بتوفيرها عن الشركة و التي تخص مكانتها في السوق والمحيط والمساهمين في الشركة ونوع الإدارة.
   - أما درجة/نقطة السلوك، فيتم منحها على أساس العمليات المدرجة على الحساب و احترام الأداء كما ووقتا.
4. يجب أن تحصل كل درجة/نقطة يمنحها النظام للطرف المقابل (عند كل تنقيط) على رخصة من اللجنة الائتمانية حسب الصلاحيات المعمول بها و المفوضة لهذه اللجنة؛
5. يُمَكِّن احتمال التعثر أو التخلف عن الأداء فقط من تقييم الملاءة المالية للطرف المقابل بغض النظر عن خصائص الصفقة (كالضمانات، الترتيب، البنود...)؛
6. يتم منح التنقيط لصنف المخاطر في سلم مكون من 8 أصناف يتم تجميعها في 3 فئات :
   - الأطراف المقابلة السليمة: من الصنف A إلى الصنف D
   - الأطراف المقابلة الحساسة: من الصنف E إلى الصنف G
   - الأطراف المقابلة المُتعثرة: الصنف H (مشكوك فيها، معرضة للخطر، للتوطيد، للتحصيل، و لتكوين مخصص احتياطي)
7. تحيين التنقيط : تتم إعادة دراسة نقط الأطراف المقابلة خلال كل

تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة سنويا. بيد أنه بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (الصنفان F و G)، ويجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل بشكل دوري في إطار لجنة التصنيف. وبشكل عام، فإن كل معلومة جديدة ملحوظة، يجب أن تشكل مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الأعلى أو نحو الأسفل.

8. تحديث درجة التصنيف: تُفْحَص مجددا نقط الأطراف المقابلة كل مرة يتم تجديد فيها الملف الائتماني لمنح أسقف التسهيلات و أنواعها و مرة واحدة على الأقل في السنة. غير أنه بالنسبة للعملاء المتواجدين ضمن نطاق ملفات الشركات تحت المراقبة (الصنف F، الصنف G أو صنف ما قبل التحصيل)، يجب مراجعة نقطة الطرف المقابل بوتيرة نصف-سنوية. بصفة عامة، يتعين أن تشكل كل معلومة جديدة هامةُ مناسَبة للتساؤل عن مدى ملاءمة نقطة تصنيف الطرف المقابل تصاعديا أو تنازليا.

يعد نظام التنقيط نظاما ديناميا، بحيث من المتوقع أن مراجعته السنوية (اختبار استراتيجيات التداول أو Back Testing) ستُمَكِّن من:

- اختبار القدرة الاستشرافية لنموذج التنقيط؛
- التأكد من المعايرة السليمة لاحتمالات التعثر أو التخلف عن الأداء.

الأساس : 4 915 ملفات قيمتها 108 مليار درهم

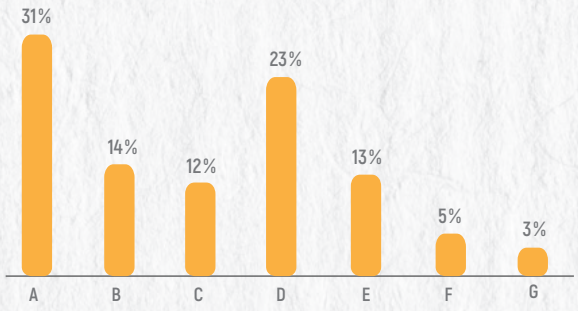

(*) الإدارات العامة وشركات الإنعاش العقاري وملفات القروض المتنازع بشأنها هي خارج النطاق.

وتتجسد عملية التنفيذ في هذه المرحلة من خلال نسبة تصنيف ممتازة للمحفظة والتي بلغت في 2019 97% من الجاري، الاستعمال الأكثر كثافة للتنقيط – والواردة في كافة دعامات القرار – خلال لجان القروض.

مما يعطي بيانا عن مستوى التشبع بمقاربة التنقيط من طرف كافة الفاعلين في الشبكة والإدارة الشاملة لمخاطر المجموعة.

من ناحية أخرى، انخرط قطب الإدارة الشاملة للمخاطر ضمن مسار للتواصل الخارجي وتحسيس المقاولات المغربية بمقاربة التصنيف. لهذا الغرض، تم تنظيم ندوات بشكل مشترك مع سوق المقاولات. وهمت جل جهات المغرب. وهذا من شأنه أن يحفز ثقافة المخاطر ويحسن علاقة البنك بالمقاولة. وعلى الصعيد التشغيلي، قام البنك بتعديل تدابيره ليتيح مشاركة أفضل للتصنيف.

تقويم نماذج التصنيف بالنسبة لاحتياجات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية

أدرج المعيار الدولي التاسع الجديد لإعداد التقارير المالية منذ يناير 2018 نموذجا جديدا لمعرفة انخفاض قيمة الأصول المالية يقوم على خسائر الائتمان المتوقعة. ويعتمد حساب الخسائر المتوقعة على 3 معايير أساسية للمخاطر وهي : احتمالية التخلف عن الأداء و الخسارة في حالة التخلف عن الأداء ومبلغ التعرض للمخاطر في حالة التخلف عن الأداء، مع مراعاة أحجام الإهلاكات. ويعتبر مبلغ الخسائر المرتقبة حاصل احتمالية التخلف عن الأداء نسبة للخسارة في حالة التخلف عن الأداء ونسبة لمبلغ التعرض للمخاطر في حالة التخلف عن الأداء.

من ناحية أخرى، يعتمد المعيار مقاربة لتصنيف الأصول من 3 مراحل :

- المرحلة الأولى (« محفظة سليمة ») : أصول سليمة لم تشهد ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المحاسبي الأولي ؛
- المرحلة الثانية (« محفظة مع تراجع ملحوظ في مخاطر الائتمان ») : ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المحاسبي الأولي ؛
- المرحلة الثالثة(« محفظة التخلف عن الأداء ») : إثبات التخلف عن أداء الائتمان

ومكن توسيع نماذج تصنيف المقاولات من التوفر على معايير للمخاطرة (لاسيما احتمالية التخلف عن الأداء) والتي تغطي الجزء الأهم للتعهدات على نطاق البنك في المغرب ولاسيما احتمال التخلف عن الأداء الموجود في مستوى أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالنماذج السابقة. ويرتكز حساب المخصصات الاحتياطية المتعلقة بالمرحلة الأولى على احتمالية التخلف المقدرة في أفق 12 شهرا حسب رؤية point in time.

وفي حالة تراجع ملحوظ لمخاطر الائتمان (المرحلة 2)، تعتبر احتمالية التخلف عن الأداء احتمالا لأجل من أجل مراعاة المخصص الاحتياطي طيلة المدة المتبقية للأداة. وهكذا، قام البنك بتطوير نماذج جديدة لتقييم محفظة التخلف عن الأداء لعدة آجال طبقا للمعيار.

علاوة على ذلك، فمراعاة عنصر الآجال بناء على توقعات ماكرواقتصادية هي في طور التنفيذ وفق سيناريوهات محتملة تأخذ بعين الاعتبار الأحداث السابقة والظروف الراهنة و توقعات معقولة وبررة للظرفية الماكرو اقتصادية. وتسمح هذه النماذج الجديدة المسماة « Forward looking » بتقدير نسبة التخلف التوقعية على عدة آجال. وتسمح نسبة التخلف التوقعية بقياس احتمالية التخلف عن الأداء LIT.

تنفيذ جيل جديد من تصنيف زبناء التقسيط

بعد خمس سنوات من استعمال نماذج تصنيف المقاولات الصغرى والمهنيين، تم إغناء هذه الأخيرة من خلال إدماج نوع جديد من المعطيات الداخلية (أداء وسحب بواسطة البطاقة) والمعطيات الخارجية (قرض المكتب) الذي مكن من تحسين ملحوظ للقدرة التوقعية لنماذج التنقيط. وتم تنفيذ هذه الأخيرة بنجاح في سنة 2019 كما تم استكمالها بنماذج خاصة (الزبناء المفترضون، الزبناء الجدد والعلاقات المزدوجة) بغية تنظيم تصنيف أدق طيلة دورة حياة الزبناء.

وبغية منح بعد جديد لمشروع التصنيف، وضع البنك تقنية جديدة تتيح التغلب على الإكراهات الجغرافية. وستتيح هذه التقنية المجربة في 2019 تنقيط زبناء وفاباي.

وسجل تصنيف المهن الحرة والخواص تطورات ملحوظة في سنة 2019، وتم إعداد معاييره بفعل أدوات التصنيف على أن يتم إدماجه التشغيلي في سنة 2020 .

وتساهم كافة هذه النماذج في إضفاء الطابع الآلي جزئيا على قرارات القرض وفي تعزيز القدرة على معالجة الملفات. وسجلت نسبة إضفاء الطابع الآلي تحسنا مستمرا.

وستتم مراجعة هذه المناهج والرفع منها لتوجيهها بشكل فعال صوب الأهداف موضوع برنامج أنا معاك 2020، لاسيما المقاولات حديثة النشأة و المقاولين الشباب. كما سيتم تيسير قواعد اتخاذ القرار والموافقة لتندرج كليا ضمن آفاق تسهيل الولوج لتمويل المقاولات الصغرى المعنية ببرنامج انطلاقة.

تعزيز تدبير المخاطر في الشركات والمصارف التابعة للمجموعة

تتواصل دينامية تعميم نظام التنقيط الداخلي للمقاولات على مستوى الشركات الدولية التابعة مع منح الأولوية لتلك التي تتوفر على مستوى مهم من التعهدات. ففي سنة 2019 ، تمت تغطية أربع شركات تابعة بنماذج التصنيف (الاتحاد الغابوني للبنك، الشركة البنكية لغرب إفريقيا، مصرف السينغال، الشركة الكامرونية للبنك).

من ناحية أخرى، خضعت النماذج التي تم وضعها قبل سنة 2019 لتحسن المستمر، لا سيما الشركة الإيفوارية للبنك (كوت ديفوار) و التجاري بنك (تونس) والتجاري وفابنك (مصر) الذي شكل موضوع اهتمام خاص. ومكنت مراجعة سنة 2019 من ضمان قوة النماذج الموضوعة وإدماجهم التشغيلي الفعلي.

وهكذا، فإن النماذج الكمية للمخاطر التي نص عليها المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، لاسيما معايير مخاطر PD لأجل و PDs pit التي تقوم على مقاربة النظرة التوقعية قد تم اعتمادها من طرف المدققين الخارجيين و من طرف البنك المركزي المصري.

وفي سنة 2020 ، سيتم تزويد المواقع الإلكترونية للاتحاد الغابوني للبنك و مصرف الكونغو والبنك الدولي لإفريقيا بالطوغو و التجاري بنك موريتانيا بنماذج جديدة.

IV- تدبير الأصول و الخصوم

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة بالنسبة لمؤسسة ائتمان ما احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو استحقاقاتها ولو من خلال تعبئة أصولها على اختلاف الآجال من الأمد القصير إلى الطويل.

ويمكن أن تنجم هذه المخاطرة عن انخفاض موارد التمويل أو سحوبات من التزامات بالتمويل أو انخفاض سيولة بعض الأصول. كما يمكن أن ترتبط بالمؤسسة ذاتها « مخاطر جوهرية» أو بعوامل خارجية « مخاطر السوق ».

ويتم تتبع مخاطر السيولة لمجموعة التجاري وفا بنك في إطار سياسة السيولة المصادق عليها من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة. وتسمح هذه السياسة بتحديد وقياس وتتبع وتغطية مخاطر السيولة في وضعية عادية ووضعية أزمة. ويتم تقييم وضعية السيولة للمجموعة انطلاق من مجموعة مؤشرات داخلية وتنظيمية.

سياسة تدبير مخاطر السيولة

الأهداف

يتمثل المبدأ العام لسياسة السيولة في مجموعة التجاري‌وفا بنك فيما يلي:

- امتلاك أصول متاحة وقابلة للتحقيق تسمح للبنك بمواجهة عمليات دفع استثنائية للنقود على اختلاف آجالها بما في ذلك في نفس اليوم وفي جميع أنواع العملات
- ضمان بنية تمويل متوازنة ومتنوعة نسبيا بكلفة مثالية
- احترام المؤشرات التنظيمية للسيولة

يرافق هذه الإجراءات مخطط مستعجل لتوقع العمليات الواجب اتباعها في حال وقوع أزمة سيولة.

الحكامة

يتم إخبار مجلس الإدارة بمبادئ سياسة السيولة وكذا وضعية المجموعة من طرف لجنة التدقيق والافتحاص.

وتجتمع لجنة تدبير الأصول والخصوم كل ثلاثة أشهر من أجل:

- تحديد مستويات مخاطر السيولة
- تتبع احترام النسب التنظيمية للسيولة
- تحديد وتتبع مؤشرات توجيه السيولة ووضع الحدود المرتبطة بها
- تحديد استراتيجية تمويل البنك مع مراعاة شروط السوق.

ويتشكل أعضاء لجنة تدبير الأصول والخصوم من الرئيس المدير العام والمدراء العامين ومسؤول قطب الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة ومسؤولي الوحدات المهنية ومسؤول التمويل بالمجموعة ومسؤول الخزينة ومسؤول قاعة الأسواق ومسؤول هيئة تدبير الأصول والخصوم

وإذا اقتضى الأمر، يوجه رئيس لجنة تدبير الأصول والخصوم الدعوة لمشاركين آخرين.

وتقوم لجنة الخزينة التي تجتمع شهريا بتتبع وتوجيه مخاطر السيولة أساسا من خلال ضمان يقظة منتظمة لشروط السوق، مع التأكد من القدرات الداخلية للبنك لمواجهة مختلف الاحتياجات المفترضة من السيولة وتوجيه معامل السيولة.

توجيه ومراقبة مخاطر السيولة

يرتكز توجيه وتتبع مخاطر السيولة على تشكيلة واسعة من المؤشرات تغطي مختلف الاستحقاقات.

سندات الخزينة الحرة:

تسمح سندات الخزينة الحرة للبنك في كل حين بمواجهة فارق مهم بين التدفقات الواردة والصادرة في نفس اليوم و/أو عمليات دفع استثنائية للأموال في يوم واحد من خلال سندات خزينة على سبيل الحفظ تسلم في نفس اليوم مع البنك المركزي و عند الاقتضاء من خلال حفظ ليوم واحد.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، ارتفع جاري سندات الخزينة الحرة إلى 29,7 مليار درهم مقابل 24,4 مليار درهم إلى غاية 31 دجنبر 2018.

احتياطات السيولة المتاحة والقابلة للإنجاز

تتشكل احتياطات السيولة من أصول يمكن للمؤسسة تحويلها لسيولات داخل أجل أقل من سنة. ويمكن أن تنتج هذه السيولة إما عن تفويت الأصل المعني في السوق أو استخدام السند في سوق اتفاقيات إعادة الشراء وإما بتعبئة السند لدى بنك المغرب.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، ارتفعت هذه الاحتيطيات إلى 42,1 مليار درهم مقابل 30,5 مليار درهم مع متم دجنبر 2018.

تغطية انخفاضات الموارد بالجملة في أفق 12 شهرا بواسطة احتياطيات السيولات المتاحة والقابلة للإنجاز

يتيح هذا المؤشر قياس قدرة البنك على مواجهة إغلاق الأسواق تتمثل في عدم قدرتها على تعويض انخفاض الموارد بالجملة، والتي تعتبر متغيرة خصوصا في فترة أزمة سيولة.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، ارتفعت انخفاضات الموارد بالجملة في أفق 12 شهرا إلى 20,0 مليار درهم مقابل 23,4 مليار درهم إلى غاية 31 دجنبر 2018، أي بنسبة تغطية بواسطة احتياطيات السيولات المتاحة والقابلة للإنجاز بلغت 211% إلى غاية 31 دجنبر 2019 مقابل 130% إلى غاية 31 دجنبر 2018.

الفوارق السكونية للسيولة: (الفارق بين تدفقات الأصول وتدفقات الخصوم) حسب الأجل: تتمثل في تحديد الاستحقاقات من السيولة لكافة الأصول والخصوم:

- إلى غاية التاريخ التعاقدي بالنسبة للعناصر ذات استحقاق تعاقدي
- وحسب اتفاقيات مسنودة إلى نماذج بالنسبة للعناصر دون استحقاق تعاقدي

إلى غاية 31 دجنبر 2019 (بمليارات الدراهم) تتمثل الفوارق السكونية

للسيولة في :

	من 0 إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أزيد من 5 سنوات
تدفقات الأصول	174	113	77
تدفقات الخصوم	145	70	149
فوارق السيولة	29	43	-72

نسبة تغطية السيولة

تعمل نسبة تغطية السيولة على قياس قدرة البنك على إبداء مقاومة حيال أزمات السيولة الحادة (شاملة وخاصة بالبنك معا) لمدة شهر واحد.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغت نسبة تغطية السيولة 127% مقابل 104% إلى غاية 31 دجنبر 2018.

نسبة صافي التمويل الثابت

تهدف نسبة صافي التمويل الثابت إلى الحد من لجوء البنوك المفرط للموارد بالجملة لأجل قصير وتحفز على تقييم أفضل لمخاطر إعادة التمويل بالنسبة لكافة أركان الحصيلة وخارج الحصيلة وتحفز استقرار عمليات إعادة التمويل.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغت نسبة صافي التمويل الثابت 129% مقابل 121% إلى غاية 31 دجنبر 2018.

المخاطر البنيوية لنسب الفائدة

تعتبر مخاطر نسب الفائدة من المخاطر المهمة التي تتهدد البنوك. وهي ناجمة عن طبيعة نشاط البنوك من خلال تحويل الموارد أساسا تحت الطلب أو لأجل قصير بسعر فائدة قابل للمراجعة إلى استعمالات أو لموارد طويلة الأمد ذات سعر فائدة قار.

ويتمثل تدبير مخاطر النسب في إسناد للنسب بين استعمالات البنك ومواردها. بيد أن طبيعة موارد البنك التي تكون عموما قصيرة أو متوسطة الأمد لا يتم إسنادها بشكل جلي مع استعمالات البنك التي تندرج أكثر فأكثر ضمن أمد طويل وبنسب فائدة قارة كما هو الشأن بالنسبة للقروض العقارية. ومن هنا تكمن ضرورة تتبع هذه المخاطر وقياسها وتغطيتها.

ويهدف تدبير مخاطر نسب الفائدة لمجموعة التجاري وفا بنك إكساب المناعة لهوامش الفائدة التوقعية وقيمة الأموال الذاتية مقابل حركات معاكسة لنسب الفائدة :

- داخل أمد قصير لسنة على الأكثر، تهدف سياسة تدبير مخاطر النسب للتجاري وفابنك إلى إكساب مناعة لهامش فوائدها إثر تغير حاد في نسب الفائدة
- وفي الأمد الطويل، تهدف سياسة تدبير المخاطر للتقليص من تغير القيمة الحالية الصافية المالية للوضعيات المتبقية بنسب قارة (فائض أو عجز) المستقبلية (لأزيد من 20 سنة) الناتجة عن مجموع الأصول والخصوم.

يتم تقديم تعرض المجموعة لمخاطر نسب الفائدة للجنة تدبير الأصول والخصوم للتجار وفابنك. والتي تتولى :

- دراسة وضعيات مخاطر النسب المحددة بتاريخ الحصر الدوري (كل ثلاثة أشهر) ؛
- التأكد من احترام الحدود المطبقة ؛
- التقرير بشأن إجراءات التدبير على أساس مقترحات من طرف وظيفة تدبير الأصول والخصوم.

قياس وتتبع المخاطر البنيوية للنسب

يستخدم التجاري وفا بنك عدة مؤشرات لقياس مخاطر نسب الفائدة في المحفظة البنكية (خارج أنشطة الاتجار). وتتمثل المؤشرات الثلاث الأهم في :

1 - فوارق النسب (الفارق بين تدفقات الأصول والخصوم) حسب الأجل : وتتمثل في تحديد استحقاقات كافة الأصول والخصوم بنسب فائدة قارة أو متغيرة

- إلى غاية تاريخ مراجعة نسبة الفائدة بالنسبة للعمليات ذات نسب فائدة متغيرة ؛
- إلى غاية التاريخ التعاقدي بالنسبة للمعاملات ذات نسبة فائدة قارة
- وتبعا للاتفاقيات المسنودة لنماذج بالنسبة للعناصر بدون استحقاق تعاقدي.

2 - حساسية قيمة الحصيلة الاقتصادية حيال تغير النسب

3 - حساسية هامش الفائدة حيال تغيرات نسب الفائدة في مختلف سيناريوهات الضغط.

تتمثل فوارق النسب حسب نطاق الشركة (محفظة بنكية بالدرهم خارج نطاق العملة الأجنبية) إلى غاية 31 دجنبر 2019 (بمليارات الدراهم) كما يلي :

(بمليارات الدراهم)

	من 0 إلى سنة واحدة	من سنة على 5 سنوات	أزيد من 5 سنوات
تدفقات الأصول	115	100	89
تدفقات الخصوم	115	76	113
فوارق النسب	0	24	-24

وتم إجراء عمليات لمحاكاة مختلف سيناريوهات أزمة النسب لتحديد

أثر مثل هذه السيناريوهات على هامش الفائدة الصافي وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، تبلغ الحساسية بالنسبة لـ 100 نقطة أساس لأزمة موازية لارتفاع النسب 33 مليون درهم بنسبة 0,40% على هامش الفائدة التوقعي و 1 913 مليون درهم أي 4,6% من الأموال الذاتية التنظيمية.

يتم تقديم فوارق النسب ونتائج اختبارات الضغط للجنة تدبير الأصول والخصوم التي تقرر بشأن تدابير التسيير والتغطية الواجب اتخاذها.

الدعامة الثالثة : المخاطر وكفاية حقوق المساهمين

تُنشر المعلومات المالية المتعلقة بالأموال الذاتية (حقوق المساهمين) والمخاطر على أساس موطد طبقا للمادة 2 من الدورية التوجيهية 44/G/2007.

وتنشر بعض المعلومات على أساس فردي بالنسبة للنطاق الخاص بالمقر والشركات التابعة الهامة، طبقا للمادة 8 من نفس الدورية.

وتهدف الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل إلى تطوير انضباط السوق من خلال نشر مجموعة من المعطيات تأتي لتكميل التواصل المالي. ويكمن الهدف من هذا التواصل في تمكين الفاعلين داخل السوق من تقييم عناصر المعلومات الأساسية المرتبطة بالأموال الذاتية وحالات التعرض لمختلف أنواع المخاطر ومساطر تقييم المخاطر وبناء عليه تقييم كفاية الأموال الذاتية للمجموعة مع مستوى مخاطرها.

I- تدبير رأس المال وكفاية حقوق المساهمين في مجموعة التجاري وفا بنك

1- الإطار التنظيمي لبنك المغرب

يتطور الإطار التنظيمي المغربي طبقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية بازل. وهكذا، اقترح بنك المغرب في سنة 2007 منظومة بازل II التي ترتكز على ثلاث دعامات :

- **الدعامة الأولى** : حساب المتطلبات الدنيا من حقوق المساهمين برسم مختلف المخاطر الاحترازية ؛

- **الدعامة الثانية :** وضع أدوات داخلية لتقييم وكفاية رأس المال مع المستوى المقدر للمخاطر. وتغطي هذه المنظومة كافة المخاطر الكمية والنوعية ؛

- **الدعامة الثالثة** : شفافية وتوحيد الإخبار المالي.

كما قام بنك المغرب باعتماد توصيات لجنة بازل III على مستوى حقوق المساهمين الاحترازية، ودخل هذا الإصلاح حيز التنفيذ في يونيو 2014.

2- نطاق التطبيق : النطاق الاحترازي

إن إعداد نسب الملاءة على أساس فردي (البنك بالمغرب) وعلى أساس موطد يستجيب للمعايير الدولية للجنة بازل وتخضع للتعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- المنشور 26/G/2006 (المفصل في النشرة التقنية NT 02/ DSB/2007) المتعلق بحساب المتطلبات من حقوق المساهمين المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والمخطر التشغيلية حسب المقاربة المعيارية.

- المنشور 14/G/2013 (المفصل في النشرة التقنية NT 01/ DSB/2014) المتعلق بحساب حقوق المساهمين التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان حسب معيار بازل III

على أساس موطد، طبقا للمادة 38 من المنشور 14/G/2013، تتم معالجة المساهمات المملوكة من طرف المؤسسات في شركات التأمين وإعادة التأمين على أساس موطد وفق الطريقة المحاسبية لحقوق الملكية وذلك حتى في الحالة التي تكون فيها موضوع سيطرة حصرية أو مشتركة.

الشركة	قطاع النشاط	الدولة	طريقة التوطيد	نسبة السيطرة	الفائدة
التجاري وفا بنك	القطاع البنكي	المغرب	Top		
التجاري وفا بنك أوروبا	القطاع البنكي	فرنسا	إدماج كلي	99,78%	99,78%
البنك التجاري الدولي	القطاع البنكي	المغرب	إدماج كلي	100,00%	100,00%
التجاري وفا بنك مصر	القطاع البنكي	مصر	إدماج كلي	100,00%	100,00%
الشركة البنكية لغرب إفريقيا	القطاع البنكي	السينغال	إدماج كلي	83,07%	83,01%
التجاري بنك تونس	القطاع البنكي	تونس	إدماج كلي	58,98%	58,98%
البنك الدولي لمالي	القطاع البنكي	مالي	إدماج كلي	66,30%	66,30%
مصرف السنغال	القطاع البنكي	السينغال	إدماج كلي	95,00%	95,00%
الاتحاد الغابوني للبنك	القطاع البنكي	الغابون	إدماج كلي	58,71%	58,71%
مصرف الكونغو	القطاع البنكي	الكونغو	إدماج كلي	91,00%	91,00%
الشركة الإيفوارية للبنك	القطاع البنكي	الكوت ديفوار	إدماج كلي	67,00%	67,00%
الشركة التجارية للبنك	القطاع البنكي	الكامرون	إدماج كلي	51,00%	51,00%
التجار ي بنك موريتانيا	القطاع البنكي	موريتانيا	إدماج كلي	100,00%	67,00%
البنك الدولي لإفريقيا بالطوغو	القطاع البنكي	الطوغو	إدماج كلي	56,50%	56,50%
وفاسلف	قروض الاستهلاك	المغرب	إدماج كلي	50,91%	50,91%
وفاباي	القرض الإيجاري	المغرب	إدماج كلي	98,57%	98,57%
وفا إموبليي	القرض العقاري	المغرب	إدماج كلي	100,00%	100,00%
التجاري فاكتورينغ المغرب	شراء الديون	المغرب	إدماج كلي	100,00%	100,00%
وفا ل ل دي	التأجير طويل الأمد	المغرب	إدماج كلي	100,00%	100,00%
بنك الصفاء	القطاع البنكي	المغرب	إدماج كلي	100,00%	100,00%

3- تشكيل حقوق المساهمين

في يونيو 2014، دخلت حيز التنفيذ القوانين التنظيمية الاحترازية لبنك المغرب التي تواكب اعتماد معايير بازل III. وهكذا، أصبحت مجموعة التجاري‌وفا بنك ملزمة على أساس فردي وموطد نسبة حقوق المساهمين الأساسية في مستوى يصل على الأقل إلى 8,0% (تتضمن دعامة للحفظ بنسبة 2,5 %) ونسبة من حقوق المساهمين من الفئة 1[1] تساوي على الأقل 9,0% ونسبة من مجموع حقوق المساهمين من الفئة 1 والفئة 2 تساوي على الأقل 12,0%.

إلى غاية متم دجنبر 2019 وطبقا للمنشور رقم 14/G/2013، تتشكل حقوق المساهمين الاحترازية لمجموعة التجاري‌وفا بنك من حقوق المساهمين من الفئة 1 و حقوق المساهمين من الفئة 2.

يتم تحديد حقوق المساهمين من الفئة 1 انطلاقا من حقوق المساهمين الأساسية وحقوق المساهمين الإضافية مع مراعاة العمليات الاحترازية لإعادة المعالجة. وتتمثل هذه الأخيرة أساسا في استباق أرباح الأسهم المطلوب توزيعها وطرح فوارق التملك والأصول غير الملموسة وكذا المساهمات[2] غير الواردة في نطاق التوطيد والمملوكة في رأسمال مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها بالمغرب والخارج والهيئات التي تمارس عمليات مرتبطة بالنشاط البنكي في المغرب والخارج وكذلك المرشحات الاحترازية.

وتتشكل حقوق المساهمين من الفئة 2 أساسا من الديون الثانوية التي يبلغ استحقاقها الأولي 5 سنوات على الأقل. ويتم تطبيق تخفيض بنسبة 20% على الديون الثانوية ذات أجل متبقي أقل من 5 سنوات.

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	30/06/2019
الأموال الذاتية من الفئة 1 (Tier 1 = CET1+AT1)	41 442 498	39 536 312
العناصر التي يجب إدماجها في حقوق المساهمين الأساسية	51 308 413	50 188 863
رأسمال الشركة	2 098 597	2 098 597
الاحتياطيات	43 260 636	43 645 024
صافي الأرباح غير الموزعة	3 099 160	1 607 962
فوائد أقلية دائنة	3 415 998	3 440 049
فوارق التحويل	244 290	224 929
حقوق المساهمين الأساسية غير المستوفية للشروط	-810 267	-827 698
العناصر التي يجب طرحها من حقوق المساهمين الأساسية	-12 865 915	-12 652 551
حقوق المساهمين الأساسية بعد الطرح (CET1)	38 442 498	37 536 312
حقوق المساهمين الإضافية (AT1)	3 000 000	2 000 000
حقوق المساهمين من الفئة 2 (Tier 2)	11 325 634	10 800 083
ديون ثانوية بمدة أولية أكبر من 5 سنوات	11 007 809	10 486 007
فوائض القيمة الكامنة الناتجة عن سندات التوظيف	160 135	155 009
عناصر أخرى	157 690	159 068
مجموع حقوق المساهمين التنظيمية (Tier1+Tier2)	52 768 131	50 336 395

تطور مجموع حقوق المساهمين التنظيمية (بملايير الدراهم)

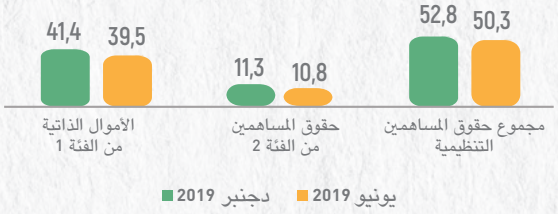

4) نسبة الملاءة

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغت نسبة المجموعة على صعيد حقوق المساهمين الأساسية من فئة 1 10,32% ووصلت نسبة الملاءة إلى 13,14%.

(بآلاف الدراهم)

	30/06/2019	31/12/2019
حقوق المساهمين من الفئة 1	41 442 498	39 536 312
مجموع حقوق المساهمين	52 768 131	50 336 395
المخاطر المرجحة	401 612 481	395 392 046
نسبة الأموال الذاتية الأساسية	10,32%	10,00%
النسبة العامة للملائة	**13,14%**	**12,73%**

II. المتطلبات من الأموال الذاتية والأصول المرجحة لمجموعة التجاري وفا بنك

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغ مجموع المخاطر المرجحة برسم الدعامة 1، طبقا للمنشور 26/G/2006 (معايير حساب المتطلبات من حقوق المساهمين برسم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وفق المقاربة المعيارية) بالنسبة لمجموعة التجاري‌وفا بنك 481 612 401 ألف درهم. ويتم حساب المخاطر المرجحة وفق المقاربة المعيارية بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر السوق ووفق منهجية المؤشرات الأساسية بالنسبة لمخاطر التشغيل.

	الدعامة I	
	المخاطر المغطاة	مقاربة التقييم والتدبير
مخاطر الائتمان ومخاطر الطرف المقابل	√	المقاربة المعيارية
مخاطر السوق	√	المقاربة المعيارية
مخاطر التشغيل	√	مقاربة المؤشر الأساسي

تطور مختلف مخاطر مجموعة التجاري وفا بنك (بملايير الدراهم)

1 - تتشكل حقوق المساهمين من الفئة 1 من حقوق المساهمين الأساسية وحقوق المساهمين الإضافية (يمكن لكل أداة تحويلها لحقوق مساهمين أساسية أو خفض قيمتها متى كانت نسبة حقوق المساهمين الأساسية للفئة 1 الموحدة تقل عن 6% على الأقل) بعد تطبيق التخفيضات وعمليات إعادة المعالجة الاحترازية

2 - تم ترجيح المساهمات المملوكة بأزيد من 10% والتي تقل قيمتها التاريخية عن 10% من حقوق المساهمين الأساسية للمجموعة بنسبة 250%

فيما يلي التطور السنوي للمتطلبات من حقوق المساهمين والأصول المرجحة برسم الدعامة 1 :

(بآلاف الدراهم)

	دجنبر 2019		يونيو 2019		التغيرات	
	الأصول المرجحة	المتطلبات من حقوق المساهمين [3]	الأصول المرجحة	المتطلبات من حقوق المساهمين [3]	الأصول المرجحة	المتطلبات من حقوق المساهمين [3]
مخاطر الائتمان للحصيلة	**269 278 763**	**21 542 301**	**264 117 685**	**21 129 415**	**5 161 077**	**412 886**
سيادية	17 486 108	1 398 889	16 916 195	1 353 296	569 913	45 593
مؤسسات	12 997 595	1 039 808	15 288 454	1 223 076	-2 290 859	-183 269
مقاولات	186 215 142	14 897 211	187 253 281	14 980 263	-1 038 139	-83 051
زبناء تجزئة	52 579 918	4 206 393	44 659 755	3 572 780	7 920 162	633 613
مخاطر الائتمان خارج الحصيلة	**51 398 594**	**4 111 888**	**48 919 853**	**3 913 588**	**2 478 741**	**198 299**
سيادية	3 014 711	241 177	1 900 430	152 034	1 114 281	89 142
مؤسسات	1 693 803	135 504	1 259 486	100 759	434 316	34 745
مقاولات	46 380 877	3 710 470	45 464 748	3 637 180	916 128	73 290
زبناء تجزئة	309 204	24 736	295 189	23 615	14 015	1 121
مخاطر الطرف المقابل [4]	**1 668 081**	**133 446**	**938 608**	**75 089**	**729 472**	**58 358**
مؤسسات	206 245	16 500	107 881	8 631	98 364	7 869
مقاولات	1 461 835	116 947	830 727	66 458	631 108	50 489
مخاطر الائتمان على الأصول الأخرى [5]	**26 606 585**	**2 128 527**	**27 712 317**	**2 216 985**	**-1 105 732**	**-88 459**
مخاطر السوق	**13 044 607**	**1 043 569**	**15 500 525**	**1 240 042**	**-2 455 918**	**-196 473**
مخاطر التشغيل	**39 615 902**	**3 169 272**	**38 203 057**	**3 056 245**	**1 412 845**	**113 028**
المجموع	**401 612 531**	**32 129 002**	**395 392 046**	**31 631 364**	**6 220 485**	**497 639**

1- مخاطر الائتمان

يتم حساب مبلغ مخاطر الائتمان من خلال جداء الأصول وخارج الحصيلة ومعامل الترجيح المنصوص عليه في المواد من 11 إلى 18 ومن 45 إلى 47 من المنشور عدد 16/G/2006. وترتبط مخاطر الائتمان أساسا بطبيعة الالتزام والطرف المقابل.

ويتم حساب المخاطر المرجحة انطلاقا من التعرض الصافي المخفف بضمانات أو كفالات ومرجح بواسطة نسبة الترجيح أو معامل تخفيف المخاطر. كما يتم ترجيح التعهدات خارج الحصيلة عبر عامل تحويل مخاطر الائتمان CCF.

• توزيع مخاطر الائتمان حسب الفئات

يعرض الجدول التالي توزيع التعرضات الصافية والمرجحة لمخاطر الائتمان في مختلف الفئات حسب طبيعة التعهدات : حصيلة أو خارج حصيلة.

(بآلاف الدراهم)

	التعرضات قبل ARC [6]		التعرضات المرجحة بعد ARC	
	الحصيلة	خارج الحصيلة [7]	الحصيلة	خارج الحصيلة [7]
السيادية	44 358 199	12 147 108	17 486 108	3 014 711
المؤسسات	27 018 175	1	72 193	
مؤسسات الائتمان والمندرجة في حكمها	21 564 705	6 512 207	12 925 401	1 693 803
المقاولات الزبونة	200 701 138	122 234 117	186 215 142	46 380 877
زبناء التجزئة	95 361 419	973 211	52 579 918	309 204
المجموع	**389 003 637**	**141 866 645**	**269 278 763**	**51 398 594**

• توزيع مخاطر ائتمان الحصيلة حسب أقطاب النشاط

يبين الرسم البياني أدناه توزيع التعرضات الصافية والمرجحة لمخاطر ائتمان الحصيلة للمجموعة حسب أقطاب النشاط.

توزيع مخاطر ائتمان الحصيلة حسب أقطاب النشاط

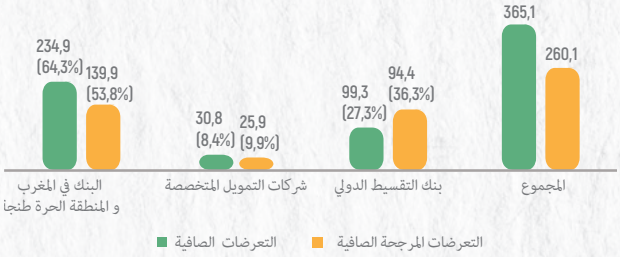

• التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع مخاطر الائتمان المرجحة للحصيلة حسب الموقع الجغرافي لدولة الطرف المقابل صاحب مخاطرة التخلف عن الأداء، مع الإشارة إلى أنه طبقا للقوانين التنظيمية لبنك المغرب، في حالة تصنيف الدولة أقل حصريا من B- (حالة مالي وموريتانيا والطوغو) يتم ترجيح المخاطر السيادية و للشركات بنسبة

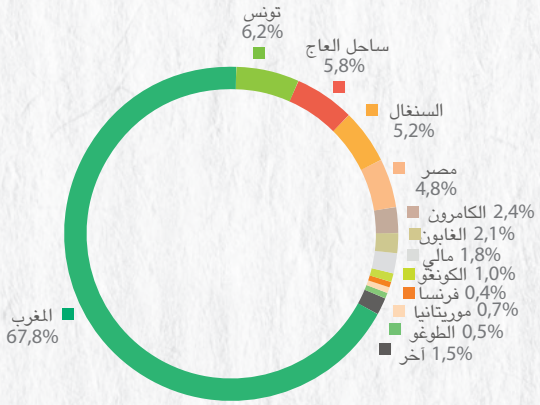

3- تحتسب على أساس 8% من الأصول المرجحة
4- مخاطر ائتمان ناتجة عن عمليات السوق واستثمارات وتسويات.
5- أصول ثابتة ملموسة، أصول متنوعة أخرى و سندات المشاركة غير مخصومة من حقوق المساهمين

6- تخفيف مخاطر الائتمان : تقنيات تستخدم من طرف المؤسسات قصد التقليص من تعرضاتها للمخاطر تجاه الأطراف المقابلة
7- خارج الحصيلة مشكل من تعهدات التمويل وتعهدات الضمان

2- مخاطر الطرف المقابل

تعرض عمليات السوق (التي تتضمن المخاطر الثنائية) البنك لمخاطر تخلف الزبناء عن الأداء. ويرتبط مبلغ المخاطر أيضا بمعايير السوق التي قد تؤثر على القيمة الافتراضية المستقبلية للمعاملات المعنية.

توزيع التعرضات الصافية والمرجحة برسم مخاطر الطرف المقابل حسب الفئات الاحترازية.

إلى غاية متم دجنبر 2019، بلغت التعرضات الصافية للمجموعة برسم مخاطر الطرف المقابل على عمليات التقويت المؤقتة و المنتجات المشتقة 29 841 075 ألف درهم، أي بانخفاض نسبته 26% مقارنة مع يونيو 2019. وبلغت التعرضات المرجحة من جهتها 1 668 081 ألف درهم مرتفعة بنسبة 78%، مقارنة مع يونيو 2019.

(بآلاف الدراهم)

	دجنبر 2019		يونيو 2019	
	التعرضات	التعرضات المرجحة	التعرضات	التعرضات المرجحة
السيادية	26 112 147	-	33 517 783	-
مؤسسات الائتمان والمندرجة في حكمها	1 453 624	206 245	278 241	107 881
المقاولات	2 275 304	1 461 835	6 390 028	830 727
المجموع	**29 841 075**	**1 668 081**	**40 186 052**	**938 608**

3- مخاطر السوق

طبقا للمادة 48 من المنشور رقم G/2006/26 لبنك المغرب، يتم تعريف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسائر (الاجتماعية) المترتبة عن تغيرات أسعار السوق وتتضمن:

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المندرجة في محفظة التداول؛
- مخاطر الصرف والمخاطر المتعلقة بالإيرادات الأساسية المستحقة بالنسبة لكافة عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة غير تلك المندرجة في محفظة التداول؛

تصف المادة 54 من المنشور رقم G/2006/26 بتفصيل طرق الحساب التي توصي بها هيئة التنظيم بالنسبة لكافة فئات مخاطر السوق.

منذ دخول التدابير الاحترازية المتعلقة بالبنوك التشاركية حيز التنفيذ، باتت مخاطر السوق تتضمن مخاطر المخزونات التالية :

مخاطر نسبة الفائدة

يهم حساب مخاطر نسبة الفائدة منتجات نسب الفائدة التي تشكل جزءا من محفظة التداول. وهو مجموع المخاطر العامة للنسب والمخاطر الخاصة للنسب.

ويتم حساب المتطلبات من حقوق المساهمين برسم مخاطر نسب الفائدة العامة وفق طريقة الاستحقاق. ويتم حساب المخاطر الخاصة انطلاقا من الوضعية الصافية ويرتبط ترجيحها بطبيعة المصدر للسند والأجل وفق المعايير المحددة في النشرة التقنية المتعلقة بالمنشور G/2006/26 (أنظر المادة 54، الجزء ا، الفقرة A) من النشرة النشرة التقنية المتعلقة بالمنشور G/2006/26).

مخاطر على سندات الملكية

يهم حساب المخاطر على سندات الملكية: الوضعيات على الأسهم والخيارات على الأسهم والخيارات المستقبلية على الأسهم والخيارات على المؤشرات والمنتجات المشتقة الأخرى على الأسهم أو المؤشرات. ويساوي مجموع المخاطر العامة على سندات الملكية و المخاطر الخاصة على سندات الملكية.

ويتم حساب المتطلبات من حقوق المساهمين برسم المخاطر العامة (أنظر المادة 54، الجزء II، الفقرة B من النشرة التقنية المتعلقة بالمنشور G/2006/26) على سندات الملكية تمثل 8% من الوضعية الصافية العامة.

مخاطر الصرف

يتم حساب المتطلبات من حقوق المساهمين برسم مخاطر الصرف عندما تتجاوز الوضعية الصافية العامة 2% من الرساميل الأساسية. وتوافق الوضعية الصافية العامة الوضعية الأقوى بين مجموع الوضعيات القصيرة والوضعيات الطويلة بالنسبة لنفس العملة.

مخاطر حول المخزونات

يهم حساب المخاطر حول المخزونات الأصول المملوكة من طرف البنك التشاركي بغية إعادة بيعها أو استئجارها من خلال عقدي مرابحة أو إجارة تواليا.

ويتم حساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم المخاطر حول المخزونات تبعا للطريقة المسماة الطريقة المبسطة (أنظر المادة 56 من الجزء الخامس للدورية رقم W/2018/9 المتعلقة بمتطلبات الأموال الذاتية للبنوك التشاركية حسب الطريقة المعيارية) التي تعتمد 15% من قيمة الأصل المملوك في المخزون.

ويتم حساب المخاطر الخاصة انطلاقا من الوضعية العامة من خلال تطبيق الترجيحات التي حددها السلطات المنظمة تبعا لطبيعة الأصول.

المتطلبات من حقوق المساهمين الخاصة بمخاطر السوق

(بآلاف الدراهم)

الحصيلة	دجنبر 2019	يونيو 2019
مخاطر النسب	**970 127**	**1 075 851**
المخاطر الخاصة للنسب	300 248	277 294
المخاطر العامة للنسب	669 878	798 557
مخاطر على سندات الملكية	**32 542**	**17 847**
مخاطر الصرف	**0[8]**	**146 344**
مخاطر المخزون	**40 899**	**-**
المخاطر على المنتوجات الأساسية	**-**	**-**
المجموع	**1 043 569**	**1 240 042**

(8) تعتبر المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر الصرف منعدمة لأن وضعية الصرف أقل من 2% من الأموال الذاتية الأساسية.

4- مخاطر التشغيل

يتم حساب مخاطر التشغيل من خلال صافي مجموع الإيرادات المصرفية السنوية للثلاث سنوات المالية الأخيرة باستعمال طريقة المؤشرات الأساسية. وتبلغ المتطلبات من حقوق المساهمين 15% x متوسط صافي مجموع

الإيرادات المصرفية للثلاث سنوات المالية الأخيرة.

المتطلبات من حقوق المساهمين الخاصة بمخاطر التشغيل حسب أقطاب النشاط.

(بآلاف الدراهم)

المتطلبات من حقوق المساهمين	البنك في المغرب وأوروبا والمنطقة الحرة	شركات التمويل المتخصصة	بنك التقسيط الدولي	المجموع
دجنبر 2019	3 056 245	1 085 711	354 967	1 615 567
يونيو 2019	3 169 272	1 145 805	361 531	1 661 936

5- تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان

يتم أخذ تقنيات التقليص من مخاطر الائتمان بعين الاعتبار طبقا لتنظيمات بازل II. ويتم تقييم أثرها خصوصا في ظل ظرفية التباطؤ الاقتصادي.

ويتم التمييز بين فئتين كبيرتين: الضمانات الشخصية من جهة والضمانات الفعلية من جهة أخرى.

- توافق الضمانة الشخصية الالتزام الذي يأخذه الغير بالحلول محل المدين الأولي في حالة تخلف هذا الأخير عن الأداء. ويتم تعميمها لتشمل تأمينات القروض ومشتقات القروض.
- الضمانة الفعلية هي عنصر مادي من الأصول يتم تشكيله لفائدة البنك لضمان تنفيذ الالتزامات المالية للمدين في تاريخها.
- وهكذا كما هو مبين أدناه، يمكن التخفيف من التعرض إلى المخاطر عبر ضمانة أو كفالة حسب المعايير التي تحددها السلطات التنظيمية.

ضمانات شخصية	ضمانات فعلية
كفالة تضامنية، تأمين، مشتقات القروض	الرهن النقدي، رهن السندات، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.. الرهن العقاري.
القوانين التنظيمية لبنك المغرب حسب المقاربة المعيارية	
معايير الاستيفاء	

استيفاء تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان

تصرح مجموعة التجاريوفا بنك بنسبة ملاءتها وفق المقاربة المعيارية التي تحد استيفاء تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على عكس مقاربات المؤشرات الأساسية.

فبالنسبة لنطاق الاتفاق من حيث المقاربة المعيارية :

- يتم أخذ الضمانات الشخصية بعين الاعتبار مع مراعاة استيفائها من خلال ترجيح يوافق ذلك الذي يقدمه الضامن على الجزء المضمون من المخاطر مع مراعاة عدم التماثل في العملة والمدة.
- بينما تأتي الضمانات الفعلية (مثل الرهن النقدي ورهن السندات) بدورها لتقلص من التعرض للمخاطر بعد مراعاتها عند الاقتضاء للتماثل في العملة والمدة.
- الضمانات الفعلية (مثل الرهن القاري) التي تستوفي الشروط الكفيلة بتطبيق ترجيح أفضل على الدين التي تغطيه.

وفيما يلي مقارنة بين الضمانات المستوفية للشروط حسب طريقتين، المعيارية و المتقدمة :

	المقاربة المعيارية	المقاربة المتقدمة IRBF	المقاربة المتقدمة IRBA
الضمانات المالية			
• السبولات/ الوديعة لأجل / الذهب	√	√	√
• سندات الدين			
مقترض سيادي بتصنيف أكبر من أو يساوي BB-	√	√	√
مصدرون آخرون بتصنيف أكبر من أو يساوي BBB-	√	√	√
آخرون (ليس لهم تصنيف خارجي لكنهم ضمن نماذج التصنيف الداخلي)	X	X	√
• الأسهم			
المؤشر الرئيسي	√	√	√
بورصة معتمدة	√	√	√
أخرى	X	X	√
• هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وصناديق الاستثمار	√	√	√
الضمانات الفعلية			
• الرهن المتعلق بسلف عقاري للأفراد	√	√	√
• الرهن المتعلق بقرض إيجاري ذي استعمال مهني	√	√	√
• ضمانات عقارية أخرى شريطة : - وجود سوق سائل لتفويت الضمانة - وجود سعر في السوق يطبق على الضمانة	X	√	√
الضمانات الشخصية			
• مقترضون سياديون وبنوك و هيئات أخرى بتصنيف أكبر من أو يساوي A-	√	√	√
• هيئات أخرى بتصنيف أقل من A-	X	X	√
• هيئات غير مصنفة	X	X	√
مشتقات القروض			
• مقترضون سياديون، BMD، ومؤسسات مالية أو هيئات أخرى بتصنيف أكبر من أو يساوي A-	√	√	√
• هيئات أخرى	X	√	√

مبالغ ARC

فيما يلي الضمانات المالية إلى غاية متم سنة 2019 وكذا المبالغ اللازمة لتغطية مخاطر الائتمان مع مراعاة حساب المخاطر المرجحة وفق المقاربة المعيارية إلى غاية متم سنة 2019.

(بآلاف الدراهم)

	دجنبر 2019
كفالات وضمانات	**190 864 593**
كفالات	15 708 600
ضمانات فعلية ومالية[9]	175 155 993
كفالات وضمانات مستوفية للمقاربة المعيارية	**108 730 966**
كفالات	15 708 600
ضمانات فعلية ومالية	93 022 366
رهن على قرض عقاري لاستعمال السكن	59 710 527
رهن على قرض إيجاري عقاري لاستعمال تجاري	6 359 627
أخرى	26 952 212

9- ضمانات فعلية على مستوى البنك بالمغرب

III. عناصر لإدلاء الشركات التابعة المهمة بمعلومات على أساس فردي

1) الإطار التنظيمي

يلزم التجاري وفا بنك بمراعاة المتطلبات من حقوق المساهمين على نطاق حسابات الشركة والتي يتم حسابها وفق نفس القواعد الاحترازية التي يطلبها بنك المغرب على أساس موطد.

وتقوم كافة الشركات التابعة المكونة من مؤسسات ائتمان بالمغرب : وفاباي، وفاسلف، التجاري فاكتورينغ، وبنك الصفاء بالتصريح بنسب ملائتها على أساس حسابات الشركة لفائدة بنك المغرب كما تخض للمنشورات التالية :

- المنشور رقم G/2006/25 (المطابق لبازل I) المتعلق بحساب المتطلبات من حقوق المساهمينالتي تخص مخاطر الائتمان.
- المنشور رقم G/2013/14 (المفصل في النشرة التقنية رقم NT 01/ DSB/2014) المتعلق بحساب حقوق المساهمين التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان (المطابق لبازل III).

وفيما يتعلق بتأمين الوفاء، فتخضع للقوانين التنظيمية لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتقوم الشركات البنكية التابعة لمجموعة التجاري وفا بنك على الصعيد الدولي بحساب المتطلبات من حقوق المساهمين حسب المعيار الاحترازي المحلي في دول الاستقبال التي تتماشى ومعيار بازل I في إفريقيا (تونس، موريتانيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول شرق إفريقيا) ومع معيار بازل III في أوروبا.

لائحة السلطات التنظيمية للشركات التابعة للتجاري وفا بنك على الصعيد الدولي

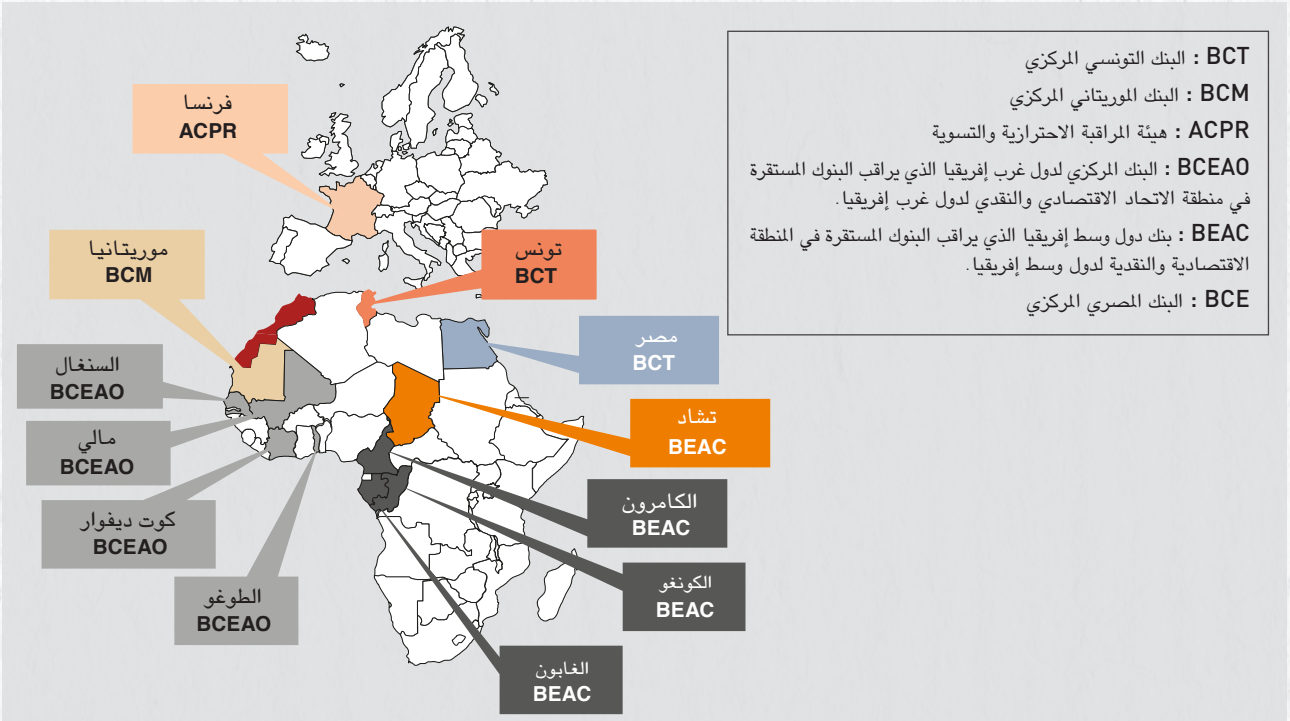

2- نسبة أهم الشركات التابعة

فيما يلي معلومات متعلقة بملاءة الشركات التابعة للمجموعة ويوافق نطاق المقر الرئيسي الجاري المرفوع من طرف هذا الأخير.

الهيئات	مؤسسة التقنين	الحد الأدنى اللازم	العملة	الأموال الذاتية التنظيمية (بالآلاف)	المخاطر المرجحة (بالآلاف)	النسبة العامة
التجاري وفا بنك	بنك المغرب	12,00%	MAD	38 869 809	264 448 648	14,70%
وفا سلف	بنك المغرب	12,00%	MAD	1 746 431	12 678 543	13,77%
وفا باي	بنك المغرب	12,00%	MAD	1 209 388	9 377 738	12,90%
وفا إموبليي	بنك المغرب	12,00%	MAD	57 532	345 252	16,66%
التجاري فاكتورينغ	بنك المغرب	12,00%	MAD	275 872	1 810 042	15,24%
التجاري بنك تونس	البنك المركزي التونسي	10,00%	TND	761 979	6 193 938	12,30%
التجاري وفا بنك مصر	البنك المركزي المصري	12,50%	EGP	4 360 000	26 248 000	16,61%
التجاري وفا بنك أوروبا	هيئة المراقبة الإحترازية والتسوية	12,50%	EURO	42 170	299 123	14,10%
الإتحاد الغابوني للبنك	بنك دول وسط إفريقيا	10,50%	FCFA	32 201 000	209 717 550	15,35%
الشركة الإيفوارية للبنك	الشركة البنكية لغرب إفريقيا	10,37%	FCFA	103 110 502	860 699 998	11,98%

الشركة التابعة	مؤسسة التقنين	الهامش	الحد الأدنى لهامش الملاءة	النسبة
تأمين الوفاء	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	7 076 503	2 258 178	313%

سعر الصرف : EGP (0,5979) EUR (10,8956) FCFA (0,01641) TND (3,4221).

IV- التوجيه الداخلي لرأس المال

1- تدبير رأس المال

أضحى استباق الاحتياجات من رأس المال خلال السنوات الأخيرة، عنصرا أساسيا ضمن التخطيط الاستراتيجي لمجموعة التجاري وفا بنك خصوصا وأن بنك المغرب اعتمد تدابير بازل II في 2006 ومنذ ذلك والسياق التنظيمي في تطور مستمر. وتجسد ذلك باحتياجات متزايدة من الأموال الذاتية.

وهكذا، يتم تجسيد هذه الموارد المكلفة وكل العوامل المرتبطة بها بدعم من سياسة « تدبير رأس المال » للمجموعة. وتهدف هذه الأخيرة لضمان ملاءة المجموعة والشركات التابعة له بشكل دائم وتلبية المتطلبات الاحترازية على مستوى موطد ومحلي (احترام القواعد الاحترازية للسلطات التنظيمية المحلية) مع تحسين مردود المساهمين الذين يدبرون الرأسمال اللازم.

فضلا عن الإطار التنظيمي، تتسع سياسة « تدبير رأس المال » لتشمل تتبع الاستثمارات ومردوديتها (حساب نسبة المردودية الداخلية، توقع أرباح الأسهم، الخروج من الاستثمار، كفاية التصميم الجبائي...) مما يضمن تخصيصا مثاليا للرأسمال في جميع الأنشطة واستباق الاحتياجات من رأس المال تبعا للطموحات الاستراتيجية والتطور التنظيمي.

أهداف سياسة « تدبير رأس المال »

2- الحكامة

تنعقد لجنة رأس المال مرتين في السنة وتتكون من أعضاء لجنة الإدارة العامة وسؤولين عن الأقطاب المهنية ومديرية المخاطر والمديرية المالية. ويعتبر الكاتب العام للجنة تدبير رأس المال هو المسؤول عن هيئة « التدبير المال وتدبير رأس المال ». وتتمثل المهام الرئيسية للجنة تدبير رأس المال في :

- تحديد سياسة « تدبير رأس المال » والتعديلات اللازمة حسب تطور السياق (السوق والمنافسة، القوانين التنظيمية، نسب الفائدة، تكلفة رأس المال...)
- استباق احتياجات المجموعة والشركات التابعة البنكية ومؤسسات الائتمان من رأس المال في أفق 18 شهرا
- تحليل تخصيص راس المال حسب الأقطاب والمهن
- اتخاذ القرارات بشأن المواضيع التي لها تأثير على رأس المال (جميع هيئات المجموعة)

وبصفة عامة، دعم جميع العمليات أو المبادرات التي تسمح بتوجيه وتدبير جيد لرأس المال.

3- اختبارات الضغط التنظيمية

يتم تبليغ نتائج اختبارات الضغط التنظيمية (تعليمات بنك المغرب رقم 01/ DSB/2012) بشكل نصف سنوي للسلطات التنظيمية. ومع متم سنة 2018، كانت جميع النسب بعد الأزمة المتعلقة بحقوق المساهمين للدعامة الأولى وعلى مجموع حقوق المساهمين لمجموعة التجاري وفا بنك أكبر من الحدود الدنيا التنظيمية.

وكانت سناريوهات الضغط واختبارات الضغط التنظيمية إلى غاية متم 2019 كما يلي :

- مخاطر الائتمان : تحويل من 10% إلى 15% من الديون تمثل مخاطر مرتفعة على مجموع المحفظة ثم حسب قطاع النشاط
- مخاطر التركيز : تخلف أهم الزبناء عن الأداء

مخاطر السوق

- انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو
- تحول منحنى النسب
- ارتفاع النسب
- انخفاض أسعار الأسهم
- انخفاض قيمة التصفية لمختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (السندات والنقدية...)

- مخاطر الدول

- اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي.
- اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين المستقرين في الدول التي يواجه فيها البنك تعرضا مهما للمخاطر.

V- حكامة المقاولة

يراعي نظام الحكامة الذي وضعته المجموعة المبادئ العامة لحكامة المقاولة. ويتكون هذا النظام من خمسة أجهزة للمراقبة والتدبير، تنبثق عن مجلس إدارة التجاري وفا بنك.

مجلس الإدارة

يتشكل مجلس الإدارة من مجموعة من الأشخاص المعنويين والذاتيين (متصرفون)، يعهد لهم بتسيير البنك. يتم تعيين المجلس من طرف الجمعية العامة للمساهمين. ويتكون المجلس من عدة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس وكاتبه. ويعين كل شخص معنوي بصفته عضوا في مجلس الإدارة شخصا ذاتيا لتمثيله.

ويحدد النظام الأساسي للبنك تنظيم مجلس الإدارة وتسييره وصلاحياته التي تخضع للقانون المغربي.

1) لجنة الإدارة العامة

تضم لجنة الإدارة العامة المسؤولين عن مختلف أقطاب البنك ويترأسها الرئيس المدير العام. وتضمن هذا اللجنة التي تنعقد بشكل أسبوعي مهمة قيادة المنجزات وتحرص على تنفيذ الاستراتيجية كما صادق عليها مجلس الإدارة.

الأعضاء	المهام	تاريخ استلام المهام
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام	2007
السيد عمر بونجوع	مدير عام منتدب	2004
السيد إسماعيل الدويري	مدير عام منتدب	2008
السيد طلال البلاج	مدير عام منتدب	2014
السيد حسن البدراوي	مدير عام منتدب	2020
السيد يوسف رويسي	مدير عام منتدب	2020

2- لجنة التنسيق والتكامل

تعتبر لجنة تحت رئاسة الرئيس المدير العام أو على الأقل مديرين عامين منتدبين، تعتبر لجنة التنسيق والتكامل جهازا للتبادل ومشاركة المعلومات. وتضمن اللجنة أساسا : التنسيق العام بين مختلف برامج المجموعة مع التركيز بالأخص على دراسة المؤشرات الأساسية للأداء؛ معاينة التوجهات الاستراتيجية الكبرى والسياسة العامة للمجموعة علاوة على القرارات والأولويات المحددة في الأجهزة المختصة ؛ اتخاذ القرارات الوظيفية والتشغيلية للحفاظ على الأهداف وبلوغ أقصى النتائج. وتتشكل لجنة التنسيق والتكامل التي تجتمع وفق وتيرة شهرية من أعضاء اللجنة التنفيذية ومسؤولي أهم مجالات النشاط.

وتتولى لجنة القروض الكبرى للمجموعة التي تجتمع بناء على دعوة من الرئيس المدير العام البت في التزامات وعمليات التحصيل التي تتجاوز عتبة معينة على صعيد المجموعة قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة. ويترأس هذه اللجنة الرئيس المدير العام. وتتكون من 4 أعضاء (من ضمنهم الرئيس المدير العام) المعينين من ضمن أعضاء المجلس. وتجتمع لجنة القروض الكبرى على الأقل مرة واحدة شهريا ويمكن استدعاؤها في كل حين بمبادرة من الرئيس عندما يرى ذلك ضروريا أو عندما تكتسي العملية أو المعاملة طابعا مستعجلا أو عندما تقتضي ذلك مستجدات البنك.

الإسم	المهام
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام
السيد عمر بونجوع	مدير عام عن بنك التقسيط بالمغرب و أوروبا
السيد إسماعيل الدويري	مدير عام – قطب بنك التقسيط على الصعيد الدولي وشركات التمويل المتخصصة
السيد طلال البلاج	مدير عام – الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة
السيد يوسف رويسي	مدير عام – قطب الأسواق المصرفية للشركات و حلول المستثمرين
السيد حسن البدراوي	مدير عام – مكلف بمديرية التحويل والتكنولوجيا والابتكار والعمليات
السيد سعد بنوحود	مدير عام مساعد – مسؤول عن جهة الرباط، سلا، القنيطرة
السيد حسن برطال	مدير عام مساعد – مسؤول عن شبكة المغرب
السيد عثمان بودهيمي	مدير تنفيذي – مسؤول عن جهة سوس ماسة وصحراء
السيد طارق برنوصي	مدير تنفيذي – مسؤول عن جهة الشرقية
السيد رضوان العلج	مدير تنفيذي – مسؤول عن جهة الدار البيضاء، سطات
السيد خالد الخلفي	مدير تنفيذي – مسؤول عن جهة فاس، مكناس
السيد رشيد مكان	مدير تنفيذي – مسؤول عن جهة طنجة، تطوان، الحسيمة
السيد جمال أحيزون	مدير عام مساعد – مكلف بقطب بنك التقسيط بافريقيا الغربية و افريقيا الوسطى
السيد معاوية الصقلي	مدير عام مساعد – مكلف بشركات التمويل المتخصصة
السيدة وفاء كسوس	مديرة عامة مساعدة – مكلفة باللوجيستيك والمشتريات للمجموعة
السيدة ياسمين ابودرار	مديرة تنفيذية – مكلفة بالاستراتيجية والتنمية للمجموعة
السيد جلال برادي	مدير تنفيذي – مكلف بنك الخواص
السيد يونس بلعابد	مدير تنفيذي – مكلف بالتدقيق العام للمجموعة
السيدة سلوى بن محرز	مديرة تنفيذية – مكلفة بالتواصل لدى المجموعة
السيدة بشرى بوسرغين	مديرة تنفيذية – مكلفة بقسم مطابقة المجموعة
السيد رشيد البوزيدي	مدير تنفيذي – مكلف بالدعامات ووسائل قطب بنك التقسيط
السيد إسماعيل الفيلالي	مدير تنفيذي – مكلف بالخدمات وإنجاز العمليات للمجموعة
السيد رشيد كثاني	مدير تنفيذي – مكلف بمالية المجموعة
السيدة مليكة اليونسي	مديرة تنفيذية – مكلفة بالاستشارة القانونية لدى المجموعة
السيد كريم إدريسي قيطوني	مدير تنفيذي – مكلف بسوق المقاولات
السيد رضى حمدون	مدير تنفيذي – مكلف بقطب بنك التقسيط بافريقيا الشمالية
السيد إدريس المغراوي	مدير تنفيذي – مكلف بسوق الخواص والمهنيين
السيدة سومية الغزيوي	مديرة تنفيذية – مكلفة بالنظم المعلوميات للمجموعة

3) اللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة

اللجنة الاستراتيجية

تسهر هذه اللجنة التي يترأسها الرئيس المدير العام على تتبع المنجزات والمشاريع الاستراتيجية للمجموعة. وتنعقد هذه اللجنة 8 مرات كل عام.

الأعضاء	المهام
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك
السيد حسن الورياغلي	متصرف – ممثل الشركة الوطنية للاستثمار
السيد عبد المجيد الطزلاوي	متصرف
السيد جوزي ريج	متصرف

السيد أيمن الطود	متصرف
غير دائمون	
السيد عمر بونجوع	مدير عام بنك التقسيط بالمغرب و أوروبا
السيد إسماعيل الدويري	مدير عام - قطب بنك التقسيط على الصعيد الدولي وشركات التمويل المتخصصة
السيد طلال البلاج	مدير عام – الإدارة الشاملة للمخاطر المجموعة
السيد يوسف رويسي	مدير عام قطب الأسواق المصرفية للشركات و حلول المستثمرين
لسيد حسن البدراوي	مدير عام - مكلف بمديرية التحويل والتكنولوجيا والابتكار والعمليات

لجنة التدقيق والحسابات المجموعة

تدرس لجنة التدقيق والحسابات المجموعة سياسة التحكم في المخاطر وبرنامج تدخل مندوبي الحسابات وتتأكد من فعالية مراقبة المخاطر وخدمات الافتحاص الداخلي والخارجي. وتنعقد هذه اللجنة 4 مرات كل عام

الأعضاء	المهام
السيد عابد اليعقوبي سوسان	متصرف
السيد جوزي ريج	متصرف
السيد ألدو أولسيز سانتونجا	متصرف مستقل
السيد عبد المجيد الطازلاوي	متصرف
السيد أيمن الطود	متصرف
غير دائمون	
السيد طلال البلاج	مدير عام – الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة
السيد يونس بلعابد	مدير تنفيذي – مكلف بالتدقيق العام للمجموعة
السيدة بشرى بوسرغين	مديرة تنفيذية – مكلفة بقسم مطابقة المجموعة
السيد رشيد الكتاني	مدير تنفيذي - مالية المجموعة

لجنة المخاطر المجموعة

تجتمع لجنة المخاطر المجموعة بناء على دعوة من الرئيس المدير العام لدراسة واتخاذ قرارات بشأن التعهدات والاستثمارات التي تتجاوز عتبة معينة.

الأعضاء	المهام
السيد عبد المجيد الطزلاوي	رئيس اللجنة
السيد جوزي ريج	متصرف
ليونل زينسو	متصرف
السيد أيمن الطود	متصرف
غير دائمون	
السيد طلال البلاج	مدير عام – الإدارة الشاملة للمخاطرالمجموعة
السيد يونس بالعابد	مدير تنفيذي - التدقيق العام للمجموعة
السيدة بشرى بوسرغين	مديرة تنفيذية – مكلفة بقسم مطابقة المجموعة

لجنة الحكامة والتعيينات والمكافآت للمجموعة

تعرض لجنة الحكامة والتعيينات والمكافآت للمجموعة على المجلس المقترحات المتعلقة بتدابير الحكامة وتعيينات ومكافآت أعضاء المجلس وأهم المسيرين التنفيذيين للمجموعة. تجتمع لجنة الحكامة والتعيينات والمكافآت للمجموعة مرتين في السنة ومتى رأت ذلك ضروريا بناء على دعوة من الرئيس.

الأعضاء	المهام
السيد محمد منير المجيدي	متصرف-ممثل سيجر
السيد حسن الورياغلي	متصرف-

اللجنة الفرعية الثانية تتضمن الأعضاء التالية :

الأعضاء	المهام
السيد محمد منير المجيدي	متصرف-ممثل سيجر
السيد حسن الورياغلي	متصرف-
السيد جوزي ريج	متصرف
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك
السيد عبد المجيد الطازلاوي	متصرف

اللجنة الفرعية الثالثة تتضمن الأعضاء التالية :

الأعضاء	المهام
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك
السيد حسن الورياغلي	متصرف
السيد جوزي ريج	متصرف
السيد عبد المجيد الطازلاوي	متصرف

لجنة الائتمان الكبرى للمجموعة

لجنة الائتمان الكبرى للمجموعة ، التي تجتمع اثر دعوة من المديرالعام ، هي المسؤولة للحكم على الاتزامات وعمليات الانتعاش فوق عتبة معينة وذلك قبل مصادقة مجلس الإدارة عليها.

ويترأس لجنة الائتمان الكبرى للمجموعة الرئيس المدير العام. تتكون من 4 أعضاء (بما في ذلك المدير العام) ، معينين من بين أعضاء المجلس. لجنة الائتمان الكبرى للمجموعة تجتمع مرة واحدة في الشهر على الأقل ويمكن عقدها في أي وقت بمبادرة من المدير العام عندما يراه ضروريا .

الأعضاء	المهام
السيد محمد الكتاني	الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك
السيد أيمن طود	متصرف
السيد حسن الورياغل	متصرف
السيد جوزي ريج	متصرف
غير دائمون	
السيد إسماعيل الدويري	مدير عام - قطب بنك التقسيط على الصعيد الدولي وشركات التمويل المتخصصة
السيد طلال البلاج	مدير عام - الإدارة الشاملة للمخاطر للمجموعة

الحسابات الموطدة

تقرير التدقيق
الخاص بالبيانات
المالية الموطدة

Deloitte.
Deloitte Audit
288, Bd Zerktouni
Casablanca - Maroc

EY
Building a better working world
37, Bd Abdellatif Ben Kaddour
20 050 Casablanca - Maroc

هذه ترجمة حرة إلى اللغة العربية لتقرير مدقق الحسابات الذي وقع وحرر باللغة الفرنسية وقد تم توفيره فقط لفائدة المستعملين الذين يتكلمون اللغة العربية.
ويجب قراءة هذا التقرير وتفسيره وفقا للقانون المغربي والمعايير المهنية لتدقيق الحسابات.

مجموعة التجاريوفا بنك

تقرير التدقيق الخاص بالبيانات المالية الموطدة

برسم السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموطدة، رفقته، للتجاري وفابنك والشركات التابعة له، والمتضمنة للحصيلة في 31 دجنبر 2019 وحساب النتيجة وبيان النتيجة العامة وبيان تغيرات الرساميل الذاتية وجدول تدفقات الخزينة بالنسبة للسنة المالية المنتهية في هذا التاريخ، علاوة على مذكرات تتضمن ملخصا لأهم طرق المحاسبة والمذكرات التوضيحية الأخرى. وأسفرت هذه البيانات المالية على رساميل ذاتية موطدة بقيمة 53 925 039 ألف درهم، بما فيها ربحا صافيا موطدا قدره 6 951 093 ألف درهم. تم إعداد هذه البيانات في سياق متطور للأزمة الصحية لوباء Covid-19 بناءً على المعلومات المتاحة في ذلك التاريخ.

مسؤولية الإدارة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم هذه البيانات المالية طبقا لمراجع بنك المغرب التي تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم إصداراها من طرف مجلس المحاسبة الدولي باستثناء تطبيق مقتضيات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية على أنشطة المجموعة والمؤجلة إلى غاية دخول المعيار الدولي 17 لإعداد التقارير المالية حيز التنفيذ وتشمل هذه المسؤولية تصور ووضع وتتبع إجراءات المراقبة الداخلية المتعلقة بإعداد وتقديم البيانات المالية التي لا تتضمن أية اختلالات ملحوظة، سواء ناجمة عن عمليات غش أو أخطاء، وكذا تحديد التوقعات المحاسبية بشكل معقول وبالنظر لمختلف الظروف.

مسؤولية المدققين

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن رأينا حول هذه البيانات بناء على عملية التدقيق التي أجريناها وفق المعايير المهنية بالمغرب. وتستلزم هذه المعايير تقيدنا بأخلاقيات المهنة والتخطيط لعملية التدقيق وإنجازها بشكل يعطي ضمانا معقولا بأن هذه البيانات المالية لا تتضمن اختلالات ملحوظة.

كما يقتضي التدقيق تنفيذ عدة مساطر من أجل جمع عناصر إثباتية تتعلق بالمبالغ والمعلومات المقدمة في القوائم التركيبية. ويبقى اختيار المساطر خاضعا لقرار المدقق، كما هو الشأن بالنسبة لتقييم المخاطر المتعلقة باشتمال هذه البيانات المالية على اختلالات ملحوظة. وبإجراء تقييمات المخاطر المذكورة، يأخذ المدقق بعين الاعتبار المراقبة الداخلية الجاري بها العمل في الهيئة المتعلقة بإعداد وتقديم البيانات المالية بغية تحديد المساطر المناسبة للتدقيق، ولا يكمن الهدف من ذلك في إصدار رأي حول نجاعة هذا التدقيق.

يتضمن التدقيق كذلك تقييم الطابع المناسب لطرق المحاسبة المعتمدة والطابع المعقول للتوقعات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذا تقييم عرض كافة هذه البيانات المالية.

ونرى بأن العناصر الإثباتية المحصلة هي كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

رأينا حول القوائم التركيبية

حسب رأينا، فالبيانات المالية الموطدة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه تعطي، في كل جوانبها الملحوظة، صورة صادقة للوضعية المالية والمجموع المكون من الهيئات المدرجة في نطاق التوطيد إلى غاية 31 دجنبر 2019، طبقا لمراجع بنك المغرب التي تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم إصداراها من طرف مجلس المحاسبة الدولي باستثناء تطبيق مقتضيات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية على أنشطة المجموعة والمؤجلة إلى غاية دخول المعيار الدولي 17 لإعداد التقارير المالية حيز التنفيذ.

بدون المس بالخلاصة المعبر عنها أدناه نلفت انتباهكم للمذكرة التي تعرض النتائج المترتبة عن التطبيق الأول للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية.

نقطة أخرى

بالنسبة للأحداث التي وقعت والعناصر المعروفة بعد تاريخ إقفال البيانات المتعلقة بآثار وباء Covid-19، أوضحت لنا الإدارة أنها ستبلغ عنها في اجتماع الجمعية العامة التي تصادق على تقارير الحسابات المالية

الدارالبيضاء في 29 أبريل 2020

مراقبو الحسابات

DELOITTE AUDIT
سكينة بنسودة كرشي
شريك

ERNST & YOUNG
عبد السلام برادة علام
شريك

الحسابات الموطدة

الحسابات الموطدة في 31 دجنبر 2019

1.المعايير و المبادئ المحاسبية المطبقة من طرف مجموعة التجاري وفا بنك

1.1 السياق

تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الحسابات الموطدة لمجموعة التجاري وفا بنك ابتداء من النصف الأول من 2007 مع حصيلة افتتاح ابتداء من فاتح يناير 2006.

في الحسابات الموطدة المقدمة إلى غاية 31 دجنبر 2019، طبقت مجموعة التجاري وفا بنك معايير ومبادئ مجلس معايير المحاسبة الدولية التي يعتبر تطبيقها إجباريا.

تم حصر الحسابات الموطدة من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 24 فبراير 2020

1.1.1 المعايير الجديدة المطبقة IFRIC 23

في السابع من يونيو 2017 ، قامت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بإصدار التفسير IFRIC 23 المتعلق بمعالجة الوضعيات الجبائية غير المؤكدة في مجال الضريبة على النتيجة. ويطبق هذا التفسير بشكل إجباري على السنوات المالية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2019 ، وينص على خيارين انتقاليين :

- تطبيق كلي استرجاعي، وفق المعيار الدولي الثامن للمحاسبة (بما في ذلك أساسا من خلال إعادة معالجة البيانات المالية المقروضة) ؛

- تطبيق جزئي استرجاعي، من خلال الإدراج المحاسبي لمجموع التأثير عند افتتاح السنة المالية لأول تطبيق في الرساميل الذاتية لافتتاح هذه السنة المالية.

واختارت مجموعة التجاري وفا بنك في إطار وضع تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRIC 23 الطريقة الاسترجاعية الجزئية.

المعيار الدولي السادس عشر لإعداد التقارير المالية : عقود الإيجار

في يناير 2016، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية عن وضع المعيار المحاسبي الدولي 16 المتعلق بعقود الإيجار. ويعوض هذا الأخير المعيار المحاسبي الدولي 17 وجميع التفسيرات المتعلقة بها. ومع دخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019 تم إلغاء التمييز بين " إيجار عادي " و " إيجار تمويلي " . وباتت نفس المعالجة المحاسبية تطبق على عقود الإيجار. ويتم تسجيل الملك المستأجر في أصول الحصيلة تحت مسمى " حق الاستعمال " والالتزام المالي ضمن الخصوم تحت مسمى " دين إيجاري ". وفي حساب النتيجة، يتم إهلاك حق الاستعمال خطيا كما يخضع الدين المالي لإهلاك تدريجي على مدة عقد الإيجار. ويتم تقديم المبادئ المفصلة المطبقة من طرف المجموعة في الفقرة 1.2.5.

ولم يكن لدخول المعايير الأخرى والتعديلات وتفسيرات التطبيق الإجباري حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019 أي تأثير على القوائم التركيبية للسنة المالية 2019.

1.1.2 المعايير الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد.

سيعوض المعيار المحاسبي الدولي 17 " عقود التأمين " الذي تم إصداره في 2017 المعيار الدولي الرابع لإعداد التقارير المالية " عقود التأمين " . وسيدخل حيز التنفيذ بشكل إجباري بالنسبة للسنوات المالية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2022. ولا زال تحليل المعيار وتحديد تأثيراته المحتملة على أنشطة تأمين المجموعة قيد الدراسة.

2.1. المعايير المحاسبية المطبقة

1.2.1. التوطيد :

من المفترض، عند تحديد نطاق للتوطيد، إدماج جميع المنشآت، الأجنبية والوطنية، التي تمارس عليها المجموعة سيطرة حصرية، سيطرة مشتركة أو تأثيرا بارزا.

من بين المنشآت التي تمارس عليها المؤسسة الائتمانية تأثيرا بارزا والتي ينبغي توطيدها، نجد المنشآت الخاصة المؤقتة مهما كان شكلها القانوني والبلد حيث تزاول نشاطها.

ينبغي إدراج منشأة خاصة مؤقتة في عملية التوطيد عندما تخضع في جوهرها لتحكم المؤسسة الائتمانية، و ذلك رغم غياب رابط رأسمالي يجمع بينهما.

المنشأة الخاصة المؤقتة هي بنية قانونية مستقلة، يتم إحداثها خصيصا لتحقيق هدف محدود و جد محدد (مثلا، لاستئجار أو تسنيد أصول مالية).

يتم استثناء منشأة ما من عملية التوطيد إذا :

- كانت خاضعة لسيطرة مؤقتة ؛ أي أنها لم تكن مستملكة أو ممتلكة إلا بهدف تحريرها اللاحق في الاثني عشر شهرا الموالية ؛
- كانت تمثل أصولا ممتلكة بهدف إجراء صفقات و تم إدخالها في الحسابات بالقيمة العادلة مع تغير للقيمة العادلة في حساب الأرباح و الخسائر (قيد محاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية IAS 39).

تحدد طبيعة السيطرة طريقة التوطيد: إدماج كلي بالنسبة للمنشآت تحت السيطرة الحصرية طبقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 « البيانات المالية الموطدة » وطريقة حقوق الملكية بالنسبة للمقاولات الشريكة والمشاريع المشتركة حسب معيار المحاسبة الدولية رقم 28 «مساهمات في المقاولات الشريكة والمشاريع المشتركة».

يتم إدراج شركة تابعة للمجموعة في نطاق التوطيد حتى لو كانت أنشطتها مختلفة عن أنشطة المنشآت الأخرى للمجموعة.

الخيارات التي تعتمدها مجموعة التجاري وفا بنك

تعريف النطاق :

لتحديد الشركات اللازم إدراجها في نطاق التوطيد، يجب مراعاة المعايير التالية:

- على التجاري وفا بنك أن يمتلك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، 20 % على الأقل من حقوق التصويت القائمة و المحتملة.

- إذا تجاوز مجموع ميزانية الشركة التابعة 0,5 % من مجموع الميزانية الموطدة،

- إذا تجاوزت الوضعية الصافية للشركة التابعة 0,5 % من مجموع صافي الوضعية الموطدة،

- إذا تجاوز رقم المعاملات أو العائدات المصرفية للشركة التابعة 0,5 % من العائدات المصرفية الموطدة.

لن يتم إدماج حصص الملكية التي لا تخضع لسيطرة المجموعة ضمن نطاق التوطيد حتى و لو راعت إسهاماتها المعايير المذكورة أعلاه.

استثناء :

ينبغي أن تندمج كل منشأة رغم قلة مساهمتها في نطاق التوطيد إذا امتلكت حصصا في الشركات التابعة التي تستجيب لأحد المعايير المعروضة سابقا.

توطيد المنشآت الخاصة :

يتم توطيد هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة الخاصة طبقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 الذي يشرح توطيد المنشآت الخاصة ولا سيما الصناديق الاستثمارية تحت السيطرة الحصرية.

الاستثناءات من نطاق التوطيد :

يتم استثناء منشأة تحت السيطرة أو تحت تأثير بارز من نطاق التوطيد عندما لا يتم حيازة سنداتها إلا بهدف بيعها لاحقا على أجل قصير و ذلك منذ تاريخ استملاكها.

يتم تقييم هذه السندات بقيمتها العادلة مقابل حساب النتيجة.

يتم استثناء أيضا المساهمات (ما عدا مساهمات الأغلبية) و التي تمتلكها شركة الرأسمال المخاطر من نطاق التوطيد طالما أنها مصنفة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كخيار.

طرق التوطيد :

تحدد تباعا طرق التوطيد حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 « البيانات المالية الموطدة» ومعيار المحاسبة الدولية رقم 28 «مساهمات في المقاولات الشريكة والمشاريع المشتركة». تأتي كنتيجة لطبيعة السيطرة التي تمارسها مجموعة التجاري وفا بنك على المنشآت القابلة للتوطيد، مهما كان نشاطها وسواء كانت تتمتع بالشخصية المعنوية أم لا.

2.2.1. الأصول الثابتة الملموسة

الأصول الثابتة الملموسة هي بطبيعتها ممتلكات دائمة للمقاولة، تقوم باستعمالها بنفسها أو تؤجرها

للغير. و لتقييم أحد الأصول الثابتة الملموسة، ينبغي أن تختار المنشأة بين إحدى الوسيلتين التاليتين: نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم.

نموذج التكلفة :

هو الطريقة المرجعية لكل تقييم يتم بعد التقييد الأصلي لأصل من الأصول الثابتة الملموسة في الحسابات.

تساوي الكلفة الكلفة ناقص المجموع التراكمي لعمليات الإهلاك و المجموع التراكمي لخسائر القيمة.

نموذج إعادة التقييم

بعد قيده في الحسابات كأصل من الأصول، ينبغي أن يتم القيد المحاسبي لأصل ثابت ملموس ما، تخضع قيمته العادلة لتقييم موثوق به، بمبلغ إعادة تقييمه. يتعلق الأمر بقيمته العادلة عند تاريخ إعادة التقييم ناقص المجموع التراكمي لعمليات الإهلاك اللاحقة و المجموع التراكمي للخسائر اللاحقة في قيمته.

تؤثر تقلبات القيمة العادلة للأصول الثابتة على وتيرة إعادة التقييم. عندما تختلف إلى حد كبير القيمة العادلة لأصل، تمت إعادة تقييمه، عن قيمته الدفترية، يصبح من الضروري أن يخضع هذا الأصل مجددا لإعادة التقييم.

قواعد الإهلاك من خلال مكونات الأصول الهامة :

ينبغي قيد كل مكون هام من مكونات الأصل الثابت الملموس محاسبيا على حدة كمكون يتم استهلاكه بطريقة منظمة طيلة مدة عمره الإنتاجي الخاص، بطريقة تعكس وتيرة استهلاك المزايا الاقتصادية.

شروط الإهلاك المتعلقة بالمبلغ القابل للإهلاك :

يطابق الوعاء القابل للإهلاك لأصل ما كلفة هذا الأصل (أو مبلغه بعد إعادة تقييمه) ناقص قيمته المتبقية.

غالبا ما يتم قيد مخصص الإهلاك لسنة مالية ما محاسبيا ضمن الحصيلة. و لكن، عندما يتم استيعاب المزايا الاقتصادية المستقبلية الممثلة لهذا الأصل في إنتاج أصول أخرى، يصبح مخصص الإهلاك جزءا من تكلفة الأصول الأخرى و يتم اعتباره متضمنا في القيمة الدفترية لهذه الأصول.

و على سبيل المثال، يتم تضمين إهلاك مرافق الإنتاج في تكاليف تصنيع المخزون (المعيار المحاسبي الدولي2 - IAS).

ينبغي أن تقوم الشركة بالمراجعة الدورية لفترات و طرق الإهلاك.

في حالة مراجعة هذه الفرضيات، ينبغي أن يتم القيد المحاسبي لتغيير التقدير المحاسبي. كما ينبغي تعديل مخصصات الإهلاك الخاصة بالسنة المالية الجارية و بالسنوات المالية المقبلة.

يتم قيد الإهلاك محاسبيا، حتى و لو كانت القيمة العادلة أعلى من القيمة الدفترية، و ذلك طالما لم تتجاوز القيمة المتبقية القيمة الدفترية.

القيمة المتبقية :

إنه السعر الحالي للأصل مع الأخذ بعين الاعتبار عمر و الحالة الافتراضية للأصل الثابت عند نهاية عمره الإنتاجي.

وحدها الأملاك الممنوحة للإيجار العادي يكون لها قيمة متبقية، علما أن مدة انتفاع الأصول الثابتة للاستغلال تساوي مدة الحياة الاقتصادية المنتظرة للملك.

ويتم إهلاك الأصول الثابتة تبعا لمددها المقدرة للاستعمال.

العمر الإنتاجي:

العمر الإنتاجي هي الفترة التي تستعد خلالها المنشأة لاستعمال أصل من الأصول.

يبدأ إهلاك أصل ما عندما يكون هذا الأصل متاحا للاستعمال. و هكذا يتوقف إهلاك أصل ما عندما يتم إخراجه من الميزانية.

لتحديد العمر الإنتاجي، يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموع العوامل التالية:

- الاستخدام المنتظر لهذا الأصل: يتم تقييم هذا الاستخدام بالرجوع إلى الطاقة أو إلى الإنتاج المادي المرتقب من هذا الأصل ؛
- الإتلاف المادي المنتظر، الذي يتأثر بعوامل نشاط المنشأة كإيقاع استعمال الأصل و برنامج الصيانة، و العناية المقدمة و صيانة الأصل خارج فترة استعماله ؛
- التقادم التقني و التجاري المترتب عن التغيرات و التحسينات خلال الإعداد، أو عن تطور الطلب في السوق على المنتج أو الخدمة المتاحان من خلال هذا الأصل ؛
- الحدود القانونية وما شابهها فيما يخص استخدام الأصل، كتواريخ انتهاء عقود التأجير.

تكاليف الاقتراض

يلغي المعيار المحاسبي الدولي IAS 23 «تكاليف الاقتراض» إمكانية القيد المحاسبي الفوري ضمن المصاريف لهذه التكاليف التي تنتج مباشرة عن اقتناء، بناء أو إنتاج أصل من الأصول المستوفية للشروط. وينبغي إدماج تكاليف الاقتراض مع تكاليف الأصل. في حين ينبغي قيد تكاليف الاقتراض الأخرى محاسبيا ضمن المصاريف.

الخيارات التي تعتمدها مجموعة التجاريوفا بنك

التقييم

تعتمد المجموعة اختياريا معيار عدم إعادة التقييم المنصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي IAS 16.

مدة الإهلاك

يتمثل معيار المجموعة في عدم مضاعفة مخططات الإهلاك و اعتماد خطة مماثلة للإهلاك بالنسبة للحسابات الموطدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المقاربة من خلال المكونات

بالنسبة لحاجيات المجموعة، ليس من الضروري عزل المكونات التي تكون قيمتها الإجمالية أقل من مليون درهم. و إنه من الضروري تقسيم القيمة الأصلية الإجمالية للأصول الثابتة إلى عناصر/ مكونات، و خاصة بالنسبة للمباني (العناصر الإنشائية، التهيئة و التجهيز الداخلي، مقاومة التسرب، التجهيزات التقنية الثابتة، أشغال الخشب).

يعتبر هذا التقسيم إلى عناصر أو مكونات مطلبا أدنى.

تتلخص فترات إهلاك عناصر أو مكونات عقار ما في الجدول التالي :

	مدة الإهلاك السنوية	مدة الإهلاك الشهرية
العناصر الإنشائية	50	600
مقاومة التسرب	20	240
التهيئة والتجهيز الداخلي	15	180
التجهيزات التقنية الثابتة	20	240
أشغال الخشب	15	180

تنطبق العناصر أعلاه بالضرورة على "المقرات الرئيسية"

بالنسبة للوكالات، من الممكن إجراء توزيع أكثر تقييدا، حسب مادية الرهانات.

فيما يخص سكن الوظيفة، لا يُطبَّق الإعفاء من مبدأ توزيع العناصر المعيار المحاسبي الدولي (IAS 16)، فيتم تجزيء مساكن الوظيفة أيضا.

لابد من التسجيل الفعلي لأتعاب المهندس المعماري

كخطوة تبسيطية، تقرر أنه لن يتم تقسيم هذه الأتعاب بل إدماجها في العنصر الرئيسي الذي "استفاد" من أشغال الخبير.

توزيع المكونات

تتم تجزئة التكلفة التاريخية الأصلية حسب تقسيم الكلفة الحالية لكل مكون جديد حسب المعطيات التقنية.

القيمة المتبقية

من المفترض أن تساوي القيمة المتبقية للمكونات باستثناء البقعة الأرضية صفرا.

3.2.1. العقارات الاستثمارية

العقار الاستثماري يعد من الممتلكات الثابتة (أرض أو مبنى – أو جزء من مبنى – أو هما معا) التي يمتلكها المالك أو المستأجر في إطار عقد للإيجار التمويلي للحصول على إيجار أو لرفع قيمة الرأسمال أو هما معا، عوض أن :

- يستعمل هذا العقار في الإنتاج أو توفير ممتلكات أو خدمات، أو لأغراض إدارية.
- يبيعه في إطار النشاط العادي الذي يزاوله.

هناك معيار للتمييز بين عقار استثماري و عقار يشغله مالكه: يدر العقار الاستثماري تدفقات نقدية مستقلة لدرجة كبيرة عن الأصول الأخرى التي في حيازة الشركة، و هذا يختلف عن إنتاج و توفير ممتلكات و خدمات و الذي هو الهدف الرئيس لاستعمال عقار يشغله مالكه.

لمنشأة ما الاختيار بين :

- نموذج القيمة العادلة :

إذا اختارت منشأة ما هذا النموذج، ينبغي أن يكون قابلا للتطبيق بالنسبة لجميع العقارات الاستثمارية. و لنسجل أن خبراء التقييم المستقلين يشجعون اللجوء إلى التعامل بهذا النموذج.

- نموذج التكلفة

من المتاح تغيير كلي النموذجين في حالة واحدة و هي إذا ترتب عن ذلك عرض أكثر ملاءمة. و حده الانتقال من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة هو الممكن تطبيقه.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

تعريفات

العقارات الاستثمارية هي مجموع العقارات خارج الاستغلال باستثناء العقارات المخصصة للموظفين و العقارات الموجهة للبيع.

لا تعد عقارات استثمارية، العقارات والأثاث، التجهيزات، والأصول الملموسة المعينة لهذه العقارات، والتي يشغلها و يستغلها أعضاء من موظفي المجموعة.

أما العقارات الموجهة للبيع فهي في أغلبها عقارات تم الحصول عليها من خلال عطاء، و أنه لن يتم بيعها بالتأكيد في أجل عام واحد، نظرا لشروط إنجاز هذا النوع من العمليات. و بالتالي، فتسجيل عقار استثماري كعقار موجه للبيع ينبغي أن يتم توثيقه رسميا من خلال مؤشرات موثوق بها تُظهر أن أرجحية البيع في الاثني عشر شهرا تفرض نفسها بشدة.

تعد عقارات استثمارية أيضا جميع العقارات المتعلقة بالاستغلال، التي تم تأجيرها لشركات خارج المجموعة و العقارات المتعلقة بالاستغلال التي لا تُستخدَم مباشرة في الأغراض الإدارية.

حالة خاصة من العمليات داخل المجموعة

لا يخضع العقار المُستأجَر من قبل الشركات الفرعية للمجموعة للشروط الخاصة بالعقار الاستثماري لأن هذا العقار، من وجهة نظر المجموعة، يشغله مالكه.

التقييم

تم اعتماد خيار تقييم العقارات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية المصححة وفق المقاربة من خلال المكونات.

المعلومة عن القيمة العادلة معروضة في الملحقات.

تتضمن بعض العقارات جزءا ممتلكا للحصول على إيجار أو لرفع قيمة الرأسمال و من جزء آخر يتم استعماله في مسلسل الإنتاج أو في توفير ممتلكات و خدمات أو لأغراض إدارية. إذا كان من الممكن بيع أو تأجير هذين الجزءين على حدة، تقوم المنشأة بقيدهما محاسبيا منفصلين. إذا كان ليس من الممكن بيع الجزءين منفصلين، يعد العقار عقارا استثماريا فقط

إذا كان الجزء المُمتلَك بهدف استعماله في مسلسل الإنتاج أو في توفير ممتلكات و خدمات أو لأغراض إدارية ليس مهما.

4.2.1. الأصول الثابتة غير الملموسة:

الأصول الثابتة غير الملموسة هي أصول غير نقدية، قابلة للتحديد و ليس لها كيان مادي ملموس.

وهي:

- قابلة للتحديد حتى يتم تمييزها عن الشهرة التجارية
- خاضعة للمراقبة: إذا كان للمقاولة القدرة على الحصول على مزايا اقتصادية مستقبلية مترتبة عن الموارد الأساسية و إذا تمكنت من الحد من ولوج أطراف ثالثة لمزاياها.

هناك طريقتان للتقييم :

نموذج التكلفة :

يتم قيد الأصل الثابت محاسبيا بتكلفته ناقص المجموع التراكمي لعمليات لإهلاك و خسائر القيمة.

نموذج إعادة التقييم :

يتم قيد الأصل الثابت غير الملموس محاسبيا بمبلغه بعد إعادة تقييمه و المطابق لقيمته العادلة بتاريخ إعادة التقييم، ناقص المجموع التراكمي لعمليات الإهلاك السابقة و للمجموع التراكمي لخسائر القيمة اللاحقة.

تكون هذه المعالجة المحاسبية قابلة للتطبيق عندما يكون السوق نشطا.

يتأثر إهلاك أصل ثابت غير ملموس بعمره الإنتاجي. لا تخضع الأصول الثابتة غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد لعملية الإهلاك و تخضع لاختبار اهتلاك على الأقل عند كل إغلاق سنوي. على العكس، تخضع الأصول الثابتة الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد إلى عملية إهلاك على فترة عمرها الإنتاجي.

تتم مراجعة القيمة المتبقية، العمر الإنتاجي و طريقة الإهلاك عند كل إغلاق.

للحكم إذا ما كان أصل ثابت غير ملموس، تم استحداثه من الداخل، يلبي معايير القيد المحاسبي، من الضروري تصنيف إحداث هذا الأصل الثابت ضمن:

- مرحلة الأبحاث: لا ينبغي قيد أي أصل ثابت غير ملموس محاسبيا، تم استحداثه إثر مرحلة الأبحاث. يتم قيد تكاليف الأبحاث محاسبيا ضمن المصاريف عندما يتم تحملها ؛
- مرحلة التطوير : ينبغي قيد أصل ثابت غير ملموس،ناتج عن مرحلة التطوير، محاسبيا إذا كان يستجيب للشروط التالية :

- في حال توفر القابلية التقنية لتحقيق هذا الأصل بهدف استعماله أو بيعه ؛
- في حال توفر نية إنجاز الأصل الثابت غير الملموس و استعماله أو بيعه ؛
- في حال توفر القدرة على بيع أو على استعمال الأصل، المُحْدث داخليا ؛
- في حال توفر الأصل على أهلية در مزايا اقتصادية مستقبلية ؛
- في حال وجود موارد كافية لاستكمال مراحل المشروع ؛
- في حال توفر القدرة على قياس التكاليف المتعلقة بالمشروع بطريقة موثوق بها.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

يتم إهلاك الأصول الثابتة تبعا لمددها المقدرة للاستعمال.

تم إعادة المعالجة المحاسبية لتكاليف الاستملاك، التي لم تخضع لعملية الإهلاك بعد، ضمن المصاريف المؤجلة إلى 01/01/2006 مع مقابلتها محاسبيا مع الرساميل الذاتية.

الأصول التجارية :

يجب أن تخضع الأصول التجارية المستملكة (المقتناة) لمتابعة منتظمة و رسمية عند كل إغلاق. في حالة ما إذا كانت متابعة هذه الأعمال التجارية مستحيلة، يُعْتَمَد خيار إلغائها.

البرمجيات :

تختلف أعمار البرمجيات المستعملة حسب ما إذا كانت هذه البرمجيات برمجيات متعلقة بالاستغلال أو برمجيات مكتبية. على إدارة نظم المعلومات تحديد أعمار هذه البرمجيات حسب فترة الاهلاك.

رفع قيمة البرمجيات المطورة داخليا :

ينبغي أن تكون إدارة نظم المعلومات قادرة على رفع قيمة البرمجيات المطورة داخليا خلال مرحلة التطوير. في حالة ما إذا لم تكن عملية رفع قيمة البرمجيات محل ثقة، لن يتم أي تصنيف لهذه البرمجيات كأصل ثابت.

رسوم نقل الملكية، الأتعاب، العمولات، و تكاليف الوثائق :

يتم تسجيل رسوم نقل الملكية، الأتعاب، العمولات، و تكاليف الوثائق، حسب قيمتها، ضمن المصاريف أو إدماجها في تكلفة الاستملاك في حين أنه، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينبغي تفعيل هذه المصاريف.

يتم إجراء متابعة مخططي الإهلاك المتمايزين بين الحسابات الاجتماعية و الحسابات وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كلما تجاوز الفرق مليون درهم.

5.2.1. عقود الإيجار

المعيار :

في يناير 2016، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية عن وضع المعيار المحاسبي الدولي 16 المتعلق بعقود الإيجار. ويعوض هذا الأخير المعيار المحاسبي الدولي 17 وجميع التفسيرات المتعلقة بها. ومع دخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019 تم إلغاء التمييز بين " إيجار عادي " و " إيجار تمويلي " . وباتت نفس المعالجة المحاسبية تطبق على عقود الإيجار. ويتم تسجيل الملك المستأجر في أصول الحصيلة تحت مسمى " حق الاستعمال " والالتزام المالي ضمن الخصوم تحت مسمى " دين إيجاري ". وفي حساب النتيجة، يتم إهلاك حق الاستعمال خطيا كما يخضع الدين المالي لإهلاك تدريجي على مدة عقد الإيجار.

الخيارات المعتمدة من طرف التجاري وفا بنك :

كيفيات الانتقال

تبعا لمجلس معايير المحاسبة الدولية، يمكن القيام بأول تطبيق للمعيار المحاسبي الدولي 16 حسب مقاربتين رئيسيتين :

- المقاربة الاسترجاعية الكاملة التي تتمثل في إعادة تشكيل الدين الإيجاري وحق الاستعمال كما لو كان المعيار مطبقا على الدوام.

- المقاربة الاسترجاعية المعدلة التي تنص على خيارين :

- تقييم حق الاستعمال والدين الإيجاري بالمبلغ المحين للإيجار المتبقي دفعه منذ 1 يناير 2019 إلى غاية نهاية مدة الإيجار (المقاربة الاسترجاعية التراكمية)
- أو إعادة تشكيل حق الاستعمال كما لو لو كان المعيار مطبقا على الدوام وتقييم الدين والدين

الإيجاري بالمبلغ المحين للإيجار المتبقي دفعه(المقاربة الاسترجاعية العادية)

وتوافق كيفية الانتقال المعتمدة من طرف مجموعة التجاري وفا بنك المقاربة الاسترجاعية التراكمية. ولا ينجم عن تطبيق هذه الأخيرة أي تأثير على الرساميل الذاتية. وعليه، لا تتم معالجة المعطيات المقارنة المتعلقة بالسنة المالية 2018 المقدمة بالنظر لمعطيات السنة المالية 2019 .

عتبة الإعفاء :

يمكن ألا يتم تطبيق الواجب بالنسبة للمستأجر المتمثل في الإدراج المحاسبي لحق الاستعمال والدين الإيجاري برسم تأجير ما إذا تم احترام إحدى عتبتي الإعفاء المنصوص عليهما في المعيار :

- مدة العقد أقل من أو تساوي 12 شهرا، شريطة ألا ينص العقد المذكور على خيار لشراء الملك المستأجر عند متم فترة التأجير ؛
- القيمة الأولية للملك المستأجر في حالته الجديدة أقل من أو تساوي عتبة يتم تحديدها بشكل حر من طرف المستأجر.

وتبلغ العتبة المقترحة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية 5 000 دولار أمريكي. من أجل تنفيذ المعيار، اعتمدت مجموعة التجاري وفا بنك عتبتي الإعفاء المنصوص عليهما من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المدة :

تعرف مدة عقد الإيجار بالمدة التي يشملها تنفيذ العقد. ولا يبقى العقد نافذا عندما يكون لكل من المستأجر والمكري الحق في الفسخ بدون إذن من الطرف الآخر وعبر التعرض لغرامة صغيرة.

ويمكن أن تضاف لفترة تنفيذ عقد الإيجار التي تسمى أيضا مدة عدم الفسخ :

- المدد الاختيارية لإعادة تجديد عقد الإيجار التي يكون المستأجر متأكدا بشكل معقول من ممارستها ؛
- المدد التي تلي تواريخ مفعول خيارات فسخ عقد الإيجار التي يكون المستأجر متأكدا بشكل معقول من عدم ممارستها.

مدة عقد الإيجار حسب المعيار الدولي 16 لإعداد التقارير المالية

فترة	=	فترة غير قابلة للفسخ	+	فترات اختيارية للتمديد	+	فترات لاحقة لتواريخ خيارات الفسخ
				مستأجر متأكد بشكل معقول من ممارسة خيار التجديد		مستأجر متأكد بشكل معقول من عدم ممارسة خيار الفسخ

تواريخ الإيجار المعتمدة حسب فئات الأملاك المستأجرة من طرف مجموعة التجاري وفا بنك :

طبيعة الملك المستأجر السنوية	المدة المطبقة
الإيجارات التجارية	9 سنوات
الإيجارات المستخدمة للسكن	3 سنوات
شغل مؤقت للمجال العمومي	20 سنة
الإيجارات المستخدمة للبناء	20 سنة

وأما بخصوص حقوق الاستعمال، توافق الأداءات الواجب اعتمادها القيمة الأولية للدين الإيجاري مع إضافة التكاليف المباشرة الأولية والتسبيقات المؤداة وتكاليف الإصلاح.

بفعل اعتماد مجموعة التجاري وفا بنك للمقاربة الاسترجاعية المعدلة، تم تقييم حق الاستعمال خلال التطبيق الأول للمعيار الدولي 16 لإعداد التقارير المالية بقيمة الدين الإيجاري كما تم وصفه أعلاه.

نسبة التحيين :

لتحيين الأداءات المستخدمة لتحديد حق الاستعمال والدين الإيجاري، يتيح المعيار الدولي 16 لإعداد التقارير المالية تطبيق إحدى النسب التالية :

- نسبة فائدة ضمنية توافق نسبة الفائدة المنصوص عليها في عقد الإيجار.
- في حالة لم يتم التعرف على نسبة الفائدة الضمنية، نسبة الاقتراض الحدي الذي يوافق نسبة الفائدة التي يجب أن يتحملها المستأجر عند تاريخ بداية الإيجار بالنسبة لقرض لمدة مماثلة لمدة العقد من أجل شراء أصل له نفس القيمة كالملك المستأجر.

توافق نسبة التحيين المعتمدة من طرف مجموعة التجاري وفا بنك لتقييم عقود الإيجار العادية المستوفية للمعيار الدولي 16 لإعداد التقارير المالية نسبة الاقتراض الحدي.

وتبعا للمعيار، ترتبط هذه النسبة بالمكونات الثلاثة الأساسية وهي :

- نسبة الفائدة المرجعية : نسبة إصدار سندات الخزينة ؛
- علاوة مخاطر المستأجر؛
- تعديل خاص لعقد الإيجار

1.2.6 الأصول والخصوم المالية (القروض والاقتراضات والودائع)

تصنيف

تصنف الأصول المالية، باستثناء تلك المتعلقة بأنشطة التأمين (أنظر الفقرة المتعلقة بالتأمينات) في الفئات الثلاث للمحاسبة "

- التكلفة المستهلكة
- القيمة العادلة مقابل العناصر الأخرى للنتيجة الإجمالية
- القيمة العادلة حسب النتيجة.

يتم تصنيف أصل مالي في إحدى الفئات الثلاث بناء على المعايير الأساسية التالية :

- فئة الأصل المملوك (أداة الدين أو أداة الرساميل الذاتية) ، و
- بالنسبة للأصول التي تشكل أدوات الديون، تبعا ل (أولا) خصائص تدفقات الخزينة التعاقدية للأداة (يسمى هذا المعيار : SPPI و (ثانيا) كيفيات التدبير (المسمى نموذج الأعمال) المحددة من طرف الشركة. وترتبط كيفيات التدبير بالطريقة التي تدير بها الشركة أصولها المالية بغية توليد تدفقات للخزينة وخلق القيمة.

أدوات الدين

يميز المعيار بين ثلاث نماذج للنشاط :

- النموذج المسمى " الجمع " : الأصول المدبرة بغية تقاضي تدفقات خزينة تعاقدية
- النموذج المسمى " البيع " : الأصول المدبرة لغاية المعاملات
- النموذج المسمى " المختلط " : الأصول المدبرة بغية تقاضي تدفقات خزينة تعاقدية وبغرض البيع.

تزداد قيمة تخصيص أدوات الدين لأحد هذه النماذج من خلال تحليل كيفية تدبير مجموعات الأدوات المالية بشكل مشترك بغية تحديد الهدف الاقتصادي المنشود. ولا يتم تحديد النموذج الاقتصادي أداة تلو الأخرى ولكن على مستوى محفظة الأدوات المالية من خلال تحليل ومعاينة :

- أسلوب تقييم وتتبع وتدبير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعنية،
- بيع الأصول المنجزة و المتوقعة (الفئة، الوتيرة ، الطبيعة)

أدوات الرساميل الذاتية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الرساميل الذاتية في " الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة" أو في " الأصول بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير".

وتم اعتماد الخيار الذي لا رجعة فيه للإدراج المحاسبي للرساميل الذاتية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير على المستوى التعاقدي ويطبق فور تاريخ الإدراج المحاسبي الأولي. وفي هذه الحالة الأخيرة، عند تفويت السندات، لا يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الكامنة المدرجة محاسبيا في السابق ضمن الرساميل الذاتية في النتيجة. ووحدها أرباح الأسهم هي التي يتم إدراجها محسابيا في النتيجة.

الحصص في الصناديق

لا تستجيب الحصص في الصناديق لتعريف أدوات الرساميل الذاتية لأنها قابلة للتسديد بناء على طالب حاملها. كما أنها لا تراعي معايير تدفقات الخزينة ويتم بالتالي إدراجها المحاسبي في قيمة السوق حسب النتيجة.

التقييم

التقييم الأولي للأصول بالتكلفة المستهلكة

أ- التكلفة المستهلكة للاصول

توافق التكلفة المستهلكة لأحد الأصول أو الخصوم المالية المبلغ الذي تم وفقه تقييم هذه الأداة خلال إدراجها المحاسبي الأولي :

- مع طرح تسديدات المبلغ الأصلي ؛
- مع زيادة أو طرح الاستهلاك المراكم والذي يحتسب بواسطة أسلوب سعر الفائدة الفعلي وأي فارق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ التسديد عند الاستحقاق ؛

- مع طرح جميع التخفيضات لانخفاضات القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

ويجب أن يتضمن هذا الحساب جميع العمولات والمبالغ الأخرى المؤداة أو المحصلة مباشرة و المخصصة للقروض وتكاليف المعاملة وأي خفض او فرط في السومة.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بتحيين دقيق للواردات و التحصيلات النقدية المستقبلية، على المدة المنتظرة لهذه الأداة المالية أو، حسب ما تقتضيه الحالة، على فترة أقصر بطريقة تتيح الحصول على القيمة الدفترية للأصل أو الخصم المالي.

ب - الأصول بقيمتها العادلة حسب النتيجة

طبقا للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، تعتبر الأصول أو الخصوم المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة أصولا او خصوما مكتسبة أو مولدة من طرف المقاولة أساسا بهدف تحقيق ربح مرتبط بتقلبات الأسعار لأجل قصير أو بهامش تحكيمي.

وتعتبر جميع الأدوات المشتقة أصول (أو خصوم) مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة، إلا إذا تم تعيينها كتغطية.

ويتم تقييم السندات المصنفة ضمن الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة بقيمتها العادلة ويتم إدراج تغيرات القيمة العادلة محاسبيا في النتيجة.

ت - الأصول بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية

تهم هذه الفئة من السندات أدوات الديون لمحفظة التوظيف وأدوات الدين المملوكة لأمد طويل.

يتم تسجيل تغيرات القيمة العادلة للسندات (إيجابية أو سلبية) المصنفة ضمن " الأصول بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية"ضمن الرساميل الذاتية (القابلة للتدوير). ويتم الإدراج المحاسبي للاستهلاك مع الزم لفرط أو نقصان السومة المفترضة للسندات ذات المداخيل الثابتة ضمن النتيجة حسب طريقة سعر الفائدة الفعلي (الحسباني).

التقييم اللاحق للأصول المالية :

بعد التقييد الأصلي المحاسبي للأصول المالية، يتعين أن تقيم منشأة ما هذه الأصول، بما فيها المشتقات التي تعد أصولا، بقيمتها العادلة، بدون أي خصم لتكاليف الصفقات التي قد تتحملها المنشأة عند بيع هذه الأصول أو عند خروجها من الملكية تحت أي شكل كان، إلا فيما يخص الأصول التالية :

- السلفيات و الديون التي ينبغي تقييمها بالتكلفة المستهلكة من خلال استعمال طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الاستثمارات المُمْتلَكة حتى تاريخ استحقاقها، و التي ينبغي تقييمها بالتكلفة المستهلكة من خلال استعمال طريقة معدل الفائدة الفعلي؛

التقييم الخصوم المالية : السلفيات والودائع :

عند إحداثهما، يتعين القيام بتقييم أولي لوديعة أو اقتراض بعد تصنيفهما في فئة «خصوم مالية أخرى » ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الميزانية بقيمتها العادلة مع إضافة أو نقصان :

- تكاليف الصفقات (التي تطابق التكاليف الخارجية للاستملاك الناتجة مباشرة عن العملية)،
- العمولات التي تم استلامها و المطابقة "للأ تعاب" التي تشكل جزءا لا يتجزأ من معدل المردودية الفعلي للوديعة أو للسلف.

عند تاريخ الإغلاق، تخضع الودائع و السلفيات، المصنفة في فئة "خصوم مالية أخرى" ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتقييم لاحق بالتكلفة المستهلكة من خلال استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الخصوم الممتلكة بغرض عقد صفقات :

و تخضع الودائع، المصنفة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في فئة "خصوم ممتلَكة بغرض عقد صفقات" لتقييم لاحق بالقيمة العادلة عند تاريخ الإغلاق. يتم احتساب القيمة العادلة للوديعة دون احتساب الفوائد المتحملة.

يمكن أن تكون سلفية أو وديعة على شكل عقد استضافة لمشتق متضمن.

و في بعض الظروف، يتعين أن يتم فصل المشتق المتضمن عن عقد الاستضافة و قيده محاسبيا طبقا للمبادئ المعمول بها في المشتقات.

يجب إجراء هذا التحليل في بداية فترة العقد على أساس البنود التعاقدية.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

الأصول المالية – القروض والديون

لم تقم المجموعة بتحديد القروض والديون التي لا تستجيب لمعيار SPPI. ويتم امتلاك هذه الأصول المالية ضمن نموذج يسمى " الجمع " ويتم بالتالي إدراجها المحاسبي ضمن التكلفة المستهلكة.

سيتم إبقاء القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة بالتكلفة التاريخية.

أصول المالية - أدوات الدين

يتم الاعتراف بهذه الأصول المالية وفقًا للمبادئ الواردة أدناه

التجاري وفا بنك والهيئات الأخرى عدا شركات التامين

تصنف أدوات الدين التي تستجيب لمعايير SPPI المملوكة في المحفظة وفق المبادئ التالية في الفئات التالية :

أدوات الديون بالكلفة المهلكة	أدوات الديون بالقيمة العادلة OCI	أصول بقيمتها العادلة
- سندات الخزينة المصنفة ضمن محفظة التوظيف	- سندات الخزينة القابلة للتداول المصنفة ضمن محفظة التوظيف - سندات الاقتراض وسندات أخرى للدين قابلة التداول	- محافظ التداول لقاعة الأسواق

الأصول المالية – أدوات الرساميل الذاتية

يتم الإدراج المحاسبي لادوات الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة، عدا في حالة وجود خيار لا رجعة فيه لتصنيف بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير للسندات الاستراتيجية.

الودائع

بالنسبة للودائع تحت الطلب

بالنسبة للودائع تحت الطلب، تطبق مجموعة التجاريوفا بنك المعايير المحاسبية الدولية IFRS 13 :

- لا يمكن أن تكون القيمة العادلة لوديعة تحت الطلب أقل من المبلغ القابل للأداء عند الطلب.
- يتم تحيين هذه القيمة العادلة انطلاقا من أول تاريخ قد يستلزم فيه أداء هذا المبلغ.

بالنسبة للودائع المدفوعة الفوائد

الودائع المدفوعة الفوائد بمعدلات السوق :

بالنسبة للودائع المدفوعة الفوائد بمعدلات السوق، القيمة العادلة ستكون القيمة الاسمية، شريطة ألا تكون قيمة التكاليف الحدية للصفقات كبيرة جدا.

في حالة وجود تكاليف قابلة للترابط و للتحويل المباشر، لابد من تضمينها في القيمة العادلة :

- التكاليف الحدية (coûts marginaux) للصفقات و للعمولات القابلة للتحويل مباشرة إلى الوكلاء الخارجيين للمجموعة، على سبيل المثال عمولات وسطاء الأعمال؛
- يتعين أن تكون التكاليف الحدية للصفقات و للعمولات القابلة للتحويل المباشر إلى الوكلاء المرتبطين بالمجموعة خاضعة لعملية تحليل (بهدف تحديد العمليات غير المحايدة داخل الشركات و أثرها على الربح و الخسارة).

من الضروري المحافظة على السجل الزمني للمعدلات، بهدف التمكن من تبرير أن هذه الأخيرة كانت فعلا المعدلات الأصلية للسوق.

تم تحديد فترة المحافظة على المعدلات في 10 سنوات على غرار أجل المحافظة على الوثائق المحاسبية (انظر نص مدونة التجارة).

الودائع المدفوعة الفوائد بمعدلات خارج السوق :

بالنسبة للودائع المدفوعة الفوائد بمعدلات خارج السوق، ستتكون القيمة العادلة من القيمة الاسمية و من خصم.

بالنسبة لمنتجات التحصيل، المباعة بمعدلات خارج السوق، القيمة العادلة لا تساوي القيمة الاسمية، و يتعين بذلك إدخال هذه العمليات في الميزانية.

و من الضروري بالتالي إحصاء عمليات التحصيل و تقييم ما إذا كان المعدل المعتمد يختلف بصورة ملحوظة عن المعدل الذي تمنحه المؤسسات المصرفية الأخرى (قد تكون هذه الحالة بالنسبة لبعض الودائع الأجلة).

بالنسبة للودائع المدفوعة الفوائد بمعدلات خارج السوق، سيكون لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إجراء خصم أو تخفيض بهدف قيد هذه الودائع محاسبيا فيما بعد. إذا أصدرت الشركة سلفا يحمل فائدة بسعر مختلف عن سعر السوق و إذا استلمت أموالا تم اقتطاعها عند عملية الإصدار كمقابل، ستقوم الشركة بقيد السلف بقيمته العادلة محاسبيا، أي بقيده صافيا من العمولة التي تتقاضاها الشركة. ستسجل الشركة الخصم أو التخفيض في حساب الأرباح و الخسائر وفق طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ملاحظة: يتم تلقائيا القيد المحاسبي للتسبيقات على الودائع المدفوعة الفوائد كسلفيات و ديون و يتم معالجتها بصفتها كذلك حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

حسابات على الدفتر :

يعتبر نفس المعدل القانوني الذي تطبقه أغلبية المؤسسات الائتمانية في السوق هو معدل أو سعر السوق.

وبالتالي، ليس هناك إعادة معالجة محاسبية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 13 بالنسبة لحسابات على الدفتر.

ينبغي تصنيف منتجات التحصيل ضمن فئة "خصوم أخرى".

و بالفعل، ينبغي قيد نشاط التحصيل الذي يعتبر مبدئيا جزءا من نشاط الوساطة المصرفي، محاسبيا ضمن فئة "خصوم أخرى"، مما يمكنها من الحفاظ على التكلفة التاريخية (وفق شروط و ليس بالقيمة العادلة).

إلا في حالة وجود استثناء صريح، ستُطَبَّق الخيارات المذكورة أعلاه أيضا بالنسبة للديون التي تم إصدارها.

إقراض / اقتراض الأوراق المالية والأوراق المالية الممنوحة / المستلمة بموجب إعادة الشراء

تظل الأوراق المالية التي يتم تفويتها مؤقتا في حالة عملية لإعادة الشراء مقيدة محاسبيا في ميزانية المجموعة ضمن محفظتها الأصلية. بينما يتم القيد المحاسبي للخصوم المتعلقة بها ضمن خانة «الديون » المناسبة، باستثناء عمليات إعادة الشراء التي تقوم بها أنشطة الاتجار للمجموعة والتي يتم تقييد الخصوم المتعلقة بها في « أصول مالية بقيمتها السوقية حسب الربح أو الخسارة ». ولا يتم القيد المحاسبي في ميزانية المجموعة للسندات المكتسبة مؤقتا في حالة عملية لإعادة الشراء. بينما يتم تقييد الدين المرتبط محاسبيا ضمن خانة »سلفيات وديون «، باستثناء عمليات إعادة الشراء التي تقوم بها أنشطة الاتجار للمجموعة والتي يتم تقييد الخصوم المتعلقة بها في «أصول مالية بقيمتها السوقية حسب الربح أو الخسارة ».

لا ينجم عن عمليات إقراض الأوراق المالية إخراج الأوراق المالية المقرضة من الميزانية كما لا ينجم عن عملية اقتراض الأوراق المالية إخراج الأوراق المالية المقترضة من الميزانية، ما عدا في الحالات التي تقوم فيها المجموعة.

بتفويت الأوراق المالية المقترضة. وفي هذه الحالة، يتم تجسيد الالتزام بتسليم الأوراق المالية عند حلول استحقاق الاقتراض بواسطة خصم مالي يعرض في الميزانية ضمن خانة «خصوم مالية بقيمتها السوقية حسب الربح أو الخسارة». هكذا لا تلجأ المجموعة لخيار القيمة العادلة بالنسبة للخصوم المالية.

الأسهم الخاصة :

يطلق مصطلح «الأسهم الخاصة » على أسهم الشركة الموطدة التجاريوفا بنك. ويتم طرح الأسهم الخاصة التي تمتلكها المجموعة من الرساميل الذاتية الموطدة كما يتم إقصاء النتائج المرتبطة بها من حساب النتيجة الموطدة.

ويتم اعتبار مشتقات الأسهم الخاصة تبعا لشكل تسويتها :

- سواء كأدوات للرساميل الذاتية إذا تمت تسويتها عبر تسليم مادي لعدد قار من الأسهم الخاصة مقابل مبلغ قار من الخزينة أو أصل مالي آخر، وفي هذه الحالة، لا يعاد تقييم هذه الأدوات المشتقة؛
- أو كمشتقات إذا تمت تسويتها نقدا أو يمنح خيار بتسليم مادي للأسهم الخاصة أو تسليم نقدي. وفي هذه الحالة، يتم تسجيل تغيرات قيمة هذه الأدوات في حساب النتائج.

علاوة على ذلك، إذا كان العقد يتضمن التزاما للبنك بإعادة شراء أسهمه الخاصة، حتى ولو كان افتراضيا، يتم قيد القيمة الراهنة للدين محاسبيا من خلال مقابل الرساميل الذاتية.

انخفاض القيمة

يدرج المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية نموذجا جديدا للاعتراف بانخفاضات قيمة الأصول المالية، مرتكزا على خسائر القروض المتوقعة. ويشكل هذا النموذج الجديد المطبق على الأصول المالية التي يتم تقييمها حسب التكلفة المستهلكة أو الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية تغييرا مقارنة مع النموذج الحالي لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمرتكز على خسائر الائتمان المثبتة.

تتبع تراجع المخاطر

يعتمد المعيار الجديد مقاربة من ثلاث مراحل : ويرتكز تخصيص أحد الأصول المالية ضمن إحدى المراحل على تواجد زيادة ملحوظة في مخاطره للائتمان من عدمه منذ إدراجه المحاسبي الأولي.

المرحلة الأولى " محفظة سليمة " : لا يوجد ارتفاع ملحوظ لمخاطر الائتمان منذ الإدراج المحاسبي الأولي .

المرحلة الثانية " محفظة مع تراجع ملحوظ لمخاطر الائتمان " ارتفاع ملحوظ لمخاطر الائتمان منذ الإدراج المحاسبي الأولي، من ناحية أخرى يوجد حسب المعيار استدلال قابل للدحض لارتفاع ملحوظ لمخاطر الائتمان مشترك مع أصل مالي منذ الإدراج المحاسبي الأولي في حالة عوارض أداء منذ أزيد من 30 يوما .

المرحلة الثالثة " محفظة التخلف عن الأداء " : تم التحقق من حادث التخلف عن الأداء .

يرتبط مبلغ انخفاض القيمة وأساس تطبيق سعر الفائدة الفعلي بالمرحلة التي تم فيها رصد الأصل المالي.

وتعتبر مقاربة خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية تماثلية ، وهذا ما يعني أنه إذا تم الإدراج المحاسبي لخشائر الائتمان المتوقعة بحلول الاستحقاق خلال فترة سابقة من حصر الحسابات وإذا تبين عدم تسجيل أي ارتفاع ملحوظ لمخاطر الائتمان بالنسبة للأداة المالية ولفترة حصر الحسابات الجارية منذ إدراجه المحاسبي الأول، يتم من جديد حساب المخصص الاحتياطي على أساس خسارة ائتمان متوقعة ل 12 شهرا يتم تحيينها وفق سعر الفائدة الفعلي للتعرض للمخاطر.

تدابير خسائر الائتمان المتوقعة

يقصد بخسائر الائتمان المتوقعة تقدير خسائر الائتمان (أي القيمة الحالية لعجز الخزينة) المرجحة بواسطة احتمال حدوث هذه الخسائر خلال مدة الحياة المتوقعة للأدوات المالية. ويتم حسابها بشكل فردي بالنسبة لكل تعرض.

ويعتمد حساب الخسائر المتوقعة على 3 معايير رئيسية : احتمالية التخلف عن الأداء و الخسارة في حالة التخلف عن الأداء ومبلغ التعرض في حالة التخلف عن الأداء مع مراعاة حجم الاستهلاك. ويتم حساب الخسائر المرتقبة على أنها ناتج احتمالية التخلف عن الأداء نسبة إلى الخسارة في حالة التخلف عن الأداء ومبلغ التعرض في حالة التخلف عن الأداء.

- وتمثل احتمالية التخلف عن الأداء احتمال بلوغ المقترض حالة التخلف عن أداء تعهداته المالية طيلة 12 شهرا المقبلة أو خلال المدة المتبقية للعقد ؛
- يرتكز التعرض في حالة التخلف عن الأداء على المبلغ الذي تتوقع المجموعة تعرضه لمخاطرة فعلية عند التخلف عن الأداء أي 12 شهرا المقبلة أو خلال المدة المتبقية للعقد.

الخيارات التي يعتمدها التجاريوفا بنك

تتبع تراجع المخاطر

يرتكز تقييم الارتفاع الملحوظ لمخاطر الائتمان على التدابير التالية تبعا لجاهزيتها :

- على تدابير التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان الموضوعة من طرف المجموعة ؛
- على تدابير تتبع الديون الحساسة (الذي يتضمن معايير كمية ونوعية) الديون المعاد هيكلتها والديون المجمدة والديون غير المؤداة.

بالنسبة للمحافظ المغطاة بواسطة نظام للتصنيف الداخلي، ترتكز قواعد تخصيص الديون في المرحلة الثانية على مبدأ تراجع التصنيفات التالية :

- تراجع بأزيد من تصنيفين إذا كان التصنيف هو درجة الاستثمار (تصنيف من A إلى E)
- تراجع بأزيد من تصنيف إذا كان التصنيف هو من غير درجة الاستثمار (تصنيف من F إلى G)

ويتم تصنيف القروض الحساسة (المصنفة ضمن watch list) في المرحلة الثانية.

من ناحية أخرى، توجد حسب المعيار استدلال قابل للدحض لارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان بشكل مشترك مع أصل مالي منذ الإدراج المحاسبي الأولي في حالة عوارض عدم الأداء لأزيد من 30 يوما.

تعريف التخلف عن الأداء

في المغرب، يتماشى تعريف التخلف عن الأداء مع المعايير المعتمدة من طرف بنك المغرب في دوريته رقم G/2002/19. وهو نفس التعريف المعتمد من طرف المجموعة في تدبيرها الداخلي.

في الشركات الدولية التابعة للمجموعة، فإن التعريف المعتمد هو تعريف السلطات التنظيمية المحلية.

تدابير خسائر الائتمان المتوقعة

طورت مجموعة التجاري وفا بنك نماذج إحصائية خاصة بكل محفظة لحساب الخسائر المتوقعة على أساس :

- أنظمة التصنيف الداخلية
- الحالات السابقة للتخلف عن الأداء
- الحالات السابقة لتحصيل الديون معلقة الأداء

العناصر الموضوعة رهن تصرف هيئات التحصيل بالنسبة للديون معلقة الأداء التي تقدم مبالغ ملحوظة نسبيا ؛

- الضمانات والكفالات المعتمدة.

وبالنسبة للشركات التابعة المغربية التي تتم فيها تغطية المحافظ بأنظمة للتصنيف الداخلي، يتم تشكيل احتمالية التخلف عن الأداء لسنة واحدة بشكل إحصائي. وعلى أساس مصفوفات الانتقال السنوية للتصنيفات، يتم إسقاط احتماليات التخلف عن الأداء لأجل عبر مقاربة ماركوفية.

وتعتبر الخسارة في حالة التخلف عن الأداء الفرق بين تدفقات الخزينة التعاقدية وتدفقات الخزينة المتوقعة المحينة وفق سعر فائدة فعلي (أو مقاربة لهذا الأخير) في تاريخ التخلف عن الأداء. ويتم التعبير عن الخسارة في حالة التخلف عن الأداء بنسبة مئوية من التعرض في حالة التخلف عن الأداء. وتم تشكيل الخسارة في حالة التخلف عن الأداء على أساس تدفقات التحصيل المسجلة مع مراعاة آليات ارتفاع القروض المحتملة المعالجة بعد التحصيلات.

النهج الاستشرافي

يدرج المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية حساب الخسائر المتوقعة المتعلقة بمخاطر الائتمان مفهوم العناصر الاستشرافية من الفئة الماكرو اقتصادية . ويتعلق الأمر بقياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال تقدير احتمالي لمختلف الخسائر المتوقعة في مختلف السيناريوهات الاقتصادية المحتملة.

وقد حددت المجموعة مؤشرات ماكرواقتصادية دقيقة تؤثر على مخاطرها للائتمان حسب أصناف منسجمة للمخاطر انطلاقا من تحليل للمعطيات التاريخية.

وتم إعداد ووضع احتمالات للسيناريوهات الاستشرافية. ويتم ترجيح هذه الأخيرة وإسقاطها على احتمالات التخلف عن الأداء لأصناف المخاطر المنتقاة.

1.2.7. المشتقات والمشتقات المتضمنة :

المشتق هو أداة مالية أو عقد آخر تتوفر فيه الشروط التالية :

- قيمته تتغير تبعا لتغير سعر فائدة خاص أو سعر أداة مالية أو سعر أحد السلع أو سعر للصرف أو مؤشر للأسعار أو النسب أو تصنيف ائتماني أو مؤشر للقروض أو أي عامل متغير آخر ؛
- لا يستلزم أي استثمار أولي صافي أو استثمار أولي صافي أقل من ذلك الذي قد يلزم لأصناف العقود الأخرى التي قد نتوقع منها ردود فعل مماثلة لتطورات ظروف السوق و؛
- يتم تسديده في تاريخ لاحق.

تعتبر أداة التغطية مشتقا معينا (من أجل تغكية مخاطرة تغير أسعار الصرف فقط) أو أحد الأصول والخصوم المعينة غير المشتقة والتي من المتوقع أن تعوض القيمة العادلة أو تدفقات الخزينة تغيرات القيمة العادلة أو تدفقات الخزينة لعنصر مغطى معين.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

لا تستخدم المجموعة محاسبة التغطية.

يتم الإدراج المحاسبي لكافة العمليات التي تلجأ للمشتقات في الأصول أو الخصوم بقيمتها العادلة حسب النتيجة.

المشتق المتضمن قد يكون أو لا مكونا لعقد مالي، يتجلى أثره في تغيير جزء من التدفقات النقدية الخاصة بالعملية التي تتشابه في تكوينها بتكوين مشتق مستقل.

يُعَرِّفُ المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9 العقد المختلط بأنه عقد يتضمن عقد استضافة و مشتق مستقل.

عندما يشكل عقد الإيواء أحد الأصول المالية، يجب تقييم العقد الهجين كليا بالقيمة العادلة حسب النتيجة لأن تدفقاته التعاقدية لا تكتسي طابعا قاعديا (SPPI).

عندما يشكل عقد الإيواء أحد الخصوم المالية، يجب على المشتق المتضمن أن يتم فصله إذا توفرت الشروط التالية :

- لا يتم قيد العقد المختلط محاسبيا بقيمته العادلة (مع الأخذ بعين الاعتبار لتغيرات القيمة العادلة في حساب الأرباح و الخسائر)،
- بعد فصله عن عقد الاستضافة، يصبح للمشتق المتضمن مواصفات المشتق،
- لا ترتبط مواصفات المشتق ارتباطا وثيقا بمواصفات عقد الاستضافة.

المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، يوصي المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 بتقييم عقد الاستضافة في البداية من خلال احتساب الفرق بين القيمة العادلة للعقد المختلط (التكلفة) و القيمة العادلة للمشتق المتضمن.

1.2.8. التأمين :

عقد التأمين

يحكم المعيار الدولي للتقارير المحاسبية IFRS 4 معالجة العقود الموصوفة بأنها عقود تأمين حسب التعريف الذي منحه المعيار و معالجة العقود الاستثمارية ذات المساهمة التقديرية و يمكن تلخيص المقتضيات الرئيسية لهذا المعيار كالتالي :

- إمكانية الاستمرار في قيد هذه العقود محاسبيا وفق المبادئ المحاسبية الحالية، من خلال تمييز ثلاثة عقود تأمينية حسب المعيار الدولي IFRS 4 للتقارير المحاسبية :

- عقود التأمين المحضة؛

- العقود المالية التي تتضمن بندا اختياريا للمشاركة في الأرباح؛

- و الخصوم المتعلقة بالعقود المالية الأخرى، و التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي IAS 39، و التي يتم تسجيلها ضمن عنصر "ديون اتجاه العملاء".

- إجبارية فصل و قيد بالقيمة العادلة محاسبيا من خلال الربح و الخسارة المشتقات المتضمنة التي قد لا تستفيد من إعفاء وفق المعيار الدولي للتقارير المحاسبية، IFRS 4.
- منع تكوين مخصصات احتياطية متعلقة بطلبات التعويض المحتملة بناء على عقود التأمين التي لم يتم اكتتابها بعد عند تاريخ التقرير المحاسبي (كالمخصصات الاحتياطية لخطر الكارثة و المخصصات الاحتياطية للموازنة.)
- إلزامية تفعيل اختبار مدى كفاية التزامات التأمين التي قُيِّدت محاسبيا و اختبار انخفاض القيمة المتعلق بالأصول في إطار عمليات التنازل عن الملكية ضمن إعادة التأمين.
- إضافة إلى ذلك، شركة التأمين ليست مجبرة و لكن يُسمَح لها أن تغير الطرق المحاسبية التي تعتمدها و المتعلقة بعقود التأمين لإلغاء الاحتراز المفرط فلا ينبغي أن تدخل بندا احترازيا إضافيا.
- تنخفض قيمة أصل مترتب عن عمليات التنازل عن الملكية ضمن إعادة التأمين، من خلال قيد هذه الخسارة في القيمة محاسبيا مع الأرباح و الخسائر، شريطة أن :

- توجد دلائل ملموسة، إثر حدث تم بعد قيد الأصل محاسبيا أولا في إطار عمليات التنازل عن الملكية ضمن إعادة التأمين و التي تجعل الطرف المتنازل قد لا يستلم جميع المبالغ التي يستحقها كما تنص على ذلك بنود العقد.

- يكون لهذا الحدث وقع قابل للتقييم على المبالغ التي ستتسلمها الشركة المتنازلة عن الملكية من شركة إعادة التأمين.

- شركة التأمين ملزمة بالحفاظ على مستحقات التأمين في ميزانيتها حتى الوفاء بها أو إلغائها، أو حتى أجل استحقاقها و تقديم التزامات التأمين دون تعويضها بالمقارنة مع الأصول المتعلقة بعمليات التنازل عن الملكية ضمن إعادة التأمين؛
- إمكانية تطبيق لمحاسبة المقابلة بالنسبة لعقود التأمين و الاستثمار التي تتضمن بندا خاصا بملكية حق الانتفاع، مما يساعد على استكشاف الآثار على المبالغ المستحقة التي لم يتم قيدها محاسبيا ضمن الأصول حسب المعايير المحاسبية القائمة، و على تسجيلها بطريقة موازية (حالة أرباح الرساميل الكامنة الخاصة بالأوراق المالية المصنفة ضمن فئة "أصول متاحة للبيع" والتي في مقابلها تم تسجيل مخصص احتياطي للمساهمة المؤجلة مباشرة من خلال الأموال الخاصة).
- إلزامية تسجيل مستحقات جديدة للتأمين وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 4 "محاسبة الظل أو المحاسبة المقابلة"، المسماة مساهمة المستفيدين من عقد التأمين في الأرباح المؤجلة و التي تمثل الحصة التي تعود إلى هؤلاء المستفيدين من أرباح الرأسمال الكامنة للأصول المخصصة للعقود المالية، و التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي IAS 39.

توظيف التأمين

في 12 شتنبر 2016، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي الرابع لإعداد التقارير المالية " عقود التامين " والمسماة " تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الأدوات المالية و المعيار الدولي الرابع لإعداد التقارير المالية. وتطبق هذه التعديلات بالنسبة للسنوات المالية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2018. وتتيح هذه التعديلات للهيئات التي تمارس أساسا أنشطة التأمين إمكانية تأجيل تاريخ تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية إلى غاية 1 يناير 2021. ويسمح هذا التأجيل للهيئات المعنية الاستمرار في تقديم بياناتها المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المعمول به. وعمل بنك المغرب على تعميم هذا الإعفاء المؤقت لتطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية المقتصر على المجموعات التي يتكون غالبية نشاطها من قطاع التأمين في تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية من طرف بنك المغرب على هيئات التأمين الموطنة من طرف مؤسسات الائتمان التي تدلي بحسابات موطنة طبقا للمخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

عقد التأمين

قامت شركة تأمين الوفاء باختبار لكفاية الخصوم التي استدعت خبير خارجي لتقييم مخصصاتها التقنية.

ويجب استبعاد المخصصات الاحتياطية لتقلبات الحوادث المتعلقة بعقود التأمينات العامة.

توظيف التأمين

بخصوص توظيف التأمين، اختار التجاري وفا بنك هذا الإعفاء لفائدة هيئات التأمين، بما في ذلك الصناديق التابعة لهذا النشاط، التي ستطبق بالتالي المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 " الأدوات المالية : الإدراج المحاسبي والتقييم ".

يتم تصنيف الأدوات الموجودة في المحافظ في الفئات التالية

القطاع العالي الوتيرة HFT	الأصول المتاحة للبيع AFS	الأوراق المالية الممتلكة حتى الاستحقاق HTM	سلفيات وقروض
• محافظ الهيئات الجماعية للتوظيف في القيم المنقولة الموطدة	• الأسهم وحصص المشاركة • مساهمات في SCI • سندات الخزينة، سندات الاقتراض غير المدرجة	• لا توجد	• قروض ثابتة

1.2.9. القيمة العادلة

يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة بالسعر المحصل عليه عند بيع أحد الأصول أو المؤدى من أجل تحويل أحد الخصوم خلال صفقة صدر الأمر بشأنها في السوق الرئيسية (أو الأفضل) عند تاريخ التقييم حسب الشروط العادية للسوق (سعر الخروج)، سواء كان هذا السعر معاينا بشكل مباشر أو تم تقديره باللجوء إلى تقنية أخرى للتقييم.

ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 تراتبية للقيم العادلة ويصنفها لثلاثة مستويات حسب أهمية بيانات دخول تقنيات التقييم المستعملة من أجل تحديد القيمة العادلة. وتضع هذه التراتبية في أعلى مستوى الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة بالنسبة لأصول وخصوم مشابهة (معطيات الدخول من المستوى 1)، وفي المستوى الأدنى بيانات الدخول غير القابلة للمعاينة (معطيات الدخول من المستوى 3).

معطيات الدخول من المستوى 1

يقصد بمعطيات الدخول من المستوى 1 الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة بالنسبة لأصول وخصوم مشابهة والتي يمكن لمنشأة الولوج إليها عند تاريخ التقييم. ويعطي السعر المدرج في سوق نشط الدليل الموثوق على القيمة العادلة وينبغي استخدامه دون تعديل لتقييم القيمة العادلة عند توفره، باستثناء حالات خاصة محددة في المعيار (§79).

معطيات الدخول من المستوى 2

يقصد بمعطيات الدخول من المستوى 2 معطيات الدخول غير تلك المتعلقة بالأسعار المدرجة والمتضمنة في معطيات الدخول من المستوى 1، والتي يمكن معاينتها بالنسبة للأصول والخصوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إذا كان لأحد الأصول او الخصوم استحقاقا خاصا (تعاقديا)، فإنه ينبغي معاينة معطيات الدخول من المستوى 2 بالنسبة لمعظم مدة عنصر الأصول أو الخصوم. وتضم معطيات الدخول من المستوى 2 :

- الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة بالنسبة للأصول والخصوم المماثلة ؛
- الأسعار المدرجة في أسواق غير نشطة بالنسبة للأصول والخصوم المماثلة ؛
- معطيات الدخول غير الأسعار المدرجة والتي يمكن معاينتها بالنسبة لأحد الأصول أو الخصوم، مثلا، أسعار الفائدة ومنحنيات الأسعار المعاينة في مجالات معتادة والتقلبات الضمنية وتغيرات النسب.

وتتغير التعديلات التي يتم إجراؤها على معطيات الدخول من المستوى 2 وفق عوامل خاصة بعنصر الأصول أو الخصوم.

وتتضمن هذه العوامل : وضعية الأصل أو المكان الذي يتواجد به والكيفية التي تتصل بها معطيات الدخول بعناصر مقارنة الأصول والخصوم وكذا حجم ومستوى النشاط في الأسواق التي تتم فيها ملاحظة هذه البيانات.

إن كل تعديل ملحوظ بالنسبة للقيمة العادلة يمكن أن يفضي في مجمله لتقييم القيمة العادلة المصنفة في المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة إذا استعمل هذا التعديل معطيات الدخول المهمة غير القابلة للمعاينة.

معطيات الدخول من المستوى 3

يقصد بمعطيات الدخول من المستوى 3 معطيات الدخول التي تهم عناصر الأصول والخصوم التي تقوم على بيانات غير قابلة للمعاينة. وينبغي أن تستخدم معطيات الدخول غير القابلة للمعاينة لتقييم القيمة العادلة ما دام ليس هناك معطيات للدخول متوفرة ويمكن معاينتها، مما يتيح التقييم في الحالة التي يقل فيها أو ينعدم النشاط في السوق بالنسبة لعنصر الأصول أو الخصوم عند تاريخ التقييم.

بيد أن الهدف من تقييم القيمة العادلة يبقى هو ذاته، أي تقدير سعر الخروج من خلال وجهة نظر متدخل في السوق الذي يمتلك الأصل أو الذي يستحق عنصر الخصوم. هكذا، فإن معطيات الدخول غير القابلة للمعاينة يجب أن تعكس الفرضيات التي يلجأ إليها المتدخلون في السوق لتحديد سعر الأصول أو الخصوم، بما في ذلك الفرضيات المتعلقة بالمخاطر.

تتحدد قيمة السوق من طرف المجموعة :

- سواء انطلاقا من الأسعار المدرجة في سوق نشط،
- أو انطلاقا من تقنية للتقييم تلجأ لطرق في الرياضيات تقوم على نظريات مالية معروفة ومعاملات قابلة للمعاينة داخل السوق.

• الحالة 1 : أدوات متداولة في أسواق نشطة

عندما تكون الأسعار المدرجة في سوق نشط متوفرة، يتم حينئذ اعتمادها لتحديد قيمة السوق. هكذا يتم تثمين السندات المدرجة والمشتقات المالية في الأسواق المنظمة كالخيارات. وتتم معالجة معظم المشتقات المالية بالتراضي ومقايضة العملات والخيارات البسيطة في أسواق نشطة ويتم تقييمها بالاعتماد على نماذج معتمدة جماعيا (طريقة تحيين التدفقات المستقبلية، نموذج Block and Scholes وتقنيات الاستكمال) وترتكز على أسعار السوق المدرجة للأدوات المالية المماثلة.

• الحالة 2 : أدوات متداولة في أسواق غير نشطة

منتجات تتم معالجتها في سوق غير نشط ويتم تقييمها اعتمادا على نموذج داخلي يرتكز على ثوابت يمكن معاينتها بشكل مباشر أو استنتاجها من معطيات قابلة للمعاينة.

كما يتم تقييم بعض الأدوات المالية، على الرغم من كونها غير متداولة في أسواق نشطة، وفق طرق ترتكز على ثوابت قابلة للمعاينة في السوق.

وتستخدم النماذج ثوابت السوق التي تتم معايرتها انطلاقا من معطيات قابلة للمعاينة كمنحنيات النسب و فرشات التغيرات الضمنية للخيارات وأسعار التعثر وفرضيات الخسارة المحصلة انطلاقا من معطيات التوافق أو انطلاقا من أسواق نشطة بالتراضي.

النقل

يمكن القيام بعمليات للنقل بين المستويات التراتبية عندما تستوفي الأدوات معايير التصنيف في المستوى الجديد، علما أن هذه المعايير تعتبر مستقلة عن شروط السوق والمنتجات. وتعتبر التغييرات في قابلية المعاينة والانتقال الزمني والأحداث المؤثرة على حياة الأداة من أهم العوامل التي تؤدي على النقل. ويتم اعتبار عمليات النقل قد تم إنجازها عند بداية الفترة. خلال السنة المالية 2019، لم تتم أية عملية نقل بين مستويات القيمة العادلة.

1.2.10. السمعة التجارية : Goodwill

تكلفة عملية توحيد الشركات

يتم القيد المحاسبي لتجمع الشركات طبقا لطريقة الاستملاك التي تبعا لها توافق كلفة الاستملاك المقابل الذي تم تفويته للحصول على السيطرة.

ويتعين على المستملك تقييم كلفة الاستملاك مثل :

- مجموع القيم العادلة، بتاريخ التبادل، الأصول المتاحة، الخصوم المتحملة، وأدوات الرساميل الذاتية التي أصدرها المستملك، مقابل سيطرة الشركة التي تم استملاكها.
- يتم القيد المحاسبي للتكاليف الأخرى المنسوبة مباشرة عند الاقتضاء لتجمع الشركات في تكاليف السنة المالية التي تم فيها تحملها.

تاريخ الاستملاك هو التاريخ الذي يحصل فيه المُستملِك بصفة فعلية على التحكم و السيطرة على الشركة المُسْتَمْلَكَة.

تخصيص تكلفة توحيد الشركات إلى الأصول المُستملَكة و إلى الخصوم و الخصوم المحتمل تحملها:

على المستملك، عند تاريخ الاستملاك، أن يخصص تكلفة عملية توحيد الشركات، من خلال القيد المحاسبي للأصول، و الخصوم و الخصوم المحتملة القابلة للتحديد للشركة المُسْتَمْلَكَة، و التي تراعي معايير القيد المحاسبي بالقيمة العادلة لكل واحد منها بهذا التاريخ.

يتم تسجيل كل فرق بين تكلفة توحيد الشركات و حصة الفائدة للمستملك في صافي القيمة العادلة للأصول، والخصوم و الخصوم المحتملة القابلة للتحديد للشركة مع قيمة الشهرة التجارية Goodwill.

القيد المحاسبي للشهرة التجارية :Goodwill

على المستملك، عند تاريخ الاستملاك، قيد قيمة الشهرة التجارية المُسْتَمْلَكَة محاسبيا ضمن الأصول عند إجراء عملية توحيد الشركات.

• التقييم الأولي : ينبغي تقييم هذه الشهرة التجارية أوليا بتكلفتها، التي تمثل فائض تكلفة توحيد

الشركات على حصة فائدة المستملك في صافي القيمة العادلة للأصول و الخصوم و الخصوم المحتملة القابلة للتحديد.

- تقييم لاحق : بعد القيد المحاسبي الأولي، يتعين على المستملك تقييم الشهرة التجارية المكتسبة من تجمع الشركات بكلفته ناقص مجموع خسائر القيمة المعاينة افتراضيا خلال اختبارات نقصان القيمة التي يتم اجراؤها سنويا أو عند ظهور مؤشرات من شأنها أن تؤثر على القيمة المقيدة حسابيا ضمن الأصول.

عندما تفوق حصة القيمة العادلة للأصول والخصوم المكتسبة افتراضيا كلفة الاستملاك، يتم على الفور القيد المحاسبي لفارق اقتناء سلبي في حساب النتيجة.

إذا لم يمكن تحديد القيد المحاسبي الأولي لتجمع الشركات إلا بشكل مؤقت قبل نهاية الفترة التي تم فيها التجميع، يتعين على المستملك قيد التجمع محاسبيا باستخدام هذه القيم المؤقتة. ويجب على المستملك القيد المحاسبي لتعديلات هذه القيم المؤقتة المرتبطة بإتمام القيد المحاسبي الأولي خلال فترة التقييم التي يتعذر بعدها القيام بأي تعديل كان.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

- اعتماد خيار عدم إعادة المعالجة المحاسبية لمختلف عناصر الشهرةالتجارية الموجودة بتاريخ 31/12/2005، وذلك طبقا لمقتضيات المعيار الدولي لإعداد التقارير المحاسبية IFRS1.
- إيقاف إهلاك الشهرة التجارية، لأن مدة حياتها غير محددة حسب المعيار الدولي الثالث المراجع لإعداد التقارير المالية " تجمع الشركات"
- يجب القيام باختبارات منتظمة لانخفاض القيمة للتأكد من أن القيمة المحاسبية للشهرة التجارية تقل عن القيمة القابلة للتحصيل. في حالة العكس، يجب تسجيل انخفاض القيمة.
- تم تحديد الوحدات المدرة للنقد على غرار المعلومات القطاعية اللازم عرضها على مستوى المجموعة؛
- القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأكثر أهمية بينقيمة الانتفاع والقيمة العادلة صافية من مصاريف التفويت. ويتدخل هذا المفهوم في اختبارات انخفاض قيمة الأصول طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36. وإذا أظهر اختبار نقص قيمة أحد الأصول قيمة قابلة للاسترداد أقل من القيمة الصافية المحاسبية، ينبغي خفض قيمة الأصل بالفرق بين القيمتين.

11.2.1. المخصصات الاحتياطية

المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة :

ينبغي قيد المخصصات الاحتياطية محاسبيا عندما:

- يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماض؛
- يكون من المحتمل أن يصبح إخراج الموارد الممثلة للمزايا الاقتصادية ضروريا للوفاء بالالتزام؛
- يتم تقدير مبلغ الالتزام بطريقة موثوق بها.

إذا لم تكن جميع هذه الشروط متوافرة، لن يتم قيد أي مخصص احتياطي محاسبيا.

ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، عندما يكون السند أو الإذن دلالي الأهمية، فإن التحيين الإلزامي للمخصصات الاحتياطية عن المخاطر و المصاريف، التي من أجلها تمت جدولة الخروج المحتمل للموارد يتجاوز سنة.

ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، لا يتم رصد أي مخصص احتياطي للخصوم المحتملة، خارج تجمعات الشركات.

من الحتمي الإشارة إلى ذلك في الملحق عندما يكون الخصم أو الأصل المحتمل دلالي الأهمية.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة :

قامت المجموعة بتحليل جميع مخصصات المخاطر وتوزيعها على أنواع المخاطر الكامنة. وإلى التقييم والمراجعة المحاسبية وفقاً لأحكام معايير التقارير المالية الدولية.

12.2.1. الضريبة المُستَحَقّة الدفع و الضريبة المؤجلة

يتم قيد أصل أو خصم لضريبة مؤجلة محاسبيا كل مرة سيقوم تحصيل أو سداد القيمة المحاسبية للأصل أو الخصم برفع أو خفض الأداءات المستقبلية للضريبة مقارنة مع كانت ستكون عليه هذه الأداءات لو لم يكن لمثل هذا التحصيل (السداد) أثر ضريبي.

من المحتمل أن الشركة ستتوفر على ربح خاضع للضريبة على أساسه ستتمكن من خصم فرق مؤقت قابل للاقتطاع ؛

- عندما سيكون من المحتمل أن تحقق الشركة ربحا كافيا خاضعا للضريبة، تابعا لنفس الإدارة الضريبية ولنفس المنشأة الخاضعة للضريبة خلال السنوات المالية القانونية.
- عندما يمنحها التسيير الضريبي فرصة در ربح خاضع للضريبة خلال السنوات المالية القانونية.

يحظر المعيار تحديث الضرائب المؤجلة.

الخيارات التي يعتمدها التجاري وفا بنك

تقدير احتمالية تحصيل أصول الضريبة المؤجلة :

لا تُفَعَّل الضرائب المؤجلة التي يعد احتمال تحصيلها غير مؤكد. يمكن فهم احتمال التحصيل من خلال خطط العمل business plan للشركات المعنية.

إضافة إلى ذلك، في المعايير الدولية ينبغي تأويل عبارة «تحصيل محتمل» على أنها تعني «تحصيل محتمل أكثر منه غير محتمل »، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى القيد المحاسبي للضرائب المؤجلة أصول أكثر منه في المبادئ المحاسبية.

القيد المحاسبي للضريبة المؤجلة - خصوم عن الفروق المؤقتة المتعلقة بالأصول الثابتة غير الملموسة المحدثة في إطار عملية توحيد الشركات :

يترتب عن فروق التقييم المرتبطة بالأصول الثابتة غير الملموسة، المحدثة في إطار عملية توحيد الشركات و الغير قابلة للتحويل بصفة منفصلة عن الشركة المُستملَكة ضريبة مؤجلة – خصوم، و ذلك رغم أن لهذه الأصول الثابتة أعمار غير محددة.

الضريبة المؤجلة - أصول عن الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع المتعلقة بحصص الملكية الموطدة :

يتم قيد محاسبي إلزامي للضريبة المؤجلة - أصول عن الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع المتعلقة بحصص الملكية الموطدة (الفروق المرتبطة، مثلا، بإلغاء الحصيلة الداخلية على حصص الملكية الموطدة) طالما أنه من المفترض أن يتم امتصاص هذه الفروق المؤقتة في المستقبل القريب (حالة نادرة في غياب قرار بالتنازل عن الملكية) ومن المحتمل تحصيل الضريبة المؤجلة- أصول.

إمكانية تصحيح وضعية الشهرة التجارية إذا تم تحديد الضريبة المؤجلة بعد الفترة المعتمدة لضبط الوضعية ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS :

يُقَيَّد أصل للضريبة المؤجلة باعتباره غير قابل للتحديد بتاريخ الاستملاك وخاضعا للتحقيق لاحقا محاسبيا في حساب الأرباح و الخسائر الموطد و يتم تصحيح فارق الاستملاك/ الاقتناء بصفة رجعية و لو بعد انتهاء أجل التخصيص، و يُقَيَّد محاسبيا أيضا أثر هذا التصحيح في حساب الأرباح و الخسائر الموطد.

الضرائب المؤجلة المقيدة محاسبيا أصلا ضمن الرساميل الذاتية :

القيد المحاسبي لأثر تغيرات معدلات الضريبة و/ أو الإجراءات الجبائية ضمن الرساميل الذاتية.

13 .2 .1. مزايا لفائدة الموظفين:

يكمن الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 في وصف المعالجة المحاسبية لمزايا الموظفين والمعلومات المقدمة بشأنهم. ويجب تطبيق هذا المعيار في القيد المحاسبي، من طرف المشغل، لجميع مزايا الموظفين عدا تلك التي يطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2. وتتضمن هذه المزايا على الخصوص تلك الممنوحة بمقتضى :

- النظام او اتفاق شكلي آخر تم إعداده بين منشأة وأعضاء الموظفين، بشكل فردي أو جماعي، او مندوبهم ؛
- المقتضيات القانونية أو الاتفاقات القطاعية التي يتوجب على المنشآت بمقتضاها الانخراط في نظام وطني أو قطاعي، أو نظام متعدد المستخدمين ؛
- الأعراف التي تفضي إلى واجب ضمني وذلك عندما لا يوجد أمام المنشأة حل معقول سوى أداء مزايا للموظفين.

مزايا الموظفين هي المقابلات مهما كان شكلها الممنوحة من طرف منشأة مقابل الخدمات المقدمة من طرف موظفيها أو بعد انتهاء عملهم. وتتضمن الفئات التالية :

تصنيف مزايا الموظفين

<u>مزايا المدى القصير :</u>

وهي مزايا الموظفين (غير تلك المتعلقة بالتعويض عن انتهاء العمل) والتي يتم تسديدها بالكامل خلال 12 شهرا التي تلي انتهاء السنة المالية التي قدم فيها الموظفون الخدمات الموافقة. أمثلة: االأجور والاشتراكات في الضمان الاجتماعي والأجازات السنوية المدفوعة الأجر، الأجازات المَرَضِية، والحوافز وغيرها...

يجب على الهيئة القيد المحاسبي للمبلغ غير المحين للمزايا على المدى القصير التي تتوقع أداءها

مقابل الخدمات المقدمة من أحد المستخدمين خلال فترة محاسبية :
- في الخصوم، بعد طرح المبلغ المؤدى مسبقا عند الاقتضاء
- في المصاريف

مزايا فترة ما بعد الخدمة

وهي مزايا الموظفين المؤداة بعد انتهاء العمل. مثلا : خدمات التقاعد وتأمين الحياة والمساعدة الطبية ما بعد العمل.

ونميز بين نظامين لمزايا فترة ما بعد الخدمة :

1. نظام باشتراكات محددة : وحسب هذا الخير، تدفع منشأة ما اشتراكات محددة لصندوق اجتماعي وليس لها أي واجب قانوني أو ضمني لأداء اشتراكات إضافية إذا لم يتوفر الصندوق على ما يكفي من الأصول لتقديم جميع الأداءات الموافقة للخدمات المقدمة من طرف الموظفين. ويتحمل الموظف المخاطر الحسابية للتأمين والتوظيفية.

ويبقى القيد المحاسبي للأنظمة ذات الاشتراكات المحددة بسيطا لأنه ليس من الضروري اللجوء لأية فرضية لرياضيات التأمين من أجل تقييم الواجب أو المصروف وبالتالي لن يكون هناك أي فوارق حسابية.

ويجب على المنشاة قيد الاشتراكات للأداء محاسبيا في نظام للاشتراكات المحددة مقابل خدمات أحد الموظفين :
- في الخصوم، بعد طرح الاشتراكات المؤداة مسبقا عند الاقتضاء
- في المصاريف

2. نظام بخدمات محددة : يلزم المنشأة بتقديم الأداءات المتفق بشأنها لموظفيها الذين لا زالوا يمارسون عملهم وموظفيها القدامى. وتتحمل بالتالي هذه الأخيرة المخاطر الحسابية للتأمين والتوظيفية.

ويعتبر القيد المحاسبي للأنظمة ذات الأداءات المحدد معقدا نسبيا بالنظر لضرورة اللجوء لفرضيات رياضيات التأمين قصد تقييم الواجب والمصاريف الناجمة عن الفوارق الحسابية. علاوة على ذلك، يتم تقييم الواجبات على أساس حسابي (لأنه يمكن تسديدها لسنوات عديدة بعد قيام الموظفين بالخدمات الموافقة).

النظام متعدد الموظفين هو ليس نظام عام ولا إلزامي يجب أن يصنف من طرف المجموعة كنظام للاشتراكات المحددة أو كنظام للأداءات المحددة، تبعا لخصائص النظام.

المزايا الأخرى للمدى الطويل

تتضمن على الخصوص الغيابات طويلة المدة المدرة لمكافآت، كالعطل المرتبطة بالأقدمية. كما تتضمن كذلك علاوات الأقدمية والامتيازات الأخرى المرتبطة بالأقدمية واستحقاقات وسام الشغل والتعويضات عن العجز طويل الأمد، سواء تم تسديدها على 12 شهرا أو بعد إقفال السنة المالية والعلاوات والمكافآت المؤجلة.

وعادة، لا تخضع المزايا الأخرى طويلة الأمد لنفس درجة الخلط كمزايا ما بعد الخدمة. لذلك، ينص هذا المعيار على طريقة مبسطة للقيد المحاسبي للمزايا الأخرى طويلة الأمد بحيث لا يتم القيد الحسابي لعمليات إعادة التقييم في العناصر الأخرى للنتيجة الإجمالية.

تعويضات التوقف عن العمل

وهي مزايا الموظفين المقدمة مقابل توقف أحد الموظفين عن العمل إثر قرار المنشأة إنهاء عمل أحد الموظفين قبل بلوغه السن العادي للتقاعد أو إثر قرار موظف قبول عرض للتعويض مقابل التوقف عن العمل.

يتعين على المنشأة قيد عنصر الخصوم والتكاليف محاسبيا برسم تعويضات التوقف عن العمل في أول التواريخ التالية :
- التاريخ الذي لا يمكن لها فيه سحب عرض التعويض.
- التاريخ الذي يمكنها فيه القيد المحاسبي لإعادة هيكلة تندرج ضمن نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 وتنص على أداء مثل هذه التعويضات.

في حالة تعويضات عن التوقف عن العمل مؤداة عقب قرار المنشأة إنهاء عمل أحد الموظفين، فإنه لا يمكن لها سحب عرضها للتعويض متى أبلغت موظفيها المعنيين بمخطط الإقالة الذي يستجيب للمعايير التالية :
- إشارة التدابير اللازمة لإنجاح المخطط إلى عدم احتمال إجراء أية تغييرات مهمة على المخطط.
- إشارة المخطط إلى عدد الموظفين المستهدفين بالإقالة وفئة عملهم ووظيفتهم ومكان عملهم وكذا تاريخ التنفيذ المتوقع.
- تحديد المخطط لتعويضات التوقف عن العمل مع تحديد كاف يسمح للموظفين بتحديد طبيعة ومبلغ التعويضات المستحقة عند التوقف عن العمل.

تغطية الالتزامات

يمكن تغطية الالتزامات بطريقتين :
- من خلال تكوين مخصص احتياطي على المستوى الداخلي، فقط أو من خلال تكملة أصول التغطية أو حقوق التعويضات.
- من خلال الاستعانة بمصدر خارجي بواسطة الاكتتاب في عقد للتأمين، (تفوت الشركة واجباتها لدفع الأداءات : يتم تدبير مخاطر رياضيات التأمين والتوظيف من طرف المؤمن، الذي يقوم بدفع الأداءات، في حين يكمن الواجب الوحيد للشركة في دفع الاشتراكات – نظام الاشتراكات المحددة)

وتحدد النسخة المراجعة للمعيار ثلاثة معايير تميز أصول التغطية (أو عقود التأمين المقبولة) :
- يجب أن تكون الهيئة القانونية التي تملك هذه الأصول منفصلة قانونا عن الشركة،
- يجب أن ترصد الأصول حصريا لتمويل التعويضات المؤداة برسم النظام المدروس،
- إذا كانت الأصول كافية لتغطية الالتزامات، لا يكون للشركة أي واجب قانوني بتسديد هذه الأداءات مباشرة برسم هذا النظام.

إن كل أصل موجه لتغطية التعهدات لكنه لا يستجيب للمعايير أعلاه يعتبر "حقا للتسديد". ويتم القيد المحاسبي لحقوق التسديد كعنصر منفصل من الأصول. ولا يتم طرحها من التعهدات، خلافا لأصول التغطية...

تقييم التعهدات :

الطريقة :

يقتضي تقييم أنظمة المزايا المحددة تحديدا الاستعمال الإلزامي لتقنيات رياضيات التأمين (actuariat) بهدف تقدير، بطريقة موثوق بها، مبلغ المزايا التي راكمها المستخدَمون مقابل الخدمات المقدمة خلال السنة المالية الجارية و السنوات المالية السابقة.

وهذا ما يفرض تقدير الخدمات والمتغيرات الديموغرافية من صنف الوفيات و حركية الموظفين والمتغيرات المالية من صنف نسبة التحيين والزيادات المستقبلية في الأجور التي تؤثر على كلفة الأداءات.

إن الطريقة الموصى بها من طرف معيار المحاسبة الدولي رقم 19 هي طريقة وحدات الائتمان المتوقعة.

وتجدر الإشارة إلى، أنه عند تاريخ حساب التعهد، فإن هذا الأخير يساوي جداء القيمة الحالية المحتملة للأداءات عند نهاية المسار المهني المتوقعة والنسبة بين الأقدمية عند تاريخ الحساب وعند تاريخ بلوغ الأجير سن التقاعد.

ومنه نستنتج أن التعهد يتشكل من نسبة الأقدمية المكتسبة من طرف الأجير. وبالتالي، فحساباالحقوق يتم تبعا لأقدمية الأجير والأجر المتوقع في يوم نهاية المسار المهني المحدد.

الخيارات التي يعتمدها التجاريوفا بنك

في حالة التجاري وفا بنك، مزايا معاشات التقاعد تتبع نظام المساهمات المحددة. و بالتالي، لا يستلزم قيدها محاسبيا أي لا تتطلب أي إعادة معالجة محاسبية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في حالة التغطية الطبية لفترة ما بعد الخدمة) من قبل الصندوق التعاضدي المهني المغربي CMIM (، لا تتوفر التجاري وفا بنك على

معلومات كافية لقيد النظام المتعدد المشغلين ذي المزايا المحددة محاسبيا .

أداءات على أساس الأسهم

تتكون الأداءات على أساس الأسهم من الأداءات المرتكزة على الأسهم التي أصدرتها المجموعة، سواء تم سدادها من خلال تسليم للأسهم، أو من خلال الأداء النقدي حيث يتأثر المبلغ النقدي بتطور قيمة الأسهم.

يمكن أن تتم هذه الأداءات من خلال تخصيص لخيارات الأسهم أو من خلال عرض اكتتاب الأسهم لفائدة الأجراء (عرض عمومي للبيع). بالنسبة لعروض الاكتتاب في الأسهم لفائدة الأجراء، تم منح خصم على متوسط سعر السوق على مدة معينة. يتم تسجيل كلفة هذه المزية مع الأخذ بعين الاعتبار فترة عدم قابلية الأسهم للتحويل.

جدول تدفقات الخزينة

يتشكل رصيد حسابات الخزينة وما يماثلها من الأرصدة الصافية من حسابات الصندوق والبنوك المركزية ومصلحة الشيكات البريدية وكذا الأرصدة الصافية للسلفيات والاقتراضات عند الطلب لدى مؤسسات الائتمان.

التوقعات المستعملة عند تحضير البيانات المالية

يتطلب إنجاز البيانات المالية لمجموعة التجاريوفا بنك صياغة فرضيات واستعمال توقعات يمكن أن يتأثر إنجازها بعدة عوامل منها :
- أنشطة الأسواق الوطنية والدولية ؛
- تقلبات نسب الفائدة والصرف؛
- الظرفية الاقتصادية والسياسية في بعض قطاعات النشاط أو الدول
- تغيرات القوانين التنظيمية أو التشريعية.

وتهم هذه الفرضيات أساسا :
- استعمال النماذج الداخلية لتقييم الأدوات المالية التي لا تتوفر على إدراجات في الأسواق المنظمة ؛
- اختبارات خفض القيمة المتعلقة بالأصول غير المادية
- تحديد المخصصات الاحتياطية لنقص قيمة السلفات والديون والمخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف ؛
- توقع القيم المتبقية المتعلقة بالأصول المقيمة حسب الكلفة المهلكة وعقود إيجار التمويل والإيجار العادي.

الحسابات الموطدة

الحسابات الموطدة في 31 دجنبر 2019

الميزانية الموطدة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الأصول	درجات التصنيف	31/12/2019	31/12/2018
القيم النقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية		24 731 843	18 536 591
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	2.1	**55 788 147**	**61 567 279**
الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملات		54 323 800	61 318 331
أصول مالية أخرى بقيمتها العادلة حسب النتيجة		1 464 347	248 947
الأدوات المشتقة للتغطية			
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	2.2	**51 845 481**	**43 190 734**
أدوات الدين المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير		13 756 133	10 086 448
أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير		2 183 878	2 328 058
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)		35 905 470	30 776 229
سندات بكلفة مستهلكة	2.17	16 120 400	15 101 428
السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	2.3	23 394 354	28 791 443
السلفيات و الديون على العملاء	2.4	323 752 579	305 059 677
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة			
الاستثمارات التأمينية			
الضريبة المستحقة الدفع- أصول	2.5	141 683	181 922
الضريبة المؤجلة - أصول	2.5	2 935 008	2 866 699
حسابات التسوية و أصول أخرى	2.6	11 112 167	13 667 001
الأصول غير الجارية الموجهة للتحويل		75 125	97 044
حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	2.7	83 871	86 699
العقارات الاستثمارية	2.8	2 466 111	2 522 538
الأصول الثابتة الملموسة	2.9	7 289 029	5 687 723
الأصول الثابتة غير الملموسة	2.9	2 952 568	2 617 343
فوارق الاستملاك	2.10	9 913 347	9 951 595
مجموع الأصول		**532 601 713**	**509 925 715**

الخصوم	درجات التصنيف	31/12/2019	31/12/2018
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية		4 408	3 056
الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	2.11	**688 210**	**400 624**
الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملات		688 210	400 624
الخصوم المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة على الخيارات			
الأدوات المشتقة للتغطية			
الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	2.12	45 994 702	47 314 854
الديون على العملاء	2.13	335 576 694	332 005 586
سندات المديونية المُصْدَرة	2.14	21 993 710	15 508 094
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة			
الضريبة الجارية – خصوم	2.5	1 178 770	864 710
الضريبة المؤجلة – خصوم	2.5	2 603 572	1 975 571
حسابات التسوية و خصوم أخرى	2.6	16 613 569	12 306 933
الديون المرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة إلى التحويل			
المخصصات الاحتياطية – عقود التأمين		36 482 016	33 639 357
المخصصات الاحتياطية	2.15 / 2.16	2 761 922	2 608 204
إعانات وصناديق مماثلة		157 270	361 230
صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان	2.14	14 621 834	12 466 102
الرساميل الذاتية		**53 925 039**	**50 471 394**
رأسمال واحتياطيات ذات صلة		12 551 765	12 551 765
احتياطيات موطدة		**31 791 529**	**29 387 656**
– حصة المجموعة		*28 210 456*	*25 596 383*
– حصة الأقلية		*3 581 073*	*3 791 273*
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية		**2 630 652**	**1 796 769**
– حصة المجموعة		*1 049 529*	*665 060*
– حصة الأقلية		*1 581 124*	*1 131 708*
الحصيلة الصافية برسم السنة المالية		**6 951 093**	**6 735 205**
– حصة المجموعة		*5 816 007*	*5 706 129*
– حصة الأقلية		*1 135 086*	*1 029 075*
مجموع الخصوم		**532 601 713**	**509 925 715**

حساب الأرباح والخسائر الموطد بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	درجات التصنيف	31/12/2019	31/12/2018
الفوائد والعائدات المماثلة	3.1	21 901 219	20 910 854
الفوائد و المصاريف المماثلة	3.1	-6 964 574	-6 916 158
هامش الفائدة		**14 936 645**	**13 994 695**
العمولات المُحَصَّلة	3.2	5 964 361	5 836 324
العمولات المدفوعة	3.2	-816 471	-801 976
الهامش على العمولات		**5 147 890**	**5 034 348**
أرباح وخسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية			
أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	3.3	**3 065 509**	**3 115 065**
أرباح وخسائر صافية على أصول/خصوم المعاملة		3 026 360	3 125 084
أرباح وخسائر صافية على الأصول/الخصوم الأخرى بقيمتها العادلة حسب النتيجة		39 149	-10 019
أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	3.4	**643 374**	**725 810**
أرباح وخسائر صافية على أدوات المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير		12 092	37 499
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (أرباح الأسهم)		165 373	128 905
مكافآت الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)		465 909	559 406
أرباح وخسائر صافية ناتجة عن إسقاط الأصول المالية بكلفتها المستهلكة من الإدراج المحاسبي			
أرباح وخسائر صافية ناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة			
عائدات الأنشطة الأخرى	3.5	**9 543 882**	**8 699 100**
مصاريف الأنشطة الأخرى	3.5	**-9 864 523**	**-9 198 302**
مجموع الإيرادات المصرفية		**23 472 778**	**22 370 716**
المصاريف العامة للتشغيل	3.9	-9 678 920	-9 647 858
مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	3.10	-1 544 190	-1 065 250
صافي حصيلة التشغيل		**12 249 668**	**11 657 608**
كلفة الخطر	3.7	-1 589 044	-1 723 565
حصيلة التشغيل		**10 660 624**	**9 934 043**
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية		13 287	11 915
صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى	3.8	30 732	52 642
تغيرات القيمة لفوارق الاستملاك			
الحصيلة قبل الضرائب		**10 704 643**	**9 998 601**
الضرائب على الأرباح		-3 753 550	-3 263 396
صافي أرباح ضرائب الأنشطة الموقفة أو في طور التفويت			
صافي الأرباح		**6 951 093**	**6 735 205**
الحصيلة خارج المجموعة		-1 135 086	-1 029 075
حصة المجموعة من صافي الأرباح		**5 816 007**	**5 706 129**
الإيراد عن كل سهم (بالدرهم)		27,71	27,19
الإيراد المخفف عن كل سهم (بالدرهم)		27,71	27,19

قائمة الحصيلة الصافية و الأرباح و الخسائر المقيدة محاسبيا ضمن الرساميل الذاتية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
صافي الأرباح	**6 951 093**	**6 735 205**
العناصر القابلة للتدوير في صافي الأرباح		
فروق التحويل	244 290	-374 454
إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	1 315 591	-515 135
إعادة تقييم الأدوات المشتقة لتغطية العناصر القابلة للتدوير		
حصة الارباح و الخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	-1 418	-5 655
العناصر الاخرى المحتسبة حسب الرساميل الذاتية و القابلة للتدوير		
ضرائب ذات صلة	-466 082	183 078
العناصر غير القابلة للتدوير في صافي الأرباح		
إعادة تقييم الأصول الثابتة		
إعادة تقييم (او الفوارق الحسابية) عقب النظام بخدمات محددة		
إعادة تقييم مخاطر الائتمان الذاتي للخصوم المالية التي شكلت موضوع خيار للإدراج المحاسبي بالقيمة العادلة حسب النتيجة		
إعادة تقييم أدوات الرساميل الذاتية المدرجة حسابيا بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-23 760	-23 331
حصة الارباح و الخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية غير قابلة للتدوير		
عناصر اخرى محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية غير قابلة للتدوير		
ضرائب ذات صلة	8 131	8 955
مجموع الارباح والخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	**1 076 752**	**-726 542**
صافي القيمة وأرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	**8 027 845**	**6 008 662**
حصة المجموعة (او اصحاب الشركة الام)	6 377 222	5 348 045
حصة حاملي اقلية الاسهم (او المساهمات التي لا تخول السيطرة)	1 650 623	660 617

جدول تغير الرساميل الذاتية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	الرأسمال	الاحتياطات المرتبطة بالرأسمال	الأسهم الخاصة	الاحتياطات و النّتائج الموطدة	أرباح وخسائر كامنة مدرجة حسابيا مباشرة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	أرباح وخسائر كامنة مدرجة حسابيا مباشرة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	الرساميل الذاتية حصة المجموع	الفوائد لحاملي أقلية الأسهم	المجموع
الرساميل الذاتية الافتتاح بتاريخ 01 يناير 2018	2 035 272	8 116 493	-2 461 129	31 100 989	853 431	-23 833	39 621 227	6 437 493	46 058 720
العمليات على الرأسمال	63 325	2 336 675		-410 274			1 989 726	-532 867	1 456 859
الدفوعات المعتمدة على الأسهم									
العمليات على الأسهم الخاصة									
الربيحات				-2 743 968			-2 743 968	-654 833	-3 398 801
حصيلة السنة المالية				**5 706 129**			**5 706 129**	**1 029 075**	**6 735 205**
الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة : تحويل الملكية و إعادة التقييم									
الأدوات المالية: تغيرات في القيمة العادلة وتحويل الأرباح					-154 268	-10 270	-164 538	-181 895	-346 434
فارق التحويل : تغيرات وتحويل الأرباح				-187 891			-187 891	-186 562	-374 454
الأرباح و الخسائر الكامنة و المؤجلة				**-187 891**	**-154 268**	**-10 270**	**-352 429**	**-368 458**	**-720 887**
تغيرات أخرى				266 299			266 296	-10 958	255 338
تغيرات النطاق				32 358			32 358	52 606	84 964
الرساميل الذاتية الإغلاق بتاريخ 31 دجنبر2018	2 098 597	10 453 168	-2 461 129	33 763 639	699 163	-34 103	44 519 337	5 952 057	50 471 394
العمليات على الرأسمال				407 457			407 457	253 743	661 200
الدفوعات المعتمدة على الأسهم									
العمليات على الأسهم الخاصة									
الربيحات				-2 733 310			-2 733 310	-727 158	-3 460 468
حصيلة السنة المالية				**5 816 007**			**5 816 007**	**1 135 086**	**6 951 093**
الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة : تحويل الملكية و إعادة التقييم									
الأدوات المالية: تغيرات في القيمة العادلة وتحويل الأرباح					393 022	-8 554	384 468	449 415	833 883
فارق التحويل : تغيرات وتحويل الأرباح				178 167			178 167	66 122	244 290
الأرباح و الخسائر الكامنة و المؤجلة				**178 167**	**393 022**	**-8 554**	**562 636**	**515 537**	**1 078 173**
تغيرات أخرى				-528 562			-528 562	-831 983	-1 360 545
تغيرات النطاق				-415 808			-415 808		-415 808
الرساميل الذاتية الإغلاق بتاريخ 31 دجنبر 2019	2 098 597	10 453 168	-2 461 129	36 487 590	1 092 185	-42 657	47 627 757	6 297 282	53 925 039

جدول التدفقات النقدية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الحصيلة قبل الضرائب	**10 704 643**	**9 998 601**
+/- صافي المخصصات للإهلاكات الخاصة بالأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	1 591 298	1 123 146
+/- صافي المخصصات عن انخفاض القيمة لفوارق الاستملاك و الأصول الثابتة الأخرى		
+/- صافي المخصصات عن انخفاض قيمة الأصول المالية		
+/- صافي الاعتمادات للمخصصات الاحتياطية	1 669 426	1 939 699
+/- حصة الحصيلة المرتبطة بالشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	-13 287	-10 188
+/- خسارة صافية /(ربح صاف) عن الأنشطة الاستثمارية	-18 681	-102 757
+/- خسارة صافية /(ربح صاف) عن الأنشطة التمويلية		
+/- حركات أخرى	1 591 297	-752 798
مجموع العناصر غير النقدية المتضمنة في الحصيلة الصافية قبل الضرائب و التعديلات الأخرى	**4 820 053**	**2 197 102**
+/- التدفقات المرتبطة بالعمليات مع المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المشابهة	-3 235 596	12 075 675
+/- التدفقات المرتبطة بالعمليات مع العملاء	-15 254 680	-9 582 248
+/- التدفقات المرتبطة بالعمليات المؤثرة على الأصول و الخصوم المالية	506 419	-949 394
+/- التدفقات المرتبطة بالعمليات الأخرى المؤثرة على الأصول و الخصوم غير المالية		
- الضرائب المدفوعة	-3 368 729	-3 161 363
انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المترتب عن الأنشطة ا لعملياتية	**-21 352 586**	**-1 617 330**
التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط العملياتي	**-5 827 891**	**10 578 372**
+/- التدفقات المرتبطة بالأصول المالية و حصص الملكية	-952 396	-10 458
+/- التدفقات المرتبطة بالعقارات الاستثمارية	56 427	-565 341
+/- التدفقات المرتبطةبالأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	-532 295	-339 816
صافي التدفقات النقدية المرتبط بالعمليات الاستثمارية	**-1 428 264**	**-915 615**
+/- التدفقات النقدية الصادرة من أو الموجهة إلى حملة الأسهم	-3 460 468	-3 398 801
+/- التدفقات النقدية الأخرى الناتجة عن الأنشطة التمويلية	8 544 965	2 207 418
صافي التدفقات النقدية المرتبط بالعمليات التمويلية	**5 084 497**	**-1 191 383**
أثر تغيرات أسعار الصرف على الخزينة و ما يعادلها	**287 598**	**-529 190**
صافي ارتفاع / (انخفاض) الخزينة و ما يعادلها	**-1 884 059**	**7 942 184**

تشكيل الخزينة	31/12/2019	31/12/2018
الخزينة و ما يعادلها عند الافتتاح	**22 868 784**	**14 926 600**
الصندوق، الأبناك المركزية، الحسابات البريدية (أصول و خصوم)	18 533 535	18 127 784
الحسابات (أصول و خصوم) و السلفيات/القروض تحت الطلب لدى المؤسسات الائتمانية	4 335 248	-3 201 184
الخزينة و ما يعادلها عند الإغلاق	**20 984 724**	**22 868 784**
الصندوق، الأبناك المركزية، الحسابات البريدية (أصول و خصوم)	24 727 436	18 533 535
الحسابات (أصول و خصوم) و السلفيات/القروض تحت الطلب لدى المؤسسات الائتمانية	-3 742 711	4 335 248
تغير صافي الخزينة	**-1 884 059**	**7 942 184**

2. ملاحظات متعلقة بالميزانية

1.2. الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الربح أو الخسارة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019		31/12/2018	
	أصول مالية ممتلكة لغايات المعاملات	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الربح أو الخسارة	أصول مالية ممتلكة لغايات المعاملات	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الربح أو الخسارة
ديون على المؤسسات الائتمانية				
ديون على العملاء				
الأصول الممثلة للعقود بوحدات الحسابات				
الأوراق المالية المستلمة ضمن عمليات إعادة الشراء				
حوالات حكومية و أوراق مالية مماثلة	31 780 018		38 636 438	
سندات و أوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت	7 196 548		6 339 187	
أسهم و أوراق مالية ذات عائد متغير	15 237 714	1 320 858	16 231 685	121 926
حصص الملكية غير الموطدة		143 489		127 022
أدوات مشتقة	109 519		111 021	
ديون ذات صلة				
القيمة العادلة في الميزانية	**54 323 800**	**1 464 347**	**61 318 331**	**248 947**

2.2. الاصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019		
	القيمة العادلة	الأرباح الكامنة	الخسارات الكامنة
الاصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	**51 845 481**	**4 379 937**	**-486 983**
أدوات الدين المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	13 756 133	151 844	-6 089
أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	2 183 878	176 587	-214 085
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)	35 905 470	4 051 507	-266 809

أدوات الدين المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	القيمة العادلة	الأرباح الكامنة	الخسارات الكامنة
حوالات حكومية و أوراق مالية مماثلة	4 600 136	146 724	-2 760
سندات و أوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت	9 155 997	5 120	-3 329
مجموع سندات الديون	**13 756 133**	**151 844**	**-6 089**
مجموع أدوات الدين المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير		**151 844**	**-6 089**
الضرائب		-50 898	2 282
الأرباح والخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية على أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (صافية من الضرائب)		**100 945**	**-3 807**

أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير قابلة للتدوير	القيمة العادلة	الأرباح الكامنة	الخسارات الكامنة
أسهم و أوراق مالية ذات عائد متغير			
حصص الملكية غير الموطدة	2 183 878	176 587	-214 085
مجموع أدوات الدين المحتسبة بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	**2 183 878**	**176 587**	**-214 085**
الضرائب		-52 700	87 706
الأرباح والخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية على أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (صافية من الضرائب)		**123 887**	**-126 379**

الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)	القيمة العادلة	الأرباح الكامنة	الخسارات الكامنة
حوالات حكومية و أوراق مالية مماثلة	14 236 177	886 906	-2 394
سندات و أوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت	4 940 376	110 558	
أسهم و أوراق مالية ذات عائد متغير	11 037 048	2 558 234	-235 247
حصص الملكية غير الموطدة	5 691 869	495 808	-29 167
مجموع الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)	**35 905 470**	**4 051 507**	**-266 809**
الضرائب		-1 340 673	91 980
الأرباح والخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية على أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)		**2 710 834**	**-174 828**

يتم الإدراج المحاسبي للاستثمارات في الأدوات المالية لأنشطة التأمين وفق مبدأ المحاسبة الدولية رقم 39.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، تبلغ القيمة السوقية للأصول المالية التي تتكون تدفقات خزينتها فقط من تسديدات للمبلغ الأصلي وأداء الفوائد 19,18 مليار درهم. و كانت تقدر ب 17,11 مليار درهم في 31 دجنبر 2018 أي بتغيير على الفترة يصل الى 2,07 مليار درهم.

تبلغ القيمة السوقية لكافة الأدوات التي لا تستجيب للمعيار السابق والأدوات المشتقة والأصول المدبرة 16,73 مليار درهم. و كانت تقدر ب 13,67 مليار درهم في 31 دجنبر 2018 اي بتغيير على الفترة يصل الى 3,06 مليار درهم.

3.2. السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية بكلفة مستهلكة

1.3.2. السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية بكلفة مستهلكة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

عمليات على المؤسسات الائتمانية	31/12/2019	31/12/2018
حسابات و سلفيات	22 804 173	27 499 181
من ضمنها حسابات عادية مدينة غير مشكوك في استرجاعها	8 789 843	10 166 161
من ضمنها حسابات واقتراضات يوما بيوم غير مشكوك في استرجاعها	14 014 329	17 333 020
قروض و مستحقات أخرى	565 090	788 426
مستحقات ذات صلة	**23 369 262**	**28 287 608**
ديون مرتبطة	86 262	568 894
انخفاض القيمة (*)	61 170	65 059
صافي القيمة للسلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية	**23 394 354**	**28 791 443**

عمليات داخلية للمجموعة	31/12/2019	31/12/2018
حسابات عادية	3 806 853	2 833 807
حسابات و تسبيقات آجلة	22 991 912	23 417 918
مستحقات ذات صلة	58 258	70 676

(*) انظر درجة التصنيف 2.16

2.3.2. توزيع السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية حسب المناطق الجغرافية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
المغرب	7 462 064	8 893 536
شمال أفريقيا	3 062 262	6 523 186
أفريقيا منطقة UEMOA	1 396 214	1 161 876
أفريقيا منطقة CEMAC	1 316 285	1 478 642
أوروبا	5 900 142	7 891 145
دول أخرى	4 232 296	2 339 221
إجمالي المبلغ الأصلي	**23 369 262**	**28 287 608**
مستحقات ذات صلة	86 262	568 894
المخصصات الاحتياطية *	61 170	65 059
القيمة الصافية في الميزانية	**23 394 354**	**28 791 443**

(*) انظر درجة التصنيف 2.16

3.3.2. تقسيم السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية حسب الفترة المتبقية حتى أجل الاستحقاق بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	<- 3 أشهر	بين 3 أشهر وسنة	بين سنة وخمس سنوات	> من خمس سنوات	المجموع
سلفيات و ديون على المؤسسات الائتمانية	12 317 102	4 777 751	4 908 324	1 340 891	**23 344 068**

4.2. السلفيات والديون على العملاء بكلفة مستهلكة

1.4.2. السلفيات والديون على العملاء بكلفة مستهلكة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

عمليات على العملاء	31/12/2019	31/12/2018
مستحقات تجارية	45 245 335	40 665 827
قروض أخرى للعملاء	251 834 906	234 460 174
أوراق مالية مستلمة بغرض إعادة الشراء	921 840	1 107 784
قروض تابعة	3 282	3 339
حسابات عادية مدينة	25 218 899	27 581 890
اجمالي القيمة	**323 224 262**	**303 819 015**
مستحقات ذات صلة	1 856 014	2 016 072
انخفاض القيمة (*)	20 980 905	20 409 812
القيمة الصافية على السلفيات والديون على العملاء	**304 099 371**	**285 425 274**
عمليات الايجار التمويلي		
الإيجار الائتماني العقاري	3 716 577	3 453 617
الإيجار الإئتماني غير العقاري، الإيجار المنتهي بالتملك، و العمليات الشبيهة	16 810 107	16 980 249
اجمالي القيمة	**20 526 684**	**20 433 866**
مستحقات ذات صلة	1 359	1 092
انخفاض القيمة (*)	874 836	800 555
القيمة الصافية على عمليات الايجارالتمويلي	**19 653 207**	**19 634 402**
القيمة في الميزانية	**323 752 579**	**305 059 677**

(*) انظر درجة التصنيف 2.16

2.4.2 تقسيم الديون اتجاه العملاء عن كل منطقة جغرافية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	الديون			انخفاض القيمة(*)		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
المغرب	224 015 637	23 017 440	16 652 785	1 279 046	3 307 284	10 838 951
شمال أفريقيا	31 369 989	1 194 039	1 653 750	204 426	222 110	1 132 978
أفريقيا منطقة UEMOA	27 410 202	2 221 522	3 242 164	492 735	154 909	2 292 958
أفريقيا منطقة CEMAC	10 049 323	1 631 119	1 404 723	303 358	487 361	1 121 139
أوروبا	1 728 009		17 617	3 101		15 386
صافي القيمة في الميزانية	**294 573 161**	**28 064 120**	**22 971 039**	**2 282 666**	**4 171 663**	**15 401 412**

(*) انظر درجة التصنيف 2.16

31/12/2018	الديون			انخفاض القيمة(*)		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
المغرب	210 516 343	24 672 972	15 766 330	1 142 229	3 319 806	10 114 294
شمال أفريقيا	25 804 978	1 251 945	1 573 307	176 254	105 410	1 129 542
أفريقيا منطقة UEMOA	27 289 447	1 274 990	3 579 771	459 957	240 635	2 491 831
أفريقيا منطقة CEMAC	9 916 760	1 942 104	1 388 167	300 737	637 583	1 076 519
أوروبا	1 279 087		13 844	3 155		12 415
صافي القيمة في الميزانية	**274 806 614**	**29 142 012**	**22 321 418**	**2 082 332**	**4 303 435**	**14 824 601**

(*) انظر درجة التصنيف 2.16

3.4.2 تقسيم الديون اتجاه العملاء عن كل وكيل اقتصادي بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الشركات	217 842 665	206 101 195
بما فيها الشركات الكبرى	94 332 830	131 518 950
الخواص	104 052 541	96 941 318
إجمالي المبلغ الأصلي	**321 895 206**	**303 042 513**
ديون ذات صلة	1 857 373	2 017 164
صافي القيمة في الميزانية	**323 752 579**	**305 059 677**

4.4.2. توزيع الديون حسب المدة المتبقية حتى أجل الاستحقاق بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	<= 3 أشهر	بين 3 أشهر وسنة	بين سنة وخمس سنوات	> من خمس سنوات	المجموع
ديون اتجاه العملاء	63 014 835	53 686 438	128 951 365	75 127 269	320 779 907

تُقدَّر القيمة العادلة للأرصدة السليمة الخاصة بالسلفيات و الديون على العملاء و المؤسسات الائتمانية ب 348 786 مليون درهم

5.2. الضرائب الجارية و الضرائب المؤجلة

1.5.2. الضرائب الجارية والضرائب المؤجلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الضرائب الجارية	141 683	181 922
الضرائب المؤجلة	2 935 008	2 866 699
الضرائب الجارية و المؤجلة -أصول	**3 076 691**	**3 048 621**
الضرائب الجارية	1 178 770	864 710
الضرائب المؤجلة	2 603 572	1 975 571
الضرائب الجارية و المؤجلة -خصوم	**3 782 342**	**2 840 280**

2.5.2. صافي العبء الضريبي المترتب عن الضريبة على الأرباح بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
عبء الضرائب الجارية	-3 854 154	-3 368 729
صافي العبء الضريبي للضرائب المؤجلة على السنة المالية	100 604	105 333
العبء الضريبي المترتب عن الضريبة على الأرباح	**-3 753 550**	**-3 263 396**

3.5.2. المعدل الفعلي للضريبة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الربح الصافي	6 951 093	6 735 205
عبء الضريبة على الأرباح	3 753 550	3 263 396
متوسط المعدل الفعلي للضريبة	**35,1%**	**32,6%**

تحليل المعدل الفعلي للضريبة بتاريخ 31 دجنبر 2019

	31/12/2019	31/12/2018
معدل الضريبة المعمول به	37,0%	37,0%
تفاضلية المعدل الضريبي للمنشآت الأجنبية	-2,3%	-2,5%
الاختلافات الدائمة	2,0%	0,5%
عناصر أخرى	-1,7%	-2,4%
متوسط المعدل الفعلي للضريبة	**35,1%**	**32,6%**

6.2. حسابات التسوية

1.6.2. حسابات التسوية و أصول أخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
أصول أخرى	**6 997 134**	**7 449 145**
مدينون آخرون	4 612 824	3 908 410
أوراق مالية و مخصصات أخرى	171 968	167 669
أصول تأمينية أخرى	1 905 926	3 068 438
أصول أخرى	306 415	304 628
حسابات التسوية	**4 115 034**	**6 217 856**
مداخيل للاستلام	1 243 825	1 939 502
مصاريف مسجلة مقدما	602 190	232 133
حسابات تسوية أخرى	2 269 018	4 046 222
المجموع	**11 112 167**	**13 667 001**

2.6.2. حسابات التسوية و خصوم أخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
خصوم أخرى	**9 344 177**	**7 882 817**
عمليات مختلفة على الأوراق المالية	260 238	253 689
دائنون متنوعون	8 562 275	7 166 039
خصوم تأمينية أخرى	521 664	463 090
حسابات التسوية	**7 269 392**	**4 424 116**
مصاريف للأداء	3 437 758	1 764 499
مداخيل مسجلة مقدما	1 695 918	775 455
حسابات تسوية أخرى	2 135 716	1 884 161
المجموع	**16 613 569**	**12 306 933**

تتضمن حسابات تسوية الأصول و الخصوم الأخرى أساسا العمليات التي لم يتم إسنادها نهائيا عند تسجيلها في الميزانية. يتم إعادة إسناد هذه العمليات إلى حساباتها النهائية في أقرب الأجال.

7.2. المساهمات في شركات نسبة الملكية MEE بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	قيمة نسبة الملكية	الحصيلة	مجموع الميزانية	الدخل (رقم المعاملات)	حصة الحصيلة في شركات نسبة الملكية MEE
شركات تمويلية					
شركات غير تمويلية	83 871	39 852	756 577	89 987	13 287
صافي القيمة الخاصة بالحصص في شركات نسبة الملكية MEE	**83 871**	**39 852**	**756 577**	**89 987**	**13 287**

تهم المساهمة في شركات نسبة الملكية MEE فقط شركة فنادق مسافر.

8.2. العقارات الإستثمارية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2018	تغير النطاق	عمليات الاستملاك	عمليات تحويل الملكية وأجال الاستحقاق	حركات أخرى	31/12/2018
إجمالي القيمة	3 081 429		47 350	10 616	-14 780	3 103 383
المخصصات الاحتياطية والإهلاكات	558 891		72 642	1 575	7 314	637 271
صافي القيمة في الميزانية	**2 522 538**		**-25 292**	**9 041**	**-22 094**	**2 466 111**

يتم قيد العقارات الاستثمارية محاسبيا بالكلفة حسب المقاربة من خلال المكونات.

إن الطريقة المطبقة لاحتساب الإهلاكات طريقة خطية. تطابق المدة المعتمدة للإهلاك لمدة العمر المستفاد منه من خلال المكونات التالية:

المكونات	المدة السنوية للإهلاك
العناصر الإنشائية	50
مقاومة التسرب	20
العناصر غير الإنشائية و التهيئة	15
التجهيزات التقنية	20
أشغال الخشب و النجارة الداخلية و الخارجية	15

خلال سنة 2019، تقدر القيمة السوقية للأراضي و المباني المصنفة كعقارات استثمارية ب 2 640 مليون درهم.

9.2 الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019			31/12/2018		
	إجمالي القيمة	تراكم الإهلاكات و انخفاضات القيمة	صافي القيمة	إجمالي القيمة	تراكم الإهلاكات و انخفاضات القيمة	صافي القيمة
أراضي و بنايات	3 240 276	1 310 658	1 929 618	3 312 799	1 404 761	1 908 038
تجهيزات، أثاث، مرافق	5 710 129	3 475 802	2 234 326	3 648 799	2 988 385	660 414
ممتلكات غير عقارية مخصصة للإيجار	716 440	259 083	457 357	706 977	271 643	435 335
أصول ثابتة أخرى	6 808 731	4 141 004	2 667 727	6 544 704	3 860 768	2 683 936
مجموع الأصول الثابتة الملموسة	**16 475 577**	**9 186 548**	**7 289 029**	**14 213 280**	**8 525 557**	**5 687 723**
البرامج المعلوماتية المستملكة	4 943 871	2 755 810	2 188 061	3 848 632	2 385 334	1 463 298
أصول ثابتة غير ملموسة أخرى	1 241 681	477 174	764 507	1 710 159	556 113	1 154 046
مجموع الأصول الثابتة غير الملموسة	**6 185 552**	**3 232 984**	**2 952 568**	**5 558 790**	**2 941 447**	**2 617 343**

تغيرات حق الاستخدام

(بآلاف الدراهم)

تغيرات حق الاستخدام	01/01/2019	ارتفاع	انخفاض	آخر	31/12/2019
عقار					
اجمالي القيمة	1 533 533	254 411	-36 203	11 164	1 762 906
الإهالكات و انخفاضات القيمة		-327 680	21 010		-306 670
مجموع العقار	1 533 533	-73 269	-15 192	11 164	1 456 236
غير العقار					
اجمالي القيمة					
إهالكات و انخفاضات القيمة					
مجموع غير العقار					
مجموع حق استخدام	**1 533 533**	**-73 269**	**-15 192**	**11 164**	**1 456 236**

(بآلاف الدراهم)

تغيرات حق الاستخدام	01/01/2019	ارتفاع	انخفاض	آخر	31/12/2019
دين الإيجار	1 533 533	254 563	-303 656	11 164	1 495 605
مجموع دين الإيجار	**1 533 533**	**254 563**	**-303 656**	**11 164**	**1 495 605**

(بآلاف الدراهم)

تفاصيل مصاريف عقود الايجار	31/12/2019	31/12/2018
مصاريف الفوائد على ديون الايجار	-90 436	
مخصصات الإهالكات و انخفاضات القيمة لحقوق الاستخدام	-324 765	

(بآلاف الدراهم)

اصول دين الإيجار(مستأجر)	31/12/2019	31/12/2018
الأصول الثابتة الملموسة	**7 289 029**	**5 687 723**
فيما حق الاستخدام	1 456 236	

(بآلاف الدراهم)

خصوم دين الإيجار	31/12/2019	31/12/2018
حسابات التسوية و خصوم أخرى	**16 613 569**	**12 306 933**
فيما دين الإيجار	1 495 605	

الأصول الثابتة الملموسة

اختارت التجاري وفا بنك تقييم مجموع الأصول الثابتة بالكلفة. يتم الإهلاك بطريقة خطية و يمتد على فترات العمر الإنتاجي المستفاد منه كما يلي :

المكونات	المدة السنوية للإهلاك
البنايات حسب المكونات	50-15 سنة
تجهيزات، أثاث، مرافق	10-4 سنة
ممتلكات غير عقارية مخصصة للإيجار	غير قابل للتطبيق
أصول ثابتة أخرى	20-15 سنة

أضف إلى ذلك أن مكونات البنايات تم إهلاكها وفق الطريقة التالية :

المكونات	المدة السنوية للإهلاك
العناصر الإنشائية	50
مقاومة التسرب	20
التهيئة – التجهيزات الداخلية	15
تجهيزات تقنية ثابتة	20
أشغال النجارة	15

الأصول الثابتة غير الملموسة باستثناء السمعة التجارية

لم تحدث مجموعة التجاري وفا بنك داخليا أصولا ثابتة غير ملموسة. يتمثل العمر الإنتاجي للأصول الثابتة كالتالي :

المكونات	المدة السنوية للإهلاك
البرمجيات المعلوماتية المستملكة	5 سنوات
البرمجيات المعلوماتية المُنْتَجَة من قبل الشركة	غير قابل للتطبيق
أصول ثابتة غير ملموسة أخرى	20-15 سنة

عمليات الإيجار البسيط: معلومات تكميلية

المدة المتبقية	بالنسبة للمؤجر مبالغ الأداءات المستقبلية الدنيا للاستلام برسم عقود الإيجار البسيط غير القابلة للإلغاء
≤ سنة واحدة	224 612
سنة واحدة < . ≤ 5 سنوات	790 613
< 5 سنوات	
المجموع	**1 015 225**

10.2. فوارق الاستملاك بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2018	تغير النطاق	فارق التحويل	حركات أخرى	31/12/2019
إجمالي القيمة	9 951 595		-38 248		9 913 347
تراكم انخفاضات القيمة					
صافي القيمة في الميزانية	**9 951 595**		**-38 248**		**9 913 347**

تقوم مجموعة التجاري وفا بنك دوريا بإجراء اختبارات انخفاض القيمة للتأكد من أن القيمة المحاسبية للسمعة التجارية (Goodwill) تتجاوز قيمتها القابلة للتحصيل. في الحالة المعاكسة، يجب تسجيل انخفاض للقيمة. بالنسبة للسنة المالية 2019، لم يتم تسجيل أي انخفاض للقيمة.

11.2. الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب الربح و الخسارة

1.11.2. الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب الربح و الخسارة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الأوراق المالية المودعة بهدف إعادة الشراء	261 843	105 633
أدوات مشتقة	426 367	294 991
القيمة العادلة في الميزانية	**688 210**	**400 624**

2.11.2. الأدوات المشتقة حسب صنف كل خطر 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

حسب صنف الخطر	القيمة المحاسبية		المبلغ نظريا
	أصول	خصوم	
الأدوات المشتقة لأسعار الصرف	50 321	19 605	29 200 326
الأدوات المشتقة لمعدلات الفائدة	59 198	27 080	26 296 854
المشتقات على المواد الأولية		7 303	319 897
أدوات مشتقة أخرى		372 379	479 369
المجموع	109 519	426 367	56 296 445

12.2 ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية

1.12.2 ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
حسابات و اقتراضات	21 946 244	15 844 661
أوراق مالية ممنوحة بغرض إعادة الشراء	23 970 838	31 391 411
إجمالي المبلغ الأصلي	**45 917 082**	**47 236 071**
ديون ذات صلة	77 620	78 783
القيمة في الميزانية	**45 994 702**	**47 314 854**

عمليات داخلية للمجموعة	31/12/2019	31/12/2018
حسابات عادية دائنة	2 066 040	2 168 968
حسابات و تسبيقات آجلة	23 794 147	24 021 345
ديون ذات صلة	138 214	144 483

2.12.2 توزيع الديون حسب المدة المتبقية حتى أجل الاستحقاق 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	<= 3 أشهر	بين 3 أشهر وسنة	بين سنة وخمس سنوات	> من خمس سنوات	المجموع
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية	40 971 666	1 857 130	2 132 592	955 693	45 917 082

13.2 ديون اتجاه العملاء

1.13.2 ديون اتجاه العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
حسابات عادية دائنة	249 083 125	239 132 310
حسابات التوفير/ الادخار	62 440 729	66 585 668
ديون أخرى اتجاه العملاء	22 283 369	22 710 135
أوراق مالية مودعة بغرض إعادة الشراء	875 899	2 656 823
إجمالي المبلغ الأصلي	334 683 122	331 084 937
ديون ذات صلة	893 572	920 650
صافي القيمة في الميزانية	**335 576 694**	**332 005 586**

2.13.2 تقسيم الديون اتجاه العملاء عن كل منطقة جغرافية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
المغرب	241 588 032	241 203 006
شمال أفريقيا	36 267 143	34 425 023
أفريقيا منطقة UEMOA	36 531 663	34 437 472
أفريقيا منطقة CEMAC	17 276 124	17 913 768
أوروبا	3 020 160	3 105 667
إجمالي المبلغ الأصلي	**334 683 122**	**331 084 937**
ديون ذات صلة	893 572	920 650
صافي القيمة في الميزانية	**335 576 694**	**332 005 586**

3.13.2 تقسيم الديون اتجاه العملاء عن كل وكيل اقتصادي بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الشركات	121 987 091	130 803 813
بما فيها الشركات الكبرى	29 330 870	46 364 770
الخواص	212 696 031	200 281 123
إجمالي المبلغ الأصلي	**334 683 122**	**331 084 937**
ديون ذات صلة	893 572	920 650
صافي القيمة في الميزانية	**335 576 694**	**332 005 586**

4.13.2. توزيع الديون حسب المدة المتبقية حتى أجل الاستحقاق بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	<= 3 أشهر	بين 3 أشهر وسنة	بين سنة وخمس سنوات	> من خمس سنوات	المجموع
ديون اتجاه العملاء	102 947 109	56 998 468	105 878 885	68 858 660	334 683 122

14.2. ديون ممثلة بسندات و ديون تابعة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
ديون أخرى ممثلة بسندات	**21 993 710**	**15 508 094**
أوراق مديونية قابلة للتداول	21 952 076	15 468 327
اقتراضات سندية	41 633	39 768
ديون تابعة	**14 621 834**	**12 466 102**
اقتراضات تابعة	14 621 834	12 466 102
محددة المدة	14 621 834	12 466 102
غير محددة المدة		
أوراق مالية تابعة		
محددة المدة		
غير محددة المدة		
المجموع	**36 615 544**	**27 974 196**

15.2 مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2018	تغير النطاق	رصد مخصصات	قيود عكسية على مخصصات احتياطية مستعملة	قيود عكسية على مخصصات احتياطية غير مستعملة	تغيرات أخرى	31/12/2018
مخصصات احتياطية عن مخاطر تنفيذ الالتزامات الحاملة لتوقيع (*)	914 908		199 908		195 610	16 430	935 636
مخصصات احتياطية عن التزامات اجتماعية	545 085		104 999	51 018		-8 272	590 795
مخصصات احتياطية أخرى عن المخاطر و المصاريف	1 148 211	2 918	325 035	12 205	235 023	6 555	1 235 491
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	**2 608 204**	**2 918**	**629 942**	**63 222**	**430 633**	**14 713**	**2 761 922**

(*) انظر درجات التصنيف 2.16

16.2 توزيع الديون والتعهدات وانخفاضات القيمة حسب المراحل طبقا للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2018	الديون و الالتزامات			انخفاض القيمة			نسبة التغطية		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	**13 873 123**	**20 513**		**135 870**	**1 632**		**1,0%**	**8,0%**	
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية									
السلفيات والديون على العملاء									
سندات الدين	13 873 123	20 513		135 870	1 632		1,0%	8,0%	
الأصول المالية بكلفتها المستهلكة	**333 529 240**	**28 751 709**	**22 996 233**	**2 405 354**	**4 179 966**	**15 424 531**	**0,7%**	**14,5%**	**67,1%**
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية	22 844 129	586 201	25 194	37 817	235	23 119	0,2%		91,8%
السلفيات والديون على العملاء	294 573 161	28 064 120	22 971 039	2 282 666	4 171 663	15 401 412	0,8%	14,9%	67,0%
سندات الدين	16 111 950	101 389		84 871	8 068		0,5%	8,0%	
مجموع الأصول	**347 402 363**	**28 772 222**	**22 996 233**	**2 541 224**	**4 181 598**	**15 424 531**	**0,7%**	**14,5%**	**67,1%**
التزامات خارج الميزانية	140 869 735	9 207 108	495 597	534 228	299 803	101 604	0,4%	3,3%	20,5%
المجموع	**488 272 098**	**37 979 330**	**23 491 830**	**3 075 453**	**4 481 401**	**15 526 135**	**0,6%**	**11,8%**	**66,1%**

31/12/2018	الديون و الالتزامات			انخفاض القيمة			نسبة التغطية		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	**10 170 229**	**46 465**		**125 524**	**4 723**		**1,2%**	**10,2%**	
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية									
السلفيات والديون على العملاء									
سندات الدين	10 170 229	46 465		125 524	4 723		1,2%	10,2%	
الأصول المالية بكلفتها المستهلكة	**318 621 655**	**29 353 140**	**22 347 052**	**2 196 282**	**4 324 893**	**14 848 124**	**0,7%**	**14,7%**	**66,4%**
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية والمؤسسات المماثلة	28 830 868		25 634	41 535		23 523	0,1%		91,8%
السلفيات والديون على العملاء	274 806 614	29 142 012	22 321 418	2 082 332	4 303 435	14 824 601	0,8%	14,8%	66,4%
سندات الدين	14 984 173	211 128		72 415	21 459		0,5%	10,2%	
مجموع الأصول	**328 791 884**	**29 399 605**	**22 347 052**	**2 321 806**	**4 329 616**	**14 848 124**	**0,7%**	**14,7%**	**66,4%**
التزامات خارج الميزانية	125 989 278	10 340 805	849 238	477 910	267 271	169 727	0,4%	2,6%	20,0%
المجموع	**454 781 162**	**39 740 410**	**23 196 290**	**2 799 717**	**4 596 886**	**15 017 851**	**0,6%**	**11,6%**	**64,7%**

17.2 الجاري المخفض القيمة (المرحلة 3) بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019			31/12/2018		
	الجاري المرحلة 3			الجاري المرحلة 3		
	اجمالي القيمة	انخفاض القيمة	صافي القيمة	اجمالي القيمة	انخفاض القيمة	صافي القيمة
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية	25 194	23 119	2 075	25 634	23 523	2 111
السلفيات والديون على العملاء	22 971 039	15 401 412	7 569 627	22 321 418	14 824 601	7 496 817
سندات الدين						
المجموع الجاري بالكلفة المستهلكة المخفض القيمة (المرحلة 3)	**22 996 233**	**15 424 531**	**7 571 702**	**22 347 052**	**14 848 124**	**7 498 928**
مجموع الإلتزامات مخفضة القيمة خارج الحصيلة (المرحلة 3)	**495 597**	**101 604**	**393 993**	**849 238**	**169 727**	**679 512**

18.2 سندات بكلفة مستهلكة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

سندات بكلفة مستهلكة	31/12/2019	31/12/2018
حوالات حكومية و اوراق مالية مماثلة	12 409 759	11 880 666
سندات واوراق مالية اخرى ذات عائد ثابت	3 803 580	3 314 635
المجموع	**16 213 339**	**15 195 301**
انخفاض القيمة	92 940	93 873
القيمة في الميزانية	**16 120 400**	**15 101 428**

3- ملاحظات متعلقة بحساب الأرباح و الخسائر

1.3 هامش الفائدة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019			31/12/2018		
	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش
عمليات مع العملاء	**18 714 454**	**3 914 851**	**14 799 603**	**17 576 789**	**4 203 413**	**13 373 376**
حسابات و سلفيات/و اقتراضات	17 635 956	3 843 669	13 792 287	16 668 838	4 007 491	12 661 347
عمليات إعادة الشراء	14 355	71 182	-56 827	2 177	195 922	-193 746
عمليات الإيجار التمويلي	1 064 143		1 064 143	905 774		905 774
عمليات بين الأبناك	**728 876**	**1 734 551**	**-1 005 675**	**700 064**	**1 584 410**	**-884 345**
حسابات و سلفيات/و اقتراضات	724 206	1 623 152	-898 946	699 592	1 461 125	-761 533
عمليات إعادة الشراء	4 670	111 399	-106 729	472	123 285	-122 812
اقتراضات صادرة عن المجموعة		**1 315 172**	**-1 315 172**		**1 128 335**	**-1 128 335**
عمليات على الأوراق المالية	**2 457 890**		**2 457 890**	**2 634 000**		**2 634 000**
مجموع مداخيل و مصاريف الفوائد و ما شابهها	**21 901 219**	**6 964 574**	**14 936 645**	**20 910 854**	**6 916 158**	**13 994 695**

2.3 صافي العمولات بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019			31/12/2018		
	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش
صافي العمولات على العمليات	**2 473 856**	**91 427**	**2 382 430**	**2 480 395**	**116 486**	**2 363 908**
مع المؤسسات الائتمانية	127 689	77 480	50 209	142 001	89 068	52 933
مع العملاء	1 630 103		1 630 103	1 600 740		1 600 740
على الأوراق المالية	176 306	7 514	168 792	132 073	12 197	119 876
الخاصة بالصرف	77 114	4 105	73 010	119 554	9 780	109 774
على الأدوات المالية الآجلة و عمليات أخرى خارج الميزانية	462 643	2 328	460 315	486 026	5 442	480 585
توفير خدمات بنكية و مالية	**3 490 505**	**725 044**	**2 765 461**	**3 355 930**	**685 490**	**2 670 440**
صافي عائدات إدارة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة OPCVM	394 666	34 379	360 287	382 491	27 212	355 279
صافي العائدات على وسائل الأداء	2 006 105	610 946	1 395 159	1 886 412	581 180	1 305 232
التأمين	19 323		19 323	19 404		19 404
خدمات أخرى	1 070 411	79 719	990 692	1 067 623	77 098	990 525
صافي عائدات العمولات	**5 964 361**	**816 471**	**5 147 890**	**5 836 324**	**801 976**	**5 034 348**

3.3 صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
أوراق مالية ذات عائدات ثابتة	1 510 362	1 214 841
أوراق مالية ذات عائدات متغيرة	595 951	497 847
أدوات مالية مشتقة	-120 956	67 244
إعادة تقييم وضعيات الصرف اليدوي	1 080 152	1 335 132
المجموع	**3 065 509**	**3 115 065**

4.3 أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
عائدات الأوراق المالية ذات العائد المتغير	**557 202**	**491 728**
حصيلة عمليات تحويل الملكية	**100 022**	**248 104**
ربح الرأسمال	146 209	290 642
خسارة الرأسمال	-46 187	-42 538
أرباح أو خسائر القيمة الخاصة بالأوراق المالية ذات العائد المتغير	**-13 850**	**-14 023**
المجموع	**643 374**	**725 810**

5.3 مداخيل و مصاريف الأنشطة الأخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019			31/12/2018		
	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش	مداخيل	مصاريف	صافي الهامش
صافي عائدات التأمين	8 857 019	8 876 407	-19 388	8 154 242	8 300 667	-146 425
صافي عائدات العقارات الاستثمارية	76 980		76 980	49 063		49 063
صافي عائدات الأصول الثابتة الخاضعة للإيجار البسيط	29 128	1 786	27 342	17 729	181	17 548
عائدات أخرى	580 754	986 330	-405 575	478 066	897 454	-419 389
مجموع مداخيل و مصاريف الأنشطة الأخرى	**9 543 882**	**9 864 523**	**-320 641**	**8 699 100**	**9 198 302**	**-499 202**

6.3 صافي عائدات نشاط التأمين بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الأقساط الإجمالية المحققة	9 440 371	8 817 756
تغيرات المخصصات الاحتياطية التقنية	-2 859 296	-3 386 710
مصاريف خدمات العقود	-6 220 422	-5 649 209
صافي المصاريف و المداخيل لعمليات تحويل الملكية الخاضعة لإعادة التأمين	-380 041	71 737
المجموع	**-19 388**	**-146 425**

7.3 كلفة المخاطر بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
إمدادات المخصصات الاحتياطية	**-3 796 486**	**-5 362 042**
مخصصات احتياطية عن انخفاض قيمة السلفيات و الديون	-3 441 311	-5 023 937
مخصصات احتياطية عن الأوراق المالية	-30 140	-83 989
مخصصات احتياطية أخرى عن المخاطر و المصاريف و مختلف المخصصات	-325 035	-254 115
قيود عكسية للمخصصات الاحتياطية	**2 605 447**	**5 396 283**
قيود عكسية للمخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة السلفيات و الديون	2 336 245	5 093 062
قيود عكسية للمخصصات الاحتياطية عن الأوراق المالية	21 975	108 052
قيود عكسية لمخصصات احتياطية أخرى عن المخاطر و المصاريف و مختلف المخصصات	247 227	195 169
تغير المخصصات الاحتياطية	**-398 004**	**-1 757 807**
خسارات على سلفيات و ديون غير قابلة للتحصيل و خاضعة لتكوين مخصصات احتياطية	-413 716	-1 845 240
خسارات على سلفيات و ديون غير قابلة للتحصيل و غير خاضعة لتكوين مخصصات احتياطية	-65 871	-31 797
عمليات الاسترداد على سلفيات و ديون مُهْلَكَة	98 067	136 290
خسارات أخرى	-16 484	-17 059
كلفة المخاطر	**-1 589 044**	**-1 723 565**

8.3 صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة الخاصة بالتشغيل		
ربح الرأسمال الناتج عن عمليات تحويل الملكية	32 837	59 060
خسارة الرأسمال الناتج عن عمليات تحويل الملكية	-2 105	-6 418
الأرباح و الخسائر على أصول أخرى	**30 732**	**52 642**

9.3. المصاريف العامة للتشغيل

1.9.3. تفاصيل المصاريف العامة للتشغيل بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
مصاريف الموظفين	**-5 623 377**	**-5 294 562**
الضرائب والرسوم والمساهمات التنظيمية	-364 232	-384 073
الخدمات الخارجية ومصاريف عامة للتشغيل اخرى [1]	-3 691 311	-3 969 223
المجموع	**-9 678 920**	**-9 647 858**

[1] يرتبط الانخفاض بشكل أساسي بالتطبيق الأول للمعيار الدولي للتقارير المالية 16"عقود الإيجار

2.9.3. تفاصيل تكاليف الموظفين بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
التعويض	-4 154 223	-3 946 494
مصاريف المزايا الاجتماعية	-1 469 153	-1 348 068
المجموع	**-5 623 377**	**-5 294 562**

10.3. مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة

	31/12/2019	31/12/2018
مخصصات الإهلاكات	**-1 495 425**	**-1 068 714**
الأصول الثابتة الملموسة	-1 127 583	-799 684
الأصول الثابتة غير الملموسة	-367 841	-269 030
مخصصات او قيود عكسية على انخفاضات القيمة	**-48 766**	**3 464**
الأصول الثابتة الملموسة	-48 766	3 464
الأصول الثابتة غير الملموسة		
المجموع [*]	**-1 544 190**	**-1 065 250**

[*] يرتبط الارتفاع بشكل أساسي بالتطبيق الأول للمعيار الدولي للتقارير المالية 16"عقود الإيجار"

4. معلومات عن كل قطب من أقطاب الأنشطة

تتمحور المعلومة القطاعية للتجاري وفا بنك حول أقطاب الأنشطة التالية:

- **القطاع البنكي في المغرب، أوروبا والمنطقة الحرة**، تتمثل في الشركة المجهولة الاسم التجاري وفا بنك Attijariwafa bank SA، التجاري وفابنك أوروبا Attijariwafa bank Europe، التجاري البنك الدولي Attijari International bank و كذا الشركات القابضة الحاملة لحصص في الشركات المُوَطّدة من قبل المجموعة.

- **شركات التمويل المتخصصة** و تتضمن الشركات التابعة المغربية لقروض الاستهلاك، للقروض العقارية، للإيجار المنتهي بالتملك بيع الديون و لتحويل المبالغ النقدية.
- **بنك التقسيط على الصعيد الدولي** و تضم التجاري بنك تونس Attijari bank Tunisie، وأبناك منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.
- **التأمين** اللذي هو تحت مسؤولية تأمين الوفاء Wafa Assurance تحديدا.

(بآلاف الدراهم)

ميزانية دجنبر 2019	القطاع البنكي في المغرب، أوروبا، و المنطقة الحرة	شركات التمويل المتخصصة	التأمين	بنك التقسيط على الصعيد الدولي	المجموع
مجموع الحصيلة	**324 573 676**	**35 652 432**	**44 529 454**	**127 846 151**	**532 601 713**
بما فيها،					
عناصر الأصول					
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الربح و الخسارة	54 466 179			1 321 968	**55 788 147**
الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	2 930 238	146 125	35 905 470	12 863 648	**51 845 481**
سندات بكلفة مستهلكة	9 284 617	12 500		6 823 282	**16 120 400**
السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية بكلفة مستهلكة	17 050 945	560 705	1 381	5 781 322	**23 394 354**
السلفيات والديون على العملاء بكلفة مستهلكة	215 546 471	31 658 393	2 782 857	73 764 857	**323 752 579**
الأصول الثابتة الملموسة	3 587 831	834 415	186 010	2 680 773	**7 289 029**
عناصر الخصوم					
الديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	35 508 076	2 376 899	408	8 109 319	**45 994 702**
الديون اتجاه العملاء	240 129 539	5 064 437	3 514	90 379 204	**335 576 694**
المخصصات الاحتياطية لعقود التأمين			36 482 016		**36 482 016**
الديون التابعة	13 043 905	506 565		1 071 364	**14 621 834**
الرساميل الذاتية	40 806 955	2 852 572	4 295 878	5 969 634	**53 925 039**

(بآلاف الدراهم)

حساب الأرباح و الخسائر دجنبر 2019	القطاع البنكي في المغرب، أوروبا، والمنطقة الحرة	شركات التمويل المتخصصة	التأمين	بنك التقسيط على الصعيد الدولي	التصفيات	المجموع
هامش الفائدة	7 796 636	1 194 965	783 021	5 190 401	-28 378	**14 936 645**
الهامش على العمولة	2 936 023	983 650	-27 519	2 165 656	-909 921	**5 147 890**
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	12 277 086	2 514 531	1 147 388	7 923 673	-389 900	**23 472 778**
مصاريف التسيير	5 108 903	835 316	575 428	3 549 173	-389 900	**9 678 920**
حصيلة الأداء	5 697 819	1 218 559	351 570	3 392 677		**10 660 624**
صافي الأرباح	3 433 455	736 655	331 984	2 448 998		**6 951 093**
حصة المجموعة من صافي الأرباح	3 405 352	582 807	133 347	1 694 501		**5 816 007**

5. التزامات التمويل والضمان

1.5 التزامات التمويل بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
التزامات التمويلات الممنوحة	78 839 937	65 002 129
التزامات التمويلات المستلمة	3 761 711	1 448 894

2.5 التزامات الضمان بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
التزامات الضمان الممنوحة	71 732 504	72 177 192
التزامات الضمان المستلمة	48 654 595	48 698 119

6. معلومات تكميلية :

1.6 الأطراف ذات الصلة

تتم الصفقات المنعقدة بين التجاريوفا بنك و الأطراف التي ترتبط به وفق شروط السوق السائدة عند انعقاد هذه الصفقات.

1.1.6 العلاقات بين الشركات الموطدة ضمن المجموعة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	الشركات الموطدة عبر اندماج كامل
أصول	**28 781 379**
سلفيات، تسبيقات، و أوراق مالية	27 910 729
حسابات عادية	4 354 913
سلفيات	23 555 816
أوراق مالية	
عملية الإيجار التمويلي	
أصول مختلفة	870 650
المجموع	**28 781 379**
خصوم	**28 781 379**
ودائع	27 834 423
حسابات عادية	3 902 062
اقتراضات	23 932 361
ديون ممثلة بسندات	**76 306**
خصوم مختلفة	**870 650**
المجموع	**28 781 379**
التزامات التمويل و الضمان	
التزامات ممنوحة	7 190 732
التزامات مستلمة	7 190 732

2.1.6 عناصر الحصيلة المتعلقة بالعمليات المحققة مع الأطراف ذات الصلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	الشركات الموطدة عبر اندماج كامل
فوائد و عائدات مماثلة	617 994
فوائد و مصاريف مماثلة	589 615
عمولات (مداخيل)	1 028 770
عمولات (مصاريف)	118 850
مداخيل أنشطة أخرى	182 522
مصاريف أنشطة أخرى	788 826
مصاريف أخرى	389 900

علاقات مع أعضاء أجهزة الإدارة و التسيير

خلال سنة 2019، بلغ التعويض الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة للتجاريوفا بنك 4 ملايين درهم كبدل الحضور. يضم المبلغ الإجمالي جميع التكاليف الإضافية المرتبطة بتنقلات و سفريات أعضاء المجلس. كما بلغ إجمالي التعويض السنوي لأعضاء الإدارة، برسم السنة المالية 2019، 118,3 مليون درهم. بلغت مجموع السلفيات الممنوحة لهؤلاء الأعضاء 183,11 مليون درهم.

2.6 تأمين الوفاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الميزانية	31/12/2019	31/12/2018
عناصر الأصول		
اصول مالية بقيمتها العادلة حسب الرساميل الذاتية	26 591 925	22 390 832
السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة		50 970
السلفيات و الديون على العملاء	2 570 106	2 688 999
الأصول الثابتة الملموسة	149 274	146 492
عناصر الخصوم		
المخصصات الاحتياطية لعقود التأمين	35 103 141	32 585 789
الرساميل الذاتية	3 642 769	3 867 050

حساب الأرباح و الخسائر	31/12/2019	31/12/2018
هامش الفائدة	510 667	490 092
الهامش على العمولة	-22 080	-22 663
صافي حصيلة الأنشطة الأخرى	-12 294	-177 798
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	842 087	693 783
مصاريف الأداء	-637 479	-631 374
حصيلة التشغيل	22 537	-99 229
صافي الأرباح	41 855	-42 673
حصة المجموعة من صافي الأرباح	16 593	-16 918

7 معلومات تكميلية أخرى

1.7 شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل خلال السنة المالية 2019

إلى غاية متم دجنبر2019 ،بلغ جاري شهادات الإيداع 15,6 مليار درهم.
خلال السنة المالية 2019 ،تم إصدار شهادات إيداع بمبلغ 10,5 مليار درهم تتراوح مدتها بين 26 أسبوعا و5 سنوات و تتراوح أسعار فائدتها بين % 2,50 و % 13.

إلى غاية متم دجنبر 2019 ،بلغ جاري سندات شركات التمويل 6,0 مليار درهم.

خلال السنة المالية 2019 ،تم إصدار سندات شركات التمويل بمبلغ 2 مليار درهم تتراوح مدتها بين سنتين و خمس سنوات وأسعار فائدتها بين % 2,66 و % 3,35.

2.7 ديون ثانوية مت إصدارها خلال السنة 2019

خلال السنة المالية 2019 ،أنجزت مجموعة التجاري وفا بنك إصدار أربعة افتراضات لسندات ثانوية.

تم إصدار الاقتراض الاول بتاريخ 28 يونيو 2019، بمبلغ 1 مليار درهم. وتم توزيعه إلى 10 000 سند بقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم . وتم توزيعه على شطرين (A و B) غير مدرجين ببورصة الدار البيضاء.

خضع الشطر A إلى سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات بلغ % 5, 48 أضيفت إليه علاوة للمخاطر قدرها 250 نقطة أساس بينما خضع الشطر B لسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بلغ % 4, 60 أضيفت إليه علاوة للمخاطر قدرها 230 نقطة أساس.

ويعرض الجدول التالي النتيجة العامة للاكتتابات :

(بآلاف الدراهم)

	الشطر A	الشطر B
المبلغ المعتمد	151 000	849 00

تم إصدار الاقتراض الثاني من طرف وفا سلف بتاريخ 27 يونيو 2019، بمبلغ 250 مليون درهم ، مدتها خمس سنوات ومردودية سنوية تبلغ % 3,45.

تم إصدار الاقتراض الثالث من قبل التجاري وفا بنك بتاريخ 20 دجنبر 2019، بمبلغ 1 مليار درهم. وتم توزيعه إلى 10 000 سند بقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم . وتم توزيعه على ثلاث أشطر من ضمنها 3 أشطر مدرجين ببورصة الدار البيضاء (A,B,E) و 3 أشطر غير مدرجين ببورصة الدار البيضاء (C,D,F).

ويعرض الجدول التالي النتيجة العامة للاكتتابات :

(بآلاف الدراهم)

	الشطر F
المبلغ المعتمد	1 000 000

أصدرت التجاري وفا بنك الاقتراض الرابع بتاريخ 20 دجنبر 2019، بمبلغ 1 مليار درهم. وتم توزيعه إلى 10 000 سند بقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم. وتم توزيعه على شطرين غير مدرجين ببورصة الدار البيضاء (A,B).

ويعرض الجدول التالي النتيجة العامة للاكتتابات

(بآلاف الدراهم)

	الشطر A	الشطر B
المبلغ المعتمد	350 100	649 900

3.7 رأس المال والنتيجة حسب السهم

1.3.7 عدد الأسهم والقيمة الإسمية

إلى غاية متم سنة 2019، بلغ رأسمال التجاري وفا بنك 790 596 098 2 درهم.
رأس مال المجموعة مكون من 679 859 209 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم

2.3.7 أسهم التجاري وفا بنك التي تمتلكها المجموعة

تمتلك مجموعة التجاري وفا بنك إلى غاية متم دجنبر 2019، 583 226 13 سهما للتجاري وفا بنك بمبلغ إجمالي قدره 461 2 مليون درهم يتم إسقاطها من الرساميل الذاتية الموطدة.

3.3.7 النتيجة حسب السهم.

لا يمتلك البنك أدوات تخفيف إلى أسهم عادية. وعليه، تساوي النتيجة المخففة حسب السهم النتيجة الأساسية حسب السهم.

(بالدرهم)

	31/12/2019	31/12/2018
النتيجة حسب السهم	27,71	27,19
النتيجة المخففة حسب السهم	27,71	27,19

4.7. مـزايا الموظـفين

تتغير المزايا اللاحقة للشغل الممنوحة من طرف المجموعة تبعا للواجبات القانونية والسياسات المحلية في هذا المجال.

ويستفيد موظفو المجموعة من امتيازات لأجل قصير (إجازات مدفوعة الأجر، إجازات عن المرض) وامتيازات لأمد طويل (وسام الشغل، ومنحة الحج) وامتيازات لاحقة للشغل ذات اشتراكات أو أداءات محددة (تعويضات نهاية الخدمة، أنظمة التقاعد التكميلي، التغطية الصحية).

ويتم القيد المحاسبي لهذه المزايا في تكاليف الفترة من طرف مختلف هيئات المجموعة التي تقوم بمنحها.

الأنظمة اللاحقة للشغل ذات الاشتراكات المحددة

تتميز هذه الأنظمة بدفع اشتراكات دورية لهيئات خارجية تتكفل بالتدبير الإداري والمالي. وتحرر هذه الأنظمة المشغل من أي واجب لاحق، إذ تتكفل الهيئة بدفع المبالغ المستحقة للمأجورين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق المغربي المهني للتقاعد...). ويتم تسجيل أداءات المجموعة في تكاليف الفترة المتعلقة بها.

الأنظمة اللاحقة للشغل ذات الخدمات المحددة

تتميز هذه الأنظمة بالواجب الذي يتحمله المشغل تجاه مستفيدين أو مستفيدين مستقبليين. وإذا لم يتم تمويلها مسبقا، فإنها تستلزم تكوين مخصصات احتياطية.

ويتم حساب الالتزام المحين حسب طريقة وحدات القروض المتوقعة مع مراعاة فرضيات رياضيات التأمين. والزيادات في الأجور وسن التقاعد ونسبة الوفيات والحركية ونسبة التحيين.

وينتج عن تعديل الفرضيات الحسابية او أي اختلاف بين هذه الفرضيات والواقع فوارق حسابية يتم تسجيلها مقابل نتيجة السنة المالية عند وقوعها طبقا للمبادئ المحاسبية التي تطبقها المجموعة.

مكافأة نهاية الخدمة

تنص هذه الأنظمة على دفع تعويضات يتم حسابها بناء على الأقدمية داخل المجموعة بالنسبة للموظفين والأجور التي كانوا يتقاضونها عند بلوغ سن التقاعد.

وتقدم هذه المكافأة للموظفين الذين بلغوا سن التقاعد. ويعطي عدد السنوات التي قضاها الموظفون في خدمة الشركة الحق في عدد معين من الأجور الشهرية. وتساوي مكافأة نهاية الخدمة حاصل العناصر التالية :

- عدد الشهور التي تقاضى فيها الموظف أجرا حسب أقدميته عند بلوغ سن التقاعد
- الأجر الإجمالي الشهري
- احتمال بقاءه على قيد الحياة عند بلوغ سن التقاعد
- احتمال تواجده في الشركة عند سن التقاعد
- عامل تحيين التعهدات بالنسبة لعدد السنوات المتبقية لبلوغ سن التقاعد مع مراعاة نسبة إكساب القيمة للأجر.

مكافأة وسام الشغل

يمكن أن تقدم عدة مرات في حياة الموظف داخل الشركة. بحيث يعطي عدد السنوات التي قضاها الموظف في الشركة الحق في عدد من الأجور الشهرية. فمثلا، تساوي مكافأة وسام

الشغل لمدة 15 سنة من الأقدمية حاصل العناصر التالية :

- عدد الشهور التي تقاضى فيها الموظف أجرا والتي توافق 15 سنة من الأقدمية ؛
- الأجر الإجمالي الشهري ؛
- احتمال بقاءه على قيد الحياة عند بلوغ 15 سنة من الأقدمية ؛
- احتمال تواجده في الشركة عند سن التقاعد ؛
- عامل تحيين التعهدات بالنسبة لعدد السنوات المتبقية لبلوغ 15 سنة من الأقدمية مع مراعاة نسبة إكساب القيمة للأجر.

فرضيات الحساب :

	2019-12	2018-12
بداية الفترة	فاتح يناير 2019	فاتح يناير 2018
نهاية الفترة	31 دجنبر 2019	31 دجنبر 2018
معدل التحيين	3,54%	4,15%
نسبة زيادة الأجور	4,00%	4,00%
نسبة المردودية المتوقعة لأصول التغطية	NA	NA

نتائج العمليات الحسابية هي كالتالي : (بآلاف الدراهم)

تغير الدين الاكتواري	2019-12	2018-12
الدين الاكتواري N-1	**545 085**	**523 741**
كلفة الخدمات المقدمة خلال الفترة	100 920	87 307
تأثير التحيين	-43	8 514
اشتراكات الموظف		
تعديل/تخفيض/ تصفية المخطط		
شراء، تفويت (تعديل نطاق التوطيد)		
تعويض توقف النشاط	-71 072	-71 151
الخدمات الممنوحة (إجباري)		
أرباح/خسائر اكتوارية	15 903	-3 326
الدين الاكتواري N	**590 795**	**545 086**

الكلفة المقيدة حسابيا	2019-12	2018-12
تكلفة الخدمات المقدمة في السنة المالية	-100 920	-87 307
تأثير التحيين	43	-8 514
العائدات المتوقعة للأصول خلال الفترة		
إهلاك تكلفة الخدمات المنجزة		
إهلاك الأرباح والخسائر الاكتوارية		
الأرباح والخسائر على التخفيضات والتصفيات		
الأرباح والخسائر على تحديدات الفائض	4 754	11 836
الكلفة الصافية المقيدة حسابيا في حساب الأرباح	**-96 124**	**-83 986**

5.7 نطاق التوطيد

التسمية	قطاع النشاط	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	البلد	طريقة التوطيد	%نسبة السيطرة	نسبة %الفائدة
التجاري وفا بنك	القطاع البنكي					المغرب	قمة		
التجاري وفا بنك أوروبا	القطاع البنكي					فرنسا	اندماج كامل	99,78%	99,78%
التجاري البنك الدولي	القطاع البنكي					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
الشركة المصرفية لغرب أفريقيا	القطاع البنكي					السينغال	اندماج كامل	83,07%	83,01%
التجاري بنك تونس	القطاع البنكي					تونس	اندماج كامل	58,98%	58,98%
البنك الدولي لمالي	القطاع البنكي	(2)				مالي	اندماج كامل	66,30%	66,30%
مصرف السينغال	القطاع البنكي					السينغال	اندماج كامل	95,00%	95,00%
الاتحاد الغابوني للأبناك	القطاع البنكي					الغابون	اندماج كامل	58,71%	58,71%
مصرف الكونغو	القطاع البنكي					الكونغو	اندماج كامل	91,00%	91,00%
الشركة الإيفوارية للأبناك	القطاع البنكي					كوت ديفوار	اندماج كامل	67,00%	67,00%
الشركة التجارية للأبناك بالكامرون	القطاع البنكي					الكامرون	اندماج كامل	51,00%	51,00%
التجاري بنك موريتانيا	القطاع البنكي					موريتانيا	اندماج كامل	100,00%	67,00%
التجاري الدولي لإفريقيا في الطوغو	القطاع البنكي					طوغو	اندماج كامل	56,50%	56,50%
التجاري وفا بنك مصر	القطاع البنكي					مصر	اندماج كامل	100,00%	100,00%
بنك الصفاء	القطاع البنكي				(3)	المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
وفا سلف	الائتمان الاستهلاكي					المغرب	اندماج كامل	50,91%	50,91%
وفا باي	الإيجار المنتهي بالتملك			(2)		المغرب	اندماج كامل	98,57%	98,57%
وفا إموبليي	الائتمان العقاري					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
التجاري للعقار	الائتمان العقاري					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
التجاري فاكتورينغ المغرب	بيع الديون					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
وفا كاش	أنشطة نقدية					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
وفا ل.ل.د - الإيجار الطويل الأمد	الإيجار الطويل الأمد					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
التجاري فينانس كورب	بنك الأعمال					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
وفا للتدبير	إدارة الأصول					المغرب	اندماج كامل	66,00%	66,00%
التجاري للوساطة	الوساطة في البورصة					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
صندوق الاستثمار التعاوني -سلامة	هيئة متخصصة للاستثمار المشترك في القيم المنقولة					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
صندوق الاستثمار التعاوني -تحقيق الأمثلية	هيئة متخصصة للاستثمار المشترك في القيم المنقولة					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
صندوق الاستثمار التعاوني- استراتيجية	هيئة متخصصة للاستثمار المشترك في القيم المنقولة					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
صندوق الاستثمار التعاوني - توسع	هيئة متخصصة للاستثمار المشترك في القيم المنقولة					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
صندوق الاستثمار التعاوني - قيم فروكتي	هيئة متخصصة للاستثمار المشترك في القيم المنقولة					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
تأمين الوفاء	شركة التأمين					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
التجاري تأمين تونس	شركة التأمين			(3)		تونس	اندماج كامل	58,98%	50,28%
وفا إما للإنجاد	شركة التأمين			(3)		المغرب	اندماج كامل	72,15%	45,39%
البنك التجاري المغربي- ب. س.م. كوربوريشن	شركة قابضة					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
OGM - .أو.ج.م	شركة قابضة					المغرب	اندماج كامل	50,00%	50,00%
أندلوقارطاج	شركة قابضة					المغرب	اندماج كامل	100,00%	100,00%
كاسوفي	شركة قابضة					جزر موريس	اندماج كامل	100,00%	100,00%
ساف	شركة قابضة					فرنسا	اندماج كامل	99,82%	99,82%
فيلاف	شركة قابضة					السينغال	اندماج كامل	100,00%	100,00%
كافين	شركة قابضة					السينغال	اندماج كامل	100,00%	100,00%
التجاري أفريقيا حصص ملكية أو بارتيسيباسيون	شركة قابضة					فرنسا	اندماج كامل	100,00%	100,00%
التجاري ماروكو-موريتانيا	شركة قابضة					فرنسا	اندماج كامل	67,00%	67,00%
التجاري إفوار	شركة قابضة					المغرب	اندماج كامل	66,67%	66,67%
مسافر	القطاع الفندقي					المغرب	نسبة الملكية	33,34%	33,34%
التجاري سيكار	الرأسمال المخاطر					تونس	اندماج كامل	74,13%	43,72%
بانوراما	شركة عقارية					المغرب	اندماج كامل	39,65%	39,65%
الشركة العقارية طوكو لوم	شركة عقارية					طوغو	اندماج كامل	100,00%	100,00%

1 – استملاك
2 – تأسيس، تجاوز العتبة
3 – دخول نطاق المعايير الدولية للتقارير المحاسبية IFRS
4 – تحويل الملكية
5 – تجزئة التوطيد
6 – الدمج بين المنشآت الموطدة
7 – تغيير طريقة التوطيد من الاندماج الكامل إلى طريقة نسبة الملكية
8 – تغيير طريقة التوطيد من طريقة نسبة الملكية إلى الاندماج الكامل
9 – إعادة التوطيد

(أ) حركات حدثت في النصف الأول من سنة 2018
(ب) حركات حدثت في النصف الثاني من سنة 2018
(ج) حركات حدثت في النصف الأول من سنة 2019
(د) حركات حدثت في النصف الثاني من سنة 2019

الحسابات الإجتماعية

تقرير التدقيق الخاص بالبيانات الحسابات الإجتماعية

الحسابات الإجتماعية في 31 دجنبر 2019

Deloitte.
Deloitte Audit
288, Bd Zerktouni
Casablanca - Maroc

EY
Building a better working world
37, Bd Abdellatif Ben Kaddour
20 050 Casablanca - Maroc

هذه ترجمة حرة إلى اللغة العربية لتقرير مدقق الحسابات الذي وقع وحرر باللغة الفرنسية وقد تم توفيره فقط لفائدة المستعملين الذين يتكلمون اللغة العربية. ويجب قراءة هذا التقرير وتفسيره وفقا للقانون المغربي والمعايير المهنية لتدقيق الحسابات.

مجموعة التجاريوفا بنك

التقرير العام لمراقبي الحسابات
برسم السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

طبقا للمهمة المسنودة إلينا من طرف جمعيتكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية، رفقته، للتجاري وفابنك والمتضمنة للحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان أرصدة التدبير وجدول تدفقات الخزينة وبيان المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2019. وأسفرت هذه القوائم التركيبية على حقوق للمساهمين وما يعادلها بقيمة 56.653.404 ألف درهم، بما فيها ربحا صافيا قدره 4.840.111 ألف درهم.

تمت الموافقة على هذه البيانات من قبل مجلس الإدارة في 24 فبراير 2020 في سياق متطور للأزمة الصحية لوباء Covid-19 بناءً على المعلومات المتاحة في ذلك التاريخ.

مسؤولية الإدارة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم هذه القوائم التركيبية بشكل صحيح، طبقا للمراجع المحاسبية المعتمدة في المغرب. وتشمل هذه المسؤولية تصور ووضع وتتبع إجراءات المراقبة الداخلية المتعلقة بإعداد وتقديم القوائم التركيبية التي لا تتضمن أية اختلالات ملحوظة وكذا تحديد التوقعات المحاسبية بشكل معقول وبالنظر لمختلف الظروف.

مسؤولية المدققين

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن رأينا حول هذه القوائم التركيبية بناء على عملية التدقيق التي أجريناها وفق المعايير المهنية بالمغرب. وتستلزم هذه المعايير تقيدنا بأخلاقيات المهنة والتخطيط لعملية التدقيق وإنجازها بشكل يعطي ضمانا معقولا بأن هذه القوائم التركيبية لا تتضمن اختلالات ملحوظة.

كما يقتضي التدقيق تنفيذ عدة مساطر من أجل جمع عناصر إثباتية تتعلق بالمبالغ والمعلومات المقدمة في القوائم التركيبية. ويبقى اختيار المساطر خاضعا لقرار المدقق، كما هو الشأن بالنسبة لتقييم المخاطر المتعلقة باشتمال هذه القوائم التركيبية على اختلالات ملحوظة. وبإجراء تقييمات المخاطر المذكورة، يأخذ المدقق بعين الاعتبار المراقبة الداخلية الجاري بها العمل في الهيئة المتعلقة بإعداد وتقديم البيانات المالية بغية تحديد المساطر المناسبة للتدقيق، ولا يكمن الهدف من ذلك في إصدار رأي حول نجاعة هذا التدقيق.

يتضمن التدقيق كذلك تقييم الطابع المناسب لطرق المحاسبة المعتمدة والطابع المعقول للتوقعات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذا تقييم عرض كافة هذه القوائم التركيبية.

ونرى بأن العناصر الإثباتية المحصلة هي كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

رأينا حول القوائم التركيبية

نشهد بأن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي منتظمة وصحيحة وتعطي، في كل جوانبها الملحوظة، صورة صادقة لنتيجة عمليات السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية والذمة المالية للتجاري وفابنك في 31 دجنبر 2019، طبقا لمعايير المحاسبة المعتمدة في المغرب.

عمليات التحقق ومعلومات خاصة

لقد أجرينا كذلك عمليات تحقق خاصة منصوص عليها قانونا وتأكدنا على الخصوص من توافق المعلومات المقدمة في تقرير التدبير لمجلس الإدارة الموجه للمساهمين مع القوائم التركيبية للبنك.

بالنسبة للأحداث التي وقعت والعناصر المعروفة بعد تاريخ إقفال البيانات المتعلقة بآثار وباء Covid-19، أوضحت لنا الإدارة أنها ستبلغ عنها في اجتماع الجمعية العامة التي تصادق على تقارير الحسابات المالية.

من ناحية أخرى، وطبقا لمقتضيات المادة 172 من القانون 95-17 كما تم تغييره وتتميمه، ننهي إلى علمكم بأن البنك قام خلال السنة المالية 2019 :
- إحداث شركة تابعة "ATTIJARI OPERATIONS AFRICA" بمبلغ 1 000 ألف درهم، التي يمتلكها البنك بنسبة 100%.
- إحداث شركة تابعة "ATTIJARI REIM " بمبلغ 5 000 ألف درهم، التي يمتلكها البنك بنسبة 100%.
- – إحداث شركة تابعة " FT MIFTAH II " بمبلغ 100 50 ألف درهم، التي يمتلكها البنك بنسبة 100%.

الدارالبيضاء في 25 أبريل 2020

مراقبو الحسابات

DELOITTE AUDIT
سكينة بنسودة كرشي
شريك

ERNST & YOUNG
عبد السلام برادة علام
شريك

الحسابات الإجتماعية

الحسابات الإجتماعية في 31 دجنبر 2019

1- تقديم

التجاريوفا بنك شركة تأسست في المغرب تحت مقتضيات القانون العام. تتضمن القوائم التركيبية حسابات المقر الرئيسي و كذا حسابات الوكالات التي أنشأت في المغرب

2- مبادئ عامة

يتم إعداد القوائم التركيبية مع مراعاة المبادئ المحاسبية العامة المطبقة على المؤسسات الائتمانية.

و تعد طريقة تقديم القوائم التركيبية للتجاريوفا بنك مطابقة لمقتضيات المخطط المحاسبي للمؤسسات الائتمانية.

3- الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع

تقديم عام عن الديون

• الديون على المؤسسات الائتمانية و على العملاء تتوزع حسب مدتها الأصلية أو حسب الغرض التجاري للتمويلات و هي:

- ديون تحت الطلب أو آجلة، بالنسبة للمؤسسات الائتمانية،
- ديون الخزينة، قروض التجهيز، قروض الاستهلاك، القروض العقارية، و قروض أخرى بالنسبة للعملاء.

• توافق الالتزامات الحاملة لتوقيع و التي تم قيدها محاسبيا خارج الميزانية للالتزامات غير القابلة للرجوع عنها و الخاصة بتمويلات نقدية و لالتزامات الضمان التي لم تؤد إلى حركات للأموال.

• يتم تسجيل عمليات إعادة الشراء، التي تتجسد من خلال أوراق مالية، أو قيم منقولة، تحت مختلف عناوين الديون المعنية (مؤسسات ائتمانية، عملاء).

• يتم إدخال الفوائد المتحملة في حساب الديون ذات الصلة مقابل قيد مناظر في حساب الأرباح و الخسائر.

الديون المتعثرة على العملاء

• يتم قيد الديون المتعثرة على العملاء محاسبيا و تقييمها طبقا للوائح التنظيمية الجاري بها العمل.

تتلخص المقتضيات الرئيسية المطبقة كالتالي:

- يتم تصنيف الديون المتعثرة حسب درجة الخطر، ضمن الديون التي تبرز إشارات تعثر مسبقة؛ أو ضمن الديون المشكوك فيها؛ أو ضمن الديون المعرضة للمخاطر.

تم تكوين مخصصات احتياطية للديون المتعثرة، بعد اقتطاع حصص الضمان المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية الجاري بها العمل، في حدود :

- 20٪ بالنسبة الديون التي تبرز إشارات تعثر مسبقة،
- 50٪ بالنسبة للديون المشكوك فيها،
- 100٪ بالنسبة للديون المعرضة للمخاطر.

يتم اقتطاع المخصصات الاحتياطية المرصودة و المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية من عناصر الأصول المعنية.

• منذ سحب تصنيف الديون إلى ديون متعثرة، لم يعد يتم احتساب الفوائد على الديون و قيدها محاسبيا. بل يتم تسجيلها ضمن العائدات عند تحصيلها.

• يتم تسجيل الخسائر على الديون غير القابلة للاسترجاع عندما تعد فرص استرجاع الديون المتعثرة منعدمة.

• يتم تسجيل استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون المتعثرة عندما تعرف هذه الأخيرة تطورا إيجابيا : (عمليات سداد فعلي (كلي أو جزئي) للدين أو إعادة هيكلة الدين مع سداد جزئي للدين.

• شرع البنك في التخلي عن الديون المتعثرة من خلال استعمال المخصصات الاحتياطية المكونة التي توافق هذه الديون.

4- الديون تحت الطلب و الآجلة

يتم عرض الديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و العملاء في القوائم التركيبية حسب مدتها الأصلية أو طبيعة هذه الديون:

- الديون تحت الطلب و الآجلة بالنسبة للمؤسسات الائتمانية،
- حسابات دائنة تحت الطلب، حسابات الادخار، ودائع آجلة، و حسابات دائنة أخرى للعملاء.

تندرج ضمن عناصر الميزانية هذه، حسب طبيعة الطرف المقابل/ عمليات إعادة الشراء، التي تتجسد من خلال أوراق مالية أو قيم منقولة.

يتم تسجيل الفوائد المتحملة على هذه الديون في حساب الديون ذات الصلة مقابل قيد مناظر في حساب الأرباح و الخسائر.

5- محفظة الأوراق المالية

1.5 تقديم عام

يتم قيد العمليات على الأوراق المالية محاسبيا و تقييمها طبقا لمقتضيات المخطط المحاسبي للمؤسسات الائتمانية.

يتم تصنيف الأوراق المالية من جهة حسب الطبيعة القانونية للورقة المالية (هل تمثل المديونية أو الملكية) و من جهة أخرى حسب الغرض الرئيسي (ورقة مالية للاتجار، ورقة مالية استثمارية قابلة للتداول، ورقة مالية استثمارية، ورقة مالية عن حصة الملكية).

2.5 الأوراق المالية للإتجار

في هذه المحفظة، يتم تسجيل الأوراق المالية ذات السيولة المضمونة و التي تم استملاكها بِنِيَّة إعادة بيعها في أجل قصير.

يتم تسجيل الأوراق المالية بقيمة شرائها (بما فيها قسائم الربيحات). و عند كل إغلاق للحسابات، يتم تسجيل الفرق بين هذه القيمة و القيمة السوقية مباشرة في حساب الأرباح و الخسائر.

3.5 الأوراق المالية الإستثمارية القابلة للتداول

في هذه المحفظة، يتم تسجيل الأوراق المالية المقتناة بهدف امتلاكها لأجل يتجاوز الستة أشهر باستثناء الأوراق المالية ذات العائد الثابت و المزمع الاحتفاظ بها حتى أجل استحقاقها. تتضمن هذه الفئة من الأوراق المالية تحديدا الأوراق المالية التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية المتيحة لتصنيفها ضمن فئة أخرى من الأوراق المالية. يتم تسجيل الأوراق المالية الممثلة للمديونية في ذيل القسيمة. يتم إهلاك الفرق بين سعر الاستملاك و سعر السداد على المدة المتبقية للورقة المالية.

يتم تسجيل الأوراق الممثلة للملكية بقيمة شرائها دون احتساب تكاليف عملية الاقتناء.

عند كل إغلاق للحسابات، يخضع الفرق السالب بين القيمة السوقية و قيمة تسجيل الأوراق المالية لتكوين مخصص احتياطي عن الإهلاك. ولا يتم تسجيل أرباح الرأسمال المحتملة.

4.5 الأوراق المالية الاستثمارية

تعد الأوراق المالية الاستثمارية أوراقا ممثلة للمديونية تم اقتناؤها أو آتية من فئة أخرى للأوراق المالية، بغرض امتلاكها حتى أجل استحقاقها، للحصول على عائدات منتظمة خلال فترة طويلة.

عند تاريخ استملاكها، يتم تسجيل هذه الأوراق المالية دون القسائم. يتم إهلاك الفرق بين سعر الاستملاك و سعر السداد على المدة المتبقية للورقة المالية.

عند كل إغلاق للحسابات، يتم الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية بقيمة استملاكها مهما كانت القيمة السوقية للورقة المالية. و لا يتم، بالتالي، تسجيل الخسارة أو الربح الكامنين.

5.5 حصص الملكية

في هذه الفئة، يتم تسجيل الأوراق المالية التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة للبنك.

عند كل إغلاق للحسابات، تقدر قيمة هذه الأوراق المالية على أساس العناصر المعتمدة عموما: القيمة القابلة للتحقيق، الحصة في الوضعية الصافية، الحصيلة المحتملة، و أسعار البورصة. تؤدي خسائر الرأسمال الكامنة، حسب الحالات، إلى تكوين مخصصات احتياطية عن الإهلاك.

6.5 تسليم الأوراق المالية التي سيعاد شراؤها

في هذه الفئة، يتم تسجيل الأوراق المالية التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة للبنك.

عند كل إغلاق للحسابات، تقدر قيمة هذه الأوراق المالية على أساس العناصر المعتمدة عموما: القيمة القابلة للتحقيق، الحصة في الوضعية الصافية، الحصيلة المحتملة، و أسعار البورصة. تؤدي خسائر الرأسمال الكامنة، حسب الحالات، إلى تكوين مخصصات إحتياطية عن الإهلاك.

6- العمليات المقيدة بالعملة الصعبة

يتم تحويل الديون و الالتزامات و كذا الالتزامات الحاملة لتوقيع المقيدة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم بمتوسط سعر الصرف الجاري به العمل عند تاريخ الإغلاق.

يتم التسجيل في الميزانية تحت بند «أصول أخرى أو خصوم أخرى حسب اتجاه العملية، فرق الصرف، الناتج عن المنح المرصودة للشركات التابعة في الخارج و عن السلفيات بالعملات الصعبة لتغطية خطر الصرف.

يتم تسجيل فرق الصرف الناتج عن تحويل الأوراق المالية المسجلة كأصول ثابتة و المُستملَكة بالعملة الصعبة ضمن فارق التحويل تحت بنود الأوراق المالية المعنية بالأمر.

يتم تسجيل فرق الصرف على الحسابات الأخرى المسجلة بالعملة الصعبة في حساب الأرباح و الخسائر. يتم تحويل المصاريف و المداخيل بالعملة الصعبة بسعر اليوم الذي تم قيدها محاسبيا.

7- تحويل القوائم المالية المقيدة بالعملة الأجنبية

تُسمَّى الطريقة المستخدمة لتحويل القوائم المالية المقيدة بالعملة الأجنبية طريقة «سعر الإغلاق».

تحويل عناصر الميزانية و عناصر ما خارج الميزانية

يتم تحويل جميع عناصر الأصول و الخصوم وما خارج الميزانية للمنشآت الأجنبية على أساس سعر العملة الصعبة بتاريخ الإغلاق.

يتم تقييم الرساميل الذاتية (خارج حصيلة السنة المالية) بمختلف الأسعار التاريخية. يتم تسجيل الفارق المترتب عن الإجراء التصحيحي (سعر الإغلاق - السعر التاريخي) ضمن الرساميل الذاتية تحت بند «فارق التحويل».

تحويل عناصر حساب الأرباح و الخسائر

باستثناء الإمدادات المخصصة للإهلاكات و المخصصات الاحتياطية التي تم تحويلها بسعر الإغلاق، يتم تحويل مجموع عناصر حساب الأرباح و الخسائر بمتوسط سعر العملة الصعبة المسجلة على السنة المالية.

8- المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة

يتم تكوين المخصصات الاحتياطية حسب ما يرتئيه المديرون، بهدف مواجهة المخاطر المستقبلية المرتبطة بالنشاط البنكي، غير المحددة حاليا و غير القابلة للقياس بدقة. و تخضع المخصصات الاحتياطية المكونة بهذه الطريقة إلى إعادة إدماج ضريبي.

9- الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة

تَظْهَر الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة في الميزانية بسعر الاستملاك ناقص الإهلاكات المتراكمة، التي تم احتسابها وفق الطريقة الخطية على الفترات التقديرية للعمر الإنتاجي.

يتم إهلاك الأصول الثابتة غير الملموسة، الموزعة إلى أصول ثابتة تشغيلية و غير تشغيلية على الفترات التالية :

طبيعة الأصل الثابت	مدة الإهلاك
- حق التأجير	غير قابل للإهلاك
- براءات الاختراع و علامات تجارية	غير قابلة للإهلاك
- أصول ثابتة في البحث و التطوير	غير قابلة للإهلاك
- برمجيات معلوماتية	6,67
- عناصر أخرى للنشاط التجاري	5

يتم إهلاك الأصول الثابتة الملموسة، الموزعة إلى أصول ثابتة تشغيلية و غير تشغيلية على الفترات التالية:

طبيعة الأصل الثابت	مدة الإهلاك
- البقعة الأرضية	غير قابلة للإهلاك
- عقارات تشغيلية	25
- أثاث المكاتب	6,67
- تجهيزات معلوماتية	6,67
- مخزون دائر	5
- إعدادات، تهييئات، مرافق	6,67

10- مصاريف مؤجلة

تسجل المصاريف المؤجلة النفقات، التي، نظرا لأهميتها و لطبيعتها، قد يتم إرفاقها بأكثر من سنة مالية.

يتم تطبيق فترات الإهلاك كالتالي :

طبيعة المصاريف	مدة الإهلاك
- مصاريف التأسيس	3
- تكاليف استملاك الأصول الثابتة	5
- تكاليف إصدار السلفيات	غير قابلة للإهلاك
- مكافآت الإصدار و مكافآت سداد الأوراق المالية الممثلة للمديونية	غير قابلة للإهلاك
- مصاريف مؤجلة أخرى	ما بين 3 و 5 سنوات حسب الحالات

11- إدراج الفوائد و العمولات في حساب المصاريف والمداخيل

الفوائد

تندرج ضمن الفوائد المداخيل و المصاريف التي تم احتسابها على الرساميل المأخوذة أو الممنوحة فعليا كقروض.

تندرج أيضا ضمن الفوائد المماثلة المداخيل و المصاريف التي تم احتسابها على أساس تناسبي مع المدة المنقضية و التي تعوض ما ينشأ عن خطرها. يُصَنَّف تحديدا ضمن هذه الفئة، العمولات على التزامات الضمان و التمويل (ضمانة اعتماد مستندي....).

يتم تسجيل الفوائد المتحملة على الرساميل المأخوذة أو الممنوحة فعليا كقروض في حسابات الديون و الالتزامات ذات الصلة، التي أحدثها القيد المناظر في حساب الأرباح و الخسائر.

يتم تسجيل الفوائد المماثلة ضمن المداخيل و المصاريف فور فوترتها.

العمولات

يتم تسجيل المداخيل و المصاريف، التي تم تحديدها على أساس ثابت و موحد « flat »، و التي تكافئ تقديم خدمة ما، ضمن العمولات فور فوترتها.

12- المصاريف و المداخيل غير الجارية

تمثل حصريا المصاريف و المداخيل ذات الطابع الاستثنائي و التي تكون مبدئيا نادرة الحدوث نظرا لخاصيتها غير الاعتيادية و لوقوعها الاستثنائي.

الحسابات الإجتماعية

الحسابات الإجتماعية في 31 دجنبر 2019

الميزانية الختامية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2019	31/12/2018
القيم النقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	10 466 455	8 093 723
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	33 288 468	33 042 666
. تحت الطلب	5 796 155	4 036 029
. الآجلة	27 492 313	29 006 636
مستحقات على العملاء	199 389 610	192 683 277
. القروض النقدية و الاستهلاكية	56 296 253	54 226 667
. قروض التجهيز	64 159 419	65 803 335
. القروض العقارية	62 686 215	60 953 282
. قروض أخرى	16 247 723	11 699 993
التزامات مُقتناة عبر بيع الديون	10 985 972	10 861 011
أوراق مالية للاتجار و استثمارية قابلة للتداول	67 908 173	66 340 133
. سندات الخزينة و القيم المنقولة المماثلة	43 130 214	44 914 479
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	9 402 617	6 130 636
. أوراق مالية ممثلة للملكية	15 246 365	15 106 219
. سندات الصكوك	128 977	188 799
أصول أخرى	3 884 867	5 486 261
أوراق مالية استثمارية	8 488 531	8 751 621
. حصص الملكية و مخصصات مماثلة	8 488 531	8 751 621
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية		
. سندات الصكوك		
حصص الملكية ومخصصات مماثلة	19 271 702	18 832 707
. المشاركة في الشركات ذات الصلة	18 252 705	17 828 403
. حصص الملكية ومخصصات مماثلة أخرى	1 018 997	1 004 304
. حصص مضاربة ومشاركة		
مستحقات تابعة	-	-
ودائع الإستثمار الموضوعة		
الأصول الثابتة الواردة في عقود الإيجار الإئتماني والإيجار	997 456	672 004
الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
أصول ثابتة غير ملموسة	2 413 121	2 121 303
أصول ثابتة ملموسة	3 703 400	3 735 375
مجموع الأصول	360 797 755	350 620 082

الخصوم	31/12/2019	31/12/2018
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	-	-
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	37 492 675	38 672 841
. تحت الطلب	3 758 643	4 009 934
. الآجلة	33 734 032	34 662 907
ودائع العملاء	233 128 874	234 507 882
. حسابات دائنة تحت الطلب	153 596 621	148 095 873
. حسابات الادخار	29 344 406	28 537 587
. ودائع آجلة	37 017 174	43 595 847
. حسابات دائنة أخرى	13 170 673	14 278 574
ديون العملاء على المنتجات التشاركية		
أوراق مديونية مُصْدَرَة	12 969 319	8 547 047
. أوراق مديونية قابلة للتداول	12 969 319	8 547 047
. السلفيات السندية	-	
. أوراق مديونية أخرى مُصْدَرَة	-	
خصوم أخرى	16 876 549	12 788 959
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	3 676 934	3 562 853
مخصصات احتياطية مقننة	-	-
منح، أموال عمومية مرصودة و أموال خاصة للضمان	-	-
ديون تابعة	13 043 905	11 042 935
ودائع الإستثمار المستلمة		
فوارق إعادة التقييم	420	420
احتياطيات و مكافآت متعلقة بالرأسمال	34 794 175	34 794 175
رأسمال	2 098 597	2 098 597
مساهمون، رأسمال غير مدفوع (-)	-	-
رصيد مرحل من جديد (+/-)	1 876 196	389
صافي الحصيلة في انتظار التخصيص (+/-)	-	-
صافي الحصيلة للسنة المالية (+/-)	4 840 111	4 603 983
مجموع الخصوم	360 797 755	350 620 082

خارج الميزانية الإجمالي بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

خارج الميزانية	31/12/2019	31/12/2018
التزامات ممنوحة	**138 738 107**	**123 833 122**
التزامات تمويلية ممنوحة لفائدة المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	3 673 291	1 837 664
التزامات تمويلية ممنوحة لفائدة العملاء	70 761 110	58 887 163
التزامات ضمان الأوامر لفائدة المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	11 138 687	13 662 949
التزامات ضمان الأوامر لفائدة العملاء	52 055 604	49 342 317
أوراق مالية مُشْتَراة ضمن عملية إعادة الشراء	-	-
أوراق مالية أخرى للتسليم	1 109 415	103 029
التزامات مُسْتَلَمَة	**18 555 786**	**19 187 978**
التزامات تمويلية مستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	191 864	-
التزامات ضمان الأوامر مستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	16 826 998	18 730 675
التزامات ضمان مستلمة من الدولة و من مختلف هيئات الضمان	499 815	457 303
أوراق مالية مبيعة ضمن عملية إعادة الشراء	-	-
أوراق مالية أخرى للاستلام	1 037 109	-
اوراق مالية مضاربة و مشاركة للاستلام	-	

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
عائدات التشغيل البنكي	**18 790 646**	**18 203 195**
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	1 021 801	985 359
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	9 960 187	9 590 741
الفوائد و العائدات المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية	294 754	256 799
العائدات على الأوراق المالية الممثلة للملكية و شهادات الصكوك	1 665 795	1 609 613
العائدات على الأوراق المالية ضمن عمليتي مضاربة ومشاركة	-	
العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	251 033	154 439
العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي إجارة	-	
عمولات على خدمات	1 936 547	1 805 981
عائدات بنكية أخرى	3 660 529	3 800 263
تحويل الرسوم على ودائع الأصول المستلمة	-	
مصاريف التشغيل البنكي	**5 946 215**	**6 016 640**
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	888 072	874 558
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع العملاء	2 221 060	2 412 919
الفوائد و المصاريف المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المُصْدَرَة	313 344	199 045
المصاريف على الأوراق المالية ضمن مضاربة ومشاركة	-	
المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	110 308	35 609
المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة	-	
مصاريف بنكية أخرى	2 413 431	2 494 509
نقل المنتجات على ودائع الإستثمار الواردة	-	
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	**12 844 430**	**12 186 555**
عائدات التشغيل غير البنكية	52 130	96 123
مصاريف التشغيل غير البنكية	32	1 887
المصاريف العامة للتشغيل	**4 934 794**	**4 717 433**
مصاريف الموظفين	2 314 118	2 196 216
ضرائب و رسوم	106 906	147 475
مصاريف خارجية	1 867 384	1 866 504
مصاريف تشغيلية أخرى	74 946	59 581
إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	571 440	447 657
إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحصيل	**1 609 758**	**2 994 547**
إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	1 160 447	1 228 460
الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحصيل	99 237	1 336 332
إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية	350 074	429 755
استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة	**647 987**	**1 911 212**
استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	329 727	1 724 922
تحصيل الديون الهالكة	65 413	55 214
استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى	252 847	131 076
الحصيلة الجارية	**6 999 963**	**6 480 023**
مداخيل غير جارية	4 928	12 167
مصاريف غير جارية	147 869	13 222
الحصيلة قبل الضريبة	**6 857 021**	**6 478 968**
الضرائب على الحصيلة	2 016 910	1 874 985
صافي الأرباح	**4 840 111**	**4 603 983**

إجمالي الحسابات الإدارية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

I- جدول تشكيل النتائج	31/12/2019	31/12/208
+ فوائد و عائدات مماثلة	11 276 742	10 832 899
- فوائد و مصاريف مماثلة	3 422 477	3 486 522
هامش الفائدة	**7 854 266**	**7 346 377**
+ العائدات على التمويلات التشاركية		
- المصاريف على التمويلات التشاركية		
هامش التمويلات التشاركية		
+ العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	251 033	154 439
- المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	110 308	35 609
حصيلة عمليات الإيجار الائتماني و الإيجار	**140 725**	**118 830**
+ العائدات على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
- المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
حصيلة عمليات إجارة		
+عمولات محصلة	1 937 321	1 812 809
- عمولات مدفوعة	517	483
الهامش على العمولة	**1 936 804**	**1 812 326**
+ حصيلة العمليات على الأوراق المالية للاتجار	2 036 579	1 678 495
+حصيلة العمليات على الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	515	3 752
+حصيلة عمليات الصرف	683 561	730 748
+حصيلة العمليات على المنتجات المشتقة	-146 997	36 433
حصيلة عمليات السوق	**2 573 658**	**2 449 429**
+ حصيلة العمليات على سندات مضاربة ومشاركة		
+عائدات بنكية مختلفة أخرى	1 667 505	1 611 763
- مصاريف بنكية مختلفة أخرى	1 328 527	1 152 169
صافي العائد المصرفي / البنكي	**12 844 430**	**12 186 555**
+حصيلة العمليات على الأصول الثابتة المالية	20 669	-23 376
+عائدات تشغيلية أخرى غير بنكية	52 130	96 123
- مصاريف تشغيلية أخرى غير بنكية	32	1 887
- مصاريف تشغيلية عامة	4 934 793	4 717 433
إجمالي الحصيلة التشغيلية	**7 982 404**	**7 539 982**
+ إمدادات المخصصات الاحتياطية المسترجعة عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	-864 545	-784 657
+إمدادات صافية أخرى للمخصصات الاحتياطية المسترجعة	-117 896	-275 303
الحصيلة الجارية	**6 999 962**	**6 480 023**
الحصيلة غير الجارية	**-142 941**	**-1 055**
-الضرائب على الحصيلة	2 016 910	1 874 985
صافي حصيلة السنة المالية	**4 840 111**	**4 603 983**

II. القدرة على التمويل الذاتي	31/12/2019	31/12/2018
+ **صافي حصيلة السنة المالية**	**4 840 111**	**4 603 983**
+إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	571 440	447 657
+إمدادات المخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة المالية	6 342	28 264
+إمدادات المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة	106 300	205 000
+إمدادات المخصصات الاحتياطية المقننة	-	-
+إمدادات غير جارية	-	-
-المخصصات الاحتياطية المسترجعة	27 011	65 998
-أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	8 657	50 607
+خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	32	1 887
-أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية		
+خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول المالية		
-استرجاع المنح التمويلية المستلمة		
+ **القدرة على التمويل الذاتي**	**5 488 557**	**5 170 185**
-أرباح موزعة	2 728 176	2 544 090
+**التمويل الذاتي**	**2 760 381**	**2 626 096**

ديون متعثرة على العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	القروض عن طريق الدفع	القروض عن طريق التوقيع	المجموع	مخصصات احتياطية للقروض عن طريق الدفع	مخصصات احتياطية للقروض عن طريق التوقيع	المجموع
31/12/2019	12 622 694	699 999	**13 322 693**	8 557 095	307 256	8 864 351

جدول تقديم رقم الأعمال بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

2019	2018	2017
18 790 646	18 203 195	17 721 190

جدول التدفقات النقدية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
1 (+) عائدات تشغيلية بنكية مستلمة	16 854 915	16 352 932
2 (+) استعادة الديون الهالكة	65 413	55 214
3 (+) عائدات تشغيلية غير بنكية مُسْتَلَمة	48 401	57 683
4 (-) مصاريف تشغيلية بنكية مدفوعة (*)	-6 625 073	-6 374 634
5 (-) مصاريف تشغيلية غير بنكية مدفوعة		
6 (-) مصاريف عامة تشغيلية مدفوعة	-4 363 353	-4 269 776
7 (-) الضرائب على النتائج الجارية	-2 016 910	-1 874 985
I - صافي التدفقات النقدية الآتية من حساب المداخيل و المصاريف	**3 963 393**	**3 946 434**
تغير :		
8 (±) ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	-245 802	2 579 138
9 (±) ديون على العملاء	-6 808 136	-24 306 413
10 (±) الأوراق المالية للاتجار و الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-1 568 041	-6 784 323
11 (±) أصول أخرى	1 601 394	-1 704 067
12 (±) أصول ثابتة ممنوحة للإيجار و للإيجار المنتهي بالتملك	-325 452	-276 911
13 (±) ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	-1 180 166	11 240 167
14 (±) ودائع العملاء	-1 379 008	9 139 041
15 (±) الأوراق المالية عن الالتزامات المُصدَرة	4 422 272	2 668 109
16 (±) خصوم أخرى	4 087 590	5 708 646
II - رصيد تغيرات الأصول و الخصوم التشغيلية	**-1 395 349**	**-1 736 613**
III - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التشغيلية (I+II)	**2 568 044**	**2 209 821**
17 (+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية	263 718	-1 496 647
18 (+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	20 472	259 296
19 (-) استملاك الأصول الثابتة المالية	-418 954	-166 019
20 (-) استملاك الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	-843 129	-824 218
21 (+) فوائد محصلة	269 936	240 619
22 (+) ربيحات محصلة	1 665 795	1 609 613
IV - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة الاستثمارية	**957 838**	**-377 356**
23 (+) منح، أموال عمومية، و أموال خاصة مستلمة للضمان		
24 (+) إصدار ديون تابعة	2 000 000	-2 250 000
25 (+) إصدار أسهم		2 400 000
26 (-) سداد الرساميل الذاتية، و ما ماثلها		
27 (-) فوائد مدفوعة	-424 974	-487 385
28 (-) ربيحات مدفوعة	-2 728 176	-2 544 090
V - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التمويلية	**-1 153 150**	**-2 881 476**
VI - صافي تغير الوضعية النقدية (III+IV+V)	**2 372 732**	**-1 049 011**
VII - الوضعية النقدية عند افتتاح السنة المالية	**8 093 723**	**9 142 735**
VIII - الوضعية النقدية عند إغلاق السنة المالية	**10 466 455**	**8 093 723**

(*) بما فيها صافي إمدادات المخصصات الاحتياطية

وضعية الاستثناءات بتاريخ 31 دجنبر 2019

مؤشرات الاستثناء من القواعد	مبررات الاستثناء	تأثير الاستثناء على الذمة المالية، الوضعية المالية و النتائج
I- عدم التقيد بالمبادئ المحاسبية الأساسية	لا يوجد	لا يوجد
II- عدم التقيد بطرق التقييم	لا يوجد	لا يوجد
III- عدم التقيد بقواعد وضع وتقديم القوائم التركيبية	لا يوجد	لا يوجد

وضعية تغيير الطرق بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة التغيرات	مبررات الاستثناء	التأثير على الذمة المالية، الوضعية المالية و النتائج
I- التغيرات المؤثرة على طرق التقييم	لا يوجد	لا يوجد
II- التغيرات المؤثرة على قواعد التقديم	لا يوجد	لا يوجد

الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الديون	بنك المغرب الخزينة العمومية، و مصلحة الشيكات البريدية	الأبناك بالمغرب	مؤسسات ائتمانية و مؤسسات مماثلة أخرى بالمغرب	مؤسسات ائتمانية في الخارج	المجموع 31/12/2019	المجموع 31/12/2018
حسابات مدينة عادية	6 095 592	7 316	1 035 238	4 592 479	11 730 625	8 101 812
قيم منقولة مستلمة بهدف إعادة الشراء						
- يوما بيوم						
- عند الاستحقاق						
سلفيات نقدية			9 997 631	2 305 342	12 302 973	15 376 412
- يوما بيوم						
- عند الاستحقاق			9 997 631	2 305 342	12 302 973	15 376 412
سلفيات مالية		2 142 615	9 669 573	1 905 538	13 717 726	12 451 371
ديون أخرى		1 459 273	12	312	1 459 597	1 217 448
فوائد متحملة للاستلام		12 435	157 180	3 523	173 138	183 929
مستحقات متعثرة						
المجموع	6 095 592	3 621 639	20 859 634	8 807 194	39 384 059	37 330 972

الديون على العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الديون	القطاع العمومي	القطاع الخاص			المجموع 31/12/2019	المجموع 31/12/2018
		الشركات التمويلية	الشركات غير التمويلية	عملاء آخرون		
قروض نقدية	**1 252 488**	**2 663 184**	**37 324 865**	**2 314 820**	**43 555 357**	**42 301 714**
- حسابات مدينة تحت الطلب	197 556	2 663 184	12 845 958	1 838 232	17 544 930	20 041 922
- ديون تجارية على المغرب			5 308 574		5 308 574	4 949 304
- قروض للتصدير			287 834	53 823	341 657	433 800
- قروض نقدية أخرى	1 054 932		18 882 499	422 765	20 360 196	16 876 688
قروض استهلاكية			**389 516**	**11 820 917**	**12 210 433**	**11 417 637**
قروض التجهيز	**37 981 328**		**24 297 767**	**1 021 643**	**63 300 738**	**64 824 388**
قروض عقارية	**57 018**		**11 616 636**	**51 009 827**	**62 683 481**	**60 948 493**
قروض أخرى	**19 597**	**8 868 198**	**3 135 338**	**153 041**	**12 176 174**	**7 478 250**
ديون مقتناة من خلال عملية بيع الديون	**10 939 581**				**10 939 581**	**10 777 337**
فوائد متحملة للاستلام	**602 411**	**46 497**	**720 079**	**75 231**	**1 444 218**	**1 579 887**
ديون متعثرة	**1 997**	**8 987**	**958 140**	**3 096 476**	**4 065 600**	**4 216 582**
- ديون تبرز إشارات تعثر مسبقة			105	1 228 539	1 228 644	139
- ديون مشكوك فيها			19 330	539 185	558 515	13 190
- ديون معرضة للخطر	1 997	8 987	938 705	1 328 752	2 278 441	4 203 253
المجموع	**50 854 420**	**11 586 866**	**78 442 341**	**69 491 955**	**210 375 582**	**203 544 288**

توزيع الأوراق المالية للاتجار و الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول و الأوراق المالية الاستثمارية عن كل فئة من فئات جهات الإصدار بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الأوراق المالية	مؤسسات ائتمانية و مؤسسات مماثلة	جهات الإصدار العمومية	جهات الإصدار		31/12/2019	31/12/2018
			المالية	غير المالية		
الأوراق المالية المُسعرّة	**78 302**	**-**	**15 006 480**	**144 958**	**15 229 740**	**15 089 592**
سندات الخزينة و قيم مماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	-	-	-	-	-	-
أوراق مالية ممثلة للملكية	78 302	-	15 006 480	144 958	15 229 740	15 089 592
سندات الصكوك	-	-	-	-		
الأوراق المالية غير المُسعرّة	**5 315 008**	**54 856 355**	**701 792**	**108 087**	**60 981 242**	**59 839 786**
سندات الخزينة و قيم مماثلة	-	53 533 062	-	-	53 533 062	53 433 193
سندات	1 569 335	46 950	-	101 807	1 718 092	207 025
أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	3 745 002	1 139 268	700 214	-	5 584 484	5 994 143
أوراق مالية ممثلة للملكية	671	8 098	1 578	6 280	16 627	16 626
سندات الصكوك	-	128 977	-	-	128 977	188 799
المجموع العام	**5 393 310**	**54 856 355**	**15 708 272**	**253 045**	**76 210 982**	**74 929 378**

قيمة الأوراق المالية للاتجار و الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول و الأوراق المالية الاستثمارية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الأوراق المالية	القيمة المحاسبية أو الدفترية الإجمالية	القيمة الحالية	قيمة السداد	أرباح الرأسمال الكامنة	خسائر الرأسمال الكامنة	مخصصات احتياطية
الأوراق المالية للاتجار	**65 479 998**	**65 479 998**	**-**	**-**	**-**	**-**
سندات و قيم مماثلة	45 226 552	45 226 552				
سندات	101 807	101 807				
أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	4 812 321	4 812 321				
أوراق مالية ممثلة للملكية	15 210 341	15 210 341				
سندات الصكوك	128 977	128 977				
الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	**2 437 607**	**2 407 049**	**-**	**17 182**	**30 558**	**30 558**
سندات و قيم مماثلة	54 524	54 524		1 037	-	
سندات	1 616 285	1 616 285		4 204	-	
أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	700 214	700 214		-	-	
أوراق مالية ممثلة للملكية	66 584	36 026		11 941	30 558	30 558
سندات الصكوك	-			-	-	
الأوراق المالية الاستثمارية	**8 323 935**	**8 323 935**	**-**	**-**	**-**	**-**
سندات و قيم مماثلة	8 251 986	8 251 986		-	-	-
سندات	-	-				
أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	71 949	71 949				
سندات الصكوك	-	-				

تفاصيل الأصول الأخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الأصول	المبالغ في 31/12/2019	المبالغ في 31/12/2018
أدوات اختيارية مشتراة	**45 117**	**50 814**
عمليات متنوعة على الأوراق المالية		
مدينون متنوعون	**618 580**	**395 930**
مبالغ مستحقة على الدولة	300 500	257 768
مبالغ مستحقة على مؤسسات الاحتياط		
مبالغ متنوعة مستحقة على الموظفين		
حسابات العملاء للخدمات غير البنكية	43	71
	318 037	138 091
مدينون متنوعون آخرون	**2 015**	**1 680**
قيم منقولة و مخصصات متنوعة	**3 085 632**	**4 907 887**
حسابات التسوية	7 331	19 792
حسابات ضبط عمليات خارج الميزانية		
حسابات الفوارق الخاصة بالعملة الصعبة و الأوراق المالية		
نتائج العائدات المشتقة للتغطية		
المصاريف المؤجلة على عدة سنوات مالية	213 177	190 370
حسابات الارتباط بين المقر، الشركات التابعة و الوكالات في المغرب	437 667	343 805
مداخيل للاستلام و مصاريف محتسبة مسبقا	1 594 790	1 473 457
حسابات تسوية أخرى	832 667	2 880 463
ديون متعثرة على عمليات متنوعة	**133 523**	**129 950**
المجموع	**3 884 867**	**5 486 261**

ديون تابعة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الديون	المبلغ				بما فيها الشركات المرتبطة و المنتسبة	
	31/12/2019			31/12/2018	31/12/2019	31/12/2018
	الإجمالي	المخصصات الإحتياطية	الصافي	الصافي	الصافي	الصافي
	1	2	3	4	5	6
ديون تابعة خاصة بالمؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	لا يوجد					
ديون تابعة خاصة بالعملاء						
المجموع						

الأصول الثابتة الممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك، و للإيجار مع خيار الشراء، و للإيجار البسيط

بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة الأصول الثابتة	المبلغ الإجمالي في بداية السنة المالية	مبلغ عمليات الاستملاك خلال السنة المالية	مبلغ عمليات تحويل و سحب الملكية خلال السنة المالية	المبلغ الإجمالي في نهاية السنة المالية	إهلاكات		مخصصات احتياطية			صافي المبلغ في نهاية السنة المالية
					الإمدادات برسم السنة المالية	تراكم المخصصات الإحتياطية	الإمدادات برسم السنة المالية	استرجاع المخصصات الاحتياطية	تراكم الإهلاكات	
الأصول الثابتة الممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك، و للإيجار مع خيار الشراء	**1 145 882**	**432 984**		**1 578 866**	**110 308**	**581 410**				**997 456**
الإيجار المنتهي بالتملك على الأصول الثابتة غير الملموسة										
الإيجار المنتهي بالتملك غير العقاري	**1 118 744**	**395 183**		**1 513 927**	**110 308**	**559 474**				**954 453**
- الإيجار المنتهي بالتملك غير العقاري الجاري	386			386						386
– الإيجار المنتهي بالتملك غير العقاري المؤجر	1 118 358	395 183		1 513 541	110 308	559 474				954 067
- الإيجار المنتهي بالتملك غير العقاري غير المؤجر بعد إنهاء العقد										
الإيجار المنتهي بالتملك العقاري	**25 647**			**25 647**		**21 936**				**3 711**
- ا لإيجار المنتهي بالتملك العقاري الجاري										
– الإيجار المنتهي بالتملك العقاري المؤجر	25 647			25 647		21 936				3 711
- الإيجار المنتهي بالتملك العقاري غير المؤجر بعد إنهاء العقد										
الإيجار المتحمل للاستلام										
الإيجار بعد إعادة الهيكلة										
الإيجار الغير المدفوع	**1 491**	**37 801**		**39 292**						**39 292**
الإيجار المتعثر										
الأصول الثابتة الممنوحة للإيجار البسيط										
الممتلكات غير العقارية الممنوحة للإيجار البسيط										
الممتلكات العقارية الممنوحة للإيجار البسيط										
الإيجار المتحمل للاستلام										
الإيجار بعد إعادة الهيكلة										
الإيجار الغير مؤدى										
الإيجار المتعثر										
المجموع	**1 145 882**	**432 984**		**1 578 866**	**110 308**	**581 410**				**997 456**

أرباح أو خسائر الرأسمال على عمليات تحويل أو سحب ملكية الأصول الثابتة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

تاريخ تحويل أو سحب ملكية الأصول	طبيعة الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات المتراكمة	القيمة الدفترية الصافية	عائد تحويل الملكية	أرباح الرأسمال على عمليات تحويل الملكية	خسائر الرأسمال على عمليات تحويل الملكية
	عقارات	**17 518**	**4 905**	**12 613**	**21 241**	**8 657**	**32**
	أراضي	1 299	-	1 299			
	عمارات	13 022	3 375	9 647			
	الحق في الإيجار	1 245	-	1 245			
	تكاليف	987	594	393			
	تركيبات، تجهيزات ومنشآت	965	936	29			
	غيرالعقارات	**7**	**4**	**3**			
	معدات	7	4	3			
المجموع العام		**17 525**	**4 909**	**12 616**	**21 241**	**8 657**	**32**

الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة الأصول الثابتة	المبلغ الإجمالي في بداية السنة المالية	مبلغ عمليات الاستملاك خلال السنة المالية	مبلغ عمليات تحويل و سحب الملكية خلال السنة المالية	المبلغ الإجمالي في نهاية السنة المالية	إهلاكات و /أو مخصصات احتياطية				صافي المبلغ في نهاية السنة المالية
					مبلغ الإهلاكات و /أو المخصصات الاحتياطية في بداية السنة المالية	الإمدادات برسم السنة المالية	مبلغ الإهلاكات على الأصول الثابتة استخدامات	تراكم الإهلاكات	
أصول ثابتة غير ملموسة	**3 798 032**	**494 834**	**1 245**	**4 291 621**	**1 676 728**	**201 772**	**-**	**1 878 500**	**2 413 121**
- حيازة إيجارية	313 521	3 150	1 245	315 426	-	-	-	-	315 426
- أصول ثابتة ضمن البحث و التطوير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- أصول ثابتة تشغيلية غير ملموسة أخرى	3 484 511	491 684	-	3 976 195	1 676 728	201 772	-	1 878 500	2 097 694
- أصول ثابتة غير ملموسة غير تشغيلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصول ثابتة ملموسة	**8 557 464**	**348 296**	**15 292**	**8 890 469**	**4 822 089**	**369 668**	**4 690**	**5 187 067**	**3 703 400**
عقارات للاستغلال	**2 124 560**	**32 154**	**4 362**	**2 152 352**	**970 355**	**51 029**	**2 893**	**1 018 491**	**1 133 861**
. أرض للاستغلال	581 947	-	921	581 026	-	-	-	-	581 026
. عقارات للاستغلال، مكاتب	1 490 073	32 154	280	1 521 947	921 683	50 378	163	971 898	550 049
. عقارات للاستغلال، مساكن الوظيفة	52 540	-	3 161	49 379	48 672	651	2 730	46 593	2 786
- **أثاث و أجهزة تشغيلية**	**2 322 027**	**159 278**	**6**	**2 481 299**	**1 912 452**	**108 631**	**3**	**2 021 080**	**460 219**
. أثاث مكتبي تشغيلي	459 248	16 279	-	475 527	404 143	14 659	-	418 802	56 725
. أجهزة مكتبية تشغيلية	934 774	53 212	6	987 980	793 832	36 992	3	830 821	157 159
. أجهزة معلوماتية	919 886	89 724	-	1 009 610	706 677	56 858	-	763 535	246 075
. مخزون دائر ذي صلة بالتشغيل	8 119	63	-	8 182	7 800	122	-	7 922	260
. أجهزة أخرى تشغيلية									
- **أصول ثابتة ملموسة تشغيلية أخرى**	**1 977 845**	**145 869**	**946**	**2 122 768**	**1 571 613**	**115 305**	**917**	**1 686 001**	**436 767**
- **أصول ثابتة ملموسة خارج الاستغلال**	**2 133 032**	**10 995**	**9 978**	**2 134 050**	**367 669**	**94 703**	**877**	**461 495**	**1 672 555**
. أراضي غير تشغيلية	841 882	-	378	841 504	-	-	-	-	841 504
. عقارات غير تشغيلية	1 061 907	-	9 581	1 052 326	232 461	85 767	858	317 370	734 956
. أثاث و أجهزة غير تشغيلية	69 217	329	-	69 547	48 665	115	-	48 780	20 767
. أصول ثابتة ملموسة أخرى غير تشغيلية	160 026	10 666	19	170 673	86 543	8 821	19	95 345	75 328
المجموع	**12 355 496**	**843 130**	**16 537**	**13 182 090**	**6 498 817**	**571 440**	**4 690**	**7 065 567**	**6 116 521**

تفاصيل حصص الملكية و المخصصات المماثلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

اسم أو غرض الشركة المُصْدِرَة	قطاع النشاط	رأسمال الشركة	حصة الرأسمال الممتلك	القيمة الدفترية الإجمالية	القيمة الدفترية الصافية	مقتطف من القوائم التركيبية للشركة المصدرة			العائدات المسجلة في حساب المصاريف و المداخيل للسنة المالية
						تاريخ إغلاق السنة المالية	الوضعية الصافية	الحصيلة الصافية	
أ- حصص الملكية في الشركات المرتبطة				**18 615 420**	**18 424 720**				**1 622 175**
التجاري وفا بنك مصر	القطاع البنكي	995 129 KEGP	60,00%	3 244 162	3 244 162	31/12/2018	4 613 437 KEGP	689 027 KEGP	
ATTIJARI TCHAD	القطاع البنكي	10 000 000 KFCFA	100,00%	166 280	166 280	-	-	-	
بنك الصفاء	القطاع البنكي	600 000	100,00%	600 000	600 000	31/12/2018	184 191	-106 968	
BANQUE INTERNATIONALE POUR LE MALI "BIM SA"	القطاع البنكي	20 011 480 KFCFA	66,30%	829 212	829 212	31/12/2018	32 401 000 KFCFA	505 000 KFCFA	
CREDIT DU SENEGAL	القطاع البنكي	10 000 000 KFCFA	95,00%	292 488	292 488	31/12/2018	23 614 000 KFCFA	3 512 000 KFCFA	24 338
CREDIT DU CONGO	القطاع البنكي	10 476 730 KFCFA	91,00%	608 734	608 734	30/06/2019	26 277 849 KFCFA	2 625 979 KFCFA	75 423
COMPAGNIE BANCAIRE DE L'AFRIQUE OCCIDENTALE"CBAO"	القطاع البنكي	11 450 000 KFCFA	4,90%	35 979	35 979	31/12/2018	99 568 000 KFCFA	23 060 000 KFCFA	11 415
SOCIETE IVOIRIENNE DE BANQUE " SIB "	القطاع البنكي	10 000 000 KFCFA	51,00%	648 084	648 084	31/12/2018	87 499 000 KFCFA	23 200 000 KFCFA	103 092
SOCIETE CAMEROUNAISE DE BANQUE "SCB"	القطاع البنكي	10 540 000 KFCFA	51,00%	379 110	379 110	30/06/2019	53 706 000 KFCFA	3 352 000 KFCFA	32 571
SOCIETE BIA TOGO	القطاع البنكي	10 000 000 KFCFA	55,00%	153 301	153 301	30/06/2018	10 515 000 KFCFA	186 000 KFCFA	
SUCCURSALE DE BRUXELLES EX BCM	القطاع البنكي	558 KEURO	100,00%	57 588	57 588	30/06/2017	1 632 KEUR		
UNION GABONAISE DE BANQUES "UGB GABON"	القطاع البنكي	10 000 000 KFCFA	58,71%	848 842	848 842	30/06/2017	29 863 236 KFCFA	5 759 270 KFCFA	99 715
ATTIJARI FINANCES CORPORATION	بنك الأعمال	10 000	100,00%	10 000	10 000	31/12/2018	38 072	26 171	12 000
ATTIJARIWAFA BANK MIDDLE EAST LIMITED	بنك الأعمال	1 000	100,00%	8 194	8 194	-	-	-	
WAFACAMBIO	مؤسسة إئتمان		100,00%	963	963	-	-	-	
التجاري البنك الدولي	بنك أوفشور	2 400 KEUR	100,00%	92 442	92 442	31/12/2019	24 840 KEURO	2 842 KEURO	25 846
WAFABANK OFFSHORE DE TANGER	بنك أوفشور		100,00%	5 842	5 842	-	-	-	
أندلو كرطاج	شركة قابضة	308 162 KEURO	100,00%	3 937 574	3 937 574	31/12/2018	358 494 KEURO	16 996 KEURO	169 045
ATTIJARI AFRIQUE PARTICIPATION	شركة قابضة	15034 KEUR	100,00%	167 245	167 245	30/09/2019	11 289 KEUR	1 446 KEUR	
ATTIJARI AFRICA HOLDING	شركة قابضة	300	100,00%	300	300	31/12/2018	284	-16	
ATTIJARI IVOIRE SA	شركة قابضة	32 450 KEUR	66,67%	236 891	236 891	30/09/2019	37 199 KEUR	4 577 KEUR	32 886
التجاري أوروفينانس	شركة قابضة	48 600 KEUR	100,00%	502 621	502 621	31/12/2018	48 137 KEURO	-61 KEURO	
BCM CORPORATION	شركة قابضة	200 000	100,00%	200 000	200 000	31/12/2018	241 233	23 058	24 000
كافين	شركة قابضة	1 122 000 KFCFA	100,00%	257 508	257 508	31/12/2019	6 475 381 KFCFA	2 249 221 KFCFA	35 430
كاسوفي	شركة قابضة	50 KUSD	100,00%	1 519 737	1 519 737	31/12/2018	38 002 KUSD	10 067 KUSD	260 000
أومنيوم للتدبير المغربي «OGM» ش.م	شركة قابضة	950 490	50,00%	1 638 145	1 638 145	30/06/2019	1 576 523	525 245	165 000
وفا للاستثمار	شركة قابضة لإنعاش الاستثمارات	1 787	100,00%	46	46	31/12/2018	1 114	-42	
ATTIJARI ASSET MANAGEMENT AAM SA (Sénégal)	تدبير الأصول	1 200 000 FCFA	70,00%	13 889	13 889	-	-	-	10 125
ATTIJARI SECURITISES CENTRAL AFRICA (ASCA)	تدبير الأصول	1 312 000 FCFA	70,00%	15 351	15 351	-	-	-	
صوماكوفام	تدبير الأصول	5 000	100,00%	-	30 000	31/12/2019	-10 504	-4 911	
تدبير الوفاء	تدبير الأصول	4 900	66,00%	236 369	236 369	31/12/2018	145 864	78 177	51 582
التجاري للاستثمار	تدبير الأصول	5 000	100,00%	5 000	5 000	31/12/2019	60 046	1 747	
التجاري لرسمال التنمية	الرأسمال المخاطر	10 320	100,00%	-	10 320	31/12/2019	-60 019	-8 659	
كازا مدريد للتنمية	تطوير الرأسمال	10 000	50,00%	5 000	5 000	31/12/2018	10 270	-36	
الوفاء للبورصة	الوساطة في البورصة	20 000	100,00%	40 223	40 223	31/12/2018	42 904	814	
ATTIJARI TITRISATION	التسنيد	11 400	100,00%	11 470	11 700	31/12/2018	11 470	1 551	
FT MIFTAH	صندوق تسنيد	50 100	100,00%	50 100	50 100	31/12/2018	11 393	9 017	7 117
FT MIFTAH II	صندوق تسنيد		100,00%	50 100	50 100				
وفا تروست	استشارات مالية وتقنية	1 500	100,00%	735	1 500	31/12/2019	595	-140	
وفا سلف	القروض الاستهلاكية	113 180	50,91%	634 783	634 783	31/12/2018	1 739 962	315 340	152 727
وفا ل ل د	الإيجار المنتهي بالتملك	20 000	100,00%	20 000	20 000	31/12/2018	38 397	13 336	10 000
وفا باي	الإيجار الإئتماني	150 000	57,83%	97 886	97 886	31/12/2018	386 748	141 036	34 862
دار الصفاء للتمويل	شركة التمويل	50 000	100,00%	50 510	50 510	31/12/2018	79 693	7 328	
ATTIJARI GLOBAL RESEARCH	شركة الخدمات	1 000	100,00%	1 000	1 000	-	-	-	
ATTIJARI OPERATIONS	شركة الخدمات	1 000	100,00%	664	1 000	31/12/2019	664	-29	
ATTIJARI AFRICA	شركة الخدمات	2 000	100,00%	2 000	2 000	31/12/2018	20 238	707	
ATTIJARI CIB AFRICA	شركة الخدمات	2 000	100,00%	1 506	2 000	31/12/2019	1 506	-81	
ATTIJARI IT AFRICA	شركة الخدمات	30 000	100,00%	30 000	30 000	31/12/2018	8 104	386	
ATTIJARI REIM	التسنيد	5 000	100,00%	5 000	5 000	-	-	-	
MEDI TRADE	الإيجار	1 200	20,00%	138	240	31/12/2019	690	-3	
WAFA COURTAGE	الوساطة	1 000	100,00%	2 397	2 397	31/12/2018	73 929	42 099	40 000
WAFACASH	الخدمات المصرفية الإلكترونية	35 050	100,00%	324 074	324 074	31/12/2018	386 748	141 036	140 000
ATTIJARI PAYMENT PROCESSING	الخدمات المصرفية الإلكترونية	35 000	100,00%	25 000	25 000	31/12/2019	50 110	7 221	
ديني كليب المغرب	إدارة بطاقة الأداء	1 500	100,00%	71	1 675	31/12/2018	71	-274	
STE MAROCAINE DE GESTION ET TRAITEMENT INFORMATIQUE "SOMGETI"	المعلوميات	300	100,00%	75	100	31/12/2018	75	-19	
وفا لأنظمة داتا	المعلوميات	1 500	100,00%	1 118	1 500	28/02/2018	1 118	-	
AGENA MAGHREB	بيع الأجهزة المعلوماتية	11 000	74,96%	33	33	31/12/2019	-7 104	-100	
WAFA COMMUNICATION	التواصل	3 000	85,00%	2 600	2 600	18/05/2018	-1 994	-1 629	
وفا لأنظمة الاستشارة	الإستشارة في الأنظمة المعلوماتية	5 000	99,88%	4 994	4 994	28/02/2018	6 045	-	
وفا لأنظمة مالية	الهندسة المعلوماتية	2 000	100,00%	827	2 066	28/02/2018	827	-	
WAFA FONCIERE	شركة عقارية	2 000	100,00%	1 742	3 700	31/12/2018	1 742	-281	
التجاري العقارية المغربية	شركة عقارية	10 000	100,00%	9 999	9 999	31/12/2018	17 664	8 475	
ATTIJARI RECOUVREMENT	شركة عقارية	3 350	100,00%	4 435	11 863	31/12/2019	4 435	-15	
AYK	شركة عقارية	100	100,00%	-	100	29/09/2019	-1 052	-18	
الشركة العقارية التجارية اليوسفية	شركة عقارية	50 000	100,00%	25 395	51 449	31/12/2019	25 395	-16	
الشركة العقارية شارع باستور « س.ي.ب.ب»	شركة عقارية	300	50,00%	25	25	31/12/2018	764	-287	
الشركة العقارية إيفرناج ش.م	شركة عقارية	15 000	100,00%	2 631	15 531	31/12/2019	2 631	-1 754	
الشركة العقارية ميمونة	شركة عقارية	300	100,00%	2 465	5 266	31/12/2019	2 465	23	
الشركة العقارية مراكش توسع	شركة عقارية	300	100,00%	299	299	29/09/2019	365	-6	
الشركة العقارية زكاة	شركة عقارية	300	100,00%	-	2 685	31/12/2019	-2 048	-1 709	
SOCIETE CIVILE IMMOBILIERE TOGO LOME	شركة عقارية	3 906 000 KFCFA	100,00%	66 761	66 761	31/12/2019	3 725 324 KFCFA	- 21 570 KFCFA	
التجاري للعقار	العقار	50 000	99,99%	71 686	71 686	30/06/2019	63 881	143	
المفتاح	العقار	100	100,00%	-	244	31/12/2019	-4 545	-658	
كابري	العقار	25 000	100,00%	-	88 400	31/12/2019	-39 421	-21 980	
وفا إموبيلي	العقار	50 000	100,00%	164 364	164 364	30/06/2019	115 470	57 938	105 000
التجاري للحماية	الأمن	4 000	83,75%	3 350	3 350	31/12/2018	4 184	-3	

تفاصيل حصص الملكية و المخصصات المماثلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

ب- حصص ملكية أخرى				**635 406**	**517 009**			**35 619**
التجاري وفا بنك	القطاع البنكي	2 098 597		623	623	-	-	
بنك الأعمال التونسي	القطاع البنكي	198 741		2 583	-	-	-	
BANQUE MAGHREBINE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE EXTERIEUR "BMICE"	القطاع البنكي	500.000$	1,20%	63 846	63 846	-	-	
العقارية أنتيربنك المجموعة المهنية لبنوك المغرب	التجمع المهني للأبناك	19 005	20,00%	3 801	3 801	-	-	
بورصة الدار البيضاء	البورصة	387 518	8,42%	32 628	32 628	31/12/2018	674 312	16 738
أكرام للاستثمار	صندوق الإستثمار	40 060	27,82%	7 037	10 938	31/12/2019	25 296	-4 311
صناديق الاستثمار إكران	صندوق الإستثمار	54 600	18,26%	9 157	9 970	31/12/2019	50 146	7 432
هـ. بارتنرز	صندوق الإستثمار	1 400 010	7,14%	50 948	100 000	31/12/2018	810 867	-71 284
MAROC NUMERIQUE FUND	صندوق الإستثمار	75 000	20,00%	7 654	22 843	31/12/2018	38 272	-1 274
ALTERMED MAGHREB EUR	صندوق الإستثمار	-	7,94%	-	5 247	31/12/2017	432	-
3 P FUND	صندوق الإستثمار	270 020	5,00%	9 496	13 500	31/12/2019	189 933	-1 197
أم للاستثمار بالمغرب	شراء حصص	218 310	3,25%	8 061	13 000	31/12/2018	248 039	459
FONDS ATTIJARI AFRICA FUNDS MULTI ASSETS	تدبير الأصول	31 KEURO		346	346	-	-	
أوروشيك المغرب	خدمات مالية	1 500		364	364	-	-	
MOROCCAN FINANCIAL BOARD	خدمات مالية	400 000	12,50%	20 000	20 000	31/12/2018	408 571	9 731
TECHNOLOPARK COMPANY "MITC"	شركة الخدمات	-		7 784	8 150	-	-	
سليمة القابضة	شركة قابضة	150 000	13,33%	14 614	16 600	-	-	
MAROCLEAR	هيئة إيداع القيم المنقولة	20 000	6,58%	1 342	1 342	-	-	
توسع خدمات المغرب ش.م	خدمات مركزة المخاطر	20 000	3,00%	600	600	-	-	
INTER MUTUELLES ASSISTANCE	التأمين	-		894	894	-	-	
سمايكس	التأمين	37 450	11,42%	4 278	4 278	-	-	
وفا إما أسيستانس	التأمين وإعادة التأمين	50 000	32,50%	15 356	15 356	31/12/2018	130 342	29 857
CENTRE MONETIQUE INTERBANCAIRE	الخدمات المصرفية الإلكترونية	98 200	22,40%	22 000	22 000	-	-	8 800
شركة أنتير بنك	إدارة بطاقة الأداء	11 500	16,00%	1 840	1 840	-	-	
SGFG SOCIETE MAROCAINE DE GESTION DES FONDS DE GARANTIE DES DEPÔTS BANCAIRES	إدارة الصندوق الجمارك لضمان الودائع البنكية	1 000		59	59			
المصانع المعدنية الجديدة	التعدين	3 415 000	2,72%	62 942	62 942			
صوناسيد	التعدين	390 000	0,27%	2 478	28 391	31/12/2018	1 326 672	49 748
بوزنيقة مارينا	الإنعاش العقاري	-		-	500	-	-	
شركة تهيئة المنطقة الصناعية النواصر «سابينو»	الإنعاش العقاري	60 429	22,69%	13 714	13 714	31/12/2018	241 656	31 700
طنجة المنطقة الحرة	الإنعاش العقاري	335 800	16,95%	58 221	58 221	-	-	8 217
هوازين	القطاع العقاري	960	12,50%	-	704	-	-	
إنتاج	القطاع العقاري	576	12,50%	549	1 041	-	-	
FONCIERE EMERGENCE	القطاع العقاري	372 172	8,06%	31 134	33 844	31/12/2018	386 282	13 634
طبع و إصدار	الطباعة و النشر	-		400	400	-	-	
فندق المسافر	القطاع الفندقي	193 000	33,34%	64 343	64 343	31/12/2019	251 564	39 852
CASA PATRIMOINE	إدارة وتأهيل تراث الدار البيضاء	31 000	1,61%	500	500			
ج- المخصصات المماثلة				**350 693**	**329 973**			**-**
الحسابات الجارية للشركاء				334 858	314 138			
مخصصات مماثلة أخرى				15 835	15 835			
المجموع العام				**19 601 519**	**19 271 702**			**1 657 794**

الديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الديون	المؤسسات الائتمانية والمؤسسات المماثلة بالمغرب			مؤسسات ائتمانية في الخارج	المجموع 31/12/2019	المجموع 31/12/2018
	بنك المغرب، الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية	الأبناك بالمغرب	مؤسسات ائتمانية و مؤسسات مماثلة أخرى بالمغرب			
حسابات دائنة عادية		**2 081**	**370 044**	**312 842**	**684 967**	**1 070 997**
قيم منقولة ممنوحة بهدف إعادة الشراء	**21 070 471**	**1 000 098**	**49 975**		**22 120 544**	**28 762 159**
- يوما بيوم		1 000 098	49 975		1 050 073	731 440
- عند الاستحقاق	21 070 471				21 070 471	28 030 719
سلفيات نقدية	**900 000**	**2 997 496**	**2 805 448**	**5 989 766**	**12 692 710**	**8 615 701**
- يوما بيوم		1 536 204	487 252		2 023 456	2 207 319
- عند الاستحقاق	900 000	1 461 292	2 318 196	5 989 766	10 669 254	6 408 382
سلفيات مالية	**1 992**			**1 912 941**	**1 914 933**	**2 075**
ديون أخرى	**34 946**	**1 717**			**36 662**	**194 589**
فوائد متحملة للدفع					**42 859**	**27 320**
المجموع	**22 007 409**	**4 001 392**	**3 225 467**	**8 215 549**	**37 492 675**	**38 672 841**

ودائـــع العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الودائع	القطاع العمومي	القطاع الخاص		المجموع 31/12/2019	المجموع 31/12/2018
		الشركات التمويلية	الشركات غير التمويلية	عملاء آخرون	
دائنة تحت الطلب	1 468 831	1 471 335	32 617 046	116 672 138	152 229 350	146 964 895
حسابات الادخار				29 213 302	29 213 302	28 407 065
ودائع آجلة	231 500	1 520 737	12 051 397	22 658 705	36 462 339	41 059 814
حسابات دائنة أخرى	347 287	720 449	10 970 913	2 598 321	14 636 970	17 440 488
فوائد متحملة للدفع					586 913	635 620
المجموع	**2 047 618**	**3 712 521**	**55 639 356**	**171 142 466**	**233 128 874**	**234 507 882**

الأوراق الممثلة للمديونية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة الأوراق المالية	الخصائص الرئيسية					المبلغ	بما فيها		المبلغ غير المستهلك لمكافآت الإصدار أو السداد
	تاريخ الحيازة	تاريخ الاستحقاق	القيمة الاسمية للورقة المالية	المعدل	طريقة السداد		شركات مرتبطة	شركات منتسبة	
شهادات الإيداع	23/10/2015	23/10/2020	100 000	3,61%	IN FINE	250 000			
شهادات الإيداع	20/01/2016	20/01/2021	100 000	3,58%	IN FINE	200 000			
شهادات الإيداع	05/02/2016	05/02/2021	100 000	3,43%	IN FINE	200 000			
شهادات الإيداع	02/02/2018	02/02/2023	100 000	4,00%	IN FINE	300 000			
شهادات الإيداع	13/02/2018	13/02/2020	100 000	2,86%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	13/06/2018	13/06/2023	100 000	3,30%	IN FINE	400 000			
شهادات الإيداع	24/07/2018	24/07/2020	100 000	2,90%	IN FINE	800 000			
شهادات الإيداع	31/08/2018	31/08/2020	100 000	2,89%	IN FINE	800 000			
شهادات الإيداع	14/12/2018	14/12/2023	100 000	3,40%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	25/01/2019	25/01/2021	100 000	2,94%	IN FINE	800 000			
شهادات الإيداع	25/01/2019	25/01/2022	100 000	3,08%	IN FINE	700 000			
شهادات الإيداع	18/03/2019	18/03/2022	100 000	2,94%	IN FINE	300 000			
شهادات الإيداع	28/03/2019	28/03/2023	100 000	3,06%	IN FINE	450 000			
شهادات الإيداع	29/03/2019	29/03/2022	100 000	2,94%	IN FINE	240 000			
شهادات الإيداع	29/03/2019	29/03/2023	100 000	3,05%	IN FINE	210 000			
شهادات الإيداع	18/04/2019	16/04/2020	100 000	2,61%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	18/04/2019	18/04/2022	100 000	2,90%	IN FINE	200 000			
شهادات الإيداع	18/04/2019	18/04/2023	100 000	3,03%	IN FINE	200 000			
شهادات الإيداع	13/06/2019	11/06/2021	100 000	2,69%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	20/06/2019	20/06/2022	100 000	2,74%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	20/06/2019	20/06/2023	100 000	2,86%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	10/07/2019	12/07/2021	100 000	2,66%	IN FINE	431 000			
شهادات الإيداع	10/07/2019	10/07/2023	100 000	2,88%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	31/07/2019	01/08/2022	100 000	2,84%	IN FINE	400 000			
شهادات الإيداع	09/09/2019	09/09/2021	100 000	2,68%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	28/11/2019	29/11/2021	100 000	2,65%	IN FINE	200 000			
شهادات الإيداع	28/11/2019	28/11/2022	100 000	2,71%	IN FINE	350 000			
شهادات الإيداع	28/11/2019	28/11/2023	100 000	2,78%	IN FINE	500 000			
شهادات الإيداع	31/07/2019	29/01/2020	100 000	2,5%	IN FINE	842 000			
المجموع						**12 773 000**			

تفاصيل الخصوم الأخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2019	31/12/2018
أدوات اختيارية مباعة	**426 395**	**274 658**
عمليات متنوعة على الأوراق المالية	**11 593 693**	**7 871 282**
دائنون متنوعون	**3 135 491**	**3 405 178**
مبالغ مستحقة للدولة	977 790	1 065 002
مبالغ مستحقة لمؤسسات الاحتياط	85 656	81 021
مبالغ متنوعة مستحقة للموظفين	471 387	425 573
مبالغ متنوعة مستحقة للمساهمين و للشركاء	6 281	5 080
شركات السلع و الخدمات	1 571 857	1 807 544
دائنون متنوعون آخرون	22 520	20 958
حسابات التسوية	**1 720 970**	**1 237 841**
حسابات ضبط عمليات خارج الميزانية	15 531	9 475
حسابات الفوارق الخاصة بالعملة الصعبة و الأوراق المالية		
نتائج العائدات المشتقة للتغطية		
حسابات الارتباط بين المقر، الشركات التابعة و الوكالات في المغرب		
مصاريف للدفع و مداخيل محتسبة مسبقا	877 718	733 511
حسابات تسوية أخرى	827 721	494 855
المجموع	**16 876 549**	**12 788 959**

المخصصات الاحتياطية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

المخصصات الاحتياطية	الرصيد بتاريخ 31/12/2018	إمدادات	استرجاع المخصصات الاحتياطية	تغيرات أخرى	الرصيد بتاريخ 31/12/2019
المخصصات الاحتياطية، المقتطعة من الأصول، عن :	**8 119 871**	**1 126 502**	**313 322**	**796**	**8 933 847**
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة					
ديون على العملاء	7 721 934	1 120 082	285 717	796	8 557 095
الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	31 073	79	594		30 558
حصص الملكية ومخصصات مماثلة	350 487	6 341	27 011		329 817
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار و للإيجار المنتهي بالتملك	-				-
أصول أخرى	16 377				16 377
المخصصات الاحتياطية، المسجلة في الخصوم	**3 562 853**	**384 097**	**269 844**	**-172**	**3 676 934**
المخصصات الاحتياطية عن مخاطر تنفيذ الالتزامات الحاملة لتوقيع	311 072	40 365	44 009	-172	307 256
المخصصات الاحتياطية عن مخاطر الصرف	-				-
المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة	2 208 439	106 300			2 314 739
المخصصات الاحتياطية عن معاشات التقاعد و الالتزامات المماثلة	155 394	59 873	41 455		173 812
المخصصات الاحتياطية عن المخاطر و المصاريف الأخرى	887 948	177 559	184 380		881 127
المخصصات الاحتياطية المقننة					
المجموع العام	**11 682 724**	**1 510 599**	**583 166**	**624**	**12 610 781**

منح الأموال العمومية المرصودة و صناديق الضمان الخاصة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	الغرض الاقتصادي	المبلغ الإجمالي	المبلغ في نهاية 2018	استخدام المنح في نهاية 2019	المبلغ في نهاية 2019
المنح					
الأموال العمومية المرصودة			لا يوجد		
صناديق الضمان الخاصة					
المجموع					

ديون تابعة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

عملة السلف	المبلغ بعملة السلف	السعر (1)	المعدل	المدة (2)	شرط السداد المبكر، تبعية و قابلية التحويل (3)	شرط السلف بالعملة الوطنية (بالقيمة المقابلة بآلاف الدراهم	بما فيها الشركات المرتبطة		بما فيها الشركات المنتسبة	
							المبلغ 2018 (بالقيمة المقابلة بآلاف الدراهم)	المبلغ 2019 (بالقيمة المقابلة بآلاف الدراهم)	المبلغ 2018 (بالقيمة المقابلة بآلاف الدراهم)	المبلغ 2019 (بالقيمة المقابلة بآلاف الدراهم)
بالدرهم المغربي			2,66%	7 سنوات		240 800				
بالدرهم المغربي			2,81%	7 سنوات		2 146 500				
بالدرهم المغربي			2,97%	7 سنوات		1 000 000				
بالدرهم المغربي			3,32%	7 سنوات		390 000				
بالدرهم المغربي			3,34%	7 سنوات		1 200				
بالدرهم المغربي			3,44%	7 سنوات		250 000				
بالدرهم المغربي			3,57%	7 سنوات		1 110 000				
بالدرهم المغربي			3,63%	7 سنوات		603 500				
بالدرهم المغربي			3,69%	7 سنوات		325 000				
بالدرهم المغربي			4,13%	7 سنوات		257 500				
بالدرهم المغربي			2,92%	10 سنوات		925 000				
بالدرهم المغربي			3,29%	10 سنوات		154 300				
بالدرهم المغربي			3,74%	10 سنوات		758 000				
بالدرهم المغربي			3,80%	10 سنوات		320 000				
بالدرهم المغربي			4,52%	10 سنوات		588 200				
بالدرهم المغربي			4,75%	10 سنوات		880 000				
بالدرهم المغربي			3,96%	دائم		450 000				
بالدرهم المغربي			4,60%	دائم		849 000				
بالدرهم المغربي			4,62%	دائم		649 900				
بالدرهم المغربي			4,79%	دائم		400 000				
بالدرهم المغربي			5,23%	دائم		350 100				
بالدرهم المغربي			5,48%	دائم		151 000				
بالدرهم المغربي			5,73%	دائم		50 000				
بالدرهم المغربي			5,98%	دائم		100 000				
المجموع						**12 950 000**				

الرساميل الذاتية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الرساميل الذاتية	الرصيد بتاريخ 31/12/2018	تخصيص الحصيلة	تغيرات أخرى	الرصيد بتاريخ 31/12/2019
فوارق إعادة التقييم	**420**			**420**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**34 794 175**	**-**	**-**	**34 794 175**
الاحتياطي القانوني	203 527	-		203 527
احتياطيات أخرى	24 137 480			24 137 480
مكافآت الإصدار، الدمج و التقدمة	10 453 168			10 453 168
الرأسمال	**2 098 597**	**-**	**-**	**2 098 597**
رأسمال مطلوب دفعه	2 098 597			2 098 597
رأسمال غير مطلوب دفعه				
شهادات استثمارية				
أموال الإمدادات				
المساهمون، رأسمال غير مدفوع				
ترحيل الرصيد من جديد (+/-)	**389**	**1 875 807**		**1 876 196**
النتائج الصافية في انتظار التخصيص (+/-)				
الحصيلة الصافية للسنة المالية (+/-)	**4 603 983**	**-4 603 983**		**4 840 111**
المجموع	**41 497 564**	**-2 728 176**	**-**	**43 609 499**

التزامات التمويل و الضمان بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الالتزامات	31/12/2019	31/12/2018
التزامات التمويل و الضمان الممنوحة	**138 328 691**	**121 745 754**
التزامات التمويل لفائدة المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**3 673 291**	**1 837 664**
- اعتمادات مستندية -استيراد		
- قبول أو التزامات بالدفع	532	532
- فتح اعتمادات معززة		
- التزامات الاستبدال على إصدار الأوراق المالية		
- التزامات الإيجار المنتهي بالتملك غير قابلة للإلغاء		
- التزامات تمويلية أخرى ممنوحة	3 672 759	1 837 132
التزامات التمويل لفائدة العملاء	**70 761 110**	**56 207 850**
- اعتمادات مستندية - استيراد	16 815 101	15 332 405
- قبول أو التزامات بالدفع	2 857 772	
- فتح اعتمادات معززة		
- التزامات الاستبدال على إصدار الأوراق المالية		
- التزامات الإيجار المنتهي بالتملك غير قابلة للإلغاء		
- التزامات تمويلية أخرى ممنوحة	51 088 237	40 875 445
التزامات ضمان الأوامر للمؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**11 138 687**	**13 662 949**
- اعتمادات مستندية معززة للتصدير	245 059	81 062
- قبول أو التزامات بالدفع		
- كفالات أخرى	662 412	1 979 711
- موافقات، وضمانات ممنوحة	10 231 216	11 602 176
- التزامات متعثرة		
التزامات ضمان الأوامر للعملاء	**52 755 603**	**50 037 291**
- ضمانات قروض ممنوحة	10 005 360	8 309 072
- كفالات و ضمانات لفائدة الإدارة العمومية	22 281 453	20 670 289
- كفالات أخرى، وضمانات ممنوحة	19 768 791	20 362 956
- التزامات متعثرة	699 999	694 974
التزامات التمويل و الضمان المستلمة	**17 518 677**	**19 187 978**
التزامات التمويل المستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**191 864**	
- فتح اعتمادات معززة		
- التزامات الاستبدال على إصدار الأوراق المالية		
- التزامات تمويلية أخرى مستلمة	191 864	
التزامات الضمان المستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**16 826 998**	**18 730 675**
- ضمانات القروض		
- ضمانات أخرى مستلمة	16 826 998	18 730 675
التزامات الضمان المستلمة من الدولة و من مختلف مؤسسات الضمان	**499 815**	**457 303**
- ضمانات القروض	499 815	457 303
- ضمانات أخرى مستلمة		

الالتزامات على الأوراق المالية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	المبلغ
التزامات ممنوحة	**1 109 415**
أوراق مالية مشتراة بهدف إعادة الشراء	
أوراق مالية أخرى للتسليم	1 109 415
التزامات مستلمة	**1 037 109**
أوراق مالية مباعة بهدف إعادة الشراء	
أوراق مالية أخرى للاستلام	1 037 109

عمليات الصرف الآجل و الالتزامات على المنتجات المشتقة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	عمليات التغطية		عمليات أخرى	
	31/12/2019	31/12/2018	31/12/2019	31/12/2018
عمليات الصرف الآجل	**51 755 161**	**58 899 568**		
عملات صعبة للاستلام	17 351 175	22 616 285		
دراهم للتسليم	9 336 235	6 201 179		
عملات صعبة للتسليم	16 362 125	23 172 997		
دراهم للاستلام	8 705 626	6 909 107		
بما فيها مبادلات مالية للعملات الصعبة				
التزامات على المنتجات المشتقة	**40 015 316**	**37 715 098**		
التزامات على الأسواق المقننة لمعدلات الفائدة				
التزامات على المعاملات المالية المباشرة خارج السوق الرسمية لمعدلات الفائدة	5 604 226	2 777 271		
التزامات على الأسواق المقننة لأسعار الصرف				
التزامات على المعاملات المالية المباشرة خارج السوق الرسمية لأسعار الصرف	17 237 247	17 276 255		
التزامات على الأسواق المقننة للأدوات المالية الأخرى				
التزامات على المعاملات المالية المباشرة خارج السوق الرسمية للأدوات المالية الأخرى	17 173 843	17 661 572		

قيم منقولة و كفالات مستلمة و ممنوحة كضمانات بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

قيم منقولة و كفالات مستلمة كضمانات	صافي القيمة الدفترية	عناصر الأصول أو عناصر خارج الميزانية التي تسجل الديون أو الالتزامات الحاملة لتوقيع الممنوحة	مبالغ الديون أو الالتزامات الحاملة لتوقيع الممنوحة و المستفيدة من التغطية
سندات الخزينة و قيم منقولة مماثلة		غير محددة	
أوراق مالية أخرى			
رهانات عقارية			
قيم منقولة أخرى و كفالات آنية			
المجموع			

قيم منقولة و كفالات ممنوحة كضمانات	صافي القيمة الدفترية	عناصر الخصوم أو عناصر خارج الميزانية التي تسجل الديون أو الالتزامات الحاملة لتوقيع الممنوحة	مبالغ الديون أو الالتزامات الحاملة لتوقيع الممنوحة و المستفيدة من التغطية
سندات الخزينة و قيم منقولة مماثلة	20 720 471		
أوراق مالية أخرى			
رهانات عقارية			
قيم منقولة أخرى و كفالات آنية			
المجموع	**20 720 471**		

توزيع المخصصات و الموارد حسب المدة المتبقية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	المدة ≤ شهر واحد	شهر واحد < المدة ≤ 3 شهور	3 أشهر <المدة ≤ سنة واحدة	سنة واحدة < المدة < 5 سنوات	المدة > 5 سنوات	المجموع
الأصول						
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	6 533 702	3 400 308	11 835 974	13 611 425	4 002 651	39 384 060
ديون على العملاء	12 746 240	16 659 978	36 257 319	81 121 008	52 605 065	199 389 610
التزامات مقتناة عبر بيع الديون		845 104	994 054	6 091 307	3 055 506	10 985 971
الأوراق المالية الإستثمارية القابلة للتداول	78 176	354 181	304 049	1 691 787		2 428 193
الأوراق المالية الإستثمارية	15 516	29 531	433 158	3 863 607	4 146 718	8 488 530
المجموع	**19 373 634**	**21 289 102**	**49 824 554**	**106 379 134**	**63 809 940**	**260 676 364**
الخصوم						
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	31 576 063	3 514 597	412 619	1 149 756	839 641	37 492 676
ديون اتجاه العملاء	16 636 156	22 350 524	44 852 630	91 061 983	58 227 581	233 128 874
أوراق مالية مصدرة ممثلة للمديونية	854 941	507 685	2 386 119	9 220 574		12 969 319
سلفيات تابعة				6 148 061	6 895 844	13 043 905
المجموع	**49 067 160**	**26 372 806**	**47 651 368**	**107 580 374**	**65 963 066**	**296 634 774**

يتم توزيع الحقوق والديون تحت الطلب وفق قوانين واتفاقات التصريف المعتمدة من طرف البنك.

توزيع مجموع الأصول و الخصوم و خارج الميزانية بالعملات الأجنبية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الميزانية	31/12/2019	31/12/2018
الأصول	**38 395 222**	**34 018 914**
قيم نقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	226 778	191 935
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	9 145 568	7 265 310
ديون على العملاء	7 122 785	5 518 276
أوراق مالية للاتجار و استثمارية قابلة للتداول	7 465 229	6 375 538
أصول أخرى	365 433	651 923
حصص الملكية ومخصصات مماثلة	14 069 429	14 015 932
ديون تابعة		
أصول ثابتة ممنوحة ضمن الإيجار المنتهي بالتملك و الإيجار		
أصول ثابتة ملموسة و غير ملموسة		
الخصوم	**20 476 260**	**13 631 000**
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية		
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	13 443 037	5 996 525
ودائع العملاء	6 945 813	7 449 214
أوراق مديونية مُصْدَرَة		
خصوم أخرى	87 410	185 261
منح، أموال عمومية مرصودة و صناديق خاصة للضمان		
ديون تابعة		
رأسمال و احتياطيات		
مخصصات احتياطية		
رصيد مرحل من جديد		
الحصيلة الصافية		
خارج الميزانية	**54 122 173**	**57 151 796**
التزامات ممنوحة	39 080 040	40 470 682
التزامات مستلمة	15 042 133	16 681 114

تمركز المخاطر على مستفيد واحد بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

عدد المستفيدين	مجموع الالتزامات
16	56 302 225

هامش الفائدة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	**9 960 187**	**9 590 741**
بما فيها الفوائد	9 685 517	9 334 940
عمولات على الالتزامات	274 670	255 801
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	**1 021 801**	**985 359**
بما فيها الفوائد	952 869	909 058
عمولات على الالتزامات	68 932	76 301
الفوائد و العائدات المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية	**294 754**	**256 799**
فوائد و عائدات مماثلة	**11 276 742**	**10 832 899**
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع العملاء	2 221 060	2 412 919
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	888 072	874 558
الفوائد و المصاريف المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية	313 344	199 045
فوائد و مصاريف مماثلة	**3 422 476**	**3 486 522**
هامش الفوائد	**7 854 266**	**7 346 377**

عمولات على تقديم الخدمات بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

العمـــولات	31/12/2019	31/12/2018
عمولات على سير الحسابات	230 033	237 689
عمولات على وسائل الأداء	798 061	735 407
عمولات على العمليات على الأوراق المالية	51 008	46 930
عمولات على الأوراق المالية المودعة و تحت الإدارة	84 052	84 828
عمولات على تقديم الخدمات الائتمانية	147 430	139 023
عمولات على مبيعات منتجات التأمين	139 651	119 593
عمولات على تقديم خدمات أخرى	486 312	442 511
المجموع	**1 936 547**	**1 805 981**

مصاريف تشغيلية عامة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

المصاريف	31/12/2019	31/12/2018
مصاريف الموظفين	2 314 118	2 196 216
ضرائب و رسوم	106 906	147 475
مصاريف خارجية	1 867 384	1 866 504
مصاريف تشغيلية عامة أخرى	74 946	59 581
إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	571 440	447 657
المجموع	**4 934 794**	**4 717 433**

حصيلة عمليات السوق بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

مداخيل و مصاريف	31/12/2019	31/12/2018
+ أرباح على الأوراق المالية للإتجار	2 387 599	2 195 530
- خسائر على الأوراق المالية للإتجار	351 020	517 035
حصيلة العمليات على الأوراق المالية للاتجار	**2 036 579**	**1 678 495**
+ ربح الرأسمال على تحويل ملكية الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-	31
+ استرجاع المخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	594	10 700
- خسارة الرأسمال على تحويل ملكية الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-	4 295
- إمدادات المخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	79	2 684
حصيلة العمليات على الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	**515**	**3 752**
+ أرباح على عمليات الصرف تحويل	781 944	1 024 610
+ أرباح على عمليات الصرف أوراق نقدية	122 056	96 954
- خسائر على عمليات الصرف تحويل	177 974	375 135
- خسائر على عمليات الصرف أوراق نقدية	42 465	15 681
حصيلة عمليات الصرف	**683 561**	**730 748**
+ أرباح على المنتجات المشتقة لمعدل الفائدة	111 328	158 923
+ أرباح على المنتجات المشتقة لسعر الصرف	37 063	
+ أرباح على المنتجات المشتقة لأدوات أخرى	217 461	304 538
- خسائر على المنتجات المشتقة لمعدل الفائدة	273 388	
- خسائر على المنتجات المشتقة لسعر الصرف		70 028
- خسائر على المنتجات المشتقة لأدوات أخرى	239 461	356 999
حصيلة العمليات على المنتجات المشتقة	**-146 997**	**36 433**

عائدات على الأوراق المالية الممثلة للملكية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

فئة الأوراق المالية	31/12/2019	31/12/2018
الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-	-
الأوراق المالية لحصص الملكية	1 665 795	1 609 613
المجموع	**1 665 795**	**1 609 613**

مداخيل و مصاريف أخرى بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

عائدات و مصاريف بنكية أخرى	31/12/2019	31/12/2018
عائدات بنكية أخرى	3 660 529	3 800 263
مصاريف بنكية أخرى	2 413 431	2 494 509
المجموع	**1 247 098**	**1 305 754**

مداخيل و مصاريف تشغيلية غير بنكية	31/12/2019	31/12/2018
مداخيل تشغيلية غير بنكية	52 130	96 123
مصاريف تشغيلية غير بنكية	32	1 887
المجموع	**52 098**	**94 236**
إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	1 609 758	2 994 547
المخصصات الاحتياطية المسترجعة و الديون الهالكة المحصلة	647 987	1 911 212

مداخيل و مصاريف غير جارية	31/12/2019	31/12/2018
مداخيل غير جارية	4 928	12 167
مصاريف غير جارية	147 869	13 222

تحديد الحصيلة الجارية بعد الضرائب بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

I- تحديد الحصيلة	المجموع
. الحصيلة الجارية ما بعد حساب المداخيل و المصاريف	6 999 963
. عمليات إعادة الإدماج الضريبي على العمليات الجارية (+)	218 407
. الخصم الضريبية على العمليات الجارية (-)	1 766 521
. الحصيلة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة (=)	5 451 849
. الضريبة النظرية على النتيجة الجارية (-)	2 017 184
. الحصيلة الجارية بعد الضرائب (=)	4 982 779
II- مؤشرات النظام الضريبي والمزايا الممنوحة ضمن المدونات الاستثمارية أو ضمن المقتضيات القانونية الخاصة	

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة الضريبة	رصيد بداية السنة المالية 1	عمليات محاسبية للسنة المالية 2	تصريحات الضريبة على القيمة المضافة للسنة المالية 3	رصيد نهاية السنة المالية (4=1+2-3)
أ. الضريبة على القيمة المضافة المحصلة	**161 013**	**1 609 019**	**1 594 897**	**175 135**
ب. الضريبة على القيمة المضافة للاسترجاع	**253 673**	**661 070**	**673 720**	**241 023**
. على المصاريف	85 311	427 174	436 978	75 507
. على الأصول الثابتة	168 362	233 896	236 742	165 516
ج. الضريبة على القيمة المضافة المستحقة أو قرض الضريبة على القيمة المضافة = (أ- ب)	**-92 660**	**947 949**	**921 177**	**-65 888**

الانتقال من الحصيلة المحاسبية/الدفترية الصافية إلى الحصيلة الضريبية الصافية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

العناوين	المبلغ	المبلغ
I- الحصيلة المحاسبية / الدفترية الصافية	**4 840 111**	
. ربح صافي	4 840 111	
. خسارة صافية		
II- عمليات إعادة الإدماج الضريبي	**2 377 518**	
1- العمليات الجارية	2 235 317	
- الضريبة على الشركات	2 016 910	
- الخسارات على الديون غير القابلة للتحصيل غير الخاضعة لتغطية المخصصات الاحتياطية	21 503	
- إمدادات المخصصات الاحتياطية للمخاطر العامة	106 300	
- إمدادات معاشات التقاعد و سندات مماثلة	59 873	
-هدايا مشخصنة	5 764	
- مخصصات الإهلاك / التاريخ	24 967	
2- العمليات غير الجارية	**142 201**	
- المساهمة في التماسك الاجتماعي	126 688	
- العقوبات /مخصصات إهلاك الأصول الثابتة غير تشغيلية	11 833	
- رسوم استثنائية غير قابلة للخصم	3 680	
III- الخصم الضريبي		**1 766 521**
1- الخصم الجاري		1 766 521
- تخفيض ضريبي ٪100 على عائدات حصص الملكية		1 653 066
- استرجاع المخصصات الاحتياطية المستعملة		41 455
- استرجاع المخصصات للمخاطر العامة		72 000
2- الخصم غير الجاري		-
المجموع	**7 217 629**	**1 766 521**
VI- الحصيلة الإجمالية الضريبية		**5 451 108**
. ربح إجمالي إذا ض **1** > ض**2** (أ)		5 451 108
. عجز ضريبي إجمالي إذا ض **2** > ض**1** (ب)		
V – إرجاء العجز المرحل (ت) (**1**)		
. السنة المالية ن – **4**		
. السنة المالية ن – **3**		
. السنة المالية ن – **2**		
. السنة المالية ن – **1**		
IV– الحصيلة الضريبية الصافية		**5 451 108**
. ربح ضريبي صافي (أ–ت)		5 451 108
أو		
. عجز ضريبي صافي (ب)		
IIV– تراكم الإهلاكات المؤجلة ضريبيا		
IIIV– تراكم العجز الضريبي الباقي للترحيل		
. السنة المالية ن – **4**		
. السنة المالية ن – **3**		
. السنة المالية ن – **2**		
. السنة المالية ن – **1**		

(1) في حدود مبلغ الربح الضريبي الإجمالي (أ)

تخصيص الحصيلة خلال السنة المالية بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	المبلغ		المبلغ
أ- أصل الحصيلة المخصصة		**ب- تخصيص الحصيلة**	
رصيد مرحل من جديد	389	الاحتياطي القانوني	-
حصيلة صافية في انتظار التخصيص		ربيحات	2 728 176
حصيلة صافية للسنة المالية	4 603 983	تخصيصات أخرى	
فرض الضريبة على الأرباح		رصيد مرحل من جديد	1 876 196
جبايات أخرى			
مجموع أ	**4 604 372**	**مجموع ب**	**4 604 372**

توزيع رأسمال الشركة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

اسم المساهمين الرئيسيين أو الشركاء	العنوان	عدد الأوراق المالية الممتلكة		حصة الرأسمال ٪ الممتلك
		السنة المالية السابقة	السنة المالية الحالية	
أ- المساهمون المغاربة				
المدى	**60** زاوية زنقة الجزائر – البيضاء	97 433 137	97 433 137	46,43%
هيئات التوظيف المشترك في القيم المنقولة **OPCVM**	**********	35 893 881	38 067 351	18,14%
مجموعة مامدا و م س م أ (**MAMDA و MCM**)	**16** زنقة أبو عنان – الرباط	15 597 202	14 695 732	7,00%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض – البريد الإلكتروني **38 20** الرباط	10 417 416	13 517 260	6,44%
تأمين الوفاء	**1**، شارع عبد المومن – البيضاء	13 226 583	13 226 583	6,30%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	شارع عبد المومن – البيضاء	7 860 780	8 560 380	4,08%
مستخدمي البنك	**********	6 497 329	6 115 740	2,91%
صندوق الإيداع و التدبير	**140**، ساحة مولاي الحسن – الرباط	3 576 531	3 576 531	1,70%
الملكية الوطنية للتأمين	**3**،شارع الجيش الملكي – البيضاء	2 683 942	2 683 942	1,28%
الصندوق المغربي للتقاعد	حي الرياض – الرباط	4 405 769	474 087	0,23%
أكسا أسورونس المغرب	**120**، شارع الحسن الثاني – البيضاء	1 551 495	793 322	0,38%
ب- المساهمون الأجانب				
شركة قابضة سانتوزا هولدينغ	باسو ديال كاستيالنا رقم **24** مدريد إسبانيا	10 715 614	10 715 614	5,11%
مجموع		**209 859 679**	**209 859 679**	**100,00%**

الشبكة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الشبكة	31/12/2019	31/12/2018
الشبابيك الدائمة	1 203	1 200
الشبابيك الدورية		
آلات أوتوماتيكية للصرف البنكي و الشبابيك البنكية الأوتوماتيكية	1 477	1 362
شركات تابعة و وكالات في أوروبا	57	60
مكاتب تمثيلية في أوروبا والشرق الأوسط	7	8

الموظفون بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

الموظفون	31/12/2019	31/12/2018
الموظفون الأجراء	769 8	681 8
الموظفون المستخدمون	769 8	681 8
الموظفون (دوام كامل)	769 8	681 8
الموظفون الإداريون و التقنيون (دوام كامل)		
موظفون معينون في مهام بنكية (دوام كامل)		
أطر (دوام كامل)	875 4	733 4
موظفون (دوام كامل)	894 3	893 3
بما فيهم الموظفون في الخارج	54	55

حصيلة العناصر الأخرى للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

طبيعة العناصر	دجنبر 2019	دجنبر 2018	دجنبر 2017
الرساميل الذاتية و ما شابهها	**43 609 499**	**41 497 564**	**37 037 671**
عمليات و حصيلة السنة المالية			
صافي العائد البنكي	12 844 430	12 186 555	11 502 724
الحصيلة قبل الضرائب	6 857 021	6 478 968	5 761 605
الضرائب على الحصيلة	2 016 910	1 874 985	1 603 594
أرباح موزعة	2 728 176	2 544 090	2 442 327
الحصيلة لكل ورقة مالية (بالدرهم)			
الحصيلة الصافية لكل سهم أو حصة في الشركة			
الربح المُوَزَّع لكل سهم أو حصة في الشركة	13,00	12,50	12,00
الموظفون			
مبلغ مصاريف الموظفين	2 314 118	2 196 216	2 068 105

التأريخ و أحداث لاحقة بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

I. تـأريـخ

. تاريخ الإغلاق [1]	31 دجنبر 2019
. تاريخ وضع القوائم التركيبية [2]	فبراير 2020

(1) تقديم تبرير في حالة تغيير تاريخ إغلاق السنة المالية
(2) تقديم تبرير في حالة تجاوز أجل ثلاثة أشهر المقرر لإعداد القوائم التركيبية

II. أحداث لاحقة على إغلاق السنة المالية و غير قابلة للربط بهذه السنة المالية و لم يتم معرفتها قبل أول بلاغ إعلامي خارجي عن القوائم التركيبية

تواريخ	مؤشرات الأحداث
. مناسبة	لا يوجد
. غير مناسبة	لا يوجد

حسابات العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2019	31/12/2018
حسابات جارية	214 114	203 123
حسابات الشيكات للمغاربة المقيمين في الخارج	867 474	841 753
حسابات الشيكات الأخرى	2 564 688	2 391 443
حسابات بيع الديون	590	477
حسابات الادخار	1 010 894	963 944
حسابات آجلة	15 499	16 101
وصل استلام نقدي	2 706	2 707
حسابات أخرى للإيداع	1 761 714	1 522 803
المجموع	**6 437 679**	**5 942 351**

الملحق III.2. N قائمة الرسوم المدفوعة لمراقبي حسابات نظرة شاملة

	مدقق حسابات قانوني 1						مدقق حسابات قانوني 2						مجموع
	المبلغ/السنة			النسبة/السنة			المبلغ/السنة			النسبة/السنة			
	N	N-1	N-2	N	N-1	N-2	N	N-1	N-2	N	N-1	N-2	
مدقق حسابات قانوني وشهادة وفحص حسابات الاجتماعية و الموطدة	3 405 100	3 208 100	2 616 500	97%	45%	89%	2 321 000,00	2 081 000,00	1747 000,00	91%	54%	94%	15 378 700,00
جهة الإصدار	1 250 000	1 250 000	1 250 000	36%	17%	43%	1 250 000,00	1 250 000,00	1 250 000,00	49%	32%	67%	7 500 000,00
جهة الإصدار	2 155 100	1 958 100	1 366 500	61%	27%	47%	1 071 000,00	831 000,00	497 000,00	42%	21%	27%	7 878 700,00
الإجراءات والخدمات الأخرى المتعلقة مباشرة بمهمة المدققين القانونيين	105 000	1 839 000	155 400	3%	26%	5%	230 000	1 800 000	120 000	9%	46%	6%	4 129 400,00
جهة الإصدار	90 000	1 800 000	120 000	3%	25%	4%	90 000,00	1 800 000,00	120 000	4%	46%	6%	4 020 000,00
الشركات التابعة	15 000	39 000	35 400	0,4%	1%	1%	140 000,00			5%	0%	0%	229 400,00
مجموع فرعي	3 510 100	5 047 100	2 771 900	100%	71%	94%	2 551 000	3 881 000	1 867 000	100%	100%	100%	19 628 100,00
خدمات اخرى مقدمة	-	2 108 188	163 000										
آخر													
مجموع الفرعي	-	2 108 188	163 000	0,00%	29,15%	5,55%				-	-	-	2 271 188,30
المجموع	3 510 100	7 155 288	2 934 900				2 551 000	3 881 000	1 867 000				21 899 288,30

قائمة البيانات الصحفية المنشورة خلال السنة المالية 2019 :

نتائج مارس 2019 : http://ir.attijariwafabank.com

نتائج يونيو 2019 : http://ir.attijariwafabank.com

نتائج شتنبر 2019 : http://ir.attijariwafabank.com

نتائج دجنبر 2019 : http://ir.attijariwafabank.com

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات 2019 : http://ir.attijariwafabank.com/

الاتصـــال

الـمقـر الإجتماعي

2، شارع مولاي يوسف، 20000 الدار البيضاء - المغرب
الهاتف : 69 41 22 22 5 212+
أو 88 88 29 22 5 212+
الفاكس : 25 41 29 22 5 212+

www.attijariwafabank.com

المعلومات المالية والعلاقات مع المستثمرين

ابتسام أبوهريا
الهاتف : 212+ 5 22 29 88 88
البريد الإلكتروني : i.abouharia@attijariwafa.com
ir@attijariwafa.com

http://ir.attijariwafabank.com

الشركات التابعة بالمغرب

تأمين الوفاء
1، شارع عبد المومن، الدار البيضاء - المغرب
الهاتف : 55 55 54 22 5 212+
الفاكس : 03 91 20 22 5 212+

وفا سلف
72، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رام الله
الهاتف : 51 51 54 22 / 00 51 54 22 5 212+
الفاكس : 17 48 25 22 5 212+

وفا كاش
15، زنقة ادريس الحريزي، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 00 50 43 22 / 22 05 43 22 5 212+
الفاكس : 29 27 27 22 5 212+

وفاإموبليي
112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامبرانت، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 56 56 54 22 5 212+
الفاكس : 02 60 77 22 5 212+

وفا باي
41-39، زاوية شارع مولاي يوسف وزنقة عبد القادر المزيني، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 02 60 43 22 5 212+
الفاكس : 31 06 26 22 5 212+

وفا ل ل د
5، شارع عبد المومن، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 77 76 67 22 5 212+
الفاكس : 61 21 34 22 5 212+

التجاري فاكتورينغ
2، شارع مولاي يوسف، 20000 – الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 00 64 42 22 5 212+
الفاكس : 95 92 22 22 5 212+

تدبير الوفاء
416، زنقة مصطفى المعاني – الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 38 38 45 22 5 212+
الفاكس : 81 99 22 22 5 212+

التجاري للتعاملية المالية
416، زنقة مصطفى المعاني – الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 35 64 47 22 5 212+
الفاكس : 32 64 47 22 5 212+

التجاري للوساطة
416، زنقة مصطفى المعاني – الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 09 68 43 22 5 212+
الفاكس : 25 95/15 25 20 22 5 212+

بورصة الوفاء
416، زنقة مصطفى المعاني، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 69 59 49 22 5 212+
الفاكس : 91 46 47 22 5 212+

التجاري انفست
416، زنقة مصطفى المعاني، الدار البيضاء – المغرب
الهاتف : 68 86 78/20 08 20 22 5 212+
الفاكس : 46 86 20 22 5 212+

البنك التجاري الدولي
تجزأة رقم 41، المنطقة الحرة للاستغلال – طريق الرباط، طنجـة المغرب
الهاتف : 77/75 41 39 39 5 212+
الفاكس : 78 41 39 39 5 212+

الشركات التابعة الدولية

المغرب العربي

التجاري بنك لتونس
95، شارع الحرية – تونس – تونس العاصمة
الهاتف : 400 141 71 216+

التجاري بنك موريتانيا
ص ب 415 – زنقة مامادو كوناتي
الهاتف : 74 63 29 45 222+
الفاكس : 40 64 29 45 222+

مكتب طرابلس
برج الفاتح – طرابلس – ليبيا
الهاتف : 256/258 62 33 21 218 +
الفاكس : 257 62 33 21 218 +

إفريقيا الغربية

الشركة البنكية لإفريقيا الغربية
1، ساحة الاستقلال. ص.ب 129 – دكار – السينغال
الهاتف : 09 96 83 33 221+

الشركة البنكية لغرب إفريقيا – فرع البنين
عمارة فضاء دينا، شارع سان ميشيل 04
ص.ب 6441 كوطونو، البنين
الهاتف : 02 59 36 21 5 229+

ائتمان السينغال
شارع دجيلي مباي، سابقا زنقة بول حارت. ص.ب 56 – دكار
الهاتف : 20 00 849 33 221+

الشركة البنكية لإفريقيا الغربية – بوركينا فاسو
11، واغادوغو، ص.ب 161 – بوركينا فاسو
الهاتف : 77 77 33 50 226+

البنك الدولي لمالي
شارع الاستقلال. ص.ب 15 – باماكو – مالي
الهاتف : 08 30 23 20 223+

الشركة الإفوارية للبنك
34، شارع الجمهورية – ص.ب 1300 – أبدجان – الكوت ديفوار
الهاتف : 10 00 00 20 20 225+

الشركة البنكية لغرب إفريقيا – فرع النيجر
13، شارع سيلفانوس، أولمبيو، ص.ب 346، لومي – الطوغو
الهاتف : 10 98 73 20 227+

البنك الدولي لإفريقيا بالطوغو
13، شارع سيلفانوس، أولمبيو، ص.ب 346، لومي، الطوغو
الهاتف : 86 32 21 22 228+

إفريقيا الوسطى

إئتمان الكونغو
شارع أميلكار كابرال - الكونغر برازافيل
برازفيل – ص.ب 2470
الهاتف : 2810715 22 242+

الاتحاد الغابوني للبنك
زنقة الكلونيل باران – ليبرفيل. ص.ب 315 - الغابون
الهاتف : 00 70 77 241+
الفاكس : 76 72 77 241+

الشركة الكامرونية للبنك
530، زنقة الملك جورج بنانجو – ص.ب 300 دوالا - الكامرون
الهاتف : 00 53 43 33 237+
الفاكس : 00 53 43 33 237+

أمريكا

مكتب تمثيل البنك بكندا
3480، زنقة سان دوني لوبلاطو، مونريال، كندا
الهاتف : 08 07 844 514 1+
الفاكس : 07 08 844 514 1+

أوروبا

مكتب تمثيل البنك بسويسرا
ليزاركاد، 9، زنقة فرايبورغ، الرمز البريدي 1201، جنيف، سويسرا

التجاريوفا بنك أوروبا
6-8، زنقة شوشا – ص.ب 75009 باريس – فرنسا
الهاتف : 00 75 75 53 1 33+
الفاكس : 20 75 75 53 1 33+

الفرع التابع ببلجيكا
128-130، شارع موريس ليمونيي 1000 بروكسيل – بلجيكا
الهاتف : 37 02 250 2 32+
الفاكس : 00 65 513 2 32+

الفرع التابع بإسبانيا
8، أفنيدا جوزيب ترادیلا – ص.ب 08029 برشلونا – إسبانيا
الهاتف : 800 41 49 93 34+
الفاكس : 769 07 41 93 34+

الفرع التابع بإيطاليا
1 ، شارع بوليزيانو، 20154 – ملانو – إيطاليا
الهاتف : 94 11 345 02 39+
الفاكس : 83 265 365 02 39+

الفرع التابع بألمانيا
47 ،كيسستر ص.ب 60329 - فرانكفورت – ألمانيا
الهاتف : 54 46 23 69 0 49+
الفاكس : 77 06 25 69 0 49+

الفرع التابع بهولندا
157، بوس ان لمربلين، ص.ب 1055 - أمستردام
الهاتف : 50 07 581 20 31+
الفاكس : 53 30 486 20 31+

مكتب لندن
95A-95 براید ستریت – لندن
الهاتف : 8323 706 207 44+
الفاكس : 4165 706 207 44+

الشرق الأوسط

المكتب التجاري لجدة
عند إنجاز بنك البلاد، الفيصلية – جدة – العربية السعودية
الهاتف : 98 76 619 53 966+
الفاكس : 78 39 611 26 966+

مكتب تمثيل البنك بأبو ظبي
رواق C15، عمارة موزا، رقم 3، تقاطع شارع خليفة وشارع ليوا، أبو ظبي

مكتب تمثيل دبي
N/2 مركز تجاري سيتيباي – أبوهيل – دبي

التجاريوفا بنك ميدل إست

ليمتد دبي
مركز دبي المالي العالمي، الطابق 3 المكتب 305 ص.ب 119312 – دبي
الهاتف : 0300 377 4 0 971+
الفاكس : 3274 327 4 0 971+

التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank
فيكم واثقون

التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank
فيكم واثقون

التجاري وفا بنك شركة مجهولة الإسم رأسمالها 790 596 098 2 درهم ـ المقر الاجتماعي 2 : شارع مولاي يوسف، الدارالبيضاء.
مرخص لها كمؤسسة للقرض بقرار من وزير المالية و الخوصصة رقم 03-2269بتاريخ 22 دجنبر 2003 بعد التعديل
و الإضافة. سجل تجاري رقم.333